

المَلْخَصُ إلى مَصَادِرِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

تأليف الأستاذ الدكتور
سعيد حسن بخيري
أستاذ علوم اللغة
كلية الآلسن - جامعة عين شمس

المختار
للنشر والتوزيع - القاهرة

مؤسسة المختار

للنشر والتوزيع - القاهرة

٦٥ شارع النزهة - مصر الجديدة
تليفون وفاكس : ٢٩٠ ١٥٨٣

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع : ٧٣٧٣ - ٢٠٠١

الترقيم الدولي : 9 - 63 - 5283 - 977

الْمَلَكُ
مَصَادِرُ الْعَمَلِ

تصدير

بسم الله ، خلق الإنسان ، علمه البيان ، ووهبه التمييز والحكمة ، وكرمه على سائر خلقه فأحسن تصويره ، وحمله الأمانة ، وأرسل إليه الرسل لتهديه حين ضل ، وتبصره حين زاغ بصره ، وتذكره حين نسي ، وتقرأ عليه كلام الله ليرشد إلى عقله ، وليدرك منزلته ويحمده على ما أتاه من علم وحكمة ، لا يزهو ولا يتكبر ، فقد قال تعالى في محكم التنزيل : ﴿ وَمَا أَوْتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ الإسراء / ٨٥ .

شغل عدد كبير من الباحثين بالتراث اللغوي العربي ؛ فمنهم من وجه كل همه إلى تحقيقه ، فوهب عمره ووقته وماله لا يرجو جزاء ولا شكورا من أحد ، فأخرج كثيرا من كنوزه إلى النور ، إذ جمع المخطوطات ، وقارن بينها ، وأثبت الصحيح وصوب ما بها من تصحيف وتخريف ، وشرح المادة وعلق عليها ثم تلفقها القارئ لينهل منها دون أى جهد أو نصب . ومنهم من عنى ببحث النصوص ودراساتها وتحليلها للكشف عن الجوانب المشرقة في هذا التراث ، وتتبع نظرات علماء العربية وآرائهم وأفكارهم ومحاولاتهم التي لم تعرف الكلل أو الملل للحفاظ على لغة التنزيل ، بجمعها وتدوينها ودرسها ، فنشأت علوم التفسير والقراءات والحديث والنحو والشعر والبلاغة وغيرها . والحق أن جهد كل منهما مكمل للآخر ، فهذا يحرص كل الحرص على أن يقدم مادة صحيحة سليمة ، وذاك يستخرج ما فيها ، وكلاهما يصل الماضي بالحاضر .

لا شك أن ثمة صعوبات كبيرة تواجه من يتصدى للحديث عن مظاهر هذا التراث ، وتمثل ذلك في اكتفاء فريق بالعرض والشرح ، وتجنب فريق آخر عناء المواجهة ، فتجاوز ذلك إلى الدرس النقدي الذي لا يقنع بظواهر الأشياء بل يغوص إلى أعماقها ليكشف عن أوجه التفرد أو القصور . ومن ثم لم يكن من المعقول أن أركن إلى نهج واحد ، وآثرت أن أجمع بينهما ما أمكنتني ذلك للإفادة من فوائد الجمع بين النهجين معاً . ولما كان من المستحيل أن أتناول ذلك الكم الضخم من التراث اللغوي ، فخلت أنه من المنطقي أن أبدأ بالوان مختلفة من التأليف اللغوي ، ثم أستكمل تلك البداية - إن

شاء الله - على مراحل متعاقبة حتى أعالج ما أظن ثم قيمته لم تتغير وأنه ضروري للدرس اللغوى الحديث .

هكذا يتحدد بوضوح هدفى من هذا العمل ، إذ إننى قصدت إلى درس ألوان من التأليف اللغوى ، حتى يتعرف القارئ على ذلك الجهد الذى بذله اللغويون العرب ، ويقف على مقدرتهم ووعيتهم بتلك اللغة وحرصهم على الحفاظ عليها وإيصالها إلى الأجيال التالية ، ورصد المشكلات والظواهر التى اختصت بها والإسهام بجهد كبير فى معالجتها من زوايا عدة . أما الاقتصار على لون بعينه يستغرق العمل كله فلا يخلو من نقص أو خلل ، إذ يعجز عن أن يشكل للقارئ صورة دقيقة عن تنوع الجهد اللغوى الذى بذله علماء العربية . وقد بدأت بالرسائل اللغوية الصغيرة ، فهى تشكل البدايات المبكرة ثم من الرسائل اللغوية الصغيرة اخترت عددا محدودا ، ومن رسائل المشكلة اللغوية الواحدة رسالة الهمز والمقصور والممدود ، والمذكر والمؤنث ، وفعلت وأفعلت ، ومن كتب الموضوعات كتاب الغريب والألفاظ الكتابية والمخصص ، ومن كتب الظواهر اللفظية كتابى النوادر والأضداد ومن كتب التثنية أو التصويب اللغوى كتاب إصلاح المنطق ولحن العامة ودرة الغواص وتثقيف اللسان ، ومن كتب فقه اللغة الصحاح وفقه اللغة العربية والخصائص والمزهر .

ولما كان من غير الممكن أن يستغنى أى دارس للتراث العربى مهما كانت كفاءته ووجهته واهتماماته ، عن المعجمات العربية بكافة أنواعها ، فاخترت منها بعد تقديم لمفهوم المعجم نماذج توضح طرق التأليف المعجمى ، واكتفيت من المعاجم التى بنيت على أساس صوتى بالعين والجمهرة والتهذيب ، ومن المعاجم التى بنيت على الأصول (الآخيرة فالأول) صحاح العربية ولسان العرب والقاموس المحيط وتاج العروس ، ومن المعاجم التى بنيت على أساس الترتيب الهجائى ، المعجم الوسيط ، ومعجم هانز فير ، ومعجم لاروس وقد عنيت فى درسى لكل مؤلف بتحديد الهدف من التأليف ، والمادة التى يحتوئها العمل ، والمنهج الذى اتبعه المؤلف فى عرض مادته ، وأخيرا طريقته فى معالجتها ، ولذا لم أعن بفسر الأمثلة على طبيعة المادة أو الملامح المميزة لكل منهج أو طريقة المؤلف فى عرض مادته وتحليلها وشرحها والاستشهاد عليها وغير ذلك . فقد رجحت أن أعرض لكل ما تقدم فى إيجاز ، إذ رأيت أن النموذج أو

النماذج الواردة الواردة فى نهاية كل موضوع - مع ملاحظة أنى احتفظت فيها بالصورة الأساسية التى نشرت عليها دون أدنى تغيير - كافية بإيضاح بعض ما قيل فى صورة مقتضية .

ويديهى ألا نسهب هنا فى بيان قيمة دراسة تلك التصانيف اللغوية الفريدة ، فمن المؤكد أن مفردات اللغة تحمل معارف الأمة وثقافتها وعالمها وصورة تفكيرها وطموحاتها ، فمن أراد أن يعرف ذلك معرفة جيدة فعليه أن ينظر فيها فى عمق ، فهى تعد الأداة المتفردة القادرة على إزالة أى لبس يتعرض له المرء فى أثناء عملية الاكتساب اللغوى ، وهى الأداة الحافظة القادرة على استيعاب كل ما فى الألفاظ ودلالاتها التى يعجز الإنسان ، مهما أوتى من قدرة ذاكرة ، عن أن يستوعبها . فليس هناك من شك فى أن لهذا الدرس اللغوى أوجه نفع عملية عدة للباحث كلما ازداد تعمقه فيه ، قد تتجاوز أفق المقاصد الفوائد المعرفية فحسب .

أمل أن يحقق هذا العمل بعض ما يلمح إليه ، والله من وراء القصد ،

المؤلف

سعيد حسن بحيرى

مدخل

بدايات التأليف اللغوي عند العرب

لا يملك المرء إلا ينحنى احتراماً لهؤلاء العلماء الذين وهبوا أعمارهم لإنتاج تراث ضخم في معارف شتى ، اجتهدوا في وضعه أو تعميقه وإثرائه ، ويشكل التراث اللغوي الذي ينم عن جهد كبير ورغبة خالصة وغيره شديدة وعشق قوى جزءاً مهماً منه ، فقد كان الوازع الحقيقي وراء كل هذا خدمة تلك اللغة التي شرفت بنزول القرآن الكريم بها ، قال تعالى في كتابه العزيز ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ يوسف/ ٢ .

بذلت جهود كبيرة مهدت الطريق لعملية التأليف ؛ فقد أثمرت الجهود التي بذلت لإعداد حروف اللغة العربية لتدوين مختلف العلوم ، تحول العرب من الاعتماد على الذاكرة كأداة لنقل المعرفة إلى أداة أخرى قادرة على استيعاب التضخم المعرفي ، وحفظها من الاندثار ونقلها إلى الأمم الإسلامية في أرجاء دولة الإسلام المترامية الأطراف آنذاك ، واستفادة الحضارة الحديثة من الجوانب المشرقة منها بعد ذلك وبقاء جانب كبير منها ، تتولى الجهود المخلصة الكشف عنها ، وتقديمها للأمة الإسلامية المعاصرة تحت ما اصطلح على تسميته بـ « التراث » .

ذهب عدد غير قليل من الباحثين إلى أن الاعتماد الأول كان على الذاكرة والرواية الشفوية ، ولم تدون إلا الصكوك والعهود والأحلاف والمواثيق . أما الأخبار والأنساب والقصص والأمثال والمعارف البسيطة في الطب والأنواء والقيافة والفراشة واللغة والشعر فلم تكن تدون إلا في أحوال نادرة . فلم تكن الكتابة أمراً شائعاً ، ولم يكن عدد القادرين على الكتاب إلا نفراً محدوداً آنذاك .

وتخبرنا المصادر أن الكتابة العربية كانت خالية من التنقيط والشكل ، كما أن الكتابة كانوا يواجهون صعوبات في الإملاء لعدم استقرار قواعد معينة للخط والإملاء ، ويرجح بعض العلماء أن شأنها في ذلك شأن الكتابة الأم النبطية التي استقيت منها . ولم تشكل قبل نزول القرآن الكريم دوافع كافية تدفع العلماء إلى تذليل تلك

الصعوبات . وحين توفرت باضطراب العرب إلى تدوين القرآن لسلامة قراءته وحفظه من اللحن أو التصحيف أو التحريف اقتنع الصحابة بضرورة تدوينه للحفاظ عليه ، ولا سيما أن عدداً كبيراً من حفظة القرآن قد استشهد في الغزوات والحروب التي خاضها المسلمون دفاعاً عن عقيدتهم أو لتثبيت دعائم دينهم أو لبناء دولتهم الفتية فيما بعد . وأمر زيد بن ثابت في عهد الخليفة الأول ، أبي بكر ، بجمع القرآن وتدوينه ، ثم أعيد تدوينه مرة أخرى في عهد الخليفة الثالث ، عثمان بن عفان لجمع الناس على ترتيب موحد .

عهد ولاة الأمر إلى أبي الأسد الدؤلي (ت ٦٩ هـ) لوضع علامات للشكل بعد نقش اللحن بين العرب وفساد الألسنة لمخالطة الأعاجم - ولا نفعل هنا كثرة الروايات واختلافها حول البداية والدافع إليها وطبيعتها ، وبخاصة دور علي بن أبي طالب في هذا الأمر المحير ، وإن كان نقش اللحن وتسربه إلى بعض آيات القرآن عاملاً عقلياً مقبولاً يفسر هذا التوجه - فوضع نظام النقاط ؛ فكانت النقطة فوق الحرف للفتحة ، وتحت للكسرة ، وعلى خط مستو معه للضمة ، والنقطتان للتونين وأهمل السكون ، ثم كلف نصر بن عاصم (ت ٩٠ هـ) أو غيره بوضع نقط لإعجام الحروف ، ورتبت الحروف بعد ذلك مسابقة لهذا التعديل بوضع الحروف المتناظرة متجاورة (من أ ب ج د إلى أ ب ت ث ج ح خ د) . ولكن اختلاط نقط الإعجام مع نقط الشكل دفع الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) إلى استبدال نقط الشكل بالحركات (الفتحة والضمة والكسرة) ، وأضيفت علامات ورموز أخرى لتيسير قراءة القرآن الكريم .

يتفق أغلب رواة المصادر على أنه قد نهى رسول الله (ﷺ) الناس عن تدوين الحديث الشريف خلال حياته خشية اختلاطه بآيات القرآن الكريم . واستمر الأمر فترة طويلة بعد وفاته ، غير أنه قد تهيأت بعد ذلك بواعت تدوينه ، فقد استشهد كما قلنا من قبل عدد كبير من الصحابة ، حفظته ، في الغزوات والحروب ، وخشى من ضياع المصدر الثاني من مصادر تشكيل العقيدة الإسلامية ، بل قام عدد من الواضعين بتأليف أحاديث ونسبتها للرسول لأغراض متباينة ، ففزع العلماء إلى وضع قواعد صارمة دقيقة للتحقق من صحة الأحاديث عرفت بقواعد الجرح والتعديل ، ودون علماء الحديث الأحاديث التي تيقنوا من صحتها ، ورفضوا كل ما لم يثبت أمام قواعدهم ، وأهمها كتب الصحيح والسنن ومسند أحمد وموطأ مالك .

يرجع ذلك الاهتمام البالغ باللغة العربية - في حقيقة الأمر - إلى تلك المكانة التي صارت إليها بعد ظهور الإسلام ، إذ إنها صارت لغة القرآن الكريم والحديث الشريف ، بل لغة الدين بوجه عام . وصار اهتمام العلماء بها عن رغبة قوية في معرفة أسرار تلك اللغة التي نزل بها القرآن . فسعوا إلى حفظ تراثها اللغوي والدفاع عنه . وكان الناس على عهد الرسول يسألون فيما صعب عليهم فهمه من ألفاظ القرآن ، وبعد وفاته كانوا يرجعون إلى أهل العلم بحثاً عن تفسير كلمة أو فهم معنى مستغلق ، وكانوا لا يتخرجون من التنقيب في الشعر حتى يعثروا على ضالته ويوصلوا إلى هدفهم ، وتنقل المصادر عن ابن عباس ، ترجمان القرآن ، عبارات تؤكد هذا النهج ، إذ ورد فيها قوله : « الشعر ديوان العرب ، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله رجعنا إلى الشعر فالتمسنا إلى ذلك فيه .. »

وقد تحرى العلماء الدقة في جمع اللغة ، وبالغوا في تقصي فصاحة الرواة والمادة التي أخذوها عنهم ، حفاظاً على سلامة اللغة واستقصاء لأصولها وتنقيتها من الشوائب . فلم يصل إلينا على أرجح الآراء من ألفاظها إلا ما اطمان إليه هؤلاء العلماء وطرح كثير من الألفاظ التي تطرق إليها الشك . وعلى الرغم من ذلك فإن المعاجم العربية قد حفظت مادة لغوية قل أن نجد نظيراً لها في لغة أخرى ، فقد أورد العلماء أن «صحاح العربية» للجوهري مثلاً يحوى أربعين ألف مادة ، و «القاموس المحيط» للفيروز أبادي يحوى ستين ألف مادة ، و «لسان العرب» لابن منظور ثمانين ألف مادة ، و «تاج العروس» للزبيدي مائة وعشرين ألف مادة تقريباً .

يرى عدد غير قليل من الباحثين أن التأليف اللغوي ارتبط في نشأته بالنص القرآني ، إذ إن التأليف في اللغة أو النحو أو الصرف أو غيرها من علوم اللغة بإجماع الباحثين كان يهدف أساساً إلى سلامة قراءته وفهمه وتفسيره . وقد ارتكز التأليف في المعاجم العربية - وهو الأمر الذي نعتى به في هذا المقام - على المادة الغزيرة التي جمعها عدد كبير من اللغويين الذين صرفوا جل همهم في إخلاص وأفنوا أعمارهم عن رضى في الحفاظ على هذه المادة من الضياع . وتذكر المراجع أنهم خرجوا في فترة متقدمة من القرن الثاني الهجري إلى البادية (ما عرف بالرحلة إلى البادية) لجمع هذه اللغة من أفواه أبناء القبائل العربية ، فقد كانوا يصعدون عن تصور خاص للعربية الفصحى ، إذ هي العربية النقية من الشوائب التي لم تخالطها لغة أخرى .

رأى علماء اللغة القدامى أن الطريق إلى الحكم على سلامة اللغة وفصاحتها ونقاها هو قياسها على لغات البدو البعيدين عن مواضع الاختلاط إذ إن لغتهم تمثل معيار الصحة أو السلامة اللغوية . فإذا ما أريد التعرف على اللغة في أنقى صورها فيجب الارتحال إلى هؤلاء الأعراب في مواطنهم أو إلى البوادي التي تعيش فيها القبائل العربية الفصيحة ، ومعاشرتهم وسؤالهم والأخذ عنهم وتدوين ما سمعوا . ولم يكن هدفهم إلا تسجيل الألفاظ الفصيحة عن تلك القبائل الفصيحة التي تحددها المصادر بقيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض طيء ، وتجنبوا الأخذ عن أهل الحضرة أو عن القبائل التي سكنت التخوم لمجاورتهم جماعات لغوية ليست عربية .

لما رأى بعض الأعراب هذا التعلق بأهل البادية ، وتكشف لهم استمرار حرص العلماء واهتمامهم بالرجوع إليهم ونقل مواد اللغة عنهم هاجر جماعة من هؤلاء الأعراب - في عملية أو حركة مضادة - إليهم في مدنهم وبخاصة في البصرة والكوفة ليقدموا لهم ما يريدون مقابل جزاء مادي ، ومن أشهر هؤلاء الأعراب : أبو مالك عمرو بن كركرة ، وأبو ثروان العكلى وأبو جراح العقيلي وأبو سنبل الأعرابي وأبو البيداء الرياحي وغيرهم . وقد أفاد العلماء منهم كل الإفادة ودونوا أقوالهم وألفاظهم ونواديرهم وغرائبهم وملحهم وطرفهم . وقد حرصوا كل الحرص على التأكد من سلامة لغتهم وفصاحة منطقهم وعدم ضياع خصائص لهجات القبائل التي ينحدرون منها .

كان الأعراب إذن أهم مصدر لمعرفة الخصائص اللغوية لللهجات ، وقد احتكم إليهم في التمييز بين الفصحى وغير الفصحى ، والدلالات الدقيقة للألفاظ وتقديم الشواهد المؤيدة لضبط أو اشتقاق أو صحة استعمال ، ويكشف د . حجازي في أسس علم اللغة العربية (ص ٩٩) عن مغزى العمل اللغوي الميداني في القرن الثاني الهجري حين قال : (وبذلك لم يكن العمل اللغوي الميداني في القرن الثاني الهجري محاولة لتسجيل الحياة اللغوية عند أبناء اللغة العربية أو محاولة لبحث جوانب التنوع اللغوي في الجزيرة العربية ، بل كان محاولة للبحث عن الصيغ الفصيحة والكلمات الفصيحة عند القبائل العربية التي يقترب استخدامها للغة من المستوى اللغوي المنشود) ، ولا يعنى إبراز الأمر الثالث مغزى جوهرية للعمل اللغوي الميداني إنكار إغفال الأمرين الأول والثاني اللذين تكشف المراجع عن قيمتهما غير المحدودة .

أثمرت حركة جمع اللغة مجموعة من الكتب أو الرسائل اللغوية التي اعتمدت عليها المعاجم العربية اعتماداً كبيراً إذ استوعبت كل ما ورد فيها من ثروة لغوية نادرة ، بل يعتمد عليها كذلك في التعرف على مبادئ وأصول نظرية اللغة عند العرب بشكل عام . ويلاحظ أن حركة تأليف المعاجم العربية بدأت موازنة لتدوين الرسائل اللغوية في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري تقريبا . وتضم الرسائل مجموعات لفظية صنفت على أساس موضوعي ، أي أن كل رسالة كانت تعنى بجمع كل الألفاظ التي وردت في موضوع بعينه ، بلا ترتيب معين في بادئ الأمر ، ومن أشهر الموضوعات التي تم التأليف فيها :

الحشرات وخلق الإنسان والإبل والنعم والشاء وخلق الفرس والحيل وأسماء الحيل والصفات والمعاني أو أبيات المعاني ، والظواهر الطبيعية كالمطر والأنواء والبرق والرعد وغيرها ، والنبات والشجر والنخل والكرم والسرّج واللجام والقوس والسيف والرجل والمئزر . الخ .

يتفق الباحثون في أن هذه الرسائل اللغوية تعد اللبنة الأولى أو الأساس في عمل المعاجم الموضوعية ، بل أنها إرهاصات ظهور المعجم العربي بشكل عام ، ويرى د . ياقوت في معاجم الموضوعات (ص ٤٠) : أن هذا الظهور المبكر لفكرة الجمع الموضوعي للألفاظ على نحو ما يتمثل في «رسائل اللغوية» يدل على إدراك العرب لبعض وظائف اللغة في المجتمع ، ومنها أن التكلم للغة والمستعمل لألفاظها قد نجد في ذهنه فكرة ، ولكن محصوله اللغوي لا يسعفه للتعبير عنها ، وهنا يقدم المعجم الموضوعي اللفظ الذي يعبر عن تلك الفكرة . ولم يقدم اللفظ مجردا ، وإنما قدمه في سياق ؛ وذلك يساعد على الدقة في التعبير ، والسهولة في الحصول على المعنى ، وهو أهم ما في هذه المعاجم بصفة عامة .

يرجع الفضل في جمع ألفاظ اللغة وتصنيفها في موضوعات منفردة ، وشرح دلالات هذه الألفاظ إلى جماعة من الرواد الأوائل ، جامعي اللغة كأبي عبيدة والأصمعي وابن الأعرابي وأبي زيد الأنصاري وأبي عمرو الشيباني ، والرياشي ، ومؤرخ السدوسي وقطرب وابن قتيبة والنضر بن شميل والمبرد والفراء وغيرهم . فقد كانوا المعين الذي قدم للمتأخرين ألفاظ اللغة اعتماداً على الرواية الشفهية أو الخيرة الذاتية أو كليهما معاً .

ويصعب - استناد إلى عدد من الشواهد - أن نقبل رأى من ذهب إلى أن حركة العمل اللغوي الميداني قد توقفت في القرن الثاني الهجري ، وبدأت ملاحظة التغير الذي يعتري الاستخدام اللغوي بعد القرن الثاني ، إذ نرى مثلاً أن الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) في القرن الرابع قد اعتمد في معظم المادة التي وردت في معجمه (تهذيب اللغة) على النقل المباشر ، إذ إنه جمعها من البدو الذين عاش بينهم فترة من الزمن . ونحيل إلى ما ورد لدى المصادر العربية من أن الاستشهاد باللغة (العمل اللغوي الميداني) قد انتهى في القرن الرابع الهجري .

دعا القرآن الكريم ، تنزيل العزيز الحكيم ، العرب إلى النظر في خلق الإنسان والكون وما في السموات والأرض من إبداع الخالق الذي سخر ما خلق للكائن الذي شرفه واصطفاه لحمل الأمانة . وتكشف عناوين الرسائل التي وضعها هؤلاء اللغويون أنها استقيت من أسماء بعض السور الكريمة ، فقد جمعت كل الألفاظ التي كانت لشرح النحل والنمل والأنعام والشمس والقمر والليل والنهار والأيام والشهور . . . الخ . كما عنت الرسائل بتسجيل الألفاظ الخاصة ببيئتهم وحياتهم وأيامهم وقيمهم ومثلهم ، فتناولوا الحيوان والنبات والشجر والأزمنة والأنواء والمطر والآبار والسيوف والرياح والقسى والدروع ، والشجاعة والثأر والكرم والبخل والطمع والتفاؤل والتشاؤم وغير ذلك .

وحرصوا على تقديم الأدلة على صحة ما أوردوا من ألفاظ وتفسيرات لها من خلال شواهد استقيت من أشعار أصحاب المعلقات أساساً ، والرجز ، والأقوال والحكم والأمثال التي كانت سائرة بين العرب . وعُتوا أشد العناية بتسجيل الفروق بين اللهجات العربية وبخاصة لهجات الحجاز وتميم وهذيل . وظلت التعبيرات الشائعة في كتب اللغة مثل لغة الحجاز أو لغة أهل الحجاز أو لغة تميم أو لغة هذيل لا تعنى الاستخدام اللغوي عند هذه القبائل عموماً ، بل تعنى الاستخدام اللغوي عند هذه القبائل في القرن الثاني الهجري . فقد حظى ذلك المستوى الذي رصد في تلك الفترة بأهمية بالغة ، بل عده كثير من المتأخرين المعيار الذي يحكم بالسلامة أو الفصاحة .

اتفق اللغويون إلى حد بعيد في طريقة شرح الألفاظ التي دارت حولها رسائلهم ، إذ كان النهج الأساسي استخدام العبارات الموضحة للألفاظ وتقديم الشواهد المؤكدة لصحة المعاني المختارة ، فإذا لم يجدوا الشواهد لجأوا إلى افتراض عبارات وسياقات

تعين على إيضاح المعنى . وكانت تصنف الألفاظ حسب أحوال الشيء ودرجته ،
ويشار إلى الموضوع واللهجة التي تختص بدلالة ما مخالفة للدلالة العامة للفظ ، وربما
يفسر اللفظ بلفظ مرادف له إلى حد ما إلا أنهم ينيهون إلى السياقات والمواقف للتمييز
بين الاستخدامات المختلفة في بعض الأحيان .

وتبين المادة اللغوية التي تضمها هذه الرسائل ولعهم ببعض الظواهر اللغوية التي رأوا
أنها تميز اللغة العربية عن غيرها من اللغات ، وهي « الاشتقاق والنحت والأضداد
والترادف والمشتراك اللفظي ، بل إنهم قد حرصوا على إحياء الألفاظ التي غابت أو
كانت غير شائعة على ألسنة الناس ، فرصدوها وفسروها وأثبتوا فصاحتها وقيمتها في
الاستعمال فيما عرف عندهم بـ « النوادر والغرائب والشوارد » ، ونبهوا على الألفاظ
التي تنفر عنها الأسماع وضرورة ابتعاد الأدباء أو الكتاب عن استعمالها فيما عرف
عندهم بـ « الوحشي أو حوشي الكلام » ، كما أنهم لم يغفلوا رصد ما دخل إلى العربية
وصار مألوفاً في لغة الناس تحت اسم « المغرب والدخيل » ، وتتبعوا الدلالات الجديدة
التي اكتسبتها ألفاظ عربية قديمة ، فحملت دلالات مخالفة لما كان يعرفه العرب ،
وعرف ذلك تحت مصطلح « المولد » .

لا شك أن حركة التأليف قد شهدت نهضة كبيرة منذ أواخر القرن الثاني الهجري
بعد معرفة العرب صناعة الورق نقلاً عن الصينيين في سمرقند عام (٩٤ هـ - ٧١٢ م)
في أثناء الفتوح الإسلامية ، فقد كانت وسائل الكتابة قبل الإسلام وبعد ظهوره بقليل
صعبة ومحدودة ولا تسمح بانتشار العلم والمعرفة وثقافة ذلك العصر مدونا إلا في قدر
محدود ، ثم عرفت القراطيس المصرية (أوراق البردي) مادة للكتابة التي تعمّر خزائن
المكتبات في مصر وبعض البلاد العربية والأوروبية وأمريكا . وقد أدى ذلك الكشف أو
على الأصح معرفة العرب بالورق إلى إمكان ازدياد حركة التأليف والترجمة والتدوين
لما يسرته هذه المادة كما وكيفا ، كما أن تلك الحركة قد لقيت تشجيعاً بالغاً من الخلفاء
والولاة وأولى الأمر ، بل إن بعضهم قد بالغ في اقتناء الكتب والمكافأة على التأليف أو
الترجمة . بيد أن نوائب الدهر ونوازل الأيام والمحن التي مر بها العالم الإسلامي قد
أبت إلا أن يحتفظ بقدر محدود من تراثه .

(١)

الرسائل اللغوية ذات الموضوع الواحد

- مقدمة

- الحشرات

- خلق الإنسان

- الخيل

- الإبل

- النخل والكرم

مقدمة

عنى اللغويون العرب الأوائل بتأليف رسائل صغيرة تدور كل رسالة منها حول موضوع واحد ، وتعرض لجزيئات كل موضوع وصفاته وأحواله والفروق الخاصة بكل منها ، وتتحدد هذه الموضوعات فى خلق الإنسان ، والحشرات والوحوش والحيوان وبخاصة الخيل والإبل والشاء ، والنبات والشجر وبخاصة النخل والكرم ، والمطر والأيام والليالي والشهور والرحل والمنزل والدارات وغير ذلك .

وتتكرر هنا أسماء عدد من اللغويين الأوائل الذين حرصوا على جمع اللغة العربية فى صورة هذه الرسائل التى صارت فيما بعد نواة المعاجم العربية ، وعليها اعتمد مؤلفو المعاجم فى موادهم اللغوية وتوثيقها والتثبت من صحتها ومعرفة الدلالات والفروق بين المفردات المختلفة ، وإمكان تفسيرها وشرحها شرحاً دقيقاً . ومن هذه الأسماء الأصمعى (عبد الملك بن قريب « ت ٢١٥ هـ ») الذى أسهم بدور جوهري فى الحفاظ على العربية الفصحى ونقل موادها سليمة بريئة من الشوائب ، غير أن كثيراً من مؤلفاته قد ضاع ، ولم يبق منها إلا رسائل فى الإبل والخيول والشاء والوحوش والفرق وخلق الإنسان والنبات والشجر ، وأبو زيد الأنصارى (٢١٥ هـ) الذى لا يقل دوره عن دور الأصمعى وقد بقيت من مؤلفاته رسائل فى المطر والهيمز واللبأ واللبن وكتاب النوادر فى اللغة ، والفراء (ت ٢٠٧ هـ) وقطرب (٢٠٦ هـ) ، وأبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) ، وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) وابن الأعرابي (٢٣١ هـ) وأبو حاتم السجستاني (٢٥٥ هـ) وغيرهم .

وتتسم رسائل هؤلاء الأوائل بخصوصية من جهات عدة ؛ فهم لا ينقلون من الألفاظ إلا ما تأكدوا من فصاحتها أخذاً عن مجموعة من الأعراب الفصحاء ، إذ لم تتوقف رحلتهم إلى البوادي التي تعيش فيها القبائل الفصيحة ليسمعوا ويدونوا ، وأعرضوا عن إثبات كل ما يرقى الشك إليه . كما أنهم قد حرصوا على جمع كل ما يمكن أن يصلوا إليه في الموضوع ، غير أنهم قد أثبتوا هذه المواد بلا ترتيب ولا تنظيم ، فقد يغلب على هذه الرسائل سرد معين متكرر تحكمه مفردات الموضوع دون اعتبارات منهجية أخرى ، وإن كان من الممكن تقسيم هذه المادة وفق مجالات دلالات جزئية .

وعلى الرغم من العناية بتفسير مواد اللغة إلا أن عدداً غير قليل منها يذكر بلا شرح ، فظل غامضاً بلا فائدة . والتفت جماعة منهم إلى الحديث عن المذكر والمؤنث والمفرد والجمع وبعض مشتقات اللفظ من فعل وصفة ومصدر ، وعنوا برصد الاختلاف بين اللغات أو اللهجات العربية . واتفق معظمهم في طريقة الاستشهاد ، إذ إنهم حرصوا على التدليل على صحة ما يدونون بذكر شواهد من الشعر والقرآن والأقوال والحكم والأمثال السائرة وبعض الحديث ، وإن اختلفوا فيما بينهم في كثافة المادة والاستشهاد عليها ، وإن كان المتأخرون قد توسعوا في الاستشهاد .

ونحاول فيما يلي أن نعرض لبعض موضوعات هذه الرسائل الصغيرة ، ونتوقف عند بعض موادها ، ثم أثرها في الكتب المتأخرة ، لاكتشاف الفروق الدقيقة بينها ، وتتبع الإضافات من جهتي المادة والمنهج في المقام الأول . وأول هذه الموضوعات هو الحشرات ، إذ يذهب عدد من الباحثين إلى أن كل من المفسرين واللغويين قد أولوه عناية كبيرة لورود طائفة من الحشرات في القرآن كالنمل والنحل والذباب والعنكبوت والجراد والبعوض .

وعلى الرغم مما ينقل عن كتب التراجم والطبقات أنه قد ألف فيه عدد من اللغويين الأوائل كأبي خيرة الأعرابي وأبي عمرو والشيباني وأبي عبيدة الأصمعي وابن الأعرابي وأبي حاتم السجستاني وغيرهم إلا أنه لم يبق فيها أى كتاب مستقل ، وإنما أفراد لها المتأخرون أبواباً كما فعل أبو عبيد في الغريب المصنف ، والخطيب الإسكافي في مبادئ اللغة ، والشعالبي في فقه اللغة ، وابن سيده في المخصص . ومن البديهي أن تكون المادة لدى الأوائل محدودة ثم تتسع لدى المتأخرين ، كما يتضح بخاصة لدى أبي عبيد في غريبه ، إذ خصص لها أبواباً ، تناول فيها عدداً من الحشرات ، وعالج فيها

أسماءها وأسماء أعضائها وصفاتها وجماعاتها وحرص على إثبات اللفظ المفرد والجمع والمذكر والمؤنث واختلاف اللغات وذكر بعض الأضمار التي ورد فيها حديث عنها وإن كانت قليلة .

وقد وصل التأليف في هذا الموضوع إلى ذروته لدى ابن سيده في مخصصه ، حين أفرد لها جزءاً كبيره قسمه قسمين ، فجعل الأول للحشرات والثاني للهوام ، وانتهج طريقة واحدة في العرض ، إذ كان يبدأ بالتعريف ثم يدرج تحته ما يدخل فيه ، وعنى بأوصافها وأنواعها وأصواتها ، وإن كان قد أولى اهتماماً أكبر بالحشرات . غير أنه تابع أبناً عبيد في ذكر المفرد والجمع والمذكر والمؤنث ، وخالفه في العناية ببعض المسائل اللغوية والنحوية والصرفية واللغات والاستشهاد بالشعر والأمثال وذكر الحكايات والأخبار .

انفرد عدد من اللغويين في تأليف رسائل صغيرة دقيقة في خلق الإنسان يعرضون فيها لتكوينه الخلقى ، أى وصف كل عضو من أعضائه وذكر كل المفردات التي أطلقت على كل عضو ، والصفات والأحوال التي تعتريها . كما عرضوا لصفاته الخلقية من كرم وبخل وشجاعة وجبن وضعف وقوة ، وحدة العقل وضعفه وذكاء القلب وفثوره إلى آخره ، كما أشاروا إلى اختلاف الناس في النعوت والأوصاف والأصوات ، بل إن كتب أو رسائل (الفرق) قد حرصت على بيان أوجه التمييز بين الإنسان وغيره من المخلوقات من جهات عدة ، وبخاصة تحديد الأسماء والأحوال والأوصاف التي يخص بها بعض مخلوقات الله . وأظن أن سبب وضع هذا اللون من الرسائل لا يرجع إلى مجرد الجمع لأغراض تعليمية أو معرفية فحسب ، وإنما يمكن أن يضاف إلى ذلك استدراك الضعف الذي نشأ ، وتمثل في عدم التمييز والفصل بين أسماء وأوصاف وأحوال يختص بها الإنسان ، وأخرى يختص بها غيره . ولم يستغ اللغويون هذه الحال إذ رأوا ضرورة التبصير بحرص العرب على التمييز الدقيق وتضمن لغتهم مفردات كثيرة قادرة على إيضاح ذلك .

ومن الرسائل الأولى التي وصلت إلينا رسالة أو كتاب خلق الإنسان للأصمعي ، وهو ينقسم ثلاثة أقسام ، الأول مقدمة تعرض لأموار عامة مثل الحمل والولادة والسن ، ثم وصف الإنسان وكل عضو من أعضائه والأحوال التي تعتريها ويختصه ببعض أوصافه الخلقية والخلقية . وتشكل المادة التي أوردها الأساس لكثير من الكتب

التي ألفت فيها بعد في هذا الموضوع ، كما أن طريقته في المعالجة قد أثرت فيها أيضاً ،
إذ إنه قد أكثر من الاستشهاد بالشعر والتعليق عليه ، والأخبار والأقوال والأمثال ،
وعنى كذلك بأمور صرفية ، مثل التفاته إلى المذكر والمؤنث والمفرد والجمع وذكر
المفردات المختلفة التي أطلقت على عضو واحد وعنى باختلاف اللغات ، ومشتقات
اللفظ ، وإن لم ينتظم في ذلك ، إذ كانت تحكمه - في رأى - المادة التي جمعها .

وأورد أبو عبيد أكثر مادة الأصمعي في غريبه إلا أنه أضاف إليها من عدد من
اللغويين الآخرين كأبي زيد والقراء والكسائي وأبي عمرو الشيباني وابن الأعرابي
وغيرهم . كما أنه تأثر بالأصمعي في نهجه ، إذ ليس له نهج خاص به في ترتيب أبواب
كتاب خلق الإنسان ، بل كانت تحكمه المادة المنقولة ، لذا نجد تكراراً لموضوعات كان
من الممكن أن تجمع تحت باب واحد ، وتابع من سبقه أيضاً في عنايتهم بذكر صيغ
صرفية مختلفة للمفردات ، وإن كانت محدودة لديه . وبعبارة موجزة لم يخرج أبو
عبيد في هذا الباب عن النهج التي اختطه لنفسه في مؤلفه كله من توثيق المادة وعزو
الوارد فيها إلى أصحابها .

أما كتاب خلق الإنسان لثابت بن أبي ثابت (من علماء القرن الثالث الهجري) فيعد
من أفضل ما ألف في هذا الباب ويذكر محققه الأستاذ عبد الستار فراج في مقدمته (١) :
ولقد صدق من قال إن كتاب خلق الإنسان أجاد فيه حق الإجابة - وقد دلنا هذا الكتاب
على سعة في الإطلاع ، وبراعة في الاستشهاد ، وخبرة عظيمة في تفصيل جميع أجزاء
الإنسان ، ودقائق ما يحويه جسمه ، ومسميات كل ذلك وأوصافه ، مما يعين الباحثين
والمعربين على أداء مهمتهم . وقد حرص المؤلف أيضاً على إثبات مراجعه ، إذ إنه
اختص بالمادة التي نقلها عن أبي عبيد والأثر وسلمة بن عاصم بعناية أكثر ، وأطال في
وصف الإنسان وأعضائه وأحواله وأوصافه الخلقية والخلقية ، مقتفياً في ذلك خطى
الأصمعي - مع ملاحظة أن كتاب الأصمعي لا يبلغ نصف ما في كتاب ثابت ، من
حيث اللغة والشواهد والتفصيل ، ونسبة ما فيه من الشواهد إلى قائلها - في ترتيبه
الجميل في وصف أعضاء الإنسان دون أبي عبيد ، غير أنه أكثر من الشواهد الشعرية
بالإضافة إلى بعض آيات وأحاديث وأمثال .

ووصل التأليف فيه إلى قمته على يد ابن سيده في مخصصه الذي سار على نهج أبي
عبيد ، غير أنه توسع في المادة توسعاً شديداً إلى حد - رأى معه د . حسين نصار في

المعجم العربي ص ١٠٨ - أنه أراد بذلك أن يضيع وجه الشبه بين معالجته ومعالجة الأصمعي ، وإن كان قد أدخل أبواباً كثيرة جديدة ليست عند الأصمعي مثل أبواب الغريب المصنف الاجتماعية ، بالإضافة إلى أنه نقل في جزئيه الأول والثاني أغلب ما في كتاب ثابت ، مع إيجاز وترك اسم الشاعر في كثير من المواضع وإدماج مع المؤلفين الآخرين ، كما يقول الأستاذ عبد الستار فراج في المقدمة أيضاً ص (ج) .

لم يحد ابن سيده عن نظام الأصمعي ، إذ إنه أفضل نظام ألف في هذا الموضوع ، غير أن اتساع المادة يرجع إلى تأخره ، فقد سبق بكتب توالى في علاج هذا الموضوع وغيره ، فكتاب ثابت مثلاً ضعف كتاب الأصمعي من حيث اللغة (المادة) والشواهد والتفصيلات كما أشرنا آنفاً ، وقد عول عليهما كل من ألف بعدهما في هذا الموضوع ، غير أننا نجد ابن سيده قد تردد في نهجه في التعامل مع المادة اللغوية ، فنلاحظ عناوين الكتب السابقة عليه ، وبخاصة كتاب الأصمعي وأبي عبيد ، بلا أدنى تغيير ، أما ترتيب المادة التي اقتبسها منها فقد أجرى عليها تغييراً بالتوسيع والحشو والإضافة ، وتفرد بعناية أكبر بمسائل صرفية ونحوية . (سنورد فهرس كتاب « خلق الإنسان » لثابت بن أبي ثابت كاملاً في بداية النماذج وباباً واحداً فقط منه حتى يتعرف القارئ مدى إجادة هذا العالم الجليل في التأليف في هذا الموضوع القيم) .

عنى اللغويون العرب بالتصنيف في الخيل والإبل عناية فائقة ، إذ إن الخيل والإبل أداتهم في الحرب والسلم معاً ، فتناولوا الأسماء والصفات والأعضاء والعيوب والمحسن والأمراض والأدواء وغير ذلك . وقد أشرت من قبل إلى أن للأصمعي (٢١٦ هـ) كتاباً في الإبل ، تحدث فيه عن نتائجها وحلبها وأسماء أعضائها وألوانها وطريقة ورودها الماء وأدائها وأوصافها وأمراضها وعيوبها ومحاسنها . . الخ . أما في كتاب الخيل فتحدث فيه عن أعضائها وما يستحب أو يكره فيه ، ووصف مشيها وعدوها وألوانها وعلاماتها والخيل المشهور وأصحابها وغير ذلك ، وإن اختص اتجاه آخر عني بآتياس الخيل وأسمائها وقبائلها وأخبارها كما في كتابي ابن الكلبي وابن الأعرابي . فقد فصلوا في صيانة العرب لها وإيثارهم لها وذكر ما ورد فيها من أشعار وآيات قرآنية وأحاديث شريفة وأقوال وأخبار وآثار وغير ذلك . وعلى الرغم من قلة المادة مقارنة بما ورد لدى غيره مما عاليج الموضوع ذاته إلا أنه قد عرض لمعظمها في انتظام ، وحرص على ذكر المفردات والأفعال والصفات الخاصة بكل حالة من حالات

الحيل مما جعل مادته أكثر ثراء ، إذ عرف عن الأصمعي أنه كان قادراً على تحديد كل مسمى والعضو الذي يشير إليه عملياً وليس حفظاً أو نقلاً عن الآخرين دون خبرة أو دراية دقيقة . ويتضح كذلك أنه قد عني كعادته بالاستشهاد بالشعر ، وإن كان أقل من غيره .

وقد عالج غيره من اللغويين الموضوعات ذاتها ، ولكنهم اختلفوا عنه من نواح عدة ، فمن جهة المادة نجد أنها زادت واتسعت الأبواب لدى أبي عبيد في غريبه ، إذ حرص على ذكر كثير من نواحي الحيل التي وردت لدى الأصمعي ، وإن فارقته في مواضع عدة بمراعاة تقديم مجموعة الأسماء التي يفسرها في صدر فصوله ، ثم يأخذ في تفسيرها تباعاً ، وعلى الرغم من ذلك نجد تكراراً بلا غناء ، وفاق الأصمعي أيضاً في شواهد الشعرية . ونجد ذلك التقسيم الموضوع ذاته في كتاب الحيل من مخصص ابن سيده ، وكذلك التكرار . ولم يخرج هذا أيضاً عن نهجه السابق ذكره ، إذ كان يتدخل في الاقتباسات فيحذف ويغير ويبدل ويضيف ، ولم يعن بأسماء الرواة ، وأغفل بعض الأشعار والشواهد الأخرى ، وأضاف مسائل لغوية نحوية وصرفية واختلافات حول المفردات أو الشواهد أو التفسيرات إلى غير ذلك مما اختص به ابن سيده .

ونختتم معالجتنا للرسائل بوصف للمادة التي تضمنها رسائل النخل والكرم ، إذ إن للأصمعي أو لأبي حاتم السجستاني رواية عن الأصمعي رسالة بذلك العنوان ، يصدرها بذكر أحوال النخل وزرعها ونعوت سعفها وكربها وقُلْبها ولحمل النخل وسقوطه وطلعه وإدراك ثمره وتغير ثمره وفساده . وتضم أيضاً نعوت النخلة في طولها وحملها وأجناسها وعذوقها ، ويعرض لنعوتها في نباتها وجماعاتها ومنافعها . أما رسالة الكرم فتبدأ بحديث عن العنب ، ثم ضروبه وزرعه وأحوال نضجه والخمر وأسمائها وكيفية صنعها . . الخ ، ولا تختلف عن سابقتها في ثراء المادة اللغوية ، والنهج الموضوعي في عرضها ، والعناية بالاستشهاد والتفسير ودلالات المفردات .

وفيما يلي نماذج من الرسائل اللغوية الصغيرة

٥ - فهرس الكتاب

مقدمة المحقق (١)

الحمل والولادة ١

باب ما يخلق في الرحم وما يخرج مع الولد ١٢

ومن أسماء الصغير إلى أقصى منتهى الكبير ١٥

ومن صنعة الجارية إلى أقصى منتهى الكبير ٢٩

[أسماء العجوز] ٣١

[أسماء الحائض] ٣٢

[أسماء التي لا تحيض] ٣٢

[من اقتضت والتي لم تقض] ٣٣

[ما تقوله العرب عن الشخص في مراحل عمره] ٣٥

ابتداء وصف خلق الإنسان ٣٦

باب الرأس ٤٣

باب ابتداء نبات الشعر وكثرته ٦٠

باب قلة الشعر وتفرقه في الرأس ٧٢

باب الشيب ونعوته وشعث الرأس ٧٩

باب ألوان الشعر ٨٥

باب الشجاع ونعوتها ٨٨

باب الأذن ونعوتها	٩٠
باب الوجه	٩٨
باب الحاجب	١٠٣
باب العين	١٠٦
باب غُور العين	١١٤
باب العيوب فى العين	١١٦
باب ما استحسِن فى العين من الصفات	١٢٧
باب صفات ألوان الحدقة	١٣٠
باب ما يستقيح فى العين من الصفات بالنظر	١٣٤
باب الدمع وما فيه	١٢٩
باب الأنف وصفاته	١٤٤
باب الفم وما فيه من الشفة والأسنان وغير ذلك	١٥٢
باب ذكر ما فى الفم غير الأسنان واللسان	١٦٠
باب الأسنان	١٦٥
ثم اللسان	١٨١
باب الخلق وما فيه	١٩٠
باب اللّحَى	١٩٢
ثم اللّحِيّة	١٩٧
باب العنق	٢٠٠
باب المنكب والكتف وما فيهما	٢١١
باب العضد والذراع	٢١٦
باب الكفّ	٢٢٥

٢٢٧	باب الأصابع
٢٣٢	[أوصاف اليد]
٢٣٥	باب الظهر
٢٤٤	باب الصدر وما احترام به
٢٤٤	[النحر واللبة والثفرة]
٢٤٥	[الترائب والترقوتان]
٢٤٦	[الحاكمة والذاقة والخيزوم]
٢٤٨	[الزور والجوانح]
٢٤٩	[الشراسيف والثدى]
٢٥٠	[الضبعان والإبط]
	[الفريضة والقص والراهية]
٢٥٣	[المسرية والاضلاع والجوانح أيضاً]
٢٥٤	باب الجنين وما احترام بهما
٢٥٤	[الجوانح أيضاً]
٢٥٥	[الشراسيف أيضاً والقصرى]
٢٥٦	[الحاصرة والشاكلة والطفطقة والحصيرة]
٢٥٧	[الخصر والحقور والكشح]
٢٥٨	[الحالبان والحشاشان]
٢٥٩	باب البطن وما فيه
٢٥٩	[القلب]
٢٦٢	[الكبد]
٢٦٣	[الطحال]

[الرثنة]	٢٦٣
[الكليتان]	٢٦٤
[المعدة]	٢٦٤
[المصارين]	٢٦٤
[الحشوة]	٢٦٤
[الأعجاج والأفتاب والمحشى]	٢٦٥
[الحوايا والمبعر والسرة والسرر]	٢٦٦
[الثنة والمربطاء والصفاق]	٢٦٧
[الحالبات والمراق وخثلة البطن]	٢٦٨
[وسط الإنسان وأوصافه]	٢٦٨ - ٢٦٩
باب محاسن البطون	٢٧٠
ومن قبح البطون	٢٧١
باب أدواء البطن وفساده	٢٧٣
باب الترك وما فيه	٢٧٦
أسماء الذكر [وما فيه وأوصافه]	٢٧٧
باب الأنثيين	٢٩٠
باب فرج المرأة	٢٩٤
باب الوركين	٣٠٠
[الغرايان والحجبتان]	٣٠١
[الجامعرتان والمأكمتان]	٣٠٢
[الحرقفتان والحناجف والصلوان]	٣٠٣
[الفانل]	٣٠٤

باب العجز	٣٠٤
[الخجرات والدبر وأسمائها]	٣٠٨ ، ٣١١
[ما فى الدبر]	٣١١
باب الفخذين	٣١٢
باب الركبة	٣١٧
باب الساق	٣١٩
باب القدم	٣٢٢
أسماء الأصابع وصفاتها	٣٢٤
[أوصاف للقدم والمشى وعيوبه]	٣٢٧
[العظام التى فى الإنسان]	٣٢٩
[طرائف الكبد]	٣٣٠
[قنوات المعدة]	٣٣٠
[طرائف المرارة]	٣٣٠
[الكافات التى فى جسم الإنسان]	٣٣١
الفهارس	٣٣٣

من كتاب « خلق الإنسان » لثابت بن أبي ثابت

باب

(٩٨) ما يُسْتَفْح في العين من الصفات بالنظر
وفي العين الخزر ، وهو أن يكون الرجل كأنما ينظر في أحد عُرْضَيْهِ . أي جانبيه ،
ويقال : إنه لِيَتَخَازَرُ إلى الشيء إذا نظر إليه بِمُؤَخَّرِ عَيْنِهِ ولم يَسْتَقْبِلْهُ بِنَظَرِهِ ، وقال لَقِيطُ
بن يَعْمَرُ الْإِيَادِي ^(١) .

خَزَرُ عَيْنِهِمْ كَأَن لَّحَطَهُمْ

حَرِيقُ نَارٍ تَرَى مِنْهُ السَّيِّئَاتُ قَطْعًا ^(٢)

ومن النظر الشَّزْرُ ، يقال نظر إليه شَزْرًا ، إذا نظر إليه عن يمينه أو عن شماله ، قال
الأخطل ^(٣) :

تَنَحَّ أَيْنَ صَفَّارٍ إِلَيْكَ فَإِنْسَى

صَبُورٌ عَلَى الشَّخْثَاءِ وَالنَّظَرِ الشَّزْرُ

وفي النظر الْبِرْهَمَةُ ، وهو فَتْحُ الْعَيْنِ وإِدْمَةُ النَّظَرِ ، بَرَّهَمَ يُبْرِهَمُ بَرْهَمَةً ، قال
العجاج ^(٤) :

يَمْزُجُنْ بِالنَّاصِعِ لَوْنًا مُسْهِمًا

وَنَظَرًا هَوْنًا الْهُوَيْنَا بَرْهَمًا

(١) فوق « يعمر » كلمة عمرو . وفي الهامش ما يأتي : في النسخة لقيط بن زرارمة وتحتها إشارة تدل
على أن ذلك خطأ .

(٢) مختارات ابن الشجري ٣ والمخصص ١ : ١١٩ .

(٣) ديوانه ٢٢٠ والمخصص ١ : ١١٩ .

(٤) مجموع أشعار العرب ٢ : ٨٨ والمخصص ١ : ١١٨ وخلق الإنسان للأصمعي ١٨٧
وانظر اختلاف الرواية .

وإذا أدام النَّظَرَ في سُكونِ الطَّرَفِ فذلك الرَّثُوءُ ، يقال : رَثَا يَرْتُو رَثْوًا ، وظل فلانٌ رَأْبِيًا إلى فلانٍ ، وقد (٩٩) أَرْتَانِي حُسْنَ الْمَنْظَرِ إِنْشَاءً ، أَيْ الْجَانِي إِلَى أَنْ تُنْظَرَ إِلَيْهِ دائماً ، قال العجاج (١) :

فَلَقَدْ أَرْتَى وَلَقَدْ أَرْتَى
عُسرًا كَأَرَامِ الصَّرِيمِ الْعَنِّ
ومن النظرِ الْبَرَشْمَةُ ، وهو حِدَّةُ النَّظَرِ ، وَالْبَرَشْمُ مِثْلُهُ ، يقال : بَرَشِمَ يَبْرِشِمُ
بَرَشْمَةً ، قال الرازي :

* والقومُ مِنْ مَبْرِشِمٍ وضامٍ*
ومن النظرِ التَّحْمِيجُ ، وهو شِدَّةُ النَّظَرِ مع فَتْحِ الْعَيْنِ ، قال أبو العيال (٢) :

وَحَمَجَ لِلْجَبَانِ الْمَوْتَ
تَ حَتَّى قَلْبُهُ يَجْسِبُ
ومن النظرِ الشُّوشُ ، وهو أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ بِأَحَدِي عَيْنَيْهِ وَيَمِيلَ وَجْهَهُ فِي شِقِّ الْعَيْنِ
الَّتِي يَنْظُرُ بِهَا ، وقال ذو الإصْبَعِ الْعَدَوِيُّ التَّحْمِيجُ : والشُّوشُ .
أَيْنَ رَأَيْتَ بَنَى أَيْبُـ

لَكَ مُحَمَّجِينَ إِلَى شُوشَا (٣) :
ومن النظرِ التَّدْوِيمُ ، وهو أَنْ تُدَوِّمَ الْحَدَقَةَ كَأَنَّهَا فِي قَلْبِكَ ، يقال : دَوَّمتُ عَيْنَهُ
تَدْوِيمًا ، قال رؤبة (٤) :

(١) مجموع أشعار العرب ٢ : ٦٥-٦٦ وبينهما بيت والمخصص ١ : ١١٧ وخلق الإنسان للأصمعي ١٨٧ .

(٢) أشعار الهذليين تحقيق ٤٣٠ واللسان (جميع) وخلق الإنسان للأصمعي ١٨٧ والمخصص ١ : ١١٧ .

(٣) اللسان (شوش) و(جميع) وخلق الإنسان للأصمعي ١٨٧ .

(٤) مجموع أشعار العرب ٣ : ١٨٤ والمخصص ١ : ١١٨ وخلق الإنسان للأصمعي ١٨٥ .

تَيْهَاءَ لَا يَنْجُو بِهَا مَنْ دَوْمًا
 إِذَا عَلَاهَا ذُو انْقِبَاضٍ أَجْدَمًا
 (١٠٠) أَيْ أَسْرَعَ ، وَمِنْهُ سُمِّيَتْ الدَّوَامَةُ لِذَوْرَانِهَا ، والدَّوَامُ لِلذَّوْرَانَةِ ، وَقَالَ ذُو
 الرُّمَّة :
 يَدُومُ رَقْرَاقُ السَّرَابِ بِرَأْسِهِ

كَمَا دَوَّمتُ فِي الْأَرْضِ فَلَكُهُ مَغْزَلٌ ^(١) :
 وَمِنْ النَّظَرِ الْإِنْتَارُ ، وَهُوَ إِدَامَةُ النَّظَرِ ، يُقَالُ أَتَارَ النَّظَرَ إِنْتَارًا . قَالَ الْكَمَيْتُ :
 أَتَارَتْهُمْ بَصَرِي وَالْأَلَّالُ يَرْفَعُهُمْ
 حَتَّى اسْمَدَرَ بِطَرْفِ الْعَيْنِ إِنْتَارِي ^(٢)

وَقَدْ يُقَالُ : أَتَارَهُ ، بِغَيْرِ هَمْزٍ
 وَالشَّقْنُ : النَّظَرُ فِي اغْتِرَاضٍ ، يُقَالُ : شَقَنْ يَشْقُنُ شَقُونًا . قَالَ جَنْدَلٌ :
 ذُو ^(٣) خَنْزَوَانَاتٍ وَلِعَاجِ شَقْنٍ ^(٤)
 وَيُقَالُ « شَقْنٌ » وَالْخَنْزَوَانُ وَالْخَنْزَوَانَةُ وَالْخَنْزَوَانِيَّةُ : الْكَبِيرُ ، يُقَالُ : فِي رَأْسِهِ
 خَنْزَوَانَةٌ ، أَيْ كَبِيرٌ .
 وَالرَّارَاءُ : فَتَحُ الْعَيْنِ وَاسْتِدَارَةُ الْحَذَقَةِ كَأَنَّهَا تَمُوجُ فِي الْعَيْنِ ، يُقَالُ : إِنَّ فُلَانَةً إِذَا
 نَظَرَتْ رَأَرَاتٌ ، وَإِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ كَذَلِكَ قِيلَ : إِنَّ فُلَانَةً لِرَأَرَاءَةٍ مِنَ النِّسَاءِ ، وَمِنْهُ سُمِّيَتْ
 الْمَرْأَةُ الرَّارَاءَةُ ابْنَةُ مَرْأَخْتٍ تَمِيمِ بْنِ مَرْ ، وَكَانَتْ كَذَلِكَ :
 ١٠١ - وَيُقَالُ : أَرَشَقَتْ إِذَا حَدَّتْ النَّظَرَ ، قَالَ الشَّاعِرُ ^(٥) :

* وَيَرُوعُنِي مُقَلُّ الصُّوَارِ الْمُرْسِقِ *

- (١) دِيوانه ٥١٧ والمخصص ١ : ١١٨ وخلق الإنسان للأصمعي ١٨٥ .
 (٢) اللسان (تَار) والمخصص ١ : ١١٦ وخلق الإنسان للأصمعي ١٨٢ .
 (٣) فِي الْهَامِشِ « ذِي » .
 (٤) الْمَخْصَصُ ١ : ١١٩ وخلق الإنسان للأصمعي ١٨٧ .
 (٥) الشَّاعِرُ هُوَ الْفَطَامِيُّ دِيوانه ٣٤ وَاللِّسَانُ (مَقَل) وَالْمَخْصَصُ ١ : ١١٦ .
 وَصَدْرُهُ : « وَلَقَدْ يَرُوعُ قُلُوبُهُنَّ تَكَلَمِي » وَرَوَايَةٌ أُخْرَى « وَلَقَدْ يَرُوقُ . . . » .

ويقال : رَجُلٌ شَاهَهُ الْبَصَرُ ، وشاهى البصر إذا كان حديد البصر .
ويقال : شَصَا بَصْرَهُ يَشْصُو شُصْوًا ، وهو مثل الشُّخُوصِ .
ومثله سَمَا بَصْرَهُ ، وطمح بصره ، مثل الشُّخُوصِ أيضاً .
ويقال : شَطَّرَ بَصْرَهُ يَشْطَّرُ شَطْرًا وشَطُورًا ، وهو الذى كأنه ينظر إليك وإلى آخر .
قال الفراءُ : ويقال : عَيْنَاهُ تَرَزَّانُ فِي رَأْسِهِ ، إذا تَوَقَّدَا .
ويقال : جَلَّى بِبَصْرِهِ ، إذا رمى بصره .
وكذلك جَلَّى الصَّغَرُ ، إذا نظر إلى صبيته ، وهو يُجَلَّى تَجْلِيًا وَتَجْلِيَةً .
قال الأصمعي ، ويقال : غَيَّبَ ذَلِكَ الْأَمْرُ بَصْرِي يَغِيْبُهُ تَغْيِيْبًا ، وهو أن يَهْيِجَهُ وَيُحْيِرَهُ فَيَذْهَبَ بِهِ ، قال العجاجُ :
لَا تَحْسِبَنَّ الْخَنْدَقَيْنِ وَالْحَقْفَرُ
أَدَى أَوْرَادٍ يَغِيْبَنَّ الْبَصْرُ (١)
قال الأصمعي : والعرب تقول للرجل إذا خَشِيَ أَنْ يُصِيبَ الرَّجُلُ بِالْعَيْنِ أَوْ الْمَرَأَةَ :
لَا تُشَوِّهِ (١٠٢) عَلَى ، أَيْ لَا تُرَفِّعْ طَرَفَكَ تَنْظُرًا إِلَى .
ومن ذلك قولهم : فَرَسَ أَشْوَهُ - وَفَرَسَ شَوْهَاءَ - إِذَا كَانَ يُوقِعُ إِلَيْهِمَا الطَّرْفَ مِنْ
حُسْنِهِمَا ، وقال ابن مقبل :
وَشَوْهَاءَ مِلْوَاحٍ يَنْزِلُ بِرِيحِهَا
تُوقِرُ بَعْدَ الرُّوحِ طَوْرًا وَتُمْسَحُ (٢) :

(١) مجموع أشعار العرب ٢ : ٢٠ وبينهما بيتان والمخصص ١ : ١٠٦ .
(٢) في الهامش ما يأتي : في أخرى : توقر بعد الربو وفي الهامش من الجهة الأخرى وضعت كلمة
« الرنو » وعلى كلمة الروح في البيت إشارة إلى اختلاف الرواية وفي ديوانه ٣٦ :
وجرداء ملواح يجول بريحتها توقر بعد الربو فرطاً وتمسح

باب

الدمع وما فيه

قال الأصمعيُّ: وفي الجبهة عِرْقَانِ يُسَمَّيانِ الشَّائِنَيْنِ يَسْقِيَانِ الْعَيْنَيْنِ ، قال عبيد بن الأبرص (١):

عَيْنَاكَ دَمْعُهُمَا سَرُوبٌ

كَأَنَّ شَأْنَهُمَا شَعِيبٌ

« فالسَّروْبُ » : السائلُ « والشَّعِيبُ » : المَزَادَةُ مِنْ

من كتاب « خلق الإنسان » للأصمعي

ما يُذكر من تنبؤ أحوال الإنسان

قال أبو سبيد قال لنولد جئنا ولد ، ثم يفل قال ولا أدري
ما وقع وقال يفل وطفل ، فأما الطفل فهو السنيرون وأما الطفل
فهو الرخص الأعمى ، ثم شديخ إذا كان صغيراً رطباً ، فإذا سبن
شينا قيل قد تحلم وقد اغتال ، فإذا فطم فهو فطيم ، فإذا أضج
وأرتفع فهو جبر ، فإذا ارتفع عن ذلك فهو جحوش ، قال المتنبي

فتلك مخلداً وأبني حراق وأخر جحوشاً فوق أقطيم

فإذا خدم وقوي فهو حرور ، قال الأبي

وإذا تمت تمتعت عن مستخيف ربع الحرور بالرشاء الجسد
فإذا ارتفع ولم يبلغ الحلم فهو يمة ويافع قال غلام يافع وغلام يمة
وظلمان يمة الواحد والجميع فيه سواه ، وقد قال غلمان أفاع وقد
أقع الغلام يافع إفاها ، قال الشاعر وهو مقيم بن مودة
البربري

كقول دمر بن بني عم مالك وأفاع يذوق ثمر ثلثهم رضى
تليهم أي تمت بهم ، وقال من هذا لست جديداً وتليت حياً
أي تمت به ، فإذا احتلم فهو حالم ، فإذا خرج وجهه فهو عار

وَيَقَالُ قَدْ طَرَّ شَارِبُهُ ، قَالَ الشَّاعِرُ [وَهُوَ أَبُو قَيْسِ بْنِ رِقَاعَةَ]
يَتَا الَّذِي هُوَ مَا إِنَّ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْمَانُونَ وَيَتَا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ
مَا أَنَّ طَرَّ شَارِبُهُ يَأْتِيهِ هَكَذَا يُبْشِدُهُ يَأْتِيهِ ، وَيَقَالُ لِقَيْسٍ إِذَا
أَلْقَى وَرَبَّهُ وَتَبَّتْ لَهُ وَرَدَّ آخِرُ جَدِيدٍ قَدْ طَرَّ يَطْرُ طُرُورًا ، وَيَقَالُ
فِيحَارُ إِذَا أَلْقَى شَعْرَهُ وَتَبَّتْ لَهُ شَعْرُ آخِرُ جَدِيدٍ يَطْلُ ذَلِكَ ، فَإِذَا
أَلْقَى وَجْهَهُ وَلَمْ يَكُنْ فِي الشَّعْرِ نَزِيدٌ هُوَ يُتَجَبَّحُ ، قَالَ سُتَيْمُ بْنُ
وَيْثِلٍ الرِّبَاجِيُّ

أَخُو خَيْمٍ مَجْتَمِعُ أَشْدِي وَتَجِدُنِي مَدَاوِدَةُ الشُّوُونِ
يُرِيدُ يَمْرُؤُهُ تَحْتَنِي دَرَبِي وَحُكْمِي ، دَرَبِي أَيْ صَبْرِي دَرَبًا
حَادًا ، وَهُوَ شَابٌ مِنْ الْحِلْمِ إِلَى أَنْ يَكْتُمَ ، فَإِذَا تَمَّ فَهُوَ كَهْلٌ ،
فَإِذَا قَدَّمَ نَبْدَ بُلُوغٍ وَقَدْ أَتَكَاهُ أَعْوَامًا لَا يَكْبَحُ هُوَ عَائِسُ
يُقَالُ رَجُلٌ عَائِسٌ وَامْرَأَةٌ عَائِسٌ ، قَالَ أَبُو ذُوَيْبٍ
فَإِنِّي عَلَى مَا كُنْتُ تَهْدُ بَيْنَا وَلَيْدَتِي حَتَّى أَنْتَ أَشْطَطُ عَائِسُ
وَيَقَالُ قَدْ عَلَتْ نَسْلُ عُلُوسًا وَعَلَتْ تَنْبِيًا وَهِيَ امْرَأَةٌ مُبْتَلَا
وَعَائِسُ ، فَإِذَا عَمَّتْ شِدَّةُ هُوَ مُسَلٌّ ، وَإِذَا رَأَى الْيَاسِينَ قَبِيْرًا
أَشْبَبُ وَأَشْطَطُ ، فَإِذَا طَهَرَ بِهِ الشَّيْبُ وَالسَّبَازَةُ فِيهِ أَلْبِنُ هُوَ
شَيْخٌ ، فَإِذَا جَاوَزَ ذَلِكَ هُوَ مَسِنٌ ، فَإِذَا أَرْتَفَعَ عَنْ ذَلِكَ هُوَ
فَحْمٌ وَفَحْرٌ ، قَالَ رُوْبَةُ

رَأَيْتُ فَحْمًا شَابَ وَأَفْلَحًا طَالَ عَلَيْهِ الدَّهْرُ فَاسْلَمًا

وَالْمُسْلِمُ الشَّاعِرُ ، وَقَالَ رُوْبَةُ أَيْضًا
تَهْوِي رُؤُوسَ الْقَائِرَاتِ الشَّعْرِ إِذَا هَوَتْ بَيْنَ الْهَمِّ وَالْخَجَرِ

وَيَسَّالُ جِلَّ قَرُّ وَمُحَارِبَةٌ يُثْلُ قُرَابِيَّةٌ وَالْفَرَابِيَّةُ الْعَنْجَمُ مِنْ
الْأَيْلِ الْكَعْبُ ، فَإِذَا أَخَذَ هُوَ يُثْلُ وَيَسَّالُ رَجُلٌ يُثْلُ
وَأَمْرًا إِخْلَعَةً ، قَالَ الرَّاجِزُ

لَا وَأَنْتِي حَقًّا إِثْمَلًا

• وَرَجُلٌ نَهَشَ وَأَمْرًا نَهَشَةً وَقَدْ نَهَشَتِ الْمَرْأَةُ وَخَفَلَتْ إِذَا أَسَلَتْ
وَفِيهَا بَيْتٌ لَمْ يَذْهَبْ جِلُّ شَابِيًا ، فَإِذَا قَصَرَ خَطْوُهُ وَصَفَتْ قِيلَ
دَلَفٌ يُذِلُّنَّ وَهُوَ دَالِفٌ ، وَقَالَ أَوْسُ بْنُ حَجْرٍ

كَهَيْكَلٍ لَا حَذُّ الشَّابِ يُبْلِي وَلَا هَرَمٌ مِنْ تَوْبَةٍ كَالِثِ
تَوْبَةٍ أَيْ مِنْ تَعَاً لِلْهَلَاكِ ، فَإِذَا انْحَنَى وَصَرَ فَهُوَ عَشَبَةٌ وَعَشَبَةٌ
لَتَتَانِ . فَإِذَا لَمَعَ أَقْصَى ذَلِكَ هَرَمٌ ، فَإِذَا أَكْثَرَ الْكَلَامَ وَانْخَلَفَتْ
قَوْلُهُ فَهُوَ الْمُتَرَمِّمُ جِيًّا ، وَإِذَا ذَهَبَ عَطْلُهُ فَهُوَ الْحَرْفُ وَقَدْ حَرَفَ
يُحَرِّفُ حَرْفًا ، وَالْهَمُّ الْكَعْبُ مِنْ الْقَاسِ وَالْدَّوَابِ يُقَالُ رَجُلٌ
هَمٌّ وَأَمْرًا هِمَّةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ (وَهُوَ أَغْنَى بَاهِلَةً)

وَنَابَ هَمَّةٌ لَا خَيْرَ فِيهَا مُشَرَّمَةُ الْأَشَاعِرِ بِالْمَدَائِرِ
• الْمَشَرَّمُ الْمَغْرَمُ يُقَالُ حَرَّمَ أَنْفَهُ أَيْ حَرَّمَهُ ، يَقُولُ هَيْدَرُ أَمْرًا
وَلَدَتْ فَتَقْتَمُ فَتُشَدُّ لِيَجِفَ رِجْلَاهُ ، وَالْأَشَاعِرُ تَنَابَتْ الشَّعْرُ مِنْ
الْفَرَجِ ، وَالتَّلُّ الْكَبِيرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَلْسِنُ الْعَنْبَرِ الْجُرْمُ ، وَالْجُرْمُ
حَقْلُهُ ، قَالَ الْمُتَعَمِّلُ

لَيْسَ يَلْزَمُ كَبِيرٌ لَا قَبَابَ يَ لَكِنْ أَتَيْتُ صَافِي أَلْوَجِ مُقْتَلُ
• وَالْمُتَعَمِّلُ الشَّائِفُ شَابَابُ مَبْتَدَاهُ ، وَقَالَ بَنُورْسُ شَرَاهُ عَبْدُ الْقَيْسِ
ظَلَّتْ ثَلَاثًا لَا تَرُجُ مِنْ الشَّدَى وَلَوْ غَلَّ فِي أَرْصَالِهَا أَلُّ بَرْتَقِي

الأرض ثم ثابت. وناس يربون، والدقن الحب الذي ينسب
في الأرض ويبنى عليه الحب والواحدة دقانة، وقال الجلب
أزكلا تحرق فينب فيها الخيل أي ينرس كمن يعرق القيلة
من النخل والواحدة الحب، والزهوة الأرض الشرقية المستوية،
قد قنع كرمه إذا حرق الدقن حرقا ينفخ فيه، والشرية (١)
الطريقة من شجر الحب كل طريقة شرية، والبقنة شجرة
الكرم، والتفق (٢) ورق الكرم.
(أسماء الخمر وتوابعها عن الطائي) (٣) قالوا هي الخمر
وهو الخمر (مؤنث ومذكر لتان) والمشممة (ص ٢٨٨) والمدامة
والأشمنط (وقال أبو القاسم: الأشمنط (٤) والبالا، والبالا
والمائنة والشول والسبا، والقهوة والخطوم والسلاف والتخديس
والشموس والجربال والقار والقرق والحلب. قال أبو سبيد:
والأساطين بالروية
قاما (الخمر) فاسم جامع والنباع الخمر. والمشممة
المزوجة. شتموها أي مزجوها. قال الأصمعي: كل شيء مزج
فأريق مزجه هو مشتمع. ورجل مشتمع الخمر. (٥) وقال

(١) وفي اللسان: الشرية الصك من الكرم. وجاء في مادة شرب: والشرية الطريقة من شجر
العتب.

(٢) وفي الأصل: المتفق وهو تصحيف.

(٣) لابن السكيت فصل واسع في كتاب غريب الألفاظ من أسماء الخمر وأوصافها تشرح هذا الباب
وتوضحه (راجع الصفحة ٢١١-٢٢٢ من طبعة المطبعة الكاثوليكية).

(٤) وفي الأصل: الأشمنط والاصند بالصاد.

(٥) رجل مشتمع وشمعمان إذا كان طويلا خفيف اللحم.

لَا يُبَارِهَا أَبَدًا. وَأَخْلَصَ الْيَدِيُّ، وَقَالَ الْطَائِفِيُّ: (الْخُرْطُومُ)
أَسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِهَا. وَقَالَ الْأَصْبَغِيُّ: الْخُرْطُومُ أَوَّلُ مَا يَخْرُجُ مِنْ
الْذَّنِّ إِذَا بَزَلَ وَأَنْشَدَ السَّجَّاحُ:

مَهَبَهُ خُرْطُومًا مُخَارًا قَرَفًا

وَأَنْشَدَ:

جَاءَتْ نَمًا مِنْ قَوَاتِ الْفَكَرِ مُنْفَعَةً سَكْفَةً يَنْخَرُ مِنْ خُرْطُومِهَا الْقَدَرُ

(كَلَفَهُ أَي سَوَّدَهُ) وَخُرْطُومُ الْفَخْرِ دَعَمُ حَدِّهَا حِينَ تَنْتَحِدِرُ
مِنْ الْإِبْرَةِ. (قَالَ) وَالْفَخْرُ هُنَا أَسْمَاءُ الْخُرْطُومِ، وَقَالَ الْطَائِفِيُّ:
السَّلَافُ وَالسَّلَافَةُ الْخَالِصُ مِنْهَا. قَالَ الْأَصْبَغِيُّ: هُوَ أَوَّلُ مَا يَبْزَلُ
وَيْتًا. وَأَوَّلُ كُلِّ شَيْءٍ سَلَفٌ، وَالْخَنْدَرِيسُ أَسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِهَا.
قَالَ أَبُو سَيْدٍ السُّكْرِيُّ: قَالَ أَخْبَرَنِي الرَّيَاشِيُّ وَالرَّيَادِيُّ عَنْ
الْأَصْبَغِيِّ قَالَ يُقَالُ: جَذَعَةُ خَنْدَرِيسَةٍ أَي غَضَبَةٍ (ص ٢٩٠) (قَالَ) وَلَا
أَدْرِي إِلَى أَيِّ شَيْءٍ نُسِبَتْ، قَالَ (وَالشُّوْسُ) مَثَلٌ لِأَنَّهُمَا تَجَنَّبُ
بِصَاحِبَيْهَا، قَالَ (وَالْجِرْيَالُ) فِيهِ أَحْمَرٌ دِيمًا جِيلٌ صَبَا وَدِيمًا جِيلٌ
لِلْخَمْرِ. (قَالَ) وَأَطْلُقُ أَنَّهُ اسْمُهَا رُوبِي مَرْبُ (١)، وَقَالَ
الْأَصْبَغِيُّ: يُقَالُ الْكَلْبُوتُ وَالْقَرْقَفُ وَالرَّاحُ وَالْمَسَارُ وَالْمَزَّةُ (٢)
وَالْمَلْبِيَا وَالْطُفَافُ وَالْعُجُوزُ وَالْمُ كِلَى وَالصُّفْرَاءُ وَالْمُقَارِطَةُ
وَأَنْشَدَ:

أَتُورِمْهُ مَا يَخْرُبُ الْكَلْبُوتَةَ

(١) يُقَالُ الْجِرْيَالُ وَالْجِرْيَالَةُ وَالْجِرْوَالُ وَهِيَ الْخَمْرُ الشَّدِيدَةُ الْحَمْرَةُ وَقِيلَ الْجِرْيَالُ لَوْنِهَا الْأَصْفَرُ
وَالْأَحْمَرُ وَهِيَ مَعْرَبَةٌ كِرْيَالُ الْفَارَسِيَّةِ وَمَعْنَاهَا الزُّعْفَرَانُ وَالزُّهْبُ.
(٢) الْمَزَّةُ وَالْمَزُ وَالْمَزَّازُ الْخَمْرُ اللَّذِيذَةُ الطَّعْمُ سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُا تُلَذِّعُ اللِّسَانَ.

لَا تُجَارِهَا أَبَدًا. وَأَخْلَصَ النَّبِيُّ، وَقَالَ الطَّائِفِيُّ: (الْخَرْطُومُ)
 اسْمٌ مِنْ أَسْبَاطِهَا. وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الْخَرْطُومُ أَوَّلُ مَا يَخْرُجُ مِنْ
 الدَّرِّ إِذَا بُرِلَ وَأَنْشَدَ اللَّسَّاجُ:

مَهْجَا خَرْطُومًا عَفَا قَرْفًا

وَأَنْشَدَ:

جَادَتْ لَهَا مِنْ ذَوَاتِ الْفَكَارِ مُرْتَمَةً سَكَنَةً يَنْتَحِثُ مِنْ خَرْطُومِهَا الدَّرُّ
 (سَكَنَةً أَيْ سَوْدَاءً) وَخَرْطُومُ الْخَمْرِ زَعَمَ حَدَّثُهَا جِئَن تَحْتَدِرُ
 مِنْ الْأَبْرِيقِ. (قَالَ) وَالْخَمْرُ قُسِمَتْ أَسْمَاءَ الْخَرْطُومِ، وَقَالَ الطَّائِفِيُّ:
 السَّلَافُ وَالسَّلَافَةُ الْعَالِمُ مِنْهَا. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: هُوَ أَوَّلُ مَا يُبْرَلُ
 مِنْهَا. وَأَوَّلُ كُلِّ شَيْءٍ سَلَفُهُ، وَالْخَنْدَرِيسُ اسْمٌ مِنْ أَسْبَاطِهَا.
 قَالَ أَبُو سَعِيدٍ السُّكْرِيُّ: قَالَ الْخَبَرِيُّ الرِّيَاشِيُّ وَالزِّيَادِيُّ عَنْ
 الْأَصْمَعِيِّ قَالَ يُقَالُ: جَنَظَةُ خَنْدَرِيسَةٍ أَيْ عَتِيقَةٍ (ص ٢٩٠) (قَالَ) وَلَا
 أَذْرِي إِلَى أَيْ شَيْءٍ لَيْسَتْ، قَالَ (وَالشُّمُوسُ) مَثَلٌ لِأَنَّهُا تَجْمَعُ
 صَاحِبِهَا، قَالَ (وَالْجُرْيَالُ) شَيْءٌ أَحْمَرُ دُبًّا جِيلٌ صَبَا وَدُبًّا جِيلٌ
 لِلْخَمْرِ. (قَالَ) وَأَعْلَنَ أَنَّهُ اسْمٌ لَهَا رَوِي بِمَرْبٍ (١)، وَقَالَ
 الْأَصْمَعِيُّ: يُقَالُ الْكَيْتُ وَالْقَرْفَةُ وَالرَّاحُ وَالْمَسَادُ وَالْمَزَّةُ (٢)
 وَالْحَمِيَّةُ وَالنِّطَافُ وَالْحَجُوزُ وَلَمْ يَلِ وَالصَّفَرَاءُ وَالْمَقَارِطَةُ
 وَأَنْشَدَ:

أَخْرَجْتَنِي مَا يَفْرَبُ الْفَقَارَةَ

(١) يُقَالُ الْجُرْيَالُ وَالْجُرْيَالَةُ وَالْجُرْوَالُ وَهِيَ الْخَمْرُ الشَّدِيدَةُ الْحَسِرَةُ وَقِيلَ الْجُرْيَالُ لَوْنُهَا الْأَصْفَرُ
 وَالْأَحْمَرُ وَهِيَ مَعْرَبَةٌ كُرِّيَالُ الْفَارَسِيَّةِ وَمَعْنَاهَا الزُّعْفَرَانُ وَالذَّهَبُ.
 (٢) الْمَزَّةُ وَالْمَزُ وَالزَّازُ الْخَمْرُ اللَّذِيذَةُ الطَّعْمُ سَمِعْتُ بِذَلِكَ لِأَنَّهُا تَلْدَحُ اللِّسَانَ.

قَالَ الْأَنْصَبِيُّ: يُقَالُ لَهَا (الْعُقَارُ) لِأَنَّهَا عَاقَرَتِ الدُّنْيَ وَهَامَا.
وَيُقَالُ قَدْ عَاقَرَ الرَّجُلُ الشَّرْبَ إِذَا لَزِمَهُ، (وَالْفَرْقَةُ) أَيْ
يُزَيِّفُ عَنْهَا صَاحِبُهَا تَأْخُذُهُ عَنْهَا رِيعَةً، (وَالْعَبَا) سَوْرَةُ الشَّرَابِ
وَصَدَنَّهُ فِي الرَّأْسِ وَجَمًّا كُلُّ شَيْءٍ شِدَّتُهُ، (وَالْمُتَقَّةُ) أَيْ
أُطِيلَ حَبْسُهَا فِي الدُّنْيَا، (وَالْكَيْتُ) كَوْنُ الْخَمْرِ إِلَى الْكَلْبَةِ.
وَأَشَدُّ:

كُتِبَتْ مَسَاءَ الْيَوْمِ لَيْسَتْ بِخَطِّةٍ وَلَا خَلَّةٍ يَكْوَى الْوَجْهَ شَهَايَهَا (١)

الْخَلَّةُ الْعَايِصَةُ. وَالْخَطِّةُ أَيْ تَنْتَبِهُ لَهَا وَفِيهِ حَلَاوَةٌ. وَقِيلَ
الْخَطِّةُ أَيْ أَخَذَتْ شَيْئًا مِنَ الرَّجْمِ كَرَجِ الْبَيْتِ وَالْفُتَّاحِ وَقِيلَ
هِيَ الْمَايِصَةُ مَعَ رَجْمِ:

قَالَ الْمَلَانِيُّ: إِذَا أَرَدْتَ مَنَّةَ الرَّبِّ أَخَذْتَ مِنَ الْغَرِيبِ (ص)
(٢٩١) وَالْأَقْلَامِيَّةُ الْقَارِصِيَّةُ أَوْ الْأَقْلَامِيَّةُ الْفَرِيقِيَّةُ أَوْ الْتَوَالِيسِيَّةُ
مَا بَدَأَ لَكَ جَيْنٌ يَفِيدُ فَتَشْلُهُ وَافْعَالُهُ أَنْ تَحْمِلَهُ فِي غَرَادٍ أَوْ
يَكْتَلِرُ وَتُسَبُّ بِمَنْعَةٍ عَلَى بَعْضِ قَدَمِهِ فِي الشَّسْرِ كَلَّا أَوْ أَرَبَا
ثُمَّ تَنْقُضُهُ ثُمَّ تُصَيِّبُهُ ثُمَّ تَحْمِلُهُ فِي قَدَرٍ مُتَوَقِّدٍ وَفُودًا غَيْرَ
شَدِيدٍ وَتُفَرِّجُ دُفْعَتَهُ وَتَبْدُوهُ وَتَطْلِيحُهُ حَتَّى يَفِيدَ (وَقَالَ غَيْرُ
الْمَلَانِيِّ: غَمَّةٌ يَنْبَلُهُ)

وَلَنْ أَرَدْتَ مَنَّةَ الرَّبِّ أَخَذْتَ تَفَارِيقَ النَّبِيِّ وَالْمَنَةِ
فَيَسْتَمِثُ ثُمَّ دَفَعَهَا دَفْعًا جَدِيدًا ثُمَّ بَلَّغَهَا بِمَضِيجِ النَّبِيِّ شَيْئًا ثُمَّ
تَلَّاهُ بِمَعْرِفَةِ الرَّبِّ ثُمَّ شَيْءٌ مِنْ رَبِّهِ تَغْلُطُ فِيهَا شَيْئًا مِنْ سَوِيهِ

(١) ويروى: يكوى الوجه شهاياها.

(٢)

رسائل المشكلة اللغوية الواحدة

- مقدمة
- رسالة الهمز لأبي زيد الأنصاري
- المذكر والمؤنث للضراء
- المقصود والممدود لابن ولاد
- كتاب فعلت وأفعلت للزجاج

مقدمة

ليس من شك في أن التأليف في موضوع بعينه والحرص الشديد على الاستمرار في تنميته وتعميقه يكون له دوافع وأسباب تدفع اللغويين إلى العناية به وإثارة على غيره . وقد أشارنا فيما سلف إلى غيرة أهل العربية على لغتهم ومبالغة العلماء في الحفاظ على سلامتها وتعقب أى لون من ألوان الخطأ أو التغيير عن الصورة القديمة التى نقلت عن القبائل العربية الفصيحة ، فقد صارت لغة التنزيل ، وصار الحفاظ عليها والدفاع عنها حفاظاً عن لغة القرآن ودفاعاً عنها . ونسأله هنا عن علة التأليف فى ظاهرة أو صيغ بعينها ، لماذا ألف فى الهمز وفى الفرق بين المقصور والمدود والمذكر والمؤنث وصيغتي (فعل وأفعل) والعدد ، والأبنية الصرفية كالمصادر والأفعال والأسماء ؟

لا خلاف فى أن علماء اللغة اجتهدوا فى جمع مفردات اللغة ، وبيان الفروق اللهجية والدلالية المختلفة ، غير أن التوقف عند طبيعة الرسائل التى ألقت والتفكير فى المادة التى جمعت والنهج الذى اتسع فى عرضها يدفع بنا إلى فروض أخرى تتجاوز مجرد الجمع ، ففى الهمز مثلاً نجد اختلافاً كبيراً قد وقع بين القراء واللغويين ، ولهذا الخلاف جذور فى اللهجات العربية الفصيحة ، إذ وجدت لهذا الصوت صورتان نطقيتان ؛ الأولى التحقيق ، أى نطق الصوت فى وضوح ، وترجع إلى لهجة تميم ، والأخرى التسهيل ، أى عدم نطقه وإطالة صوت اللين قبله ، وترجع إلى لهجة الحجاز . ولم يمثل ذلك الخلاف مشكلة لدى القدماء غير أنه برز حين قرأ بعض الناس ألفاظاً مهموزة أو غير مهموزة فى القرآن الكريم على نحو لم يقبله القراء وإن أقر اللغويون صحته فى اللغة ، بل إن الأمر قد تجاوز ذلك - فى رأى - استناداً إلى ما يمكن

استنتاجه من كتب اللغة الأولى ، إذ وجدت أشكال من القياس الخاطئ ، قام بها الناس لخلطهم واضطرابهم ، فحققت الهمز في ألفاظ لم يسمع فيها التحقيق مثل قولهم : (رثأت بدلاً من رثيت) ، وسهلت في ألفاظ لم يسمع فيها التسهيل مثل قولهم : (فقيت بدلاً من فقأت) .

والفرض الآخر يرجع إلى الصعوبة الخطية التي تتمثل في موقع الهمزة وعلاقتها بالأصوات أو الحركات السابقة أو اللاحقة لها ، وينبغي أن نضع في الاعتبار أيضاً ما نشأ عن تحول اللغة من صورة منطوقة (شفاهية) إلى صورة مكتوبة (كتابية) من صعوبات كبيرة ؛ فربما حدث اضطراب كبير في كتابة هذا الصوت استدعى وجوب إسهام اللغويين في معالجته ببيان كيفية وضعه على الفعل أو لاثم المصدر وفي بعض الأحيان الاسم المشتقات .

والأمر ذاته ينسحب على كتب العدد ، فلا يخفى على الدارسين ما يمثلته العدد من صعوبة ليس من جهة معرفة اللفظ فحسب ، بل من جهة استعماله أيضاً ، فإلى جانب عناية بعض اللغويين كالأصمعي والفراء وأبي زيد وأبي عبيد وابن السكيت بهذا اللون من ألوان التأليف من خلال معالجتهم للألفاظ المفردة والمثناة وأبنية الجموع بكل صورها والعلاقة بينهما ببيان العلاقة بين المفرد والمثنى من جهة ، والمفرد والجمع من جهة أخرى ، وجمع مادة لغوية وافية قيمة ، فإنهم قد أولوا الاستعمال أهمية خاصة ، فأشاروا إلى المفرد الدال على الجمع في الاستعمال والجمع المفرد في الاستعمال والمفرد المثنى في الاستعمال ، وأكثروا من الاستشهاد على ذلك بالقرآن والشعر والأقوال ، ونبهوا كذلك إلى ما يعرف بجمعه ويُشكل مفردة وما يعرف مفردة ويُشكل جمعه (أو ما يسمى بالمفرد أو الجمع المُشكّل) ، وحرصوا على التمييز بين جموع القلة وجموع الكثرة وأوزانها ودلالاتها وغير ذلك مما يتصل ببنية العدد .

وقد ألفت عدد من اللغويين أيضاً في أبنية أخرى وقع الناس في اضطراب عند استعمالها ، واشتبه عليهم الأمر فيها ، فأُسرع علماء العربية إلى تقديم الصور الصحيحة لتمييزهم وتجنبوا الخطأ فألف الفراء وابن ولاد والأنباري والقالبي وغيرهم في التمييز بين المنقوص والممدود ، وألف أبو حاتم السجستاني والمبرد والمفضل بن سلمه وابن الأنباري وابن التستري وابن جني وابن فارس وغيرهم في التمييز بين المذكر والمؤنث ، وحرصوا على إثبات المؤنثات السماعية التي يحدث معها الخلط ، ويعاملها الناس معاملة المذكر . وعالج قطرب والفراء وأبو عبيد والتويزي (أبو محمد

عبد الله بن محمد « ت ٢٣٣ هـ » وابن السكيت والزجاج وغيرهم صيغتي (فعل وأفعل) ، إذ خلط العامة بين هاتين الصيغتين (فعل وأفعل) من فعل واحد ، حين تتفان في المعنى أو تختلفان أو حين لا يرد لدى العرب إلا صيغة واحدة .

أما المجموعة الأخيرة وتضم كتب المصادر والأفعال والأسماء فيبدو أن سبب التأليف فيها في بداياته يرجع إلى تفسير القرآن ، إذ تذكر كتب التراجم والطبقات أن أول من ألف في المصادر هو الكسائي (١٨٩ هـ) ، كما ألف الفراء (٢٠٧ هـ) وإبراهيم بن يحيى اليزيدي (٢٢٥ هـ) في مصادر القرآن ، وقد أسهم عدد من اللغويين في هذا اللون من التأليف ، واختلفوا في كثافة المادة والترتيب والتنظيم . وعنوان بيان المصادر من الثلاثي ومن غير الثلاثي ، والمصادر القياسية والسماعية والميمية . إلخ . وقد بدأ اللغويون الأوائل أيضاً بتأليف في صيغ خاصة للأفعال ، ثم الأفعال بوجه عام ، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم بين الاختصار والإطالة والتوسط من جهة المادة اللغوية . أما من حيث الاستشهاد فقد تراوح بين القلة والتنوع والاقتصار على الشعر ، وأما من حيث منهج التأليف فقد انتقل من الجمع إلى التنظيم بمراعاة بنيتها وحروفها الأصول . ومن أهم من ألف في هذا اللون ابن القوطية (أبو بكر محمد بن عمر « ت ٣٦٧ هـ ») ثم هذب كتابه وأكمّله كل من السرقسطي (أبي عثمان سعيد بن محمد المعافري « ت ٤٠٠ هـ ») وابن القطاع (علي بن جعفر السعدي « ٥١٥ هـ ») .

وعُتوا أيضاً بالكتابة في أبنية الأسماء ، وإن كان التأليف فيها قد بدأ متأخراً عن المصادر والأفعال ، ونجد أبواباً لها لدى أبي عبيد في غريبه وابن السكيت في إصلاح المنطق وابن قتيبة وابن القطاع والصغاني وغيرهم . وقد تقدم الاهتمام بأبنية خاصة - كما ذكرنا - على العدول إلى معالجة الأبنية كلها . ومن أهم من ألف في هذا الباب الفراء وأبو حاتم السجستاني والمبرد وابن الأنباري ، وازدادت عناية المتأخرين بها ، فنجد في القرن الثالث كتاب (التقفية) للبتنجي (أبي بشر اليمان بن أبي اليمان : « ت ٢٨٤ هـ ») ، وفي القرن الرابع (ديوان الأدب) للفارابي (إسحق بن إبراهيم « ت ١٥٠ هـ ») ، وفي القرن السادس (كتاب شمس العلوم ودواء العرب من الكلوم) لنشوان بن سعيد الحميري (ت ٥٧٣ هـ) .

وجدير بالذكر هنا أيضاً أن نشير إلى ظهور كتب أخرى تعالج موضوعات صوتية

فحسب ، وهى تعالج ظواهر عرفتها اللهجات العربية القديمة ، فقد وجدت فيها كلمات معينة فى عدة صيغ ، كل صيغة فيها فى صوت بعينه ، ومن أهم هذه الكتب ، القلب والإبدال لابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) والإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجى (ت ٣٣٧ هـ) ، كما أن الخلط بين صوتين معينين (الفساد والطاء) دفع عدداً من اللغويين إلى الاهتمام بتأليف رسائل لغوية تضم الألفاظ التى يرد فيها أحد الصوتين حتى لا يحدث فيها خطأ ويتم التمييز بينهما . ومن هؤلاء أبو عمرو الزاهد (ت ٣٤٥ هـ) والصاحب بن عباد (٣٨٥ هـ) والحريرى (ت ٥١٦ هـ) وغيرهم . والغالب على هذا التصانيف - كما يبدو - أنها ترجع إلى سبب لغوى عام ، وإن ارتبط بصورة أساسية بما ورد فى لغة القرآن ، ثم تجاوزها إلى اللغة ككل ، ولم يعنوا فى البداية بالتنظيم قدر عنايتهم بالمادة وإن وجد معيار تقسيمى قد لا يطرد فى كل أجزاء الكتاب ، غير أن المتأخرين قد حرصوا على الترتيب والتقسيم والتبويب والتنظيم والتوسع فى المادة وشواهدا حرساً شديداً .

رسالة الهمز لأبى زيد الأنصارى (ت ٢١٤ هـ)

ربما يعود ظهور هذا اللون من التأليف إلى الخلط والاضطراب الذى حدث بين الناس مع الألفاظ المهموزة - كما قلنا - وليس لهذه الحال سبب واحد ، بل عدة أسباب أهمها يرجع اللهجات ذاتها ، والناس فى لغتهم اليومية لم يكونوا يهمزون ، فإذا ما حاكوا الفصحى ، همزوا ما لا يستحق الهمز وسهلوا ما لم يرد فيه التسهيل فوقعوا فى الخطأ اللفظى ، ومن ثم إيهام الدلالات التى تحملها المفردات المهموزة . كما أن صوت الهمزة ذاته أسهم فى خلق مشكلة حوله لما يعكسه من صعوبة خطية تبرز فى تغير شكله عند تغير أحواله باختلاف الصيغ أو الحركات السابقة له أو اللاحقة به .

وتنسب المصادر إلى عدد من اللغويين رسائل ألفت فى هذا الباب ، بعضها يرجع إلى بداية القرن الثانى الهجرى ، وهذا يعنى أن المشكلة قد ظهرت فى وقت مبكر كثيرها من المشكلات اللغوية التى ستعالجها فيما يلى ، وبعضها يرجع إلى بداية القرن الثالث الهجرى . ومنها رسالة الهمز لأبى زيد سعيد بن أوس الأنصارى (ت ٢١٤ هـ) التى جمع فيها عدداً من الألفاظ (حوالى ٣٠٠ لفظ) ، تحتوى على الهمزة فى جميع تصاريدها ، وعلى الرغم من غياب فكرة التنظيم المطرد فى أبواب الكتاب الذى قسم إلى ثلاثين باباً إلا أنه يمثل خطوة جيدة فى مسار حركة الجمع اللغوى ، إذ يستند إلى معيار الحرف الواحد ، أى جمع الألفاظ المشتركة فى صوت واحد وهو الهمزة . أما التقسيم الداخلى فلم يرقم على أساس واحد ، بل على أسس مختلفة تتلخص فى موضع الهمزة من الكلمة مع مراعاة حرف آخر يتألف معها ، وإن لم ينظم بعد ذلك مكان توالى الصوتين فى البداية أو فى الوسط أو فى النهاية . أما الأبواب الأخرى فتنفرد إلى تنظيم واضح ، وإن وجدت أبواب تستند إلى معيار الصيغة ، إذ تضم بناء أو أبنية معينة مثل : (أفْعَال) فى الباب الرابع والعشرين ، و (فَعْل) فى وسطه همزة فى الباب التاسع عشر ، و (فَعْل) آخره همزة فى الباب العشرين و (تَفَعَّل) آخره همزة

فى الباب السادس والعشرين . . . الخ . وهكذا يتبين لنا أن ترتيب الكتاب الذى يضم ما يقرب من ثلاثين باباً صغيراً (من ص ٤ : ٣٣) مضطرب وليس ذلك قدحاً فيه ، فهو من الكتب الأولى فى بابيه ، ومن المقبول أن يركز المؤلف على المادة فيجمع أكبر قدر من الألفاظ الداخلة فى الموضوع التى يتيسر له الحصول عليها ويضمها متجاورة ، فتتكرر فى أبواب وتزداد فى أبواب وتقل فى أبواب أخرى إلى آخر ما يمكن أن ينشأ عن غياب التنظيم . ولم يحل هذا دون محاولة إيجاد شكل من أشكال التنظيم ، فكان موضوع الهمزة أحياناً ، والصيغ أحياناً ، والترتيب الهجائى مؤتلفاً مع الهمزة فى بعض الأحيان وغير ذلك مما يعين على ترتيب المادة وسهولة الإفادة منها وعثر الباحث على ضالته .

وقد سار فى معالجة المفردات التى أوردتها على نهج واحد ، وبهتتا هنا شكل المادة وطريقة شرحها والاستشهاد عليها . ونجده يورد الألفاظ فى معنى واحد على الأغلب ، فإن كانت لها معان مختلفة أحياناً يذكرها ، وغلب على تفسيره الإيجاز . وهذه سمة أبى زيد فى تصانيفه ، وخالفه فى ذلك الذين ألفوا فى الهمز بعده ، وإن كان ذلك يتمثل فى أبواب أو أجزاء داخل كتبهم وليس بصورة منفردة كما فعل أبو عبيد فى غريبه وابن السكيت فى كتاب الألفاظ وابن قتيبة فى أدب الكاتب وابن سيده فى مخصصه ، أما من حيث الاستشهاد فقد كان أبو زيد الأنصارى مقلاً ، وكانت شواهد أكثرها من الشعر وأقلها من القرآن ، ولم يعن فى شواهد الشعرية بنسبتها إلى أصحابها - خلافاً لمن جاء بعده أيضاً - بل إنه كثيراً ما يلجأ إلى الاستشهاد بشطر واحد .

وعنى بمسائل أخرى ذات قيمة علمية كبيرة ، أعنى اهتمامه بالترادفات وبيان الفروق بينها وإن كان ذلك فى بعض المواضع ، وباللغات أيضاً (اللهجات العربية) ، ونسبة المادة إلى القبيلة أحياناً . ويبدو أنه انتهى إلى مبدأ معين من حيث الصيغة ، إذ إنه أورد معظم الألفاظ فى صيغة الأفعال ، يبدأ فيها بالماضى فالمضارع فالمصدر أو الماضى فالمصدر أو المصادر ، ولم يهتم بالمشقات (الوصف) إلا فى بعض المواضع .

وفيما يلى نموذج من كتاب الهمز

ليوث ميتا لم ترم بأيس.
(قول : يهر) ، وتقول : أثبت الرجل تأيينا اذا حجته بعد الموت .
قال روبة :

فأندج بلا خي ما مؤمن
(يقول : غير هالك) ، وتقول : يوس الرجل ييوس بأسا اذا كان شديد
البأس ، وفي (٩٣) البؤس : قد يئس يئاس يئسا ويئسا
« وتقول في باب آخر من الهمز » قد دذأت الرجل أذذاه دذأ
ومررته اذا اصبته خيرا ما كان ، وتقول : دذأت الغوم أرباهم اذا
كنت لهم طليعة فوق شرف فأسم الرجل أريسة ، وتقول : أذجأت
الامر إرجاء اذا أغرته ، وتقول : أذفأت السفينة إذفاء اذا قربتها من
الأرض . وتقول : رذأت الثوب أذفاء رذأ . ورذأت الملك تزوته اذا
قصوت له . وتقول : رذفأت الرجل في البيع رذفأة اذا حال بك فيه ، وتقول :
رذأت الإبل في المكان رذأ رذما ورذموه اذا أقامت به ، وتقول : رذأت
الدين أذفاء رذأ اذا حلبت على حامض . والاسم أريسة ، وتقول :
رذأت عيني رذفا رذفا اذا جف منعمها ، وتقول : رذو الرجل رذو رذاة
اذا كان فاسدا ، وتقول : رذأت في الأمر تزوته وتزويها اذا نظرت فيه
ولم تميل بمجواب ، وتقول : رأبت أفذح رأبا اذا شمتيه (٩٤) . والروبة ما
أذفلت فيه من غيره ، ورذمت الناقة ولدها ترأمة رذما اذا أختته .
وتقول : أذأمت الخرج إرءاما اذا ذلخته حتى يبرأ فيلتهم . وقد رذم الخرج
رذما حسنا اذا أكل ، وتقول : رذوت بالرجل أذوف ذافة ورأفة . ورأفت
به أذاف كل من كلام العرب ، وتقول : رذيات رأبي رهياة اذا لم

تُعَكِّي، وتقول: رَأَيْتُ الشَّيْءَ، رَأَيْتُهُ إِذَا أَتَيْتَهُ فَجَلَّكَ لَهُ مُتَعَكِّيًا،
وتقول: رَأَيْتُ الرَّجُلَ مَرَّةً أَوْ لَأْسَمَ الرَّتَابَ، وقد رَأَيْتُ الرَّجُلَ تَرْفِيقَةً
إِذَا أَمْسَكَتَ لَهُ الْإِلَاقَةَ لِيَنْظُرَ فِيهَا، وتقول: رَأَيْتُ عَيْنَا الرَّجُلِ رَأْيَةً إِذَا
كَانَ يُبِيرُهُمَا وَهُوَ دَجِلٌ رَأَى الْبَيْتَيْنِ، وتقول: أَزْدَأْتُ الرَّجُلَ بِقِسِي
إِزْدَاءً إِذَا كُنْتُ لَهُ يَدًا وَهُوَ السُّوقُ، وتقول: أَرَيْنَ الْبَعِيرَ أَرِيًا إِذَا مَرَحَ
مَرَسًا، وتقول: قد رَأَسَ زَيْدٌ الْقَوْمَ يَرَأْسُهُمْ رَأْسَةً وَهُوَ قَيْسُ الْقَوْمِ،
وتقول: أَزْرَيْتُ الْمَرْأَةَ أَوْزَاهَا أَرَاهَا أَرَاهَا (30) دَعَلْتُ وَمَسَا وَاحِدٌ
وَهُوَ مُجَاهِمَتُكَ أَيَاهَا، وتقول: أَرَبْتُ الرَّجُلَ أَرَبًا فِي الْحَاجَةِ وَزَبَّ يَأْرُبُ
إِزْبًا وَإِزْبَةً فِي النَّقْلِ، ويُعَالَى فِي الْحَاجَةِ: لِي قَبْلَكُمْ إِزْبَةً
أ. هـ. وَعَالَى فِي بَابِ آخَرٍ زَنَنْتُ فِي الْجِلِّ أَرْنَاهُ وَزَنَاهُ، وَزَنَنْتُ
إِذَا حَبَدْتُهُ، قَالَ الرَّاجِزُ:

وَزَنَنْتُ إِلَى الْخَيْرِ زَنَانًا [زَنَنْتُ] فِي الْعَبَلِ

وتقول: تَزَلَّزْتُ مِنَ الرَّجُلِ تَزَلُّزًا شَدِيدًا إِذَا تَصَاغَرَتْ لَهُ
وَفَرَّقَتْ مِنْهُ، وتقول: زَكَّاتُ الْفَأَقَةَ يُولَدُهَا تَزَكًا زَكَمًا إِذَا دَسَتْ يَدَ
عِنْدَ رَجُلٍ، وتقول: إِنِّي فُلَاكَ لُزَكَاةُ الْقُدْرِ إِذَا كَانَ حَاضِرَ الْقُدْرِ، وتقول:
زَادْتُ الرَّجُلَ أَزْدَاءً لَأَزِيدَهُ إِذَا زَادَتْ إِذَا رَعَيْتَهُ، وتقول: قد إِزْدَأَمَ الرَّجُلُ هُوَ
مُزَوِّجٌ إِذَا غَضِبَ، وتقول: قد زَايَرَ الْقَوْمَ يَزَارِبُهُ هُوَ مُزَابِرٌ إِذَا خَرَجَ
زَمِيرُهُ، وتقول: أَزَمْتُ يَدَ الرَّجُلِ أَلْزَمْتُهَا أَلْزَمًا وَهُوَ أَشَدُّ التَّمَسُّكِ
وَأَزَمَ عَلَيْنَا الدُّعْرُ يَأْزِمُ أَزْمًا إِذَا أَشْتَدَّ وَقَلَّ خَيْرُهُ، وَأَزَمْتُ (30) الْحَيْطَ
أَزَمَهُ أَزْمًا إِذَا فَكَلْتَهُ، وَالْأَزْمُ ضَرْبٌ مِنَ النَّقْلِ، وتقول: أَزَلَنْتُ
أَزَلُهُ أَزْلًا إِذَا حَبَسْتَهُ، وتقول: زَايَرْتُ الْقُرْبَةَ زَرَاهَا إِذَا حَلَمْتُهَا ثُمَّ أَقْبَلْتُ

بها مسرعاً والحبل وما حملت من ثقل ، وتقول : وذات الوعاء قوزيك إذا
شدت كثره ، وتقول : إذ بارأ الثبت والور أذرباراً إذا ثبت ، وتقول :
هزنت بالرجل أهزاً بهزناً ومهزاةً ، وتقول : قد أزلأتم القوم أزلأماً
إذا أزلأوا ، وتقول : أزييت المومن تأزييةً وأزييته أوازيته إذا
جملت له إزاره وهي صخرة أو ما جملته وقاية لمصير الماء حين يترج
الدنو

﴿ وتقول في باب من الممز آخر ﴾ قد ذوت أذراً إذا شئت
وليسم الأذاة ، وتقول : قد ذوب الرجل فهو يذوب إذا ذابة ذابة
! ذابة إذا كان ذنباً خيلاً ودهاء ، وتقول : أذوت أذوتاً صاحب
! إذا أرا إذا أرا إذا عرشته عليه وأولته به . وقد ذر الرجل حين أذوته
(44) ، (أشر) الرجل أشرأ وأبرن أركاً ومسا واحد وهو الشاطئ ،
وتقول : أذر الرجل يذر أذراً إذا انتلأ من خصيه وهو يلدنهما ،
وتقول : أفر الرجل يفر أفرأ إذا وثب وعدا ، وتقول : قد أكر الرجل
يأكر أكرأ إذا انتقر أكرة في التدير فيجتمع الله له فيها فينقره
صافياً

﴿ وتقول في باب من الممز ﴾ أشطأت الشجرة بضوئها إذا
أخرجت ضوئها ، وأجفأت ألتدز بذيها إذا ألتته ، وتقول : أب
الرجل ياب أباً إذا جمع عليك القوم وحرسهم . وأب تأب مطها .
وتقول : ألبه مني أي هواه وصله . وهو أب علينا أي سلع علينا ،
وتقول : تأومت تأوها وهو من قول الرجل : أوه ، وتقول : تأله
الرجل تألها إذا نسله . قال ذوؤبة :

كتاب المذكر والمؤنث للفراء (ت ٢٠٧ هـ)

يعد كتاب الفراء (أبى زكريا يحيى بن زياد) من أقدم الكتب التى ألقت فى هذه القضية ، التى أشرنا - فيما سلف - إلى أنها أثبتت فى فترة مبكرة من تاريخ الفتح الإسلامية ، إذ إنه من الجلى أن ثمة صعوبة ما قد واجهت متعلمى العربية من أبناء البلدان المفتوحة فى التمييز بين الكلمات المؤنثة ، وبخاصة تلك الكلمات التى تنفق إلى علامة من علامات التأنيث المعروفة فى العربية ، وهى الهاء والألف المدودة والألف المقصورة ، بل إن الأمر قد تعدى ذلك إلى تصور أن العلامة الأولى هى الوحيدة الفاصلة بين المذكر والمؤنث فى بعض الأحيان . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، إذ تسرب الخلط بين صيغ المذكر والمؤنث بين أبناء العربية أنفسهم ، فلم يعد أمام علماء العربية إلا التصدى لهذه المشكلة ؛ وذلك بتأليف رسالة أو رسائل صغيرة تعنى فى المقام الأول بشرح ما يسمى بالمؤنث السماعى وحصر المفردات الواردة فى العربية منها ، وتقديم الشواهد المختلفة الدالة على استعمالها استعمالاً مؤنثاً .

ويبدو أن معيار الفصل بين التذكير والتأنيث يمثل إشكالاً فى اللغات الإنسانية ، إذ نجد لغات لا تفصل بينهما ، ومن ثم لا توجد علامات خاصة بأى منهما ، وفى لغات أخرى يتجاوز فيها العنصران إلى عنصر ثالث يُطلق عليه المحايد . وفى بعض اللغات اندثر هذا العنصر ، وفى بعضها الآخر زال الفصل بين المؤنث والمذكر بزوال العلامات الفاصلة بينهما . وهكذا فليس من السهل استيعاب تفرعات هذه المسألة فى اللغات الإنسانية والمشكلات التى نشأت عنها . وإذا نظرنا إلى كلمة بعينها نجد مذكراً فى لغة ومؤنثاً فى أخرى ومحايدة فى ثالثة . وقد تنفق لغات فى تذكير كلمة ما وتختلفان فى تأنيث كلمة أخرى إلى آخر تلك الفروق بين اللغات التى تتكشف من خلال المقابلات أو المقارنات أو التعليم .

بيد أن نوعاً معيناً من التأنيث فى العربية وهو ما عرف بالمؤنث السماعى قد زاد من ارتباك أبناء الأمم التى اهتمت إلى الإسلام - بل شاركهم فى ذلك أبناء العرب الخالص إلا

القليل منهم - وخلطهم بينه وبين المذكر . والحق أنه في بعض الاستعمالات كانت لهجة ما تستخدم المذكر وأخرى تستخدم المؤنث ، ومن أمثلة ذلك قول الفراء (ص ٨٧) : « الطريق » يؤنثه أهل الحجاز ، ويذكره أهل نجد ، ويقول (٧٧) : و « الذراع » أنثى وقد ذكره بعض بني عكل ، والغريب أنه بعد أن قرر أن « الساق » أنثى ، يقول (٧٦) : ومن أنت الساق جمعها : ثلاث أسواق ، فإذا كثرت فهي : السوق . ومن ذكر « الساق » جمعها أسواق .

فالخلط يرجع في جزء منه إلى عدم اتفاق العرب أنفسهم على الفصل ، وكيف تصل إلى معيار من قوله (٧٥) : والمعنى أكثر الكلام تذكيره . . . وربما ذهبوا به إلى التأنيث ، أو (٧٣) : والعنق المؤنثة في قول أهل الحجاز . . . ، وغيرهم يقول : هذا عنق طويل ، أو (اللسان) يذكر ، وربما أثبت إذا قصدوا باللسان قصد الرسالة أو القصيدة ، أو (السلطان) أنثى وذكر ، والتأنيث عند الفصحاء أكثر ، أو « السوق » أنثى ، وربما ذكرت ، والتأنيث أغلب عند الفصحاء ، لأنهم بصغرونها : « سوقة » . فالمعيار إذاً ظهور الهاء عند التصغير ، فهل هذا يكفي ؟!

والفصحاء تفوق معيار الكثرة كما يظهر في مثال (٩٥) : « الزوج » يقع على المرأة والرجل . هذا قول أهل الحجاز ، قال الله عز وجل : أمسك عليك زوجك / الأحزاب ٣٣/ ٣٧ . وأهل نجد يقولون : « زوجة » ، وهو أكثر من « زوج » والأول أفصح عند العلماء . وهل يمكن أن تستخلص من العبارة التالية معياراً دقيقاً محكماً حين يقول (١٠١) : أهل الحجاز يقولون : هي « السنخل » وهي « البُسر » ، و « النمر » ، و « الشعير » ، قال الفراء في كتاب (أوكتابي) : « الجمع واللغات » : وكل جمع كان واحدته بالهاء ، وجمعه بطرح الهاء ، فإن أهل الحجاز يؤنثونه وربما ذكروا ، والأغلب عليهم التأنيث . وأهل نجد يذكرون ذلك وربما أنثوا ، والأغلب عليهم التذكير .

لم يلتزم العرب إذن نهجاً واحداً ، فاللغات فيه مختلفة ، والشعراء يخرجون على التعيين للمذكر أو المؤنث لضرورة أو لغير ضرورة ، فإذا كان الشاعر قد ذكر « الكف » وهي أنثى لضرورة في قوله : كفأ مخضباً ، ولأنه وجده ليست فيه الهاء ، فلم فعل ذلك في غير ضرورة (حيث ذكر الأرض وهي أنثى) حين قال :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

وفى لمحة ذكية وفق الفراء إلى لب القضية ، حين قال : والعرب تجترىء على تذكر المؤنث ، إذا لم تكن فيه الهاء (٨١) . فهل لا يعذر أبناء الأجيال التي أعقبت حين يقعون فى معاملة بعض هذه المؤنثات السماعية معاملة المذكر ؟! وقد أدى خلو تلك المؤنثات من علامة التأنيث إلى انحصار استخدامها على الأصل فى نقر قليل من المدققين .

وربما تختفى معايير التصغير والفصاحة والكثرة والغلبة والمخالفة لعلة أو لغير علة لتظهر المساواة فى الحالين ، مثال ذلك قوله (٨٧) : « السبيل » يؤنث ويذكر ، قد جاء بذلك التنزيل ، قال الله عز وجل : ﴿ وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْعِثْرِ يُتَخَذُوهُ سَبِيلًا ﴾ الأعراف ١٤٦/٧ وفى قراءة أبيّ : (يتخذونها) .

وقد سمع عن العرب صيغ ماثلة لما يستخدم فى أيماننا ويلقى رفضاً صارماً ، مثل قوله بعد إمكان استخدام (الفرس) للمذكر والأنثى ، قال يونس : سمعت العرب تقول : فرسة ، وعجوزة . وبهنا هنا التعليل الذى قدمه لهذه الظاهرة ، وهو قوله : وذلك منهم إرادة تأكيد المؤنث ، وإذهاب الشك عن سامعه . (٨٨) وقوله (٩٣) : والحال : أنثى ، وأهل الحجاز يذكرونها ، وربما أدخلوا فيها الهاء .

فإذا كانت هذه هى الحال مع الأسماء ، فكيف تكون مع النعوت . لا ريب أن المشكلة قد ازداد تعقيداً ، وهو ما يصفه علماء العربية أنفسهم حين يريدون أن يقعدوا للفصل بينهما من خلال تحديد العلاقة بين الاسم والنعوت ، يقول الفراء :

وإذا رأيت الاسم له نعتٌ لا يقع إلا عليه ، فإذا كان اسمه مذكراً فهو (النعت) مذكر ، وإذا كان اسمه مؤنثاً فهو مؤنث ، بعد أن يعرف كل واحد منهما بذلك النعت ؛ من ذلك (جاريةٌ حَوْدٌ ، وامرأةٌ ضَنَّاكٌ) . هذه مذكورة فى اللفظ ، وهى من نعت الإناث خاصة ، فإذا أفردتها فهى إناث ، تقول : هذه حَوْدٌ (١٠٧) .

أى أن هذه النعوت لا تستخدم إلا لوصف المؤنث ، ولا يجوز إضافة علامة التأنيث إليها ، إذ لا حاجة بها إليها ، فالاعتبار فيها للمعنى لا للفظ ؛ فهى مؤنثة فى المعنى ، مذكورة فى اللفظ . وإذا نعت بشيء وقد نعت به المذكر ، فهو مؤنث إذا نعت به مؤنثاً ، ومذكر إذا نعت به مذكراً ، من ذلك : « أذن حَشْرٌ » ، « وسهم حَشْرٌ » ، « وجارية عربية محض » ، و « مَضْرَى قَلْبٍ وَمَحْضٌ » . ونعت هذا مؤنث مع المؤنث ومذكر مع

المذكر . وربما أدخلت الهاء في نعت الأنثى ، فيقولون : محض ومحضة . (١٠٧ أيضاً) .

أى أن هناك بعض النعوت التي تصلح للمذكر والمؤنث ، ولكنها في كلتا الحالتين لا تضاف إليها علامة للتمييز بينهما ، إذ الأساس هنا الاسم ؛ فإذا وصف اسماً مذكراً فهو مذكر ، وإذا وصف اسماً مؤنثاً ، فهو مؤنث . وربما شكل الكلام السابق قاعدة تذكير النعت أو تأنيثه ، غير أنه عدل عن القاعدة بإمكان إدخال الهاء علامة للتأنيث .

وربما نعت الرجال والمرأة بنعت مختوم بهاء ، مثل قولهم : رجل رُبعة ، وامرأة ربعة ، ورجل مَكة ، وامرأة مَكة للملول ، ورجل هُدرة وامرأة هُدرة ، ورجل هُمزة لُمزة ، والمرأة كذلك . . . (ص ١١٨) .

هذا خلاف تعليله لوجود الهاء في وصف المذكر في موضع آخر ، وهو على غير قياس ، إذ يقول (٦٧) لأن العرب قد تدخل الهاء في المذكر على وجهين ، أما أحدهما فعلى المدح ، والآخر ذم ، فيوجهون المدح إلى الداهية . . . إنه لرواية وعلامة . . . يراد بها المدح والمبالغة في نوعه الذي وصف به ، وأما الذم فقولهم : إنه لجحابة هلباجة ففاقة . . . وكأنه يذهب به إلى البهيمة .

فالموضوع إذن جدير بذلك الاهتمام الذي أولاه علماء العربية إياه لصعوبة تفرعاته ووعورة مسالكه ، وشدة حاجة الناس إلى حصر هذا النوع من المفردات ومعرفة طرق الاستعمال تجنباً للوقوع في الخطأ . وتتابع جهودهم فيه على اختلاف بينهم في كم المادة المعالجة وكيف الشرح والاستشهاد . وقد كان الفراء أقدم من طرق هذا الفن بكتابه الذي - سوف نعرضه في شيء من التفصيل ، فيما يلي ، فيما وصل إلينا من كتب هذا الفن ، وأعقبه عدد كبير مثل السجستاني (ت ٢٥٥ هـ) في كتابه « التذكير والتأنيث » ، والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) في « المذكر والمؤنث » وابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) وابن فارس (٣٩٥ هـ) وغيرهم .

ويلاحظ أن الفراء لا يعنى بحصر المفردات المتعلقة بهذه الظاهرة فحسب ، على الرغم من أنه قام بذلك فعلاً ، ونقل عنه المتأخرون أغلب ما أورده ، بل وصل الحد ببعضهم إلى نقل عباراته كاملة ، أقول لقد تجاوز الحصر إلى المعالجة الدقيقة من خلال التعليقات والتفسيرات والشروح وتقديم الشواهد المؤكدة على صحة وجهة نظره ؛ فهو إلى جانب ذكره للروايات المختلفة في أبيات الاستشهاد يختار منها ما يرى أنها

الأصوب ، ناصاً على ذلك في صراحة تامة ، ويتصل بذلك أمانته في الإسناد ، إذ إنه يميز بين ما سمعه عن العرب بنفسه ، وما يرويهِ عن شيخوخه ومن حكى له عن العرب . وشواهد متنوعة أغلبها شواهد شعرية ، وبعض القرآن الكريم ، وعنى أيضاً ببعض القراءات ، والأحاديث والأمثال . وكان يشرح أحياناً ما يرد في شواهد من ألفاظ غريبة . وكان يحدد أسماء القبائل عند الخلاف وبخاصة أهل الحجاز وأهل نجد ، وبعض قيس وبنو عكل ، ولكنه كان يترك الأمر بلا تحديد في قوله : ومن العرب ، وبعض العرب ، وعند الفصحاء . . . الخ .

أما المادة اللغوية فتتوزع في الكتاب في صورة موضوعات لا يحكمها تسلسل معين ، على نهج التأليف في تلك الفترة ، إذ يبدأ بمقدمة يحدد فيها علامات التأنيث في العربية ، وهي الهاء والألف الممدودة والألف المقصورة ، ثم أشار إلى خروج العرب على القياس المستمر في التفريق بين المذكر والمؤنث بالهاء في الوصف الخاص بالمؤنث ، مثل : حائض وطاهر وطاقق وغيرها ، وورود الهاء في الشعر ضرورة . ثم تلاها بأربعة مباحث : أساسها نوع الصيغة ، كما هي الحال في كتب التثني أو التصويب اللغوي ، جعل عنوان كل واحد منها « نوع آخر » . وقد عالج في المبحث الأول : صيغة « فاعل » المعدولة عن مفعول ، والتي يستوى في الوصف بها المذكر والمؤنث ، على شرط ذكر الاسم الموصوف ، مثل : امرأة قتيل ، وكف خضيب ، كما عالج تغليب المذكر على المؤنث في هذه الصيغة وغيرها ، إذ كان الوصف أكثر في الرجال ، مثل : أميرنا امرأة .

وفي المبحث الثاني صيغة « فعول » المعدولة عن « فاعل » ، ويستوى في الوصف بها المذكر والمؤنث أيضاً مثل : صبور وشكور . أما « فعول » المعدولة عن « مفعولة » ، فيجب دخول الهاء فيها ، مثل حُلوبة وركوبة وأكولة .

وفي الثالث صيغة « مفعال » في مثل : « مذكر ومثالث » ، وذكر أنها لا تدخلها الهاء ، لأنها معدولة عن الصفة انعدالاً أشد من صيغة « فعول » ، وما شذ على ذلك ، مثل : رجل مجذمة ومطراية ومعزابة ، فإنما الهاء فيها (وهو على غير قياس) للمدح على معنى « الداهية » ، أو الذم على معنى « البهيمة » .

وفي الرابع عالج من الجمع (اسم الجنس أو اسم موضوع) الذي يفرق بينه وبين واحدة بالهاء ، مثل : جراد وجرادة ، وحمام وحمامة ، فذكر أن الأول جمع والثاني مفرد للمذكر والأنثى ، وقد يدلون بالاول على المذكر ، وبالثاني على المؤنث ،

فيقولون: « رأيت جرأداً على جرادة » أى ذكرأ على أنثى . وأشار إلى استعمال الأسماء المبهمة مثل : أحد ، ديار ، مثل ، غير ، وغيرها ، فكلها يجرى مؤنثه على التذكير ، كقولك : « غيرها قام » و « مثلها قام » .

ثم ينتقل إلى المؤنثات السماعية ، فيفصلها في قسم يمثل أغلب الكتاب ، تحت عنوان « ومن المؤنث الذى يُروى رواية » . وهو هنا لا يسير أيضاً على نظام معين ، أو ترتيب خاص . فقد بدأ بأسماء أعضاء الجسم ، مثل : العين والأذن والعنق واللسان والكبد . . . الخ . وتناول بعد ذلك كلمات مختلفة تنتمى إلى مجالات متباينة . ويلاحظ أنه قد أكثر من الشواهد والخلاف بين القبائل وآراء العلماء والروايات المختلفة وتتناثر آراؤه فى مواضع متفرقة على نحو ما أوردنا فى بداية هذه المعالجة ، وهى تمثل مجموع المعايير (أو القواعد) التى تحكم هذه الظاهرة من وجهة نظره . وبعد أن ينتهى من الأسماء ينتقل إلى نعوتها فيفرق بين النعوت الخاصة بالمؤنث والنعوت التى تكون للمذكر والمؤنث كما أشرت من قبل .

وعالج أيضاً المواضيع « الظروف والصفات والمحال » والأدوات وحروف المعجم من جهة التذكير والتأنيث ، واكتساب المضاف صفة المضاف إليه من تأنيث وغيره ، بشرط أن لا يكون المضاف إليه ضميراً ، ثم قدم طائفة كبيرة من الصفات الخاصة بالمؤنث وبين كيف يستغنى فيها عن الهاء ، ثم عرج على الصفات المختومة بالهاء ويوصف بها المذكر والمؤنث معاً ، ثم انتقل إلى المعانى الثلاثة للشيء الذى قطع عن شيء آخر وغير ذلك . وجدير بالذكر هنا العبارة التى ختم بها تلك المعالجة حيث قال (١٢١) : « فلا تنكران أن يبنى مؤنث على مذكر ، قد كان له اسم سواء ، مثل ما وصفت لك . واختتم الكتاب بمسألة : ثلاثة أقاويل وثلاث أقاويل .

وفيما يلي نموذج من كتاب (المذكر والمؤنث) للضراء .

من المذكر والمؤنث للفراء ومن المؤنث الذي يروى رواية

« العين » أنشئ ، تحقيرها : « عُيْنَةٌ » ، وتجمعها : ثلاث أعين .

و « الأذن » أنشئ ، تُصغِرُها : « أُذُنَةٌ » ، وتجمعها فتقول : ثلاث أذان . قال أبو ثروان^(١) في أُحْجِيَّةٍ له^(٢) : ما ذو ثلاث أذان ، يسبق الخيل بالردَّيان^(٣) ؟ . قال يريد السهم . . أذاته : قُدَّه .

و « العُنُقُ » مؤنثة في قول أهل الحجاز ؛ يقولون : « ثلاث أعناق » ، ويصغرونها [على^(٤)] « عُنْقَةٌ » . وغيرهم يقول : « هذا عُنُقٌ طويل » ، ويصغره [فيقول^(٥)] : « هذا عُنُقٌ^(٦) » . قال أبو النجم :

في كاهل هاد وعُنُقٍ عَرَطَل^(٧)

و « اللسان » يذكّر ، وربما أنث إذا قصّدا باللسان قصد الرسالة أو القصيدة^(٨) .
قال الشاعر :

لسانُ المرء تُهديها إلينا وجئتَ وما حسبك أن تَحِينا^(٩)

(١) هو أبو ثروان العكلى ، أعرابي فصيح ، روى عنه الفراء كثيراً في كتبه . انظر ترجمته في الفهرست ٧٥ ومراتب النحويين ٨٦ والمزهر ٢ / ٤١٠ .

(٢) انظر في هذه الأحجية : المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٠٨-٢٠٩ واللسان (أذن) ١٦ : ١٣ / ١٤٩ .

(٣) في ت : « تسبق . . . بالرنان » تحريف .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من ت . (٥) ما بين المعقوفين زيادة من ت .

(٦) الفقرة كلها في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٩٢ عن الفراء . وفي البلغة لابن الأنباري ٧٢ : « وكذلك العنق يذكر ويؤنث . وقيل : إن ضمت النون كان مؤنثاً ، وإن سكنت كان مذكراً . وقال الأصمعي : لا أعرف فيه التأنيث » .

(٩) البيت بلانسية في الدرر اللوامع ١ / ٥١ ؛ ١٣٨ / ١ وفيه في الموضعين : « وجئت . . . تحنينا » . وهو تصحيف . وهو في شرح شواهد المغنى ١٧٢ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٩٤ وتلخيص البيان للشريف الرضي ١٩٦ وفي الجميع : « لسان السوء » وهي رواية نص عليها الفراء فيما بالي البيت .

ويروى : لسان السوء .

وقال الآخر :

أنتنى لسان بئى عامر أحاديثها بعد قَوْل نُكْر^(١)

وذَكَرَها الحطينة^(٢) ، فقال :

ندمتُ على لسان كان منى فليت بأنه فى جَوْفِ عَكَم^(٣)

فأما اللسان بعينه ، فلم أسمعهُ من العرب إلا مذكراً .

و « الكبد » أنثى . وتصغيرها : « كَبْدَة » . وتجمعها : ثلاث أكباد ، والكثيره^(٤) : الكبود .

(١) البيت للمرقش الأكبر ومن قصيدته المفضلية فى شرح المفضليات ق ١/١٥٢ ص ٤٨٢ ورواية عجزه فيه : « فجلت أحاديثها عن بصر » وهو بهذه الرواية فى الأمثال لمؤرخ السدوسى ص ٥٤ وخزانة الأدب ١٣٩/٢ ونقائض جرير والأخطل ٤١ وجمهرة الأمثال للمسكوى ١/١٣٦ وأمثال المفضل الضبى ٥٩ وهو برواية الفراء وبلا نسية فى المخصص ١٢/١٧ وما يذكر ويؤنث للحامض ٢٦ والمذكر والمؤنث لابن الأثير ٢٩٥ ومادة (لسن) من اللسان ٢٧٠/١٧ والناس ٣٣٣/٩ .

(٢) كلمة : « الحطينة » ساقطة من ت .

(٣) البيت فى ديوانه ق ٣/٩١ ص ٣٤٧ وفيه : « فات منى فليت بيانه » وخزانة الأدب ١٣٧/٢ وهو فى مادة (عكم) من اللسان ٣١٠/١٥ والناس ٤٠٤/٨ وفيهما : « وددت بأنه » ونوادى أبى زيد ٣٣ فى أربعة أبيات وفيه : « فات منى » والمحكم لابن سيده ١/١٧٢ وفيه : « فات منى وددت » والمذكر والمؤنث لابن الأثير ٢٩٥ ومادة (لسن) من اللسان ٢٧٠/١٧ والناس ٣٣٤/٩ وفى الثلاثة : « فات منى » . وهو غير منسوب فى البلغة لابن الأثير ٨١ وشرح المفضليات ٤٨٢ والمخصص ١٢/١٧ وفى الأخيرين : « فات منى » وهى رواية كذلك .

(٤) تى ت : « والكثرة » .

المقصود والممدود لاين ولاد (ت ٣٣٣ هـ)

بدأ التأليف فى موضوع « المقصود والممدود » فى فترة مبكرة من تاريخ التأليف اللغوى أيضاً . ويرجع ذلك فيما يرجع إلى أن الفصل بين الكلمات المقصورة والممدودة قد شكل صعوبة أكثر فى رأى من الصعوبة التى واجهت الناس فى الظواهر الأخرى ، إذ إن الأمر لا يتعلق بميل الناس فى لغة التخاطب إلى الاستغناء عن الهمزة الأخيرة ، إشاراً للسهولة أو متابعة للهمزة أهل الحجاز قبل الإسلام أو لعدم إدراك الفرق بين ما ينتهى بهمزة أو بمد أو غير ذلك مما أدى إلى وقوع فى الخلط والاشتباه بين الكلمات الممدودة والكلمات المقصورة ، كما هى الحال فى أيامنا هذه حين لا يفرق مثلاً على مستوى النطق بين « الحيا » بمعنى الغيث ، إذ إنها غير مستعملة ، بل وغير معروفة عند عامة الناس و « الحيا » بمعنى الخجل أو الاستحياء فى قولهم « قليل الحيا » . وعند الانتقال إلى مستوى الكتابة تظهر الصعوبة فى إثبات الهمزة أو عدم إثباتها ويقع الاضطراب أو الخطأ أو العزوف عن استعمال هذه الطائفة من المفردات . فأساس المسألة إذن ذلك التصارع بين مستويى النطق والكتابة وما ينتج عن شيوع المسموع من زلل واضطراب عند الانتقال إلى المكتوب .

ولم يتوقف علماء اللغة عن حد التمييز بين المفردات أو بين الممدود والمقصود ، بل كانوا يشيرون إلى المنقوص أو المهموز إذا كان الخلط يقع بين أى منهما وبين الممدود أو المقصور ، وأضاف المتأخرون إضافات لازمة تكشف عن حقيقة الصعوبة المتمثلة فى هذه الظاهرة ، إذ إنهم عاجلوا أيضاً القواعد الصرفية والنحوية التى تحكم المقصور والممدود . ويلاحظ أنه لم يتجهجوا نهجاً معيناً فى تناولهم ، إذ خلت الكتب الأولى من تقديم للقضية وأسباب درسها ، بخلاف كتاب ابن ولاد الذى سنتناوله فيما بعد ، واختلقوا فى ترتيب المادة أيضاً ، فلم يعن الفراء بالترتيب قدر اعتناؤه بالمادة والاستشهاد عليها بالشعر والقرآن الكريم وتفسير المفردات وبيان دلالاتها ، وكان كتابه معيناً لكل من ألف بعده فى هذه اللون ، فنقل عنه المفردات وتفسيراتها والشواهد عليها ، وإن

اختصر أحياناً وأضيف إليه في أحيان أخرى ، ولكن يبدو أن ثمة معايير ثلاثة استخدمها وتابعه فيها المتأخرون ، وهي تقديم الانفتاح بين المقصور والمدود ، والنظر إلى حركة الحرف الأول ، (وإن اختلف في ترتيب الحركات (المكسور / المفتوح / المضموم) ، وتأخر الصورة المفردة . وهكذا كان حصر المادة والاستشهاد على صحة التفريق مهمهم الأكبر ، فلم ترتب المادة داخل الأبواب أو الفصول ، ولم يقاربه في كم المادة والاستشهاد أو يجاوزه فيما وصل إلينا إلا كتاب أبي على القالي (ت ٣٥٦ هـ) ، حيث وصف بأنه أضخم كتب المقصور والمدود التي وصلت إلينا وأوسعها شرحاً وأكثرها استيعاباً للمادة اللغوية وأوفاهها استشهاداً بالشعر والقرآن والأمثال ، وكتاب أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) الذي عني فيه بالترتيب العام على أساس نوع الحركة كما قلت ، فكان ترتيبه للمادة في ستة أبواب على النحو التالي :

- ١ - المقصور المفتوح الأول
- ٢ - المقصور المكسور الأول
- ٣ - المقصور المضموم الأول
- ٤ - المدود المفتوح الأول
- ٤ - المدود المكسور الأول
- ٦ - المدود المضموم الأول

فالأبواب الثلاثة الأولى للمقصور ، والأبواب الثلاثة الأخرى للممدود ، أما نوع الحركة فقد اختار (المفتوح ثم المكسور ثم المضموم) ، ولم يخالف المتقدمين في ترتيب المواد داخل هذه الأبواب ؛ فلم يلتزم أي نوع من الترتيب . وعني بالاستشهاد والشروح أيضاً .

وقد دفع الهدف التعليمي من تقديم المادة الوشاء (ت ٣٢٥ هـ) إلى حصر المادة وسردها بصورة متتابعة مختصرة الشروح والاستشهادات والروايات والنقول بادئاً بالقواعد والأحكام في صورة مقتضية أيضاً ، ويبدو أنه تابع الفراء مادةً ومذهباً ، وقد عني بنوع ما من الترتيب بفصله بين الضيغ القياسية والضيغ السماعية ، فنجدته يقدم أنواع « المدود » القياسية ، ثم أنواع « المقصور » القياسي ، ثم يفيض في المدود والمقصور السماعيين ، وهي الضيغ التي تمثل صعوبة كبيرة أمام الناس ، وهو وإن راعى في الترتيب التشابه في اللفظ والاختلاف في المعنى أو الاختلاف في اللفظ والمعنى معاً ، فإنه لم يلتزم أي ترتيب في سرد المفردات .

أما كتاب « المقصور والمدود » لأبي العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد

(ت ٣٣٢ هـ) * فقد حصر فيه أيضاً صيغ المقصور والمدود القياسى أولاً ثم السماعية ، غير أنه أضاف إلى معايير القراء السابقة معياراً جديداً واحداً هو الترتيب الأبجدي للمادة وفق الحرف الأول من الكلمة ، وإن لم يتجاوز الحرف الأول ، إذ نجد عدم انتظام فى عرض المادة إذا غرض النظر عن ذلك الحرف ، وعلى الرغم من ذلك فهو يتقدم خطوة فى طرق التنسيق أو الترتيب الداخلى للمواد ، الذى لم يراع لدى علماء آخرين ، ويضاف إلى ذلك أن قلة المواد تعين على تجاوز الاختصار على حرف واحد فى الترتيب ، ويرجع علة ذلك النهج - كما يقول فى المقدمة - إلى غاية محددة وهى : هذا كتاب نذكر فيه المقصور والمدود ما كان مقيساً وغير مقيس مؤلفاً على حروف المعجم ليقرّب وجود الحرف على طالبيه ويسهل استخراجها من موضعه (ص ١) .

ويمتاز كتاب ابن ولاد بمقدمة ، عرض فيها سبب تأليفه للكتاب ومنهجه الذى اتبعه وترتيبه للمادة وعلة التقديم أو التأخير فى موضع ما وتعريف المقصور والمدود عند النحاة والقواعد التى تحكمهما - وتلك إضافة له وعدول عن تناول السابقين له - وتناول أموراً أخرى تتعلق بالاشتقاق والتنشئة والجمع والهجاء وتغير حركة الإعراب وغير ذلك . وقد أفاد بوضعه هذه المقدمة ، مخالفاً فيها المتقدمين فى الاكتفاء بالمادة ومعالجتها .

ويقدم هنا الصيغ السماعية على القياسية ، وأسباب ذلك عدم إمكان وضع حد لها أو قياس ، ولا تعرف إلا رواية ؛ أى عن طريق السماع ، كما أن شدة الحاجة إليها والسؤال عنها أكثر ، والعناية بها أولى ، يقول (ص ١) : « وابتدأنا فى هذا الكتاب بما كان متفرقاً متشوراً ، مما لا حد له يحصره ، ولا قياس يجمعه ، لأن طريقه التى يعلم منها السماع فقط ، والمسألة عنه أكثر والعناية به من السائل أشد » .

وقد بدأ بالألف ثم الباء ثم التاء . . . إلى آخر الحروف الهجائية ، وأشار إلى إمكان القراء أن ينكروا الابتداء به لاعتلاله وعزوف الخليل عن الابتداء به فى كتابه العين مخالفاً لما هو عليه ، لأن غرضه منه مخالف لغرض الخليل من كتابه ، يقول : « لأننا نقصد إلى أن نُقَرَّب على طالب الحرف فيه ما يطلبه ، وأن يستوى فى العلم بموضعه منه العالم والمتعلم ، فلم نراع أن يكون فى أول الكلمة حرف أصلى دون أن يكون زائداً

(*) نشره بولس برونله (B . Broennle) فى ليدن ١٩٠٠ م أى منذ قرن تقريباً . أما الطبيعة الحديثة المتداولة الآن الموصوفة بعبارة « عن تصحيحه السيد محمد بدر الدين النعمانى الحلبى » فلا تفرق عن نسخة برونله فى شىء سوى الفهرست ، فهى دون ريب نقل صريح عنها .

أوزائدون أن يكون أصلياً وصحيح دون أن يكون معتلاً أو معتلاً دون أن يكون صحيحاً ، فنكلف الطالب للحرف أن يعرف أولاً جميع ما ذكرناه (ص ٢ ، ٣) .

وهي في الحقيقة همزة ، فالألف لا تكون في أول الكلمة يقول : وإنما سميناهما ألفاً وهي في أول الكلمة لأنها تكتب على صورة الألف إذا كانت أول الكلمة مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة (ص ٣) ، وهو بهذا النهج يجنب القارئ للوصول إلى كلمة ما أن يكون عارفاً بوجه التصريف وقياس الأصول من الزوائد ومعرفة نوع الصيغة وغير ذلك من وجوه المشقة في علم التصريف . ويحدد بعد ذلك تعريف المقصور والممدود عند أهل النحو ، وما معنى تسميتهم بعض المقصور منقوصاً ، ووضع حركات الإعراب والتنوين على لفظ المقصور أو الممدود . وأخيراً هجاء الممدود ، فجميعه يكتب بالألف ليس غير ، أما المقصور فله قواعد مختلفة ، تحدد الحرف المختار (الياء / الألف) ، وضرورة معرفة تصريف الكلمة إلى الفعل أو التنثية أو الجمع أو التأنيث أو الاشتقاق للوصول إلى الأصل حين تكون الحاجة إلى ذلك حتمية ، وما كان مما لا يعرف أصله فيكتب على اللفظ .

وهو يبدأ الباب بما يمد ويقصر باختلاف المعنى وما يمد ويقصر ومعناه واحد إذا كان ذلك ممكناً ، مثال ذلك : الدواء على وجهين ، فالدواء الذي يتداوى به ممدود ، والدوى الرجل الأحق مقصور يكتب بالياء لمكان الواو التي في وسطه . . . والدوى أيضاً مقصور الرجل الطويل المرض (ص ٤٥) .

ويقول أيضاً (ص ٥٨) : « الزنا » يمد ويقصر ، فمن مده ، فلأنه جعله فعلاً من اثنين كقولك : راميته رماءً وزانيته زناءً ، ومن قصره ذهب إلى أن الفعل من أحدهما ، ومن قصره كتبه بالياء ، لأنه من زنى يزنى فأصله الياء . وهو هنا كما يتضح لنا - يعني بالتصريف وبيان الفروق بين الأوزان بنية ومعنى .

كما أنه يقدم المقصور الذي له نظير من الممدود أو حرف يقصر ويمد ، إن وجدت أمثلة له في الباب ثم يتبعه المقصور الذي لا نظير له من الممدود ثم الممدود الذي هذه سبيله (أي لا نظير له من المقصور) . وإذا تمت الحروف ذكر ما كان مقيساً من المقصور والممدود ، ثم يأتي بتنثيته وجمعه وهجائه .

ويلاحظ أيضاً أنه يرتب المادة ترتيباً داخلياً ، إذ إنه يبدأ بالمقصور ثم الممدود بشكل عام ، ويبدأ بالثلاثي في كل منهما ثم الزائد عن الثلاثي ، ويبدأ بالمفتوح أولاً ثم

المكسور أوله ثم المضموم أوله . وبعد أن انتهى من حرف أو باب الباء أى من ذكر المادة التى أخذت رواية وسماعاً ، يعرض للقواعد النحوية والصرفية التى تحكم المقصور والمنقوص والممدود ، ويقدم باب التحديد والعلامات فيما يعلم أنه مقصور ثم المنقوص ثم الممدود ، ثم أبواب تثنية المقصور وجمعه ، ثم أبواب تثنية الممدود وجمعه ، ويختتمه بباب فى هجاء (وهو ما أطلق عليه باب فى الخط) المقصور ، وباب فى هجاء الممدود .

ولا يسير على نهج واحد فى الشرح والاستشهاد ، ففى مواضع يجده يطيل فى الشرح والتفسير وبيان الفروق ، وفى مواضع أخرى يختصر غاية الاختصار فلا يذكر سوى الصيغة ، ويصرح فى أمانة واحترام حين ينقل ، يقول مثلاً (٤٢ ، ٤٢) : ومن المقصور « الحنا » الكلام القبيح مقصور ، واختار الفراء فيه أن يكتب بالياء ، ولم يذكر الحجة لذلك فى كتاب المقصور والممدود ، ولعله له فيه حجة لا نعلمها وسماعاً دله على أن هذه الكلمة من الباء أصلها ، وحكى غير الفراء خنا يخنو خطأ ، فلا يكتب على هذه المذهب إلا بالآلف ، والأكثر : أخنى فلان فى كلامه ، وأخنى عليه الدهر أيضاً أهلكه وأفسده .

ويكثر الاستشهاد بالشعر فى مواضع كثيرة ، ويقل استشهاده بالقرآن الكريم وغيره . أما شواهده فبعضها ورد فى كتب المتقدمين وبخاصة الفراء والأصمعى وابن الأعرابى وابن السكيت وغيرهم ، وبعضها الآخر استخرجه واستقل به ، ويذكر الشعر منسوباً وغير منسوب ، كما هى الحال فى عرضه وتحليله لكلمة ما . وندرت إشارته إلى اللغات والقراءات والخلافات مثل (١١٣ ، ١١٤) (المينى) مكسور الأول على وجهين ، فالمينى جوهر الزجاج مقصور ، يكتب بالياء . و (الميناء) بالمد الموضع الذى ترقأ إليه السفن ، وقدم شاهدين من شعر نصيب وكثير وقال نقلاً عن أبى العباس : هذا قول ابن السكيت فى (المينا) وحكى الفراء : الميناء الزجاج ممدود . و (المينى) الموضع الذى ترقأ إليه السفن مقصور ، يكتب بالياء ، والجمع (الموانى) .

وفيما يلي نموذج من كتاب (المقصور والممدود) لابن ولاد

انلهو صباه شديدًا مذبذبًا، فلما الصبى بكسر أوله فقصروا يقال
 صبى يصبى صبى يكتب بالياء مقصورًا، والصراة عندون ما أصغر
 من الخنظل وأحدثه صراة وقد تجمع صراها، والصوى جمع صراة
 مقصور يكتب بالياء وهو من الماء ما يضرل انتفاضة حتى يصغر
 وأصله الياء لأنه من صرى يصرى ويقال قد صرى الماء في طهره
 إذا حبس الله سنين لا يتزوج قال الراجز
 رُبَّ غلامٍ قد صرى في فقرته ماء الشبب غفلان سنبنة
 أراد غفلان ذوقه، ويقال هذا ملا صرى ه وصرى ه لغتان بفتح
 أوله وكسره وكتابه بالياء في الوجهين، والصرى من اللبن أيضا ما
 10 طال مكنه في التصرع لا يحلب يقال شاء مصراة إذا حلبت في
 ثلاثة أيام حلبته وحكى الفراء يقال صرت الناقة وصربت وأنشد
 من لأجفاف ياقومي فقد صربت وقد يسأل نذات الصريرة التحلب
 ومن المهموز الذي له نظير من المقصور الصدا صدًا للحديد
 مهموز غير ممدود يكتب بالألف وكذلك جميع المهموزة، والتصدا
 15 من أتعطش مقصور غير مهموز يكتب بالياء وكذلك الصدى
 الطائر، والتصدا الصوت الذي يجيبك عند شغل نهر أو جبل وفي
 بيت خلاء، والتصدا أيضا مصدر فرس أصدًا، والصدى أيضا
 البذنم والجمع أصداء قال حاتم
 أماوى إن يتبع صدأ يقره من الأرض لا ماء لدى ولا خمر

a) P وأصله b) L صرى c) L here صرى d) L quotes here
 on margin a verse by Abu 'l-Hasan, which is however now
 illegible, being quite obliterated. e) P حال f) P الحان

ويقال هو ضنى مل إذا كان حسن القيام عليه فهذه مقصورات
يكتبن بالياء،

ومن المهموز الذي لا نظير له الصلة الصوت يقال صاصا
يصامى صاصا،

ومما يمد ويقصر على النار مفتوح [الألف] مقصور يكتب بالياء
لأنه يقل صليته النار إذا أدخلته فيها [قال الفريسي]
وقال ثلب الأخي من نار أهله ليريض فيها والصلى مكتف
فإذا كسر أوله مد فعليا صلاه النار ممدود قال أبو الفتح
وقرأنا التماس ذكرا صلاوة وصوت ممدولة شيباوة
والصلة انزاد يمد ويقصر وأوله بلغظ واحد والمد فيه أكثر 10
ويكتب إذا قصرت بالياء،

المقصور من هذا الباب الصلا مقصور يكتب بالألف لأن تنوينه
صلوات وما مكتنفا ذنب الناقذ، والصق مبلله إلى الشيء منقوص
يكتب بثأف ألا ترى أنه يقل صقوه مع فلان وصفه أى مبلله
فتظهر انزاد وتقل صغوت اليه أصغوه صغرا وصفيت أصغى أيضا 15
إذا ملئت إلى من تحذقه وقد أصغى اليه رأسه، والصوى في
النفخة مقصور يكتب بالياء إذا عطشت وصوت يقال قد صويت
النفخة وصوى النخل وصوى أيضا بالتشديد،

ومن المقصور الزائد على الثلاثة بعير صلخدلى ولسهلى إذا

مهموز غير مدود ^{a) L has on marg. written by another hand}

ورأيت الشمس: ^{c) L has on margin:} اصغوا ^{b) P and L write}

صغواء يريد حين مات وقال الراجز

صغوا قد مات ولما تقبل

فعلت وأفعلت للزجاج (ت ٣١٠ هـ)

بعد كتاب (فعلت وأفعلت) للزجاج ، إبراهيم بن السري بن سهل (ت ٣١٠ هـ) ، من أفضل الكتب التي ألفت في هذه المشكلة اللغوية التي تعكس خلط العامة بين الصيغتين . فقد انبرى عدد من اللغويين - كما أشرت - في إيضاح الفروق الدلالية بينهما وتفسير استعمال الصحيح والتنبيه إلى الاستعمال غير الصحيح ، وإزالة اللبس عن الصيغ التي تتفق أو تختلف في الاستعمال ، وبعد كتاب ابن الزجاج من الكتب المتأخرة في هذا الموضوع إلا أننا أثرنا تناوله لأمور ، أهمها تصنيفه ، إذ يعد غاية في التنظيم والتبويب ، فقد رتبته وفق حروف المعجم بادئا بالباء ومنتها بالهمزة (الألف) والياء فسهل بذلك استعماله والإفادة منه ، كما أنه حسن التقسيم ، إذ قسمه أربعة أبواب ، الأول باب ما تكلمت به العرب على لفظ فعلت وأفعلت والمعنى واحد ، والثاني باب ما تكلمت به العرب على لفظ فعلت وأفعلت والمعنى مختلف ، وقد جمع بينهما إلا أنه كان يبدأ بالاتفاق في المعنى ويليه الاختلاف فيه . والثالث باب ما تكلم فيه بأفعلت ، وما اختير من أفعلت دون فعلت ، والرابع باب ما تكلم فيه بفعلت ، وما اختير فيه فعلت دون أفعلت ، أما من حيث معالجته للمادة فنجدته يدخل كل فعل (إذا ورد في صيغتين أو صيغة واحدة) في مثال ويوضح معناه ، وإن كانت الأفعال التي ذكرها في كل باب محدودة وتذبذب في درجة الاستشهاد فنراه يكتفي بتوضيح المعنى ، ويقدم شواهد من الشعر والرجز أحيانا ، ويلجأ إلى الشواهد القرآنية بدرجة أقل من الشعر ، ويلاحظ أنه لا يعنى بنسبة الأقوال إلى أصحابها إلا نادرا (ذكر أبا عبيدة وأبا زيد الأنصاري والأصمعي وغيرهم) . ويبدأ عبارته بقوله : (يقال ، وتقول) ويحرص على نسبة الشعر إلى أصحابه في أغلب الأحيان ، ويجد لديه عبارات عامة أيضا كقوله : وقال النحويون ، ويقول أهل اللغة .

وفيما يلي نماذج من البابين الأول والثاني

من كتاب « فعلت وأفعلت » للزجاج

باب الميم من فعلت وأفعلت والمعنى واحد (٢)

يقالُ متعَّ الله بكُ، وأمتعَّ الله بكُ (٤). ومَطَرَتِ السماءُ وأمطرت (٥) ومعَّ الثوبُ [١٨٤] وأمَّحَ إذا أخلق، ومعَّ الكتابُ وأمَّحَ إذا أمَّحى ودرس (٦). وماطَ الرجلُ عني الأذى وأمَّاطه إذا نحاه عنك. وملا الرجلُ في القوسِ وأمَّلا فيها ميموزاً إذا أغرق في

وفي الصحاح: لبَّثَ: سقَّيْتُ اللَّيْلَ. ألَيْتُ الْقَوْمَ: كَثُرَتْ لَيْلُهُمْ. لَيْتَ الْبَيْتِ: عمله. وفي اللسان (لَيْتَ): لَيْتَ الْقَوْمَ: سَقَيْتُهُم اللَّيْلَ [ولم يرد فعل ألَيْتَ متعدياً].

(١) في ب: «إذا بلغوا اللوى».

(٢) وردت في الهامش الأيمن عبارة: «بلغت المقابلة بالأصل».

(٣) يبدو أن هذا الباب قد سقط سهواً من «ب».

(٤) لم يورد ابن السكيت في ٣١٠ فعل متع بمعنى أمتع. وقال الجواليقي في ٦٨ ما قال الزجاج. وفي اللسان (متع): «متعَّ الله وأمتعَّ بكذا، أبقاه ليستمتع به. يقال أمتعَّ الله فلاناً بفلان إمتاعاً، أي أبقاه ليستمتع به».

(٥) قال السجستاني في ١١٣: مطرت السماء وأرض مخطورة، ليس غير هذا، وأمطرها الله. قال: ولم أسمع إلا: «أمطرت مطر السوء» ويقال: أمطرتنا أي أصابتنا المطر أو دخلنا في المطر، ويقال: أمطرها يا رب. قال الله تعالى: ﴿فَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَاباً مِنَ السَّمَاءِ﴾. وكل شيء من العذاب في القرآن فهي من أمطر.

قال الجواليقي في ٦٨ ما قال الزجاج. وفي اللسان (مطر): مطرتهم السماء وأمطرتهم: أصابتهم بالمطر، وهو أقيحهما. ومَطَرَتِ السَّمَاءُ وأمطرها الله، وقد مَطَرْنَا. وناسٌ يقولون: مَطَرَتِ السَّمَاءُ وأمطرت بمعنى: وأمطرهم الله مطراً أو عذاباً. ابن سيده: أمطرهم الله في العذاب خاصة كقوله تعالى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْفَرِينَ﴾ وقوله عز وجل: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَاباً مِنْ سَجِيلٍ﴾ جعل الحجارة كالمطر لتزولها من السماء.

(٦) قال السجستاني في ٨٨ أن الأصمعي بابي «أمح الثوب» وقال ابن سيده، في ٢٤٩/١٤: وقيل معَّ الثوب، إذا أخلق، ولا يقال أمَّح، ولكن يقال: المسألة تُمَّح ماءً وجه الرجل، أي تُخلقه. وقال الجواليقي في ٦٨ ما قال الزجاج. وقال اللسان (مصح): «معَّ وأمَّح إذا أخلق وكذلك الدار إذا عفت، وأنشد:

ألا يا قتل قد خلَّقَ الجديدُ
وحبَّك ما يُمَّحُّ وما يبيدُ

التَّزَعُّعُ^(١). وَمَلَكَتُ الْعَجِينَ وَأَمْلَكْتُهُ إِذَا أَكْثَرْتَ ذَلِكَهُ حَتَّى يَشْتَدَّ^(٢). وَمَرَّ الشَّيْءُ مُرَارَةً ، وَأَمَسَّ إِسْرَاراً إِذَا صَارَ مَسْراً^(٣). وَمَرَأَتِي الطَّعَامُ وَأَمْرَانِي . وَمَهَرْتُ الْمَرْأَةَ وَأَمَهَرْتُهَا^(٤). وَمَلَحَ الْمَاءُ وَأَمْلَحَ ، صَارَ مِلْحاً^(٥). مَلَّ عَلَيْهِ السَّفَرُ وَأَمَلَّ إِذَا طَالَ^(٦) .

- (١) ذكر ابن السكيت في ٣١٠ عن الفراء قوله : أملا التزع في قومه ، إذا شدَّ : التزع ، وقد ملأت الإناء أملاً ملأ . والجواليقي في ٦٨ لم يفرق بين اللغتين ، وفي اللسان (ملأ) : أملا التزع في القوس : إذا شددت التزع فيها . التهذيب : يقال أملاً فلان في قومه إذا غرق في التزع ، وملأ فلان فروج فرسه إذا حملة على أشد الحضر .
- (٢) قال ابن السكيت في ٢٨٢ : قد أمكنت فلاناً فلانة ، إذا زوجتها منه . وقد ملكت المرأة إذا تزوجتها ، وملك العجين إذا شددت عجته .
- (٣) قال السجستاني في ٥٧ : أمر الطعام إذا صار مرّاً ، وحلا واحلولي إذا صار حلواً ، ولا يقال مر الطعام ، فقلت : فقول الطرمح : مر نومي . .
- فقال : الطرمح ليس بثبت ، كأنه لم يجعل لغته حجة . وقال أبو زيد : مر وأمر لغتان . وأورد ثعلب في فصيحه ٢٥ في « باب أعمل » : أمر الشيء إذا صار مرّاً . والجواليقي في ٦٨ واللسان (مر) : قالاً باللغتين قال الشاعر :
- ثمر علينا الأرض من أن نرى بها أنيساً ، ويحلولي لنا البدل الفقر
- (٤) قال ثعلب في ١١ من فصيحه في « باب فعلت بغير ألف » مهرة المرأة ، من المهر وهو الصداق .
- (٥) ابن السكيت ٢٥٥ : أملحت القدر ، إذا أكثرت ملحها ، وقد ملحتها ، إذا ألقيت فيها ملحاً بقدر . وقال السجستاني في ١١٥ : ملح الماء بضم اللام فهو ملح ، وفي القرآن قوله جل وعز : ﴿ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ قال الأصمعي : يقال ماء مالح ، ولم يعرف أمْلَحَ الماء . قال أبو زيد وغيره لا يقال مَالِحٌ إنما هو ملح . وكان أبو العذار الكندي قال :
- بصريّة تُزَوِّجَت بصرِيّاً يُطْعَمُهَا المَالِحُ والطَرِيّاً
- ولم يعد العلماء فصيحة . وذكر ثعلب في فصيحه ٢٣ في « باب فعلت وأفعلت باختلاف المعنى » ملكت القدر ، إذا ألقيت فيها من الملح بقدر ، وأمْلَحْتُها ، بالألف ، إذا أقسدتها بالملح . واللسان (ملح) : الملح والملح خلاف العذب من الماء . وقد ملح ملحوة وملاحة وملح ملح ملحاً ، بفتح اللام فيهما . عن ابن الأعرابي : فإن كان الماء عذبةً ثم ملح قال : أمْلَحَ . وقال الجواليقي في ٦٨ ما قال الزجاج .
- (٦) اللسان (ملل) : مللت الشيء : برمت به . الجوهري : مللت الشيء ومللت منه إذا سئمته ، وأملنى وأمل على : أبرمتى .

باب من الواو في فعلت وأفعلت والمعنى مختلف (١)

يقال وعيت العلم إذا حفظته ، وأوعيت الشيء إذا جعلته في الوعاء ووعدت الرجل وعداً في الخير ، وأوعدته أبعاداً ووعداً في الشر ، فإذا ذكرت الخير والشر قلت فيهما جميعاً وعدته^(٥) بغير ألف . ويقال وجبت الشمس إذا غابت ووجب [٨٧ ب] القلب إذا خفق ، وأوجب الأمر أنفذه . ويقال ودبت الرجل أعطيت دبتة^(٦) ، وأودى الشيء إذا ولي وهلك^(٧) . ويقال^(٨) وزع الرجل القوم إذا كفهم ، وأوزعه الله الشكر إذا ألهمه^(٩) .

(١) في الأصل وردت كلمة «صح» تحت هذا الفعل .

(٢) في الأصل وردت كلمة «نقصته» فوق هذا الفعل .

(٣) في ب : لم ترد العبارة من «ودنت» . وأيقع .

ابن السكيت ٢٠٥ : ويقال قد أيقع الغلام فهو يافع . واللسان (يفع) قيل : كل مرتفع يافع وقال أبو زيد : سمعت يفعه ورقعة ، بالياء والواو ، وقد أيقع أى ارتفع ، وهو يافع على غير قياس ، ولا يقال موقع .

(٤) في ب : «باب الواو من فعلت وأفعلت والمعنى مختلف» .

(٥) في ب : لم ترد كلمة «وعدته» .

اللسان (وعد) الوعد والوعد : التهذؤ . قال الجوهري : الوعد يستعمل في الخير والشر . وقال ابن سيده : وفي الخير الوعد والعدة وفي الشر الإبعاد والوعيد . وقال الأزهري : كلام العرب وعدت الرجل خيراً ، ووعدته شراً ، وأوعدته خيراً وأوعدته شراً ، فإذا لم يذكروا الخير قالوا : وعدته ، ولم يدخلوا ألفاً ، وإذا لم يذكروا الشر قالوا : أوعدته ، ولم يسقطوا الألف ، وأنشد لعمار بن الطفيل :

وإني وإن أوعدته أو وعدته
لأخلف إبعادي ، وأنجز موعدى
وإن أدخلوا الياء لم يكن إلا في الشر .

(٦) في ب : «أعطيته دية» .

(٧) قال أبو ذؤيب الهذلي :

أودى يئس وأعقيرنى حسرة
بعد الرقاد وسيرة لا تخلص
(٨) في ب : لم ترد «ويقال» . (٩) في ب : «أى ألهمه» .

بابُ الخاءِ

يقال^(٣) أخرفَ القومُ دخلوا في الخريف وأخيفوا إذا^(٤) نزلوا خيفَ الجبل ، وهو ما ارتفعَ عن أسفله^(٥) . وأخِلَّ القومُ فهم^(٦) مُخَلَّون إذا رعتْ إبلهم الخِلَّةَ ، وهي^(٧) ما فيه حلاوة من المرعى . وأخسِفَ الرجلُ إذا حَفَرَ فانكسرَ جَبَلُ^(٨) البئر ، والبئرُ الخسيفُ التي^(٩) لا يكاد ينقطع ماؤها وهي تسميها^(١٠) الناسُ المنقوبة .

-
- وفى اللسان (حذا) حَذَانِي نِعْلًا وأَحَذَانِي : أعطانيها ، وكره بعضهم أَحَذَانِي . وقال الأصمعي : حَذَانِي فلان نِعْلًا ، ولا يقال أَحَذَانِي ، وأنشد للهلذلي [أبي خراش] :
- حَذَانِي بعدما خذمت نِعَالِي دَيْبِيَّةُ ، إِنَّهُ نَعِمَ الْخَلِيلُ
ولكنَّ الجوهرى قال : استخذبتُه فأَحَذَانِي .
- (١) كلمة «أعنته» لم ترد في الأصل ، وإنما في ب ، وهي أجود .
- (٢) كلمة «إذا» لم ترد في ب .
- اللسان (حوب) الحُوبُ ، والحُوبُ ، والحَابُ : الإثم ، وقد حابَ حَوِيًّا وَحَيَّةً . قال الزجاج : الحُوبُ : الإثم ، والحُوبُ : فِعْلُ الرجل ، تقول : حابَ حَوِيًّا ، كقولك قد خان حَوِيًّا . قال المخيل :
- فلا يدخلنَّ الدهرَ فِيرَكَّ حَوِيَّةً يقومُ بها يوماً عليك حَسِيبٌ
[ولم يرد أحوب]
- (٣) في ب : لم ترد «يقال» .
- (٤) في ب : لم ترد «إذا» .
- (٥) قال قيس بن ذريح :
- عَنَّا سَرَفٌ مِنْ أَهْلِهِ مِنْ أَهْلِهِ قَرَاوِعُ قَوَادِي قَدِيدٍ فَالْتَّلَاعُ الدَّوَابِعُ
فَتَنِيَّةٌ فَالْأَخْيَافُ أَخْيَافٌ طَبِيَّةٌ بِهَا مِنْ لَبِيٍّ مَخْرُوفٍ وَمَرَابِعُ
- (٦) في ب : «وهم» .
- (٧) في ب : «وهو» .
- (٨) في ب : «جبل» وهو تصحيف .
- (٩) في ب : «الذي» .
- (١٠) في ب : «تسميها» .

بابُ الرَّاءِ

يقالُ رَعَفَ الرجلُ من الرُعافِ . ورَعَيْتُ الرجلَ أَرَعِيهِ إذا ملأتهُ فَرْقًا^(١) . ورَزَّائِسُهُ [أَزْزَاهُ رَزَا إذا]^(٢) أصبَتْ منه خيراً . ورَبَاتُ أَرْبَاهِمِ إذا كنتَ لهم طليعةً . ورفأتُ السفينةَ رَفًا إذا^(٣) قَرَّبْتُهَا مِنَ الشَّطِّ . ورَمَاتِ الأَيْلُ إذا أقامتُ في المكانِ^(٤) ورقأت العَيْنُ إذا ذهب^(٥) دمعُها . ورَأَيْتُ الشَّيْءَ إذا أَصْلَحَتْهُ^(٦) . ورَأَقْتُ بِالرَّجْلِ^(٧) أَرَأَفُ بِهِ إذا رَحِمْتَهُ . ورَأَسَ الرجلُ القَوْمَ صارَ رئيسَهُم .

(١) في ب : « الدَّوَى » ، « يَذْبِرُهَا » .

البيت لأبي نؤيب في ديوان الهذليين ١ / ٦٤ : « يزيروها » ، وفي رواية « كخط الدَّوَاةِ » .

(٢) في ب : لم ترد « إذا ملأته فَرْقًا » .

اللسان (رعب) : رَعِيَهُ يَرَعِيهِ رُعْبًا ورُعْبًا ، فهو مرعوب ورعيب : افزعُهُ ، ولا تنقل أَرَعِيَهُ ورَعِيَهُ ترعيبًا وترعابًا .

(٣) في ب : « أَى » بدلًا من « إذا » .

(٤) في ب : لم ترد « إذا » وفي اللسان (رفا) : رفا السفينة يَرْفُوهَا رَفًا : أدناها من الشَّطِّ . وأرفأتها إذا قَرَّبْتُهَا إِلَى الجُذِّ مِنَ الأرضِ . وفي الصحاح : أرفأتها إرفاءً : قَرَّبْتُهَا مِنَ الشَّطِّ وهو المرفأ .

(٥) في ب : « بالمكان » .

اللسان (رمأ) رَمَاتِ الإيْلُ بِالْمَكَانِ تَرْمًا رَمًا ورمومًا : أقامت فيه . وخصن بعضهم به إقامتها في العشب .

(٦) في ب : « جف » .

(٧) قال الفرزدق :

وإِنِّي مِنْ قَوْمٍ بِهِمْ يَنْفُسُ الْعَسَا ورَأْبُ النَّسَاءِ ، والجانبُ الْمُتَخَوِّفُ

(٨) في ب : « الرَّجْلُ » .

(٣)

كتب الموضوعات

- مقدمة

- كتاب الغريب المصنف لأبي عبيد

- الألفاظ الكتابية للمهزاني

- كتاب المخصص لابن سيده

(٣) كتب الموضوعات

مقدمة

وضع أصحاب الرسائل اللغوية الصغيرة أسس تأليف كتب الموضوعات ، التي اعتمد عليهم من جاءوا بعدهم وألفوا فى الموضوعات السابقة ، فاستوعبت كتبهم مادة الأوائل ، ولكنهم أضافوا إليها ، وتوسعوا فى الشرح والتفسير واستطردوا فى ذكر الشواهد ، وأهم من ذلك كله أعادوا ترتيب المواد وتنظيمها وتنسيقها ، ووصلوا بذلك كله إلى قمة التأليف فى هذا اللون من ألوان التأليف . ويطلق بعض الباحثين عليها مصطلحات أخرى على اعتبار أنها لا تعنى بجمع الألفاظ التى تدور حول موضوع واحد فحسب ، بل إنها صنفت على أساس دوران مجموعة الألفاظ حول معنى بعينه فى بعض الأبواب ، ومن ثم يطلقون عليها « معاجم المعانى » ، كما أن عناية بعض اللغويين بتقديم أكثر من معنى للفظ المفرد أحياناً سوغ لهم أن يطلقوا عليها « معاجم المترادفات » . ويمكن رد تلك التسمية بسهولة ، إذ إنها تسمية جزئية ، فإذا كان مؤلفوها يجمعون فى أبواب معينة ألفاظاً متحدة المعنى ، ففى أبواب أخرى ترد ألفاظ بينها اختلاف فى المعنى ، كما أن مفهوم الموضوع هو محور التقسيم فلم يكن هدفهم جمع المفردات المتفقة المعنى والمختلفة اللفظ فحسب ، وإن قام بعضهم بذلك فى كتب مستقلة ، وإنما ضموا الألفاظ التى تتصل بموضوع بعينه تحت باب بعينه ، ثم جمعوا هذه الأبواب وهذه الموضوعات تحت عنوان محدد ، ولذلك نجد أبواب الرسائل الصغيرة متكررة هنا ، فباب لخلق الإنسان وباب للخيال وباب للإنسان وباب للنبات وباب للصفات ... الخ .

ولذلك يمكن أن تعد المرحلة التالية للرسائل ، فهى امتداد لها من جهات عدة ؛ منها

أنها ضمت أكثر من موضوع جزئى تحت باب واحد ، وقد سوغ هذا الاتساع الكمى للمادة اللغوية لبعض الباحثين أن يطلق عليها مصطلح « المعاجم الموضوعية » ؛ فقد ارتقى أصحابها بمسألة تنظيم ألفاظ اللغة الموزعة وفق الموضوعات . وأرى فى ذلك تجاوزاً ، إذ إنها لم تصل - على الرغم مما قلنا - فى مسألة التنظيم إلى معيار دقيق ، فلم تتجاوز عملية الجعم الكمى إلى مراعاة الترتيب وفق الحروف أو وفق الأصول أو وفق صورة الكلمة أو غير ذلك من معايير البناء المعجمى ، غير أنها تمثل بلا شك إرغاصات لظهور المعجم العربى بصفة عامة ، فالعين الذى ألف فى تلك الفترة التى ألفت فيها الرسائل وكتب الموضوعات - وإن كان متفرداً فى بابيه لأسباب عدة - قد اعتمد فى ثنائيا معجمه على مرويات تلامذته من أصحاب الرسائل .

ولا خلاف فى أن منهج معالجة الظواهر اللغوية فيها قد أثر فى المعاجم بشكل عام . وهذا أمر يختلف عن إثارة طريقة التصنيف الموضوعى ؛ وهى طريقة اختلف الباحثون فى تحليلها ، فمنهم من رأى أن هدفها تقريب الألفاظ لمن أراد حصيلة لغوية تعينه على الكتابة العربية الفصيحة ، ومنهم من رجع أن تكون علة اختيارها أنها النهج أو الوسيلة المناسبة التى تساعدهم على حفظ ما يتلقونه عن الأعراب الفصحاء حتى لا يضيع ، ثم تصنيفه وتقسيمه بما يؤدى إلى الإفادة منه . ومن ثم يلجأ إليها الباحث حين يستعصى عليه لفظ ما لمعنى ما موجود فى ذهنه .

أما من جهة الشرح والتفسير فقد حرصوا على التوسع فى إيراد الدلالات المختلفة للكلمات وبيان الفروق الدقيقة بين مفردات تنتمى إلى حقل دلالى واحد ، واستعانوا على ذلك بالشواهد والتمثيل والعبارات الافتراضية لإدراكهم قيمة السياقات فى إيضاح المعانى ، وكانت الشواهد - فى الأغلب - من الشعر القديم والقرآن الكريم والأمثال والأقوال والحكم ، كما أنهم حرصوا وبخاصة لدى المتأخرين على إيراد الآراء المختلفة ، وتعليل بعض الظواهر مستندين إلى الشواهد واللهجات القديمة الفصيحة والاستعمالات العربية السليمة ، وتفاوتت أبواب الموضوعات كما وكيفا ، إذ إن فريقاً قد حرص على الإحاطة بكل ما ورد فى الموضوع ، ومال فريق آخر إلى الإيجاز والاختصار . ومن المنطوق أن يبالغ الفريق الأول فى التفسير والاستشهاد والتعليل ، ويعزف الثانى عن كل ما سبق ، فلا يورد إلا ما يستوجب ذكره . وكان الأخير نهج أصحاب كتب التثقيف اللغوى الصغيرة التى استهدف تقديم المادة اللغوية التى يحتاج إليها الكتاب والمشتغلين بصناعة الكتابة .

مسألة أخيرة وهى بروز اهتمام أصحاب كتب الموضوعات بظواهر لفظية انفرد فريق آخر بالتوسع فيها ومعالجتها فى كتب منفصلة ، وأهم هذه الظواهر الأضداد - التى نخصصها بحدیث مستقل فيما یلى - والترادف والمشارك اللغوى والعرب والدخیل والمولد وغير ذلك . ورصدوا ما طرأ على دلالات المفردات من تغیر سواء بتضییق المعنى أو توسیعه أو انتقاله ، كما أنهم قد عنوا ببيان قیاس العرب ، وكيف یشتق بعض الكلام من بعض وكيف یزج بین الأصوات أو الكلمات وكيف تتمايز الاستعمالات بعضها عن بعض وفق السياقات والمفامات ، على نحو أثرى التراث اللغوى فصار للباحثین معیناً لا ینضب .

الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ)

تشير كتب الطبقات والتراجم إلى عدة كتب في الموضوعات تحمل العنوان ذاته ، الذى اختاره أبو عبيد لمؤلفه ، كالغريب المصنف للقاسم بن معن الكوفى (ت ١٧٥ هـ) والغريب المصنف لأبى عمرو الشيبانى (ت ٢٠٦ هـ) والغريب المصنف لقطرب (ت ٢٠٦ هـ) ، كما تشير إلى مؤلفات أخرى اتخذت عنواناً آخر ، وإن سارت على النهج ذاته ، الذى اتبعه أبو عبيد ، ويرجع عدد من الباحثين تأثيره به ، مثل كتاب الصفات للنضر بن شميل (٢٠٣ هـ) ، والصفات للأصمعى (٢١٦ هـ) والصفات لأبى زيد الأنصارى (٢١٤ هـ) .

أما أن يكون قد أخذ من كتاب الصفات للنضر بن شميل فيرجع هذا الرأى إلى أصحاب كتب الطبقات والتراجم نقلاً عن عبارة ابن النديم فى الفهرست (ص ٨٣) ، إذ يقول : كتاب الصفات وهو كتاب كبير ويحتوى على عدة كتب ، ومنه أخذ أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه « غريب المصنف » . ولا أدرى لماذا فسرت عبارة (ومنه أخذ) على أنه نقل كتاب النضر بالكامل . كما أن ضياع كتاب النضر لا يمكن من الوصول إلى نتيجة حاسمة فى هذه المسألة . وعلى الرغم من ذلك فقد رد د . حسين نصار هذا الرأى فقال (ص ١٦٦) : وليس من العدل أن نقول مع ابن النديم إنه أخذ كتابه من النضر بن شميل أو مع أبى الطيب اللغوى ، إنه اعتمد فيه على رجل من بنى هاشم ، فالرجال الذين اعتمد عليهم قد صرح بأسمائهم ولم يحاول أن يخفى ذلك ، وكان يعتبر ذلك شكراً للعلم . ولا مانع عندنا أن يكون نظام الغريب مشابهاً لنظام كتاب النضر « . وبالرغم من ذلك فإن فهرس ما يضمه من كتب (سأقدم فيما بعد بياناً للكتب التى ينقسم إليها الغريب المصنف) يبين بوضوح مدى الإضافات والموضوعات الجديدة التى ضمها الغريب المصنف ولم تكن فى صفات النضر (كتاب النضر يضم خمسة أجزاء أوردها ابن النديم ص ٨٣) .

وعلى الرغم من وجهة الرد وإصابة التنفيذ فإن عبارة الأخذ ما تزال مبهمه ، وأرى

أنها تبعد عن أن تنصب على المادة ؛ فلم يقصد بها أنه قد نقل عنه مادة الكتاب ، إذ إنه لو كان ذلك مقصده فلا قيمة لها لأن أبا عبيد كغيره كان يأخذ مما سبقه أو عاصره ، ولم يكن يتخرج من ذكر أسمائهم فتجد الأصمعي وأبا زيد الأنصاري وأبا عبيدة وأبا عمرو الشيباني وغيرهم ، وإن كان هذا النهج ذاته قد قوبل بنقد عنيف ، وحصر جهده في الجمع والتصنيف والتبويب إذ اعتمد تأليفه على أسلوب الرواية ، فجمع مرويات هؤلاء السابقين كما أخذ رسائلهم اللغوية ، وأعاد تنظيم وتبويب ما أخذه في أبواب تدور حول الموضوعات . وعبارة د . حسين نصار واضحة أيضاً في اعتماده هذا الأسلوب حين قال (ص ١٦٦) : اعتمد المؤلف غالباً على الكتب المؤلفة قبله في الموضوعات المفردة ، وخاصة كتب الأصمعي وأبي زيد وأبي عبيدة والكسائي وغيرهم ، وأدخلها برمتها في كتبه وأبوابه ، واتبع ترتيبه في بعض الأحيان ، والزم أن ينسب كل قول إلى صاحبه ، وأن يبينه على المواضع التي اتفق فيها اللغويون التزام التنبيه على مواضع الخلاف .

وأظن أن عبارة : « وأدخلها برمتها » توضح « كم المنقول » وضوحاً تاماً ، بيد أنها تكشف أيضاً عن النهج الذي اتبعه أبو عبيد ، إذ لم يعرف عنه أنه كان ينقل من الكتب ، بل كان يعتمد على الرواية الشفوية ، ويؤكد د . رمضان عبد التواب في مقدمة تحقيقه للغريب المصنف أمانة أبي عبيد العلمية ، فهو ينسب كل قول أخذه إلى صاحبه (وهو لم يذكر النضر بن شميل مرة واحدة في كتابه ، ولو كان قد أخذ منه شيئاً لصرح بذكر اسمه بلا شك (ص ١٢٦) ، وينتهي من مقارنة للنصوص التي نقلها الأزهري في تهذيب اللغة عن كتاب النضر بما في الغريب إلى اختلافها اختلافاً كبيراً . ولكن هذا كله يرجع إلى فهم الأخذ من جهة المادة . أما إذا فهم على أنه يتعلق بالمنهج فالأمر مختلف ، إذ يظل فرض أنه احتذى كتاب النضر فرضاً قائماً حتى يكون للمعثر على هذا الكتاب المفقود الكلمة الأخيرة ، ويتأكد ذلك من قول د . رمضان (ص ١٢٧) : حقاً يمكن أن يقال إن أبا عبيدة قد قلد النضر في تأليف كتاب مثل كتابه ، قد روى عن ابن درستويه أنه قال : وقد سبق أبو عبيد إلى جميع مصنفاته ، فمن ذلك - الغريب المصنف - وهو من أجل كتبه في اللغة - فإنه احتذى فيه كتاب النضر بن شميل المازني ، الذي يسميه كتاب الصفات . ويعلق د . رمضان على ذلك بأنه لا مانع عندنا من ذلك ، إذ إن النضر قد سبق أبا عبيد في التأليف في مثل موضوع كتابه .

أما منهجه في الكتاب فيلاحظ ابتداء أنه قد جرى على نهج واحد مطرد لم يخرج عنه ، إذ يذكر الكلمة مسبقة في الغالب الأعم باسم أحد الرواة ، ثم يورد تفسيرها وأحياناً يكتفى بذكرها دون أن يفسرها . ويقل أن يبين ضبط نطقها . ويذكر أحياناً جمعها أو مفرداها أو بعض مشتقاتها ، كما يستشهد عليها أحياناً بالشعر وهو الأغلب ، أو القرآن أو الحديث أو الأمثال ، كما يبين أحياناً إذا ما كانت تلك الكلمة لهجة من لهجات العرب أو كلمة معربة أو عامية مثلاً (وإن كان ذلك في مواضع قليلة) . ثم إذا اتفق مع الراوى السابق غيره ، ذكر اسم الراوى الثانى بعد ذلك فى عبارة كالآتية : « وقال فلان مثله » . هذا هو الغالب ، ويقل جدا أن يجمع بين راوين أو ثلاثة فى عبارة مثل : « قال فلان وفلان وفلان » . .

كما أنه لم يقدم أبو عبيد لكتابه بمقدمة تبين منهجه ، والمصادر التى استخدمها فى كتابه (أوردھا د . رمضان فى مقدمة التحقيق ص ٦٧ - ١٢١) ، شأنه فى ذلك شأن الكتب المؤلفة فى هذه العصور القديمة .

أما الطريقة المؤلف فى عرض مادة الكتاب فإنه يقسم « الغريب المصنف » على خمسة وعشرين كتاباً يحتوى كل كتاب منها على عدة أبواب . ويحتوى الكتاب كله على حوالى ٩٠٠ باب ، تختلف طولاً وقصراً وقد استغرق أطولها سبع صفحات وأقصرها نصف سطر . وفيما يلى بيان التى ينقسم عليها :

- | | |
|----------------------|-----------------------|
| ١ - خلق الإنسان | ٢ - النساء |
| ٣ - اللباس | ٤ - الأطعمة |
| ٥ - الأمراض | ٦ - الدور والأرضين |
| ٧ - الخيل | ٨ - السلاح |
| ٩ - الطيور والهوام | ١٠ - الأوانى والقدرور |
| ١١ - الجبال | ١٢ - الشجر والنبات |
| ١٣ - المياه والفتى | ١٤ - النخل |
| ١٥ - السحاب والأمطار | ١٦ - الأزمنة والرياح |
| ١٧ - أمثلة الأسماء | ١٨ - أمثلة الأفعال |

وقد تأثرت بعض المعاجم التي ألفت بعده بمادته وطريقة ترتيبه معاً ، كما تأثر بعضها الآخر بمادته فقط دون طريقة الترتيب ، فقد أثر في كتب الموضوعات (سيتضح ذلك في عرضنا للمخصص لابن سيده) ، وكتب اللغة والمعاجم الضخمة كجوهرة اللغة وتهذيب اللغة ومقاييس اللغة والصحاح وأساس البلاغة وغيرها .

ومن فضل القول أن نشير أيضاً إلى أن لكتاب (الغريب المصنف) شروحاً وزيادات ، ومختصرات وتعليقات أوردها محقق الكتاب ص ٥٠ و ٥١ . وبعد أن قدمنا لمادة الكتاب ومنهجه نتوقف قليلاً عند النقد العنيف الذي وجه إلى الكتب ورد المؤلف ؛ نبدأ أولاً بتقوم العلماء لمادة الكتاب فقد ذهب بعضهم إلى أن في الكتاب ألفاظاً كثيرة دون شرح أو تفسير أو استشهاد عليها أو تعليل للظواهر الخاصة بالألفاظ ، كما أنه قد نبه على بن حمزة البصري على بعض الأخطاء الخاصة بالرواية والتصحيح وشرح الألفاظ ، ووضع ذلك في كتابه : التنبيهات على أغاليط الرواة تحت عنوان : التنبيه على ما في الغريب المصنف من الأغلاط . والحق أن الرجل لم ينكر ذلك ، وهو الذي ظل أربعين سنة في تصنيف هذا الكتاب يتلف ما فيه من أقواء الرجال ، إذ يروى عنه أنه قال حين قيل له : إنك صحفت في المصنف نيفا وعشرين حرفاً ، فقال : ما هذا بكثير ! في الكتاب عشرة آلاف حرف مسموعة ، يغلط فيها بهذا اليسير ، ولعلى لو ناظرت فيها لا حتججت عنها .

فالرجل صادق إذن لا يتكبر ولا يتعالى على أن يوصم عمله بأية شائبة ، كما أن تلك الأمثلة التي قدمها على بن حمزة على عدم ضبطه ما سمع ، وليس الكذب ، والتصحيح ، وبضع أخطاء نحوية وصرفية وتفسيرات لمعاني بعض المفردات ، قد أصاب في بعضها ، لم تقلل من قدر العمل ولا الرجل ذاته . ومن ثم لا يمكن أن نوافق من تشكك في قدرة أبي عبيد وأساتذته ، وذهب هنا مذهبا مغاليا .

فما قيمة تلك العبارات غير الموضوعية التي تنم عن حقد أو كراهية أو بغض

شخصى أو حسد لما وصل إليه الرجل من مكانة ولما حصلت كتبه من شهرة واسعة؟؟!!
ماذا يحدث مثلاً لو صدقنا ما قيل عن الأصمعى ، ما حيك عنه من حكايات فيها عبارات لا يدركون أثرها ، كأن يقال عنه : هو جالس يكذب على العرب ؟ كيف يكون ذلك وهو من أهم رواة اللغة ، الذين اعتمد عليهم التأليف اللغوى بكافة صورة ، نقلاً للمواد وشرحاً للمفردات ، وماذا يكون الأمر مع هذه المواد وتلك الشروح التى نقلت عنه ، وهى تمثل جزءاً يصعب حصره فى التراث اللغوى ؟!! لذا تخرج المادة اللغوية عن تلك الدائرة ، فلا يرقى إليها شك فى صحتها وقيمتها .

أما المنهج فيشير تساؤلات كثيرة ، وبخاصة أن أبا عبيد لم يقدم لكتابه ، كما هى عادة أغلب المؤلفين فى ذلك الزمان ، بمقدمة يكشف فيها عن الدافع الذى يكمن وراء اتباعه المنهج الموضوعى فى جمع ألفاظ . ربما لم يجد جامعو اللغة الأوائل منهجاً يناسب طبيعة ما جمعه من ألفاظ سوى هذا المنهج . والحق أنه قد استوفى الغرض من الجمع الموضوعى لألفاظ اللغة ، واعتمدت عليه أغلب معاجم اللغة فى تحصيل ألفاظها وموضوعاتها .

ولا يخفى أن الرجل قد اعتمد أسلوب الرواية ، نهجاً فى كل كتابة ، وهو أسلوب يميز المؤلفات اللغوية العربية الأولى . فلا ثقة فى المادة المنقولة بلا رواية ، يروى اللاحق عن السابق ، ويصرح بالأخذ عنه (وهو ما عرف فيما بعد بالإجازة) ، غير أنه لم يحسن - كما يرى الباحثون - مثله مثل مؤلفى تلك الفترة ، استغلال مادة الرسائل اللغوية التى نقل عنها ؛ فقد اعتمد على مرويآت أساتذته ، وحشدها فى كتابه دون إضافة فى الشرح والتفصيل والتعليل إلا قليلاً . ولا أرى قدحاً فيه حين وصف عمله بأنه « تصنيف للمجموع اللغوى على أساس وصفى تقريرى لا يهتم بالجدل أو التعليل قدر اهتمامه بالوصف والتقرير » ، كما أنى لا أرى عيباً فى إيراده لحكايات وأخبار تنسب إلى بعض الأشخاص من أجل شرح معنى كلمة ، إذ إنه بغض النظر عن حرصهم الشديد على تقديم المادة اللغوية على نحو ما سمعوها وأخذوها عن المصدر الذى حدد بدقة زماناً ومكاناً دون تغيير أو حذف أو تهذيب إلا فى أحول القليلة ، فإن اهتمامه الزائد بكثرة الشواهد والعبارات التى وردت على ألسنة الأعراب الفصحاء قد وفر لنا مادة كافية لمعرفة السياقات التى استخدمت فيها المفردات ؛ فهى إذن ذات أهمية بالغة للوصول إلى الدلالات المختلفة للمفردات والفروق بينها بدقة ووضوح ، إذ إن

تلك السياقات لم تكن من اختراع أو وضع المؤلفين أنفسهم ، بل ترجع إلى هؤلاء الأعراب الفصحاء ، أصحاب اللغة السليمة .

وقد طمح بعض الباحثين ، وهم على حق في ذلك ، إلى تدخل أبي عبيد في مادة بعض الظواهر الخاصة بالألفاظ مثل الأضداد والمشتراك والترادف ؛ فهو لم يشغل نفسه ، كغيره من علماء اللغة ممن كتبوا فيها أيضاً ، بتعليقها أو البحث عن أسبابها أو الدخول في جدل حولها ، ولم يزد عمله عن تقرير ما ورد فيها ، وردها إلى الاستعمال العربى للكلمات فى النصوص ، ويقصد بالاستعمال هنا سنن العرب فى كلامها واختلاف لهجات القبائل الفصيحة . ولا شك أنه لو عنى أبو عبيد وغيره من اللغويين بإيجاد تفسيرات لهذه الظاهرة ، وقد كانوا الأقرب إلى اللغة النقية والاستعمالات الفصيحة ، وكان حسهم اللغوى أعمق بكثير من حس من جاء بعدهم لأزالوا كثيراً من الغموض الذى يلف هذه الظاهرة ، بله وغيرها ، على الرغم من محاولات الباحثين وجهودهم التى لا تتوقف لإيجاد أو للوصول إلى علل أو تفسيرات مقبولة لها .

كلمة أخيرة حول تنمية أبى عبيد كتابه « الغريب المصنف » ، فقد أثار مفهوم الغريب جدلاً كثيراً ، لا يتسع المقام له ، إذ إنه سيفرد له حديث نقدى مسهب فيما بعد . لكن ما يعنيننا هنا هو المفهوم الذى قصده أبو عبيد . فربما عنى بذلك اللفظ ذلك المعنى الصعب ، لأنه غريب عن الأفهام ، إذ لا يستعمل فى اللغة العاوية . ولما كان همه ، كغيره من جامعى اللغة المتقدمين ، جمع الألفاظ الفصيحة ، وتدوينها نقلاً عن أهل الفصاحة ، تنقية للغة وطلباً للفصاحة فى الاستعمال اللغوى ، فتلمس تلك الألفاظ التى تحتاج ، فى نظرهم ، إلى توضيح وتفسير ، إذ لا يستطيع الرجل العادى معرفة معناها أو استنتاجه من سياق الكلام بمفرده . ومع ذلك فالناظر فى غريبه يرى أنه لم يقتصر على ذلك ، بل ضم إليها كثيراً من الألفاظ الواضحة السهلة .

وفيما يلي نموذج من كتاب « الغريب المصنف »

من كتاب « الغريب المصنف » لأبي عبيد

باب الأسنّة والكلام (١)

قال أبو زيد : الحَذَاقِي : الفصيح اللسان ، البَيِّنُ اللهجة . والقَتِيقُ اللسان مثله (٢) .
والمَسْلَاقُ : البليغ . والدَّلِيقُ مثله (٣) .
غيره (٤) : المسْلَاقُ (٥) : الخطيب البليغ (٦) . والمَصْنَعُ مثله . والمَذَرَةُ : لسان القوم ،
والتكلم (٧) عنهم .
وقال الأصمعي : الخليف اللسان : الحديد (٨) اللسان ، والهَذَرُ ، والمُسْنَهَبُ ،
والمُسْنَهَكُ ، والمِهَتُ (٩) جميعاً (١٠) : الكثير الكلام . فإذا كثر كلامه مَن خَرَفَ ، فهو :
المُفَنَّدُ .
وقال أبو زيد : والإذراع : كثرة الكلام والإفراط فيه . وقد أذَرَ الرجلُ : إذا أفرط
في الكلام (١١) . واللَّحَى : كثرة الكلام في الباطل ؛ يقال منه رجل لَحَى ، وامرأة
لَحَوَاءُ ، وقد لَحَى لَحَىً - مقصور .

(١) سقطت كلمة : « باب » من ض .

(٢) م : « مثل الحَذَاقِي » .

(٣) عبارة : « والمسْلَاقُ : البليغ . والدَّلِيقُ مثله » سقطت من ت . وفي م : « والدَّلِيقُ » .

(٤) كلمة : « غيره » زيادة من ف ض .

(٥) ت م : « والمسْلَاقُ » بالواو .

(٦) كلمة : « البليغ » ليست في م .

(٧) ت : « المتكلم » بدون الواو .

(٨) عبارة : « اللسان الحديد » ليست في ت . وفي ك : « والحديد » .

(٩) عبارة : « والمسهك » ، والمِهَتُ من ت .

(١٠) كلمة : « جميعاً » ليست في م .

(١١) عبارة : « إذا أفرط في الكلام » زيادة من م .

وقال أبو عمرو : الهَوْبُ : الرجل الكثير الكلام ، وجمعه : أهواب ، والمُتَبَكِّلُ : المختلط في كلامه^(١) ، وهو التَّكَلُّلُ .
وقال الأصمعي : الهَيْتَرُ : السَّقَطُ من الكلام ، والخطأ فيه ؛ يقال منه^(٢) : رجل مُهَيَّرٌ .
وقال الفراء : المُتَفَنِّاق مثله . والمُتَفَنِّاقَةُ ، والمُتَفَنِّاقَةُ : الكثير الكلام . والمُتَفَنِّاقُ : الذي يتكلم بأقصى حَلْقِهِ ؛ يقال : فيه مَتَمَمَةٌ وَلُفَاعَاتُ^(٣) .
وقال الأصمعي : يقال^(٤) : في لسانه حُكَلَةٌ : أى عَجْمَةٌ .
غيره^(٥) رَجَّحَ في منطقهِ يَرَجِّحُ^(٦) رَجَّحًا ، وأَرَجَّحَ عليه : إذا استغلق عليه الكلام . وأَصْلُهُ^(٧) مَأْخُودٌ^(٨) من الرتاج ، وهو الباب [٢٤] ؛ تقول أَرَجَّحْتَ الباب : إذا^(٩) أغلقته .
وقال أبو زيد : الأَلْفُ : العَمِيُّ ، وقد كَفَقَتْ لَفَقًا .
وقال الأصمعي : هو الثَّقِيلُ اللسان .
وقال أبو زيد : الفُهْ العَمِيُّ الكليل اللسان ؛ يقال : جئت لحاجة ، فأَفْهَنِي عنها فلان ، حتى فَهَيْتُ ، أى تَشَاكَيْهَا .

(١) م : « والمتكبل في كلامه ، وقالوا : المختلط » !
(٢) م : « وهو » بدلًا من : « يقال منه » .
(٣) بعده في م : « غيره » : اللخلخالي الذي فيه عجمه . يقال : فيه الخللخالية . وهو موجود في باقي النسخ في آخر الباب .
(٤) كلمة : « يقال » ليست في ت م .
(٥) م : « ويقال » بدلًا من : « غيره » .
(٦) كلمة : « يرجح » زيادة من ض .
(٧) م : « وهو » .
(٨) كلمة : « مأخوذ » سقطت من ك .
(٩) كلمة : « إذا » سقطت من ف ك . ومكانها في ض : « أى » . وفي م : « وهو الباب وأرجحته : أغلقته » .

وقال الفراء : الْمُتَقَّحُ ^(١) للكلام ، الذي يُقَنَّشُهُ ، ويُحَسِّنُ النظر فيه . وقد تَقَحَّتْ الكلام .

وقال أبو زيد : يقال ^(٢) : أَهْذَرَ في منطقهِ إِهْذَاراً : إِذَا أَكْثَرَ .

غيره : النَّقَلَ : الْمُنَاقَلَةَ في المنطق ^(٣) . قال ليبد :

ولقد يَعْلَمُ صَحِيحِي كُلَّهُمْ بِعَدَاَنِ السَّيْفِ صَبْرِي وَتَقَلُّ ^(٤) .

ويقال منه ^(٥) : رَجُلٌ تَقَلُّ ؟ وهو : الحاضر المنطق ^(٦) والجواب . والهراء : المنطق الفاسد . ويقال : الكثير . وقال ذو الرمة :

لَهَا يَشْرُ مُثْلَ الْحَرِيرِ وَمُنْطِقٌ رَحِيمٌ الْخَوَاشِي لَا هَرَاءُ وَلَا نَزْرُ ^(٧)

والخَطْلُ مثله . والمُنْفَحَمُ : الذي لا ينطق . والتَّغْمِغُ : الكلام ^(٨) الذي

(١) ك : « المتقح » تصحيف .

(٢) كلمة : « يقال » من ت .

(٣) بعده في م : « يقال : رجل نقل وهو الحاضر الجواب » . وذلك موجود في سائر النسخ بعد بيت ليبد .

(٤) البيت في ديوانه في ٤٢/٢٦ ص ١٨٦ ومادة (سيف) من اللسان ١٦٧/٨ والتاج ١٤٩/٦ ومادة (نقل) من الصحاح ١٨٣٤/٥ واللسان ٦٧٦/١١ والتاج ١٤٤/٨ ومادة (عدن) من الصحاح ٢١٦٢/٦ واللسان ٢٨٠/١٣ والتاج ٢٧٥/٩ وهو في الأساس ٤٧٤/٢ وجمهرة ابن دريد ١٦٣/٣ ومعجم البلدان (عدن) ١٢٦/٦ وتهذيب اللغة ١٥٣/٩ والمجمل ٤٥٤/٣ والمخصص ١٢٩/٢ وإصلاح المنطق ٥١ بلا نسبة في الآخرين .

(٥) كلمة : « منه » زيادة من ف ك .

(٦) كلمة : « المنطق » ليست في م .

(٧) البيت في ديوانه في ٢٢/٢٩ ص ٢١٢ وفيه : « دقيق الخواشي » . ومادة (هراء) من الصحاح ٨٣/١ واللسان ١٨١/١ والتاج ١٣٨/١ وتهذيب اللغة ٤٠٢/٦ والأساس ٥٤١/٢ ويروى بلا نسبة في المتأخرين ٤٩/٦ وجمهرة ابن دريد ٢٩١/٣ والمخصص ١٢٦/٢ والبيان للجاحظ ٢٧٦/١ وفي الأخير : « رفیق الخواشي » . ويوجد البيت كذلك في مادة (نزر) من اللسان ٢٠٣/٥ والتاج ٥٦٣/٣ وهو في أمالي الفاي ١٥٦/١ وسمط اللاني ١/٢٥٥/١٩ ٤٠٨/١ والهمز لأبي زيد ٩٠٨ .

(٨) ك : « من الكلام » .

لا يبين^(١) :

وقال أبو عمرو : المَوَارَعَة : المناطقة . ومنه قول حَسَّان :

تَشَدَّتْ بَنَى التَّجَارِ أفعالٌ والِدَى إِذَا العَانِ لَمْ يُوْجَدْ لَهُ مِنْ يُوَارِعُهُ^(٢)
يريد : يناطقه^(٣) .

غيره : اللَّخْلَخَاتَى^(٤) : الذى فيه عُجْمَه ؛ يقال : فيه لَخْلَخَانِيَّةٌ^(٥) :

(١) عبارة : « والتنعيم : الكلام : الذى لا يبين » ليس فى م .
(٢) البيت فى ديوان حسان (البرقوقى) ٢٦٣ والمخصص ١٢٩/٢ والمحكم ٢٥٢/٢ وديوان الأدب ٣٨٩/٨ واللسان ٣٨٩/٨ والناج ٥٣٩/٥ ويروى عجزه فى الديوان : « إِذَا لَمْ يَجِدْ عَانَ لَهُ مِنْ يُوَارِعُهُ » .
(٣) الفقرة الخاصة بأبى عمرو كلها ، ليست فى ف ك هنا ، بل تقدمت فى أوائل الباب السابق . وقد سقطت عبارة : « قال أبو عمرو » من م . كما سقطت من ت عبارة : « يريد يناطقه » .
(٤) ف : « اللخلخاتى » تعريف .
(٥) العبارة بعد : « غيره » ليست فى (م) هنا ، بل تقدمت فى وسط هذا الباب . وقد بقيت كلمة : « غيره » فى (م) زائدة فى آخر الباب .

الألفاظ الكتابية للهمذاني (ت ٣٢٧ هـ)

اتفق العلماء على أن كتاب الهمذاني يعد من أفضل الكتب التي عنيت باختيار الألفاظ التي تحويها واصطفاء العبارات التي يمكن أن يستخدمها الكتاب أو تقدم للناشئة لتعليمهم وتدريبهم وإعدادهم إعداداً لغوياً سليماً من خلال النماذج أو الأمثلة التي وفرها لهم ليقتفوا أثرها في يسر ، وينهجون نهجاً في كتاباتهم ، وتتجلى قيمة الكتاب في عبارة الأديب الوزير صاحب بن عباد ، حيث قال بعد اطلاعه على الكتاب: لو أدركت عبد الرحمن بن عيسى ، مصنف كتاب الألفاظ لأمرت بقطع يده . ولما سئل عن السبب أجاب : جمع شذور العربية الجزلة في أوراق يسيرة ، فأضاعها في أفواه صبيان المكاتب ، ورفع عن المتأدبين تعب الدرس والحفظ (الكثير) والمطالعة (الكثيرة الدائمة) . إنباء الرواه ١٦٦/٢ .

وقد وضح في مقدمته الطريق التي ينبغي أن تسلك ، حين قال : « ولا غنى بالكاتب البليغ والشاعر المفلح والخطيب المصقع عن الاقتداء بالأولين والاقتباس من المتقدمين واحتذاء مثال السابقين فيما اخترعوه من معانيهم وسلوكه من طرقهم (ص ١٦٣) . ولكن ما الذي دفعه إلى اختيار هذه الطريقة (الاقتداء والاقتباس والاحتذاء) من خلال جمع الألفاظ الصحيحة المأثورة والابتعاد عن الألفاظ المفردة المهجورة الغريبة ، وتبني الاستعمالات السليمة والعبارات الجميلة التي تشيع على السنة مشاهير الأدباء وكتاباتهم ؟ يلاحظ أنه بعد أن قدم بحديث عن صناعة الكتابة وقيمتها ودورها وفصل أصناف المشتغلين بها وأقدارهم وأوجه التمايز بينهم ، وهو حديث يكشف صراحة عن الهدف من تأليفه هذا الكتاب ، حيث يقول : ووجدت من المتأخرين في الآلة قوماً أخطأهم الاتساع في الكلام ، فهم متعلقون في مخاطبتهم وكتبهم باللفظة الغريبة والحرف الشاذ . . . والفيت آخرين . . . يمزجون ألفاظاً يسيرة حفظوها من ألفاظ كتاب الرسائل بالآلفاظ من ألفاظ العامة استعانة بها وضرورة إليها لحفة بضاعتهم ولا يستطيعون تغيير معنى لفظه لضيق وسعهم ، والتكلف والاختلال باديان ظاهران في كتبهم ومحاوراتهم . . . (ص ٣٦١ ، ١٦٢) .

فقد ساءه إذن الوضع اللغوى الذى وصل إليه المتأخرون فى هذه الصناعة القيمة ، فلم يمرض عن الطائفة التى استخفت وراء ستار الحذلة ، والتفاح ، والتفجير ، ولم يقلل من الطائفة الأخرى اللجوء إلى خلط الفصحى بالعامية لإخفاء عجزهم وضيق محصولهم اللغوى ، ورأى أن هذه الحالة تحتم عليه أن يؤلف عملاً يستدرك فيه الأمر ، فهى الباعث الحقيقى لتأليفه كتابه ، ويتبين نهجه الذى ارتضاه من قوله : فجمعت فى كتابى هذا لجميع الطبقات أجناساً من ألفاظ كتاب الرسائل والدواوين البعيدة من الاشتباه والالتباس ، السليمة من التفصير المحمولة على الاستعارة والتلويع على مذاهب الكتاب وأهل الخطابة ، دون مذاهب المتشدقين المتفاحسين من المتأدبين والمؤدبين المتكلفين ، البعيدة المرام على قربها من الأفهام والأذهان والخواطر فى كل فن من فنون المخاطبات (١٦٢) .

فقد بذل الهمذانى إذن جهداً شاقاً من أجل انتقاء تلك الألفاظ التى تنم عن ذوق رفيع وحس لغوى سليم ودربة فائقة ، ووفق إلى تخير ألفاظ وتراكيب ذات مستويات مختلفة ، بمعنى أنه جمع مجموعة الكلمات التى تترادف معانيها فى إطار موضوع معين ، دون استقصاء وإطالة ومجموعة الاستعمالات التى يمكن أن تترادف أيضاً ، فيمكن إحلال تركيب ما محل تركيب آخر يختلف فى ألفاظه ويتفق فى معناه . يقول فى إيضاح هذا العمل : فليست لفظة منها إلا وهى تنوب عن أختها فى موضعها من المكتوبة أو تقوم مقامها فى المحاورة إما بمجانسة أو بمجاورة ، فإذا عرفها العارف بها وبأماكنها التى توضع فيها كانت له مادة قوية ووعوتاً وظهيراً ، فإن كتب عدة كتب فى معنى تهنته أو تعزى أو فتح أو وعد أو وعيد . . . أمكنه تغير ألفاظها مع اتقان . ومن الجدير بالملاحظة أنه قد سمي بأسماء عدة ، منها كتاب الألفاظ فقط ، وكتاب الألفاظ الكتابية ، وهو الاسم الأكثر شيوعاً نسبة إلى الكتاب جمع كاتب ، أو بكسر الكاف نسبة إلى الكتاب (أى الكتابة) ، أو كتاب ألفاظ الأشياء والنظائر . ويوصف كذلك بالأشياء والنظائر اللفظية والمترادفات اللغوية ، أو كتاب الأشياء والنظائر من ألفاظ اللغة .

فلا خلاف إذن أنه يضم ثروة لغوية قيمة من المفردات (المترادفة والمتواردة والمتابغة والمتضادة) واستعمالات صحيحة وجمل فصيحة يقدمها للكتاب لتثقلهم من دائرة ضيقة محصرهم فى ألفاظ غريبة غير مألوفة أو خليط بين اللغة الفصحى واللهجات

العامية إلى دائرة واسعة ، تتيح لهم الانتقال بين استعمالات صحيحة عدة من نصوص أدبية راقية ، ألفاظها تجمع بين السلامة والوضوح . وقد وصفه فك في كتاب العربية (١٥٠ ، ١٥١) بعد أن نبه إلى أن لم يبق على صورته الأصلية ، بل تبدو فيها زيادات ترجع إلى النحوى ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ، ولكن لا على أنها تجديد أو تنعيم للكتاب ، بل مجرد تعقيبات وتصحيحات (ص ١٤٩) . وأضيف إلى ذلك أن شهرة الكتاب وكثرة تداوله قد أغرت علماء آخرين بل ونسأخ أيضاً بالإضافة إليه شرحاً وتفسيراً وتعقيباً . يقول : يحتوى أيضاً كتاب الهمداني ، فى أبوابه الستة والستين والثلاثمائة على عبارات الأدب الجزل ، بصورة تجمع فى كل باب ما يتصل بناحية معينة من المترادفات ، وصيغ الاستعارة ، والأمثال . ونثرت الشواهد فى الكتاب باقتصاد . وأحياناً تساق حكمة مثالية لعظيم أو آية من القرآن ، أو حديث للرسول (ﷺ) . والنصوص النحوية جد نادرة . وقد يحذر من عبارة مستكرة بقوله : لا يقال ، أو قوله مثلاً : كاد يفعل ذلك ، وكاد أن يفعل لغة ضعيفة ، أو قوله : «أغلقة السيف» غير مستعمل ، وينبغى أن يميز المرء بين الإفراط والتفريط (١٥٠ ، ١٥١) .

ويوضح المؤلف البدائل المختلفة للمعنى الواحد الذى يعبر عنه بالفاظ مختلفة ففى الباب الأول من كتابه مثلاً العبارات أو التراكيب المختلفة التى تدور حول معنى إصلاح الفاسد ، ثم يقدم بشكل متوال مجموع التراكيب التى تتيح للكاتب أن ينتقى منها ما يوافق المقام ويناسب السياق ، إذ يمكنه أن يجعل مكان : أصلح الفاسد ، لم الشعث ، ومكان : لم الشعث ، رتق الفتق ، ومكان رتق الفتق ، شعب الصدع . . . (١٦٢) ، (١٦٣) .

وهكذا بين الإمكانيات غير المحدودة التى يقدمها للكتاب للتعبير عن معنى ما من خلال عدة تراكيب تدور كلها فى فلكه ، دون تكرير وتقييد ، فيتاح له من خلال هذا الكم من الاستعمالات السليمة الصحيحة أن يبدل ألفاظه وفق المقامات والأغراض والمناسبات الملائمة لاستعمال كل معنى من المعانى . ولذا عدّه بعض الباحثين من كتب الموضوعات أو المعانى والصفات يسير وفق نهج ابن السكيت أو أبى عبيد فى ترتيبه للمادة اللغوية وتوزيع موضوعاته على أبوابه الستة والستين والثلاثمائة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الطبعة الأولى له وهى طبعة ألوسى زاده فى القسطنطينية سنة ١٣٠٢ هـ كانت تحت عنوان «كتاب ألفاظ الأشباه والنظائر» ونسبه إلى أبى

البركات عبد الرحمن بن محمد سعيد الأنباري (٥٧٧ هـ) ووصف بأنه كتاب لم ينسج على منواله ناسج ولم يسلك طريقه منهاج ناهج ، مشهور عند أرباب اللغة والأدب ، منتزع من أوعية السنة العرب ، قدم التصنيف ، عجيب الترتيب والتأليف ، سليم من الغلط ، حسن الأسلوب والنمط .

وهو وهم من فعل النساخ لم يدركه المحقق ووقع فيه آخرون . أما الطبعة الثانية فهي طبعة بيروت سنة ١٨٨٥ م بمطبعة الآباء اليسوعيين وتحمل اسم (الألفاظ الكتابية) وهي النسخة التي صححها ابن خالويه ، وحققها الأب لويس شيخو ، وهي الطبعة التي شاعت وانتشرت ، فطبع بمطبعة الجمالية بمصر سنة ١٣٣٣ هـ وبمطبعة الرحمانية سنة ١٢٤٠ هـ وأخيراً الطبعة التي قدمها د . البدرأوى زهران بتحقيقه ١٩٨٩ م .

وقد رفض د . البدرأوى أن يكون كتاب الهمداني سبباً في انحطاط النشر الفني ونحوه إلى بريق لفظي أجوف في القرن الرابع الهجري - العاشر الميلادي . يقول (ص ١٥١) : وليكن كتاب الهمداني قد قدم للكتاب السطحيين الساذجين التفكير ، المادة اللازمة لتعبيرهم ، فإن سبب الانحطاط لم يكن راجعاً إليه ، بل إلى انجاء الذوق الأدبي في ذلك العصر ، ذلك الانجاء الذي أعلى مرتبة القلب على المادة ، لمجرد الإعجاب برويق اللفظ ولمعانه . على أن هذا التلذذ الذوقي باللغة ، من حيث جرس الألفاظ ورنينها ووزن لحنها الموسيقي ، كان دأباً وديناً للعرب منذ عهد سحيق .

والأبواب متبانية في كم المادة ، يندر فيها ذكر أسماء العلماء والروايات والخلافات والنقول ، والشواهد قليلة أيضاً يوردها لتفسير لفظ يرى أنه ربما أشكل معناه على المتعلم ، ويفتقر الكتاب أساساً إلى ترتيب عام للمعاني ، ويخلو كذلك من أي شكل من أشكال الترتيب الداخلي للمفردات والتراكيب .

وفيما يلي نموذج من كتاب (الألفاظ الكتابية) للهمداني

من كتاب الألفاظ الكتابية للهمذاني

وتقول أضغنت عليك فلانا ، وأوغرت صدره عليك وأضرمت غيظه عليك ، وأذكيت حقدك عليك وأحنقته ووجدته حنقاً مغيطاً محنقاً ذاثيراً محقظاً والحفيظة الغضب تقول أحفظته عليك أى أغضبتك وأوغرت صدره عليك ووَعَرْتَه توغيراً - وجمع الحنق حناق .

ويقال ضَمَدَ فلان على فلان ، وأَصَمَ ، وَخَرَدَ . وَعَبَدَ وَأَعَدَ واسمعد وتلهب وأسف واضطرم وتَضَرَّم وحرق عليه الأرم^(١) من الغيظ وهى الأضراس وذلك إذا صسرف^(٢) عليه أنيابه من الغيظ - وتقول عَتَبَ عَلَى صديقي عَتَباً - ووجد على أبى موجدة ، وسخط عَلَى السُّلْطَانِ سُخْطاً ولا يكون السخط إلا من هو فوقك :

باب

يقال أَمَتَّ ضغته وسللت سخيته وأطفأت نار غضبه وحقدته وضغته وأسكنت غضبه .

باب

يقال بين الرجلين طائلةٌ وترّة والجمع طوايل وترات ، وَذَحَلَّ والجمع دُحُول ووتر والجمع أوتار ، وتقول وَتَرَتِ الرَّجُلُ تِرَةً وَوَتَرًا وَأَوْتَرَتُ فِي الصَّلَاةِ إِيْتَارًا وَوَتَرًا .

(١) قال الليث : التغمز : سوء اللفظ وقيل المخلط في كلامه وقد يقال لذو غدامير إذا كان ذا صياح وجلبة والتشمر العنف والجفاء (غريب) .

(٢) الأرم أيضاً . والأرم كَرُجَع الأضراس الأصابع والحجارة والحصى . (القاموس : ج ٤ ، ص ٧٤) .

(٣) يعنى صوت الأسنان .

وتَبَّلَ والجمع بُبُولٌ^(١) وثأراً والجمع ثُبُورٌ ويقال ثأرت بالقتيل إذا قتلت .

باب المعاقبة (٢)

يقال اقتصصت من فلان اقتصاصاً ، وانتصرت منه انتصاراً ، وانتقمته منه انتقاماً وعاقبته ألم العقوبة وأنكأها وأوعظ العقوبة وأزجر العقوبة ، وأنكأها وأنكأها ، وأردعها ، وعاقبته عقوبة رادعة زاجرة وواعظة وناهكة وتكَلَّتْ به ومَثَلَتْ به وتركته عبرة ظاهرة وعظة بالغة وأحدوثة سائرة ومثلاً مضروباً وتقول جعلته حديثاً للغابر ، ومثلاً للسامع وعبرة للمتوسم ، وعظة للمتفكر والمتدبر ، والمثامل والمترب .
والمقتص ، والمتنصر والثائر والمتنقم واحد .

باب دفع المضرات

يقال دفعتُ عنك شرُّ فلان .. وأمطت أذاه وشذاه ومعرَّتُهُ وكلبه وعاديته وبائقتَهُ وعائلته وشوكته وكسرتُ عنك شوكته وفللت عنك حده وقَلَمْتُ عنك ظفره وحسَمْتُ عنك بائقته ، ونكبت درأه وكففت غربه^(٣) وزممت لسانه .
ولا تزُمه وتهمله ولا تَضُمه وترسله ولا تكفه .

باب الغضب

يقال غضب الرجل غضباً ، وتلظى تلظىً واغتاظ اغتياظاً ، وتزغم تزغماً وتخمط تخمطاً ، واستشاط استشاطاً ، واحتدم احتداماً وتلهب تلهباً ، وامتعض امتعضاً ، وهاج هاججه ، وفار فابيره وثار ثابيره ، ورأيته متذمرّاً وذئيراً ومُتَنَمِّراً وارعوى ارعواء^(٤) : وأعتب إعتاباً والاسم العتبي وهى المراجعة يقال أعتب الرجل إذا تاب ،

(١) التل العدواة . الجمع تبول وتبايل . والذحل الإسقام كالإتيال (قاموس : ج ٢ ، ص ٣٣٩) .
(٢) جاء هذا فى (ك) تحت عنوان « باب الجزاء » وبين البابين خلاف كبير .
(٣) يقال فى الرجل (غريب) .
(٤) قال أبو عبيد الارعواء الندم على الشيء والانصراف منه والزول له حكاية المروى فى غريبة أ . هـ .
يقصد أبا عبيد صاحب الغريب المصنف .

وعتب إذا غضب ، وتعيب إذا تخبى ^(١) وأعتب فلان فلاناً بمعنى أرضاه قال هرمز ^(٢)
لا تسموا الإعتاب استكانة ^(٣) ولا المعاتبة مفاسدة ^(٤) ولا التعيب استعلاء ^(٥) .
وأقلع إقلاًعاً ، وأقصر إقصاراً يقال أقصرت عن الشيء إذا نزعت عنه وأنت تقدر
عليه ، وقصرت عنه إذا عجزت عنه ، وقصرت فيه إذا فرطت فيه ، ونزع نزوعاً
انزعجاً انزعجاً وأرتدع ارتداعاً واستفاق استفاقة وتقول إذا رجع عن توبته ارتد وانتكث
وارتكس ونكص على عقبيه .

باب في ضده ^(٦)

يقال تمادى الرجل في غيّه وانهمك في غيه ، وأوضح في غيه ، وأوجف فيه ،
وتتابع في غيّه وتاه في ضلّالته ، وأصر على باطله ، ولج في غلوائه وسدر في غيه
ومضى في عماينه وتردى في جهالته وجمح في غوايته وتسكع في باطله وضرب في
غمّره وتهافت في ضلّالته ، وتمادى في غيّه ولج في غمرته ، وأمعن في إساءته وتعمه
في سكرته ، والمتماهى والمصر والجامح والمنهمك والمتتابع والصادر والمتردى والمتهافت
في الغي وغيره واحد .

باب العفو ^(٧)

يقال عفوت عن فلان وصفحت عنه وتعمّدت ذنبه وتجاوزت زلته وتجايفت عن ذنبه
وأغضيت عنه وأقلت عثرته ^(٨) ونعشته من سقطته وأنهضته من ورطته يقال شال الرجل
إذا ارتفع وأشله إذا رفعت .

- (١) يعني إذا ذكر ذنبه وخطيئته وليس فيه شيء من ذلك . (٢) لا ينصرف للتعريف والعجمة .
(٣) يعني إذا تاب بنصح العاتب عليه لا تسموه استكانة للعاتب أى خضوعاً واستهانة له .
(٤) يعني إذا عاتب بنصح أحد لا تسموه مفاسدة .
(٥) أى إذا نصحه بالعيب لا تسموه استعلاء منه عليه .
(٦) جاء هذا الباب في نسخة (ك) تحت عنوان « باب التماهى في الضلال » وهو رقم ٩ وبينهما
خلاف كبير .
(٧) جاء في هذا الباب في (ك) تحت عنوان (باب العفو) أيضاً رقم ١٠ ، وبينهما خلاف كبير .
(٨) في (ك) أقلته من عثرته وأقلته من صرعته .

قال جرير :

وإذا وضعت أباك في ميزانهم رجعوا عليك وشئت في الميزان
ويقال سمحت على ما كان منه ذيل ، ولست عليه سمعي ، وعركته بجني ،
وكظمت (١) : نظى وأغضبت عليه جفني وأبقيت عليه ، وأرعيت عليه وأطرقت (٢)
منه على شجي (٣) وأغضيت منه على قذى .
قال أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه (٤) .
فكم أغضى الجفون على القذى وأسحب ذيل على الأذى وأقول لعل وعسى (٥) .
وجعلت ذلك تحت قدمي ودبر أذني .
والعفو والصنع والإقالة والتفاضي والغفران والتغايي (٦) والبقيا والرعياء والتجاوز
والتجافي والعتي والتغمد والإغضاء واحد .

(١) يقال كظم فلان غيظه إذا تجرعه وهو قادر على الإيقاع بعدوه فأسكه ولم يمضه (غريب) .
(٢) يعنى راسى .
(٣) أى على حزن .
(٤) فى الأصل عليه السلام . والرجل شيعى على نحو ما هو واضح .
(٥) قول على إلى هناها .
(٦) يعنى فتر فى الأخبار بما صنع .

المخصص

لعلى بن إسماعيل المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)

يعد المخصص أكبر وأهم كتاب ألف على نهج الترتيب الموضوعي ، إذ إنه يقع في (١٧) سفرًا كبيرًا ، جمع فيه ابن سيده كل الرسائل اللغوية وكتب الموضوعات السابقة عليه ، فنتجده من جهة مادة الكتاب قد اعتمد على ما ألفه الأصمعي وأبو زيد الأنصاري ، وأبو حاتم السجستاني ، والنضر بن شميل والفراء ، وثعلب وابن السكيت وأبو حنيفة الدينوري وغيرهم ، بل زاد على ما كانت الكتب أو الرسائل تفعله من نقل عن الأعراب الذين كان اللغويون الأوائل يطيلون الاستماع إليهم ويحاورونهم ويدونون عنهم ما يسمعون ، بل تذكر المصادر أن بعضهم قد أقام في البادية بينهم زمناً طويلاً ، كما يروى عن النضر بن شميل أنه أقام فيها أربعين سنة . لقد عاش ابن سيده بعد أن انتهى عصر الرواية في القرن الثاني الهجري كما حدده اللغويون الثقات بقرنين ، ولذا نجدته ينقل عن جمهرة اللغة لابن دريد وكتاب العين للخليل بن أحمد والبارع للقاللي .

أما كتاب أبي عبيد « الغريب المصنف » بوجه خاص فقد أكثر الاعتماد عليه ، إذ إنه كما قيل عنه كان يحفظه عن ظهر قلب ، إلى حد ذهب معه بعض الباحثين إلى أنه نقله بأكمله في مخصصه ، وكما قيل إننا لو ضاهينا ما ذكر فيه من الكتب (أى موضوعات) بكتب الغريب المصنف لرأيناها كلها داخلية فيه مع المحافظة على ترتيب بعضها ، وإهمال ذلك في بعضها الآخر ، وإضافة موضوعات كثيرة لم يتعرض لها أبو عبيد ، ولو ضاهينا الفصول نفسها لظهر هذا الاشتراك جلياً ، لأن ابن سيده احتفظ بأغلب عناوين الكتب التي استقى منها ، والغريب المصنف لأبي عبيد على رأسها .

وقد قوبلت هذه الطريقة في جمع المادة وتصنيفها بنقد عنيف ، إذ وصف عمله هذا بأنه خلط بين الألفاظ وحشد لها بطريقة غير منظمة ، فقد جمع كل ما وقع تحت يده من ألفاظ اللغة ، ثم صنفها موضوعياً مقتنياً أثر السابقين - وبخاصة أبو عبيد - ولم يحد عنها إلا قليلاً ، ولعل مما ساعده على ذلك أنه قد وضع معجماً لغوياً للألفاظ ، أطلق

عليه المحكم والمحيط الأعظم . كما أنه لم يسلم - لهذا النهج أيضاً - مما وقع فيه السابقون عليه في هذا اللون من التأليف ، فقد أدى نهجه في عرض المادة معتمداً على الرواة والرواد الأوائل اعتماداً كاملاً دون أدنى تغيير في الأغلب إلى الخلط والاضطراب وصعوبة العثور على اللفظ المراد . فقد كان في وسعه بعد أن توفرت له مادة لغوية كافية ، بذل الأوائل في جمعها عناء ومشقة وجهداً عظيماً ، ومضى زمن طويل على عناية عدد غير قليل من اللغويين بهذا اللون من ألوان التأليف ، أن يعيد تنظيم تلك المرويات وأن يرتب تلك المفردات ترتيباً دقيقاً حتى يسهل الفائدة منه ويسر طريقة استعماله . ودون خوض في ظروف عدة ربما شكلت عائقاً جوهرياً دون تحقيق ذلك .

على كل حال انفراد ابن سيده - خلافاً لمن ألف في كتب الموضوعات - بالكشف عن فائدة الترتيب الموضوعي ، أي تقسيم الألفاظ إلى مجموعات تحت عناوين معينة ، وحصر ألفاظ اللغة خلال موضوعات مختلفة ، تليها عناوين فرعية إلى أن تضيق الدائرة . وهكذا يدل كل عنوان على المفردات والدلالات والتراكيب والسياقات التي تندرج تحته . فثمة معنى عام (موضوع مفرد) تدخل تحته المعاني الجزئية (أجزاء هذا الموضوع) فتتسع الدائرة في البداية وتستمر في الضيق حتى النهاية .

هذا الترتيب قد وجه - أساساً - إلى فئة محددة من الناس كي يفيدوا منه ، فإنه كما يقول (المخصص ١/ ١٠) : أجدى على الفصيح المدره والبليغ المفوه والخطيب المصقع ، والشاعر المجيد المدقع ، فإنه إذا كانت للمسمى أسماء كثيرة ، وللموصوف أوصاف عديدة ، تنقى الخطيب والشاعر منها ما شاء ، واتسعا فيما يحتاجان إليه من سجع وقافية .

وقد بدأ كتابه بمقدمة عامة تناول فيها قضايا اللغة . أما ترتيب أبوابه فقد سار فيها على ترتيب الغريب المصنف ، غير أنه قد زاد عليه إضافات لغوية مختلفة نقلها عمن عاصر أبا عبيد أو جاء بعده ، ولكنه لم يلتزم الترتيب في كثير من الأبواب ، وهو في ذلك يحاكي أبا عبيد الذي سار على نهج كتب الأضمعي وأبي زيد وأبي عمرو والكسائي ، والفراء وغيرهم ، ولكنه كان يخالفهم في بعض الأبواب . ويرى د . حسين نصار في المعجم العربي (ص ١٦٩) : أنه كان يحاول أن يرجع إلى أحسن كتاب في موضوعه والاعتماد عليه ، حتى أننا نرى ابن سيده في النبات يترك أبا عبيد والأضمعي وغيرهما ويتخذ منهم الحشو . أما الكتاب الأصيل الذي اتخذ عماده فهو كتاب أبي حنيفة الدينوري .

وعلى الرغم من التشابه الكبير بين أبي عبيد وابن سيده إلا أنهما قد اختلفا في أمور عدة : أهمها طبيعة العلماء الذين رجع إليهم كل منهما وطريقة الأخذ عنهم ، فقد ذكرنا فيما سبق أن الرواية الشفوية كان النهج الوحيد الذى اتبعه أبو عبيد فى أخذ المواد اللغوية وتدوينها ، فلم يثبت فى كتابه إلا ما سمع ، وكذلك حرص كل الحرص على أن ينبه إلى أسماء الرواة واللغويين صراحة . أما ابن سيده فقد اكتفى بالتنبيه على اسم المؤلف الذى ينقل عنه ، ولم يحفل بذكر أسماء الرواة واللغويين . فقد تراجع الاهتمام بنسبة المادة اللغوية بشكل واضح ، ويتجلى ذلك أيضاً فى حذفه كثيراً من أسماء الشعراء الذين يستشهد بأبياتهم وغير ذلك من أوجه الحذف .

وتكشف أبواب المخصص كذلك عن عناية كبيرة بالقضايا النحوية والصرفية ، وأولى التعليقات النحوية والصرفية اهتماماً خاصاً أيضاً ، ولذا نجد أسماء النحاة مثل سيبويه وأبى على القارسي والسيرافي وابن جنى ، وكلها أمور لا نجد لها فى كتب غيره . فمن ألف فى اللون من التأليف ، ولذلك عد المخصص أشمل كتب الموضوعات . وأجمعها إلى جانب ما يحمله من المعارف النحوية والصرفية .

وقد لخص ابن سيده فى مقدمته أيضاً النهج الذى اتبعه فى عرض موضوعاته ، فقد كان يبدأ بالأعم فالأخص - أى أنه جعل لكل موضوع باب ، ثم قسم أبوابه بعد ذلك إلى فصول - وأن يقدم الكليات قبل الجزئيات ، والجواهر قبل الأعراض . أى أنه كان ينظر إلى كل موضوع فى مخصصه نظرة مستقلة ، فيبدأ بتعريف الألفاظ العامة الشائعة التى يتوقف عليها الموضوع كله ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى جزئيات الموضوع ، ويعنى بالتسميات المختلفة والمعانى المتنوعة لكل جزء . ومن ثم يصدق عليه إلى حد كبير الوصف الذى أطلق عليه ، وهو أنه (أكبر معجم فى المعانى) .

وعلى الرغم من ذلك الجهد الشاق الذى بذله ابن سيده فى مخصصة فإنه لم يخرج عما فعله فى كتبه الأخرى من الجمع والترتيب والتبويب . وختلت المواد التى عالجها من رأيه إلا فى قليل من المواضع التى كان يعلق فيها على نقول أو آراء ، كما أنه تحرر كلية من الالتزام فيما ينقل ؛ فنجدته يقدم ويؤخر ويلخص ويغير ويزيد إلى غيره ذلك مما فعله مع كل مصادره .

وفيما يلى نماذج من كتاب « المخصص »

ما يستحسن في الدين من الصفات

• ابراهيم • حين خلقته • ربيقة الحسن • ثلث • في حين القبل
 - ورسمة العين وضمتها رجل القبل وامراء قبلا • ابن حسن •
 ابيع قبل وفتح تاء • ثابت • تحت السبقلا ومنه قبلة قبلا
 - اى واسعة وفيه السبق • ومرتعا رسل الحج العين واسمايتها وقد حج
 حججها • واند
 والطرف منها مشعر حجة • وقدرت خذقة
 • ابراهيم • رسل الحج العين • واند
 تكون خذرة القزق مقيم • اقرب الحج الملتين •
 • ثلث • وفيه السبق • ومرتعا وكتبها • واند
 كماله في الحج مشرا فدم • كماله الله قدسها
 • وبنو • ثنائيا لها وصفها وفتح رجا فورا • ومن ربه
 • اوعيد • القبرج • ان يكون بيض العين قدسها بالسود كانه لا يبين
 سوادها • واند • ان تكون العين كلها مثل القل والقر والقرق ادم
 • خور • قال • وانما ليلها سودا والبين لانهم شين العين والقر
 • كذا الاسمى • ماله سودا في العين • ابراهيم • العين السودا •
 القل شينها • وسودا سودا واسمها سودا وفتحها وفتحها وفتحها
 ماله • واند • واند
 • ثواب • ويجمع الحور الحور • واند
 • في دمناءه وشكل • اى يمينها ولا مشور
 • فيل الاسود فاجع الحور • ابن الاعراب • الحور • شدة
 سوادها في شدة بيضاء في شدة • يمينها • ولا تكون الا في السودا
 • واند

ويطرف من مفرقته لا يشهد بغيره من الدنيا . ابن الكيت . القائل
 . شئت حوله من العين الحمر .
 الانواع كالأقوال في حذركا وشكها . والقصد لا يجمع على غدا . ولكه
 كجاءت شيئا . قالوا من . دليل من ذلك لا يرتبنا بالذات ولا بالية
 لا يفرق بين اللفظ والشيء . ثبت . وفي العين التي . ومرة عشرين
 رسته . يدل على ما رتبته . يدل على . نيل من يد اللفظ
 والرواية كونه في الحقيقة . والله
 حتى ترى الحق من الحق . شوقي القوي الذي
 يدل على . نشأت من العين شيئا . دليل على ذلك
 سوى تيمم العين والحق . به تفتن حين انكبا قتل
 ولما بين العين . ومرة من القدر شيئا . يدل على ما رتبته . يتكلم
 واليتة . قالوا من . ولا يفرق . ابرام . العين . حكمه
 القدر شيئا . ومرة من ما رتبته . اوميد . عينه
 . كبر . وتبع من العين شيئا . اوزيد . وي . المقتدر
 . غيره . يدل على ما رتبته . وعينه . سنة . ولد
 . شديدا
 صفات ألوان الحديقة
 . ثبت . في العين القليل . وشدة . ومرة من القدر شيئا .
 فيستعملها كحاشية . ولكن من القدر الحديقة حتى لا نزلها
 بغير هذه القدر . ويدل على الرجل شيئا . واليت من القدر
 والله
 لأن القليل من العين . على علة من القدر
 . ابن نريد . هو . القليل من القدر . ثبت . وفي القدر . وي

(فولم وندشا كات)
كذافي الامسل
وعلمنا القسوس
والسفن وقصد
اشكت تامل له
كب محمه

تسرة نجا طابيس وقد شاكث ورجل الشك وامر الشكلا ومن تم قيل
اشك على امره - اعلمت قد ولا يظن من بين وسرة الوجرة وسوا
فهو اشك واندر
لما زلت الشك فيهم ودينا . جبهة حتى ما بجهة الشك
اي تحلوا بهم وفيه الشكر والشكر - وهوان يكون . وان الشكر باعرة
ورجل الشكر وامر الشكر . وكذا قد والشكر - اذا كان يقرب الى الجرة
ما هو الكثرة وسبب ان ذكر الاخير في باب الوان الله . من نصي بانته من هذا ان
شاه الله وقيل الاشك دون الاخير . صاحب العين . الاقيم - الشكر
جيرة العيش مع نعمها والاثنى بجمها من نسوتهم ويحيى . لبت . وفي
العين الزرق والزرقة - وهو خضره قدفة رجل الزرق وامر الزرق . وقد
زرق زرقا وارزق . واندر
لقد زرق عيناك يا ابن مكبر . كذا على شي من القوم الزرق
وفي العين المثلج والفضة - وهوان قد زرق الذي يقرب الى الشكر رجل الشكر
العين وامر الشكر . وقد سلب الشكر واشك . وكثير الشكر - اذا كانت شدة وبها
سروته يامس ومنه قال الاضطرل يسف خيل لا فاعده قد عده العرق فيس
وايحيى
سلي المن كاتما البنتا . بالله اذ يس الشكر جلا
• اوجام • عين مكرية - زرقه قد بانته قدوها فاذا ابشت قدفة
فهو انشد الاغراب والمكرية - يامس حالي العين مكرها فو - وامر
والاثنى مكرها . صاحب العين . الشكره - خلاف الكثرة وامر الشكره
- لا تقبل والحق - كثره . اوجام • الانقذ - الاثمر اشكر
العين وقد نفع نفعها . غير واحد . في العين الكثرة والكثرة
ورجل الكثرة والكثرة والحق . صاحب العين . الكثرة - سوادها
تأني اشكر العين خفة من غير كثر . وقيل هو ان يثيرة مواضع الكثرة
وقيل هو ان يثيرة مواضع الكثرة . ابن السكت . الحثف - ان تكون إحدى

العين

الذين كلفوا والامر عذبة وقد يكون في الليل ومنه قيل الناس أشقى
 - أي عذبة لا يتنعمون - قالوا بئس - ومنه قيل الليل - ومنه قيل الليل
 ومنه قيل في الأرض

عيوب العين من قبل نظرها وخلقها

• ثبت • في العين قبل الخلق - فالعين ان تكون لا تتحرك الا من
 الانف والخرق - كما تتحرك الى الجحج وبقيل القيل - ان قيل الى السور
 والخرق - ان قيل الى القفا - اوعيد - اقبل - اقبل الى القفا
 وقد ثبت قبله وان ثبت ومنه قول - صاحب العين - خلقها • قال
 ابن جني • عليه وجهه ابن جني •

انما كان كس القوم روكا • وحلث ثقتا الريل اليمير

فان كان يجب ان يكون على هذا السور لا يمتنع السور ولكن شدة فاعل كما
 قيل منهم ابتعدوا وهي بمن يحدوا والقفا السور وقد قيل حقت -
 انكش من قلوبهم القوس - اياك ليت • ثبت • وانكش وهو قيل
 والخرق والاني قيلوا قولوا • اوعيد • انكش عينه وأخرقها • قال
 اوعيل • وسكول انكش عينه ولعنهم على شدة • صاحب العين •
 انكش - انكش عينه فخر القفا وهو انكش الخرق وقد ثبت في رازا • ابو
 حاتم • الاخر - انكش انكش العين • ثبت • وفي العين انكش
 - وهو روج القفا وهو رجا رجل باط العين وبالفق مثل بقط العين
 قفا • ريد انكش انكش راي سوسامع • صاحب العين • بقفا
 بجملة عسولا • ابن ديد • الحقس - العظم البين • ابو حاتم •
 عين جعرة • باحقة • اوعيد • رجل اشقر وامرأ بجعرة
 • صاحب العين • القاصرة - العين باللسنة • ثبت • وفي القوس
 - ومنه قول اطلح حتى لا يتلاقى عليه المقتان وهو اسوأ القوس وأنها

وَتَدْعُوهُمْ خَوْصًا وَإِنْ كُنَّا لَأَشْرُسُ • سَابِغِ الْعَيْنِ • تَدْعَتْ عَيْنُهُ
 تَدْعُوهُمْ دُومًا - بَحَلَّتْ • ثَابِتٌ • وَفِي الْعَيْنِ الْقَصَصُ - وَهِيَ كَثْرَةُ الْقَصَصِ
 وَفِيهَا الْأَشْجَانُ رَجُلُ الْقَصَصِ وَامْرَأَةُ نَحْلًا • وَفِي الْقَصَصِ ثَمَامَا وَالْقَصَصُ خَلْفَةُ
 فِي الْعَيْنِ لَيْسَ بِمَعْنَى دَاءٍ • وَلَوْ دَعَا أَنْ الْقَصَصَةَ تَدْعُو فِي الْعَيْنِ وَفِي الْقَصَصِ
 - وَهِيَ بِلَاغَةُ الْوَقْرِ وَالْقَصَصُ بِالْقَصَصِينَ كَأَنَّهُمْ يَخْتَصِمُونَ وَرَجُلُ الْقَصَصِ وَامْرَأَةُ
 خَوْصًا • وَأَنْتَ
 وَأَنْتَ تَدْعِيَانِ بِمَا فَعَلَ الْقَصَصُ • حُرُوسُ الْعَيْنِ بِمَعْنَى مَا اسْتَفْزَرَ
 اسْتَفْزَرَ فَعَلَّ مِنَ الْقُرُورِ وَأَمَلُ الْقَصَصِ مِنَ الْقَصَصِ وَهُوَ الْبَاقَةُ • قَالَ أَبُو عَلِيٍّ •
 وَفِي الْقَصَصِ الْأَشْرُسَانِ مِنْ جَعْفَرِ بْنِ كَلَابٍ غَلَبَتْ الصَّفْعَةُ عَلَيْهِمَا • وَقِيلَ لَهُمَا
 مَوْضُوعٌ لَهُمَا مَذُولٌ مِنَ الرَّوْفِ وَأَمَّا بِلَاغَةُ
 أَنَا فِي وَجْهِ الْقَصَصِ مِنْ أَلْجَعْفَرِ • فَبِأَعْيُنِهِمْ رَوَوْهُنَّ الْأَخَاوِصَ
 فَعَلَى أَنَّهُ جَعَلَ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْ هَذَيْنِ الْأَخَاوِصَ فَتَأْجِبُ الْأَخَاوِصَ مِنْهُ عَلَى فَعَلٍ وَمِنْ
 عَلَى أَهْلِهِ فَالْقَوْلُ بِهِ عَدُوٌّ لَهُ يَهْدِي إِلَى الْقَوْلِ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ الْعَيْنُ وَالْمَرْثُ (١) وَعَلَى
 هَذَا مَا أَتَى فِي الْأَخَاوِصِ
 • أَسْوَى مِنَ الدُّوْجِ وَفَاحُ الْخَانِزِ •
 قَالَ وَفِي هَذَا مَعْلُومٌ فِي مَعْنَاهُمْ عَلَى مَعْنَى تَدْعُو الْبَلْبِلَ فِي الْعَيْنِ وَالْمَرْثُ أَيْ
 قَوْلًا عَرَفَ الْكَوْنُ بِأَنَّهُمْ جَعَلُوا الَّذِي يُعِينُهُ الْأَخَاوِصَ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَعَيْنٍ لَمْ
 يَكُنْ يَدْعُو عَلَى الْقَوْلِ وَأَمَّا الْأَخَاوِصُ فَجَعَلَ عَيْنَهُمْ يَكُونُ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ
 عَيْنًا وَمَرْثٌ وَكَانَ عَلَى الْقَصَصِ مَرْثٌ الْأَخَاوِصَ وَالْمَرْثُ لَمْ يَجْعَلْ كُلَّ وَاحِدٍ
 أَخَاوِصًا • أَيْ حَامٍ • الْقَصَصُ - أَنْ تَقْبَلَ إِسْفَى الْعَيْنِ مِنْ الْأَخَاوِصِ
 • ثَابِتٌ • الْقَصَصُ - أَنْ تَكُونَ إِسْفَى الْعَيْنِ أَغْلَسَ مِنَ الْأَخَاوِصِ رَجُلُ
 الْقَصَصِ وَامْرَأَةُ تَقْبَلُ • أَبُو زَيْدٍ • الْقَصَصُ - سَيْبُ الْعَيْنِ وَمِنْهَا تَقْبَلُ أَوَّلَهُ
 وَتَدْعُوهُمْ خَوْصًا وَفِي الْقَصَصِ وَالْأَخَاوِصَ وَقِيلَ الْقَصَصُ أَنْ تَكُونَ إِسْفَى
 الْعَيْنِ أَسْفَى مِنَ الْأَخَاوِصِ

(قوله جعل كل واحد من هذين أي من قبله هذين فإنه كتب معصمه (١) من قال العباس والمرث أي من رأى الوصف في هذين العامين فيكون رأى الوصف في الاخوص فمع جمعه على قول اه

(٤)

كتب الظواهر الخاصة بالألفاظ

- مقدمة

- كتاب النوادر لأبي زيد الأنصاري

- كتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي

- كتاب الأضداد لأبي بكر الأنباري

(٤) كتب الظواهر الخاصة بالألفاظ

مقدمة

يوجد في العربية بعض الظواهر الخاصة بالألفاظ ، التي عدّها اللغويون القدماء من سنن العرب في كلامهم ، ولذلك أولوها عناية كبيرة ، فرصدوا المفردات الداخلة تحت كل ظاهرة ، وفسروها ، وقدموا الشواهد الدالة عليها في اللغات أو اللهجات العربية الفصحى . ومن أقدم هذه الظواهر التي حظيت بكثرة التأليف فيها « الغريب » الذي وجه إليه اللغويون الأوائل جل اهتمامهم وبخاصة في سياق تفسير القرآن والحديث ، إذ إن العربية تحفل بكثير من المفردات الغريبة - بغض النظر عن الخلاف الكبير الذي نشأ حول تفسير مفهوم الغريب - التي أوقف تفسيرها على الصحابة ، بل أصحاب الفصاحة أنفسهم ، وترددوا في الإجابة حين سئلوا عن معناها ، مما دفع عدد من اللغويين إلى رصدها والبحث عن معانيها بين الأعراب الفصحاء ، وإزالة غموضها .

وتذكر كتب التراجم والطبقات أن الصحابي الجليل عبد الله بن عباس (ترجمان القرآن « ت ٦٨ هـ ») كان أول من تقدم لتفسير غريب القرآن الكريم بكلام العرب ، وإليه ينسب أيضاً أول كتاب في غريب القرآن ، ثم ألف فيه بعده عدد من جامعي اللغة الذين سبق ذكرهم ، مثل الأصمعي وأبى عبيدة وابن قتيبة ، وتعلب والمفضل بن سلمة وابن دريد وأبى حاتم السجستاني والراغب الأصفهاني وغيرهم . وقد انحصر التأليف فيها في غريب القرآن أو في غريب الحديث أو في الغريب في اللغة .

أما الظاهرة الثانية فهي النواذر . فقد شغل اللغويون الأوائل برصد الألفاظ العربية التي ينذر استخدامها ، وجمعها وتدوينها وتفسيرها خشية ضياعها . ويبدو أن مفهوم

النوار لم يكن واضحاً لديهم بشكل كاف ، لأننا نلاحظ في مؤلفاتهم أشتاتاً من المفردات ، بعضها متوغل في الغرابة ، عجيب في بيته ودلالته ، وعلى الرغم من ذلك فقد دون بغير تفسير ، فحكم عليه بأن يظل مستغلقاً على الفهم ، نادر الاستعمال ، قليل الفائدة ، وبعضها الآخر ، وليس بقليل ، ألفاظ فصيحى مستخدمة غير غامضة الدلالة ، بل إن كتبهم قد ضمت أيضاً أبواباً أخرى لا تختلف عما ألف في الرسائل وكتب الموضوعات والفصاحة والتثقيف اللغوى وغير ذلك . ومن أهم من ألف فيها أبو عمرو بن العلاء (ت ١٤٥ هـ) وأبو زيد الأنصارى وأبو مسحل الأعرابى وقطرب والأصمعى وابن الأعرابى وأبو عبيدة وغيرهم .

أما الظاهرة الثالثة فهى **الأضداد** . وقد اهتم علماء اللغة بجمع ذلك النوع من الألفاظ الذى أثار جدلاً كبيراً بينهم ، إذ لم يكونوا على اتفاق فى موقفهم من هذه الظاهرة ، فنجد بعضهم يثبتها ويدافع عنها ، ويعدّها خصيصه مهمة من خصائص اللغة العربية ، بل حمل لواء الرد بعنف على محاولات الشعوبيين الطعن فى العربية لاحتوائها على تلك الظاهرة . ونجد أيضاً من تردد فيها ، بل أنكرها وقد ادعاه من رأى أنه يمكن أن يكون للكلمة معنيان متضادان أو متضادان ، فذلك أمر يستحيل على الفهم وفى الاستخدام . ومن أهم من ألف رسائل خاصة فى الأضداد الأصمعى والسجستانى وابن السكيت وقطرب . أما ابن الأنبارى وأبو الطيب اللغوى والصغاني فقد تجاوزوا مرحلة الرصد والجمع إلى مرحلة أخرى يتضح فيها التفسير والتعليل وإبداء الرأى .

أما الظاهرة الرابعة فهى **الترادف** . فقد عنى اللغويون بالتأليف فيها ، وقد عدت بعض الرسائل وكتب الموضوعات من معاجم المترادفات ، لأنها تجمع أيضاً الألفاظ التى تدور حول موضوع واحد أو معنى واحد . وقد اختلفوا كذلك فى موقفهم من هذه الظاهرة ، فنجد بعضهم يدافع عن وجود الترادف ، بل ويعدّه خاصية مميزة للعربية دالة على ثرائها ، ويدفع فريق آخر ببطلان ذلك ، ولا يرون للشئ إلا اسماً واحداً ، ويصيرون أحياناً فى تعليقاتهم بإرجاع الترادف إلى وجود شكلين مختلفين للفظ واحد ، يصيران مع الاستعمال مترادفين أو إلى تعدد اللهجات أو شيوع صفة أو صفات لمسمى بعينه ، فتتحول إلى اسم له أو وجود لفظين لمعنيين متجاورين ، يختفى الفرق بينهما مع طول الاستعمال أو دخول كلمات معربة ترادف ما يناظرها فى العربية إلى غير ذلك .

وقد يخفقون في بعض الأحيان ، ويعجزون عن إيجاد فروق دقيقة بين المفردات ، فيتحاملون ويسرفون في تبريراتهم ، وبما ألف في هذا الموضوع (ما اختلف ألفاظه واتفقت معانيه للأصمعي ، و (الألفاظ المترادفة) لعلي بن عيسى الرماني (ت ٥٨٤هـ) ، و (الروض السلف) فيما له اسمان إلى الوف) للفيروز أبادي (٨١٧هـ) .

أما الظاهرة الخامسة فهي (المشترك اللفظي) . وحده أن يكون اللفظ الواحد دالاً على معنيين مختلفين فأكثر . ولم تسلم هذه الظاهرة أيضاً من الخلاف بين العلماء ؛ فعلى الرغم من اعتراف كثير منهم بإمكان اتفاق اللفظ وتعدد معانيه وهو ما يوافق منطق التغير اللغوي ، إذ يمكن أن تحمل الكلمة الواحدة دلالات مختلفة في استعمالات متغايرة تشكلت على مراحل زمنية متتابعة . وتلك علة غالبية ظاهرة فطن إليها بعض علماء اللغة القدامى ، ومع ذلك فإن بعضهم الآخر قد اعترض على ذلك ، ولم يرَ للفظ إلا معنى واحداً وهو الأصل ، فإن كانت له عدة معانٍ أخرى فلذلك أسباب ؛ منها الاستعمال المجازي أو اختلاف اللهجات أو انتقال الدلالة أو التطور أو الافتراض من اللغات الأخرى . . إلى آخر تلك الأسباب المعلقة للظاهرة تعليلاً دقيقاً .

وهذا في الحقيقة ليس رفضاً لوجود الظاهرة ، ولا خلاف بين الرايين إلا من زاوية النظر ، أمن النتيجة - أم من المقدمة . ومن أشهر من حمل لواء المعارضة لهذه الظواهر الثلاث الأخيرة ثعلب (٢٩١ هـ) وابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) . وقد بدأ التأليف فيها في صورة رسائل صغيرة تفتقر إلى الترتيب والتنظيم ، مثل : (الأشباه والنظائر في القرآن) لمقاتل بن سليمان (ت ١٥٠ هـ) ، و (ما اتفق لفظه واختلف معناه) لأبي العميل الأعرابي (ت ٢٤٠ هـ) و (ما اتفق لفظه واختلف معناه) للمبرد (ت ٢٨٥ هـ) . أما كتاب (المنجد في اللغة) لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع (ت ٣١٠ هـ) فيبعد من أشمل ما وصل إلينا حول المشترك .

ولا شك أن ثمة ظواهر لغوية أخرى بدأ علماء اللغة التأليف فيها منذ وقت مبكر ، مثل المعرب والدخيل . فقد اختلف العرب حول اللفظ الأعجمي ، وذهبوا في هذه القضية أو الظاهرة مذاهب شتى لارتباطها بالقرآن الكريم ، فمنهم من رفضها كلية ، إذ لا يحتوي القرآن الكريم إلا على العربي الخالص ، ومنهم من توسط ، فرأى أن تلك الألفاظ الواردة في القرآن الكريم أعجمية الأصل ، ولكن العرب عربتها ، فصارت

عربية فاستعملها القرآن بهذه الصفة . وقد اجتهد العلماء فى وضع القواعد التى تمكن من معرفة الألفاظ المعربة ، وقد أقاموها على جرس الألفاظ واتلاف حروفها . وقد بدأ التأليف فيها متواضعاً على نحو ما ورد لدى أبى عبيد فى غريبه ، وابن قتيبة فى أدب الكاتب وابن دريد فى جمهرته ، وتضخمت المادة فى مخصص ابن سيده ، غير أن أباً منصور الجوالقى (ت ٥٤٠ هـ) قد أفرد للمعرب كتاباً مستقلاً ضخماً أسماه « المعرب من الكلام الأعجمى » . ولم يتوقف التأليف فى هذا الباب حتى العصر الحديث .

وننبه أيضاً فى خاتمة هذه المقدمة الموجزة إلى أنه قد أولى علماء العربية للاشتقاق والنحت أهمية كبيرة ، فقد عد الأول أساس اللغة العربية ، إذ إن العربية لغة اشتقاقية . وقد ضمت مؤلفاتهم الكلام عن نوعى الاشتقاق : الاشتقاق الأصغر ، والاشتقاق الأكبر ، والنحت بوصفه ضرباً من ضروبه . ومن أوائل من ألف فيه الأصمعى فى كتابه (اشتقاق الأسماء) . وقد تراوح العلماء فى معالجتهم لهذه الظاهرة بين الاعتدال والخلو والإسراف ، وقد أفرد ابن السراج (ت ٣١٦) فى (كتاب الاشتقاق) مادة موسعة قيمة . أما أكبر الكتب التى ألفت فى هذا الباب دفاعاً عنه وكشفاً عن قيمته وردا لادعاءات الشعبية فهو كتاب ابن دريد (ت ٣٢١) المسمى (كتاب الاشتقاق) . أما العالم اللغوى الكبير ابن جنى (ت ٣١٩ هـ) فقد أولع به ، مقتضياً فى ذلك آثار أستاذه أبى على الفارسي ، وخصص للاشتقاق الأكبر باباً طويلاً فى كتابه (الخصائص) .

وفى الواقع لا يتسع المقام للمحديث المفصل عن كل المؤلفات التى تناولت هذه الظواهر اللغوية التى قدمنا لها ، ولذا ستكتفى هنا ببعض هذه الظواهر البارزة .

النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى (ت ٢١٥ هـ)

أشرنا فيما سبق إلى أن الرواية الشفوية هى أساس تلقى العلم فى زمن اللغويين الأوائل ، فقد كان الاعتماد فيه على السماع ؛ ولم يكن يقرون إلا ما سمعوا ، وكانوا يشككون فى علم من ينقل عن الكتب ، ويردون أقواله ، ويؤخرون رتبته ، فما كان من سبيل إلى معرفة اللغة فى أنقى صورها إلا بالرحلة إلى البوادر التى تعيش فيها القبائل العربية الفصيحة ، ومشاهدة الأعراب ، طلباً للفصاحة فى الاستعمال اللغوى وتلمساً للغريب والتادر . وقد أدى أسلوب الإملاء اعتماداً على الذاكرة إلى اختلاف عبارة الروايات التى وصلت إلينا عن اللغويين الأوائل كالأصمعى وأبى زيد وأبى عمرو وغيرهم ، فقد كانت مجالسهم تختلف وأمالهم تتعدد ، فتختلف عبارة العالم فى كل مرة عن الأخرى .

ويدهى أن هؤلاء الأوائل قد شغفوا بجمع وتدوين كل ما هو فصيح ونقى فى لغة هؤلاء الأعراب الفصحاء ، وكان من بين هذه المادة اللغوية ما هو مغرق فى الإغراب والندرة لا يتوصل إلى فهمه وتفسيره دون الاعتماد عليهم ، ولا تخفى هنا تلك الصلة الخفية بين مفهومي الغرابة والندرة ؛ تلك التى تؤكد طبيعة المادة التى وردت فى مؤلفات الأوائل . وعلى الرغم من أن بعضهم قد أسرف فى تتبع هذا النوع من الألفاظ والسعى وراء الأقوال والأشعار والأرجاز التى تملأ بها فإن كتبهم قد حفظت لنا ثروة لغوية لا يستهان بها ، لأنهم جمعوا أيضاً ألفاظاً فصيحة مستعملة ، وفسروا كثيراً من الغرائب والنوادر والأشعار والأرجاز كان يمكن أن تضيع ، وإن قيل إنه قد يبق منها إلا القليل ، أو تظل مستعصية على الفهم ، متأية على الإدراك .

وكان أبو زيد سعيد بن أوس الأنصارى واحداً من هؤلاء الرواد الأوائل الذين أخذوا اللغة مباشرة عن العرب الفصحاء فقد قيل عنه : «أحفظ الناس للغة . . . وأوسعهم رواية ، وأكثرهم أخذاً عن البادية » (المزهري ٢ / ٤٠٢) .

وقد سبق أن أشرنا إلى دوره فى جمع اللغة فى رسائل صغيرة ذات موضوع واحد ،

ونعرض هنا لمؤلفه في هذا اللون من ألوان التأليف الذي سبقه إلى التأليف فيه ، كما تذكر كتب التراجم والطبقات ، عدد كبير من اللغويين غير أن كتابه في النوادر يعد أقدم كتاب وصل إلينا من هذا النوع ، كما أن مادته وطريقته في معالجتها ونهجه الذي سار عليه تختلف عن غيره . ويشير ما جاء في بداية الكتاب إلى أن المادة التي يضمها وصلت إلينا من طريقين ، الأولى رواية التوزي وأبي حاتم عن أبي زيد والثانية رواية الرياشي وأبي حاتم عن أبي زيد .

جمع أبو زيد في كتابه مجموعة من ألفاظ اللغة العربية النادرة داخل نصوص من الشعر والرجز والنوادر ، أقلها من الشعر (ثلاثة أبواب) ، تليه النوادر في كلام العرب الفصحاء (خمسة أبواب) ، ثم الرجز (سبعة أبواب) ، وهي تمثل أبواب الكتاب كله (١٥ باباً) . ولكنه لم يبدأ بالشعر ثم النادر ثم الرجز ، بل جاءت الأبواب متفرقة ؛ فنجدته يبدأ بالشعر ثم الرجز ثم الشعر ثم يضع باين للرجز أحدهما وراء الآخر دون تحليل لهذا التقسيم . فما علة تجزئة مادة الكتاب من شعر ورجز ونوادر في أبواب متفرقة ؟ !

يذهب د . عز الدين إسماعيل (ص ٣٢١) في تفسير ذلك إلى : « أن أبا زيد كان يلى كتابه على حلقات ، فحلقة في تفسير غريب الشعر ، وحلقة في تفسير غريب الرجز ، وحلقة فيما روى عن العرب من نوادر لغوية ، دون مراعاة لترتيب معين . وكان أولى برواة الكتاب عنه أن يجمعوا كل ما يتصل بالشعر في باب ، وما يتصل بالرجز في باب ثان ، والنوادر في باب ثالث ، فيصبح الكتاب بذلك ثلاثة أبواب ، في كل باب موضوع مستقل بذاته » . وربما يتسق هذا التغير مع ما أشرنا من قبل حول أسلوب التدريس آنذاك واختلاف المجالس وتعدد الأمالي .

ويصعب أن نوافق د . عز فيما ذهب إليه من دعوة رواة الكتاب إلى التدخل فيه بإعادة ترتيبه ، لأن تدخلهم يعنى في نظر مبادئ ذلك العهد أنهم ليسوا ثقة فيما نقلوا عن شيخهم ، إذ كانت الرواية الشفهية تلزم الراوى أن يروى عن أستاذه رواية حرفية صادقة أمينة دون تحريف أو تبديل أو تغيير ، بغض النظر عن اختلاف الروايات غير المقصود العائد إلى أمر الذاكرة ، ناهيك عن أنه من غير المعقول وفقاً لسنن تلك الفترة أن نطالب أبا زيد أن يقدم كتابه مرتباً ، فهو يسلك نهج الأمالي الذي سيطر زمناً طويلاً

بعده أيضاً نهج أغلب اللغويين ، وهو يوائم - كما أشرنا فيما سبق - أسلوب التدريس آنذاك .

أما منهجه في عرض المادة فقد خالف من كان يقدم اللفظ ويفسره ثم يأتي بالشعر شاهداً عليه ، ويروى عن أعراب القبائل ، فكان يقدم الشعر أو الرجز ثم يفسره . وقد التزم في الشعر بنسبة الأبيات إلى قائلها ، وتحديد زمانه (العصر الذي عاش فيه) ومكانه (القبيلة التي ينتسب إليها) . ثم يأتي بالشرح الذي لم ينتظم فيه أيضاً ؛ فقد أطل في البابين الأولين ، وأوجز غاية الإيجاز في الباب الأخير ، ويلاحظ في شروحه عنايته بتقديم معاني المفردات ثم المعنى الإجمالي ، كما أنه كان يلتفت إلى مسائل نحوية وصرفية وعروضية وفروق دلالية دقيقة ، ويستشهد على شروحه بشواهد أخرى من القرآن والشعر . أما في أبواب الرجز فلم يعن بنسبة الأرجاز إلى قائلها ، وأوجز في شرح المفردات والمعنى الإجمالي ، وقل اهتمامه بالمسائل النحوية والصرفية فيها .

أما في أبواب النوادر فتجاوز فيها تفسير المفردات ، وإن عنى بمشتقات اللفظ أساساً ، إلى التعبيرات والاستعمالات الغريبة التي لا تجرى على القواعد المعروفة ولا على اللغة الواضحة الشائعة الاستعمال . وفي بعض الأحيان يستشهد بالشعر ، ويلتفت إلى المترادفات .

وهكذا نراه لم يلتزم نهجاً معيناً في اختيار نصوصه أو شرحها أو الاستشهاد عليها . ويلاحظ أن أغلب مادة الكتاب رويت عن أبي زيد غير أن الرواة قد أضافوا إليها روايات للأصمعي وأبي عبيدة وابن الأعرابي ، كما اختلفت رواية التوزي مع رواية أبي حاتم من جهة تلقى أبي زيد للشعر والرجز والنوادر . على كل حال عُدَّت مادة نوادر أبي زيد وشروحه ثروة لغوية قيمة ، نهل منها فيما بعد كثير من اللغويين ، بل ارتكز عليها مؤلفو المعاجم في صناعة معاجمهم الضخمة .

فيما يلي نماذج من كتاب (النوادر في اللغة)

باب شعر

أبو زيد وقال الثانية الجدي
 فسلام الأله يندو عليهم ويؤي الفردوس ذات اللال
 فويهم في قال أبو حاتم أنت الفردوس على أنه الجنة
 وإن كان المعروف أنذكير كما قال الفردوس الأعلى وفي
 القرآن يؤي الفردوس هم فيها على متى الجنة والقيوم جمع القي
 وليس في الجنة في إنا القي ما كان شمس فتنه الظل فذلك
 القي وأما النيل فتنه قال أحسنها دأب وظلها وقال إن
 الشين في لال ويحوز أن يكون اللال جمع الظل وفي القرآن
 وظل يمدود قال أبو الحسن الثالث في الفردوس أجود وقد
 بين ذلك القرآن قال وأذكير يذهب به إلى متى البنان
 وجمع القي أفاة للليل وفيه لكثير كقولك أجدام وجدوع
 وما أشبه ذلك وأما قوله عز وجل إن الشين في لال ويؤي
 فألب أن يكون اللال جمع ظل ولو كان جمع ظل لكان الجمع
 ظللا كقولك عرفة وعرف وحجرة وحجر
 أبو زيد وقال دهر بن مسعود
 ألا أدتني يا شقري جاري وأصعب أهلي نجيت وعارت

وَمَا جُثُّ مِثْلَ الْبَيْنِ حَتَّى رَأَيْتَهَا قَوْلَتْ بِهَا بَرُّ الْجِبَالِ فَتَارَتْ
 عُدَاوِيَهُ هَيْبَاتٍ مِنْكَ مَحَلَّسًا إِذَا مَا هِيَ اخْتَلَتْ بِحُدُسٍ وَآرَتْ
 وَلَا هِيَ إِلَّا أَنْ تُقَرَّبَ وَصَلَهَا عِلَاقَةُ كِنَاذِ الْقَهْمِ فَذَتْ فَتَارَتْ
 تَوَدُّ مَطْلَاكُ الْقَوْمِ لَيْسَةَ بِجِسْمِهَا إِذَا مَا الْمَطْلَاكُ بِالْقَهْمِ فَتَارَتْ
 عُدَاوِيَهُ تَسْبَا إِلَى بَيْنِ عُدَاوَةٍ حَتَّى مِنْ الْبَيْنِ. وَقُدُسٌ وَآرَتْ
 مَوْضِعَانِ. وَالْفَتَارَتْ يُرِيدُ الْمَيْتَةَ وَالزَّيْفَةَ وَالسِّنَّ أَبُو سَامِرٍ رَوَى
 عِدَاوِيَهُ بِالْكَسْرِ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ قُدُسٌ وَآرَةٌ جِبَلَانِ وَجُفْلِي عَنْ أَبِي
 الْبَلَّاسِ أَنَّهُ رَوَى بَيْنَ قُدُسٍ وَآرَةٍ فَلَمْ يَصْرِفْهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ
 هَضْبَةٌ وَأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ فَصَارَ فِي بَابِهِ يَنْزِلُهُ هِنْدٌ وَتَدَّ فِي لُغَةٍ مَنْ لَمْ
 يَصْرِفْ وَفِي كِتَابِي بِالْقَهْمِ يَكْسِرُ الْوَيْنَ هُوَ جَمْعُ لُجٍّ وَتَطِيرُهُ تَجِيرُ
 وَتَجَارُ وَقَامَ وَقَامَ وَجُفْلِي بِالْقَهْمِ وَالْقَهْمُ السَّرْعَةُ. وَقَوْلُهُ هَيْبَاتٍ
 مِنْكَ مَحَلَّسًا فَصَلَّاهَا رَفَعَ بِالْأَيْدِيَةِ وَهَيْبَاتٍ الْحَسْبُ وَإِنْ شِئْتَ كَانَ
 رَفَعًا بِهَيْبَاتٍ كَمَا تَعْمَلُ فِي قَوْلِكَ سَلَمَكَ زَيْدٌ وَهَيْبَاتٍ ظَرَفٌ كَأَنَّهُ
 قَالَ فِي الْبَيْدِ مِنْكَ مَحَلَّسًا وَبَعَالَ هَتَّ بِهَيْبَاتٍ إِذَا نَادَاهُ مِنْ مَكَانٍ
 بَعِيدٍ وَهَيْبَاتٍ تَكُونُ وَاحِدَةً وَجَمًّا وَهِيَ عَلَى هَذِهِ الزَّوَايَةِ وَاحِدَةٌ
 وَتَعْدِيهَا هَيْبَاتٌ كَقَوْلِكَ سِلَاحٌ وَإِنَّمَا لَمْ يَتَوَيْنَ لِأَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ مَعْرِفَةٌ
 أَلَّا تَرَى أَنَّكَ لَا تَعْمَلُ الْمَهْبَاهُ كَمَا تَعْمَلُ السِّلَاحَ فَكَيْفَ أَنَّهُ قَالَ
 فِي الْبَيْدِ الَّذِي تَعْمَلُ

أبو زيد قال الكلابيون المهرس والمجشوش واحد وهي مريسة
 وجيشة . وقال أبو الفداء الكلابي المريس والمجيش الحب سين
 يدق بالهراس قبل أن يطلع فإذا طلع فهو مريسة وجيشة إذا جشوه .
 وقال استقبلت الماشية الوادي فانا استقبلها إياه . وأقبلت الوادي إقبالاً
 إذا أقبلت بها نحوه . وقيل الماشية الوادي تغلبه قبله إذا استقبلته
 هي قال الرازي
 إذا سمن زاره تديداً في ذفره فيلها^(١) الكروفا
 فمن أقال الخوافي سودا

(١) ويرى : يثلبها .

أَبُو حَازِمٍ إِذَا تَمَنَّيَ زَاوَةً ، وَالْكَوْؤُ الدُّمَيْيَةَ الشَّافَةَ
وَيَقَالَ تَأْتَتْ نَفْسِي إِلَى ذَلِكَ تَوَقَّأً وَتَوَقَّأً وَتَوَقَّأً
وَيَقَالَ أَتَيْتُ فَلَانًا فَلَانًا شُعُورَهُ وَفُورَهُ إِذَا شَكَا إِلَيْهِ الْحَاجَةَ
قَالَ الْفَيْحُجُ

وَكُنْزَةُ الْقُعَيْدِ عَنْ شُعُورِي (مَعَ الْجَلْدِ وَلَاحِظِ الْقَسْبَ)

قَالَ أَبُو حَازِمٍ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ وَحَدَّثَهُ شُعُورِي فَتَمَّحَ الشَّيْءَ

أَبُو زَيْدٍ وَيَقَالَ جِئْتُ مِنْ الْقَوْمِ أَيُّ مِنْ عِيْدِهِمْ

وَيَقُولُ شَبَّتُ الْقَوْمَ أَشَقَّيْتُهُمْ شَبًّا وَشَبَّتُ عَلَيْهِمْ (١)

وَيَقُولُ شَبَّتُ خُبْرًا وَلَمَّا وَرَدَتْ مَاءً وَلَبَّيْنَا

وَيَقَالَ لَيْتَ الرَّجُلُ لَبَّيْتُ لَبْنَا وَلَبَّيْنَا وَلَبَّيْنَا . قَالَ أَبُو حَازِمٍ لَبَّيْنَا

وَلَبَّيْنَا وَلَمْ يَخْلُكْ لَبْنَا وَلَا لَبَّيْنَا . قَالَ أَبُو الْحَسَنِ وَحَكَى لَنَا فِي غَيْرِ هَذَا

الْمَوْضِعِ لَبَّيْتُ لَبْنَا فَأَنَا لَيْتُ كَقَوْلِكَ قَرِئْتُ قَرِئًا فَأَنَا قَرِئْتُ وَبَطِرْتُ

بَطَرًا فَأَنَا بَطِرْتُ . وَالتَّمَنُّنُ الْجَارِي فِي كَلَامِهِمْ لَا يَتَّكِلُ كَقَوْلِكَ

أَلْضَارِبُ وَالْمَصْدَرُ اللَّابِثُ كَقَوْلِكَ أَلْضَرَبُ وَالْذَّلِيلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُمْ

أَبْنَةُ كَهْرَبَةٍ

أَبُو زَيْدٍ وَيَقَالَ فِي الرَّجُلِ بُلْمَةٌ فِي الْقَوْمِ بُلْمَاتٌ وَهِيَ الْبَغْيَةُ

مِنْ الْوَدِّ وَيَقَالَ مَلُوبِتُ الرَّجُلُ عَلَى بُلْمَتِهِ أَيُّ بَغْيَةٍ مَا بَغَى مِنْ وَدِّهِ

وَيَقَالَ رَحْتُ بَنِي فَلَانٍ أَرَوْهُمْ رَوَّلَمَا إِذَا رَحْتُ إِلَيْهِمْ أَوْ

(١) وَمِثْلُهُ أَيْضًا شَبَّتُ وَفِيهِمْ (المصحح) .

رُحْتُ مِنْ عِنْدِهِمْ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَالْمَازِنِيُّ أَوْ رُحْتُ عَنْهُمْ
وَقَالَ جَمَلُ الْقَوْمِ حَبْلُهُمْ عَلَى غَوَارِبِهِمْ . الْحَبْلُ وَاجِدُهُا حَبْلٌ
وَهِيَ الْأَرْسَانُ . وَالنَّوَابِ وَاجِدُهُا غَارِبٌ وَهِيَ أَعَالِي كُلِّ شَيْءٍ
وَقَالَ مَا سَقَانِي فَلَانٌ مِنْ سُوءِ قِطْرَةٍ وَهُوَ اللَّهُ يُدْعَى الْأَسْوَدُ
قَالَ الشَّاعِرُ

أَلَا إِنِّي سُبَيْتُ أَسْوَدَ حَابِكَ لَا يَجْلِي مِنَ الشَّرَابِ إِلَّا يَهْلُ
قَالَ أَبُو الْحَسَنِ وَمَدَى مِنَ الْحَيَاءِ . يَتَنَبَّأُ بِالْأَسْوَدِ اللَّهُ . وَيَجْلِي
حَسْبِي . وَقَالَ مَا عِنْدَهُ حِلَامٌ وَلَا شَرَابٌ إِلَّا الْأَسْوَدَانِ وَهُمَا اللَّهُ
وَالنَّبِيُّ . وَقَالَ ذَهَبَ بِهِ الْإِتِّصَانُ أَيُّ شَيْءٍ وَخَفَهُ . وَقَالَ
أَعْطَيْتُهُ ذَلِكَ عَيْنَ عَيْنٍ يَا فَتَى أَيُّ خَاصَّةٍ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِهِ^(١)
وَإِذَا قَالَ لِأَخْرَجَ فَلَانًا أَوْ لِأَتْلُفَهُ قُلْتُ أَنْتَ أَوْ مَرْنُ مَا أُخْرَى^(٢)
أَيُّ عَسَى أَنْ يَكُونَ غَيْرُ مَا نَقُولُ أَوْ يَكُونَ أَمْرًا لَهُ عَلَيْكَ . وَقَالَ
عَرَفْتُ ذَلِكَ فِي غُحْوَى قَوْلِهِ أَيُّ فِي مِرَاضٍ قَوْلِهِ وَمَا سَوَاهُ . أَبُو زَيْدٍ
قَالَ الشَّاعِرُ أَنْشَدَهُ الرِّثَانِي عَنَّهُ
جَاءَتْ تَدَاخَى لِي أَسْوَأُهَا اللَّهُ فَحَسَوَاهَا وَأُخْبِتُهَا
وَحَكَّى أَبُو حَاتِمٍ عَنَّهُ فِي غُحْوَى قَوْلِهِ وَفِي غُحْوَاهُ قَوْلُهُ يَدُ وَهَرٍ
وَفِي مِرَاضٍ قَوْلِهِ

(١) يقال عَيْنَ عَيْنٍ وَعَيْنَ عَيْنٍ بِالصَّوَرِ وَعَدَمِهِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ (مصر) .
(٢) وفي اللسان أَوْ مَرْنًا مَا أُخْرَى .

باب رجز

وَقَالَ دُبُلُّ بْنُ بَنِي كِلَابٍ قَالَ لَهُ الْفَرُّ
وَإِنِّي لَأَطْلُبُ الْبَطْنَ مِنْ دُونِ بَلَدِهِ لِيَسْتَفْجِعَ مِنْ سُدَّةِ الْكَلْبِ صَاحِبُ^(١)
وَأَنْ أَسْلَأَ الْبَطْنَ فِي حَسْبِ الْقَتْلِ قَلِيلُ الْقَتْلَاءِ^(٢) وَهُوَ فِي الْجَيْمِ صَاحِبُ
السُّتَيْجِ الَّذِي يَصِجُ بِالْكِلَابِ لَيْلًا فَتَفْجِعُ قَيْسَعُ بَأْسَهَا فَيَعْرِفُ
أَنْ لَهَا أَهْلًا قِيَابِيهِمْ يَطْلُبُ عَنْهُمْ الْفَرُّ
قَالَ وَأَنْتَدَا الْأَصْبَحِي

وَأَلَيْتَ أَرْزَمَكَ لَمَّا قَامَتْ لِمَا دَنَيْتَا مِنَ السُّدِّ الْبَلِيغِ
يُرِيدُ الْعَرُءُ . قَالَ أَسِيفُ كَذَا أَمِي كَذَا . وَالسُّدُّ الْعَرُءُ .
وَالسُّدُّ الْفَلْطَةُ هَذَا عَنِ الْأَصْبَحِي . وَأَنْتَدَا
وَأَعْلَنُ الْكَلْبُ إِذَا مَا أَسْدَقَا

أَيُّ أَظْلَمَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ أَنْتَدَا أَبُو النَّبَاسِ مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ
لِيَسْتَفْجِعَ فِي سُدَّةِ الْكَلْبِ صَاحِبُ . وَقَالَ الْأَصْبَحِي السُّتَيْجُ الَّذِي يَطْجُ
لِيُجِيبَ الْكِلَابَ قِيَابَهُمْ قَوْمُ قِيَابِيهِمْ فَلَمَّا يَسْتَدِي بِبَأْسِهِ بَأْسَهَا .
وَهُوَ كَقَوْلِكَ رَجُلٌ مُسْتَقِطٌ وَمَا أَشْبَهَهُ . وَأَلَيْتَ الَّذِي أَنْتَدَا الْأَصْبَحِي
لِلنَّسَبِ الْبَيْدِيِّ . وَلَيْلًا أَكْثَرُ مِنَ الْمَرْءِ وَهُوَ بِكَرِّ الْبَيْمِ . وَفَتْحُهَا الْمَصْدَرُ
أَبُو زَيْدٍ وَقَالَ آخَرُ
جَعَلَمُ يَبِيدُنَا قَوْمٌ وَقَدْ كُنْتُ فِيهِمْ أَبَايَرُ مَا شَاوُوا وَصِيدَانِ^(٣)

(١) أبو حاتم ماله .

(٢) وفي رواية القَتْلَاءِ .

(٣) وفي اللسان يَبِيدُنُ قَوْمٌ .

كتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي

كان جمع اللغة من الأعراب الفصحاء سواء بانتقال اللغويين إليهم في البادية ومشافتهم وتدوين ما سمعوه ثم عودتهم بعد ذلك إلى الأمصار للدرس والتأديب ، أو بانتقال بعض هؤلاء الأعراب إليهم في الأمصار ، والإجابة عن أسئلة جامعي اللغة وغيرهم لقاء مقابل مادي في الأغلب ، إذ إنهم أغنواهم عن السفر ومشاقه وتكاليفه ، وقدموا لهم المادة اللغوية الفصيحة الموثقة من طريق مباشر ، كان هذا النهج - كما قلت فيما سبق - هو أكثر ثقة وأمانة في المحافظة على اللغة من الضياع وجمع ثروة لغوية ضخمة من النوادر والغرائب والألفاظ المترادفات التي كان من الممكن أن يستعصى على الأجيال التالية لهؤلاء الفصحاء تفسيرها والانتفاع بها دون ذلك الجهد الذي بذله هؤلاء الأعراب .

وقد كان أبو محمد عبد الوهاب بن حريش الملقب بأبي مسحل الأعرابي من أهم هؤلاء الأعراب الفصحاء الذين وردوا الأمصار من البادية ، وشاركوا في الحركة الخصبية التي نشطت في تلك الفترة المبكرة من تاريخ جمع اللغة وتدوينها وهو أعرابي من بني ربيعة بن عبد الله بن أبي بكر (الفهرست ٧٥) ، وهم من أحياء بني عامر بن صعصعة ، ومنازلهم في نجد ، وقد حضر من البادية مع أبيه إلى بغداد . ولا تقدم كتب التراجم والطبقات شيئاً عن تاريخ ميلاده ، ولا عن تاريخ وفاته . ويقدر د . عزة حسن محقق كتابه « النوادر » من خلال مقارنة تواريخ وفاة من صحبهم ومن تتلمذوا عليه ونقلوا عنه أنه عاش في الفترة بين أواخر القرن الثاني وأوائل الثالث من الهجرة (ص٩).

صحب الكسائي وأخذ عنه اللغة والنحو والقرآن رواية عنه ، فقد كانت صلته به وثيقة وروى عن علي بن المبارك الأحمر أيضاً . فهو إذن كوفي المذهب ، كان أكثر اشتغاله في اللغة والنحو واهتم بالقرآن وقراءاته . يرد ذكره في بعض مسائل كتب اللغة ، ولم يعرف عنه أن له سوى كتابين هما « النوادر » الذي نعرضه ونحلله فيما يلي ،

وكتاب «حرمة» ود اسمه «الغريب». وقد وصل كتاب النوادر من ثلاث طرق في الرواية، فقد رواه ثلاثة من تلاميذه الذين أخذوا عنه وهم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وأبو العباس سحوق بن زياد الأعرابي، وأبو عبد الرحمن أحمد بن سهل. أشرنا فيما سبق إلى خلاف اللغويين حول مفهوم النادر، ولكن نحدد الإشارة هنا إلى مفهوم محقق الكتاب، إذ يرى أن النادر - كما تعرفه كتب اللغة - قريب في المعنى من الخوشى والغرائب والشواذ في اللغة، إلا أن النادر بمعناه العام يشمل هذه الألفاظ جميعاً، على الرغم من أنه بمعناه الخاص أقرب هذه الألفاظ من الفصيح. ولكنه يركن إلى رأي السيوطي في حد النادر (المزهر ١/ ١٨٧) وهو ما قل استعماله على السنة العرب. وعلى هذا - النتيجة التي توصل إليها د. عزة حسن - فكثرة الاستعمال أو قلته هو المعيار الصحيح الثابت الذي به يمكن لنا أن نحكم أن هذا اللفظ فصيح معروف وأن ذلك اللفظ نادر مجهول (ص ٢١).

مثال ذلك ما جاء في كتاب النوادر لأبي مسحل (ص ٢٢٥).

ويقال إن فلاناً لذو شرفة، وما أعظم شرفته! يعني شَرَفَةً. إن لفظة «شَرَفَهُ» بمعنى الشرف قليلة الاستعمال، ولم تشتهر اشتهاً لفظة «الشرف» إذ لم تكثر على ألسنة الجمهور، فأهملت لذلك وكانت من النوادر.

إذا كان هذا هو معنى مصطلح «النادر»، فلماذا أوردت الكتب التي تحمل هذا الاسم كثيراً من الألفاظ التي لا يمكن أن تعد من نوادر اللغة أو غريبها، بل هي فصيحة شائعة متداولة على ألسنة؟ السبب في رأيه - وهو معروف - تبين وجهات النظر عند علماء اللغة أنفسهم واختلاف معاييرهم في تقدير فصاحة الألفاظ أو غرابتها، غير أنه يضيف قائلاً: «ويخيل إلى أن كتب النوادر صارت، على مر الزمن، كتب لغة، يبنى أساسها على إيراد النوادر في اللغة. ولكن هذه القاعدة ما كانت تمنع أصحابها من إيراد الفصيح من اللغة أيضاً إلى جانب نوادرها. وكأنهم كانوا يوردون النادر الشاذ من اللغة إلى جانب الفصيح المشهور منها، لدلالته على النادر ومعرفة معناه وموضع استعماله. وقد ألفت كتب في الفصيح والجيد من اللغة، في الوقت نفسه الذي ألفت فيه كتب النوادر والغريب، مثل كتاب «الفصيح» لثعلب، وكتاب «إصلاح المنطق» لابن السكيت. ولكننا عند الموازنة بين هذه الكتب، وقياس بعضها ببعض لا نجد فرقا كبيراً بين هذين النوعين من كتب اللغة، على الرغم من اختلاف الغاية التي رمى إليها

الرواة والعلماء في تدوينهم مثل هذه الكتب . ومن الغريب العجيب أن نجد عند التحرر والتدقيق أن كتب النوادر تفيض بالفصيح من ألفاظ اللغة ، وأن كتب الفصيح والجيد مطوية على كثير من نوادر اللغة وغرائبها أيضاً . (ص ٢٣) .

لا شك أن رأيه في أن كتب النوادر صارت كتب لغة رأى صحيح عندي ، وأنها كانت تفسد الفصيح المشهور إلى جانب النادر المجهول ، ولكن لا يعنى ذلك عدم التفريق بين الكتب التي أوردتها ، من جهة كم المادة وكيفها . فالمقارنة بين كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت ونوادر أبي مسحل مثلاً يكشف عن اختلاف كبير ، ليس في كيف المادة فحسب ، بل في كم المادة أيضاً ، إذ إن نسبة الألفاظ الفصيحة المستعملة في الكتاب الأول عالية . أما النوادر فنسبتها محدودة ، ذلك بخلاف الحال في الكتاب الثاني . فالألفاظ النادرة أو الغريبة قليلة الاستعمال المهجورة أكثر إلى حد بعيد من الألفاظ المستعملة .

على أية حال فهو أغزر كتب اللغة المتقدمة مادة ، إذ إن المادة اللغوية الواردة فيه ، كما يقول محقق الكتاب ، تمثل لغة البادية في الجاهلية وصدر الإسلام في ألفاظها وعباراتها وأمثالها وأساليبها تمثيلاً جيداً . والكتاب في مجموعه أثبت وأوسع نص لغوي وصل إلينا عن المرحلة الأولى لجمع اللغة وتدوينها ، في بدء ازدهار الحضارة العربية ، في أواخر القرن الثاني وأوائل الثالث من الهجرة . وهو يعد بذلك مثلاً جيداً للخطة البدائية التي اتبعها الرواة والعلماء في بادئ الأمر لجمع اللغة وتدوينها . وهو كتاب « أبي زيد الأنصاري » في هذه الأمور جميعاً ، إلا أنه أوسع منه حجماً ، وأغنى مادة . وهو بعد مروي عن مؤلفه الأعرابي الصميم مباشرة بطريق علماء كبار مثل أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب وغيره . وقد تداوله علماء كبار أيضاً ، كأبي عمر الزاهد غلام ثعلب ، وأبي عبد الله بن خالويه ، وقرؤوه وصححوه (ص ١٢) .

إذا كان هذا الوصف صالحاً بشكل عام ، فيلزم أن نوضحه في شيء من التفصيل ، إذ كان أبو مسحل مغرمًا بالمتراذفات ، فيورد مجموعة « الألفاظ التي تتفق في معنى واحد » يضعه في الخاتمة ، وأحياناً ينطلق من صيغة ما ، فيذكر كل ما عرفه أو سمعه عنها ، ويعنى أحياناً بالضبط ، كما أنه يضع الألفاظ في تراكيب ليتضح مدلولها في بعض المواضع ، وعنى بذكر الصفات الخاصة بالإنسان ، الرجل والمرأة ، والحيوان بكل أنواعه والنبات والجماد وغير ذلك ووصف الأحوال والهيئات ، كما أنه يفرق بين معنيين متجاورين تفرقاً دقيقاً كالتمييز بين القضم والحضم .

ومثال الترادف اللفظي قوله : يقال : شط النهر ، وشاطته ، وعبره ، وبينه ، وجيزه وجيزته ، وصفه ، وضفته ، وضيغه ، وحافته ، وجدته ، وجدته . وذلك في معنى ناحيته .

يقول فيما جاء على مثال (فعيل) التأنيث فيه بغير الهاء : كف خضيب ، ولحية دهن ، وعين كحيل ، وامرأة صبور ، وعجوز ، وعجول ، وشكور . (٨٨ ، ٨٩) .

ومثال الترادف التركيبي قوله : انتزعت حلقة فلان ، وانتقتها ، وانتزعت خطته ، وشققت عبارته ، ومعناه لحقته في حاله وعمله وجرائه .

ومثال الترادف الوصفي ، قوله : يقال : رجل مهروع العقل ، ومسلوس العقل ، ومألوس ، ومهلوس ، ومسبوه ، ومسموه ، ومسبته ، ومسمته ، ومتموه ، ممهب ، ومسهب . كل هذا بمعنى مسلوب العقل .

ويلاحظ أنه قليل الاستشهاد لإيضاح دلالات مفرداته ، فهي شديدة الصعوبة والوعورة دون تفسيرها ببيان مواضع استعمالها ، وأكثر شواهد من الشعر والرجز ، ويقل استشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف ، ويكثر عن الكسائي ، أسناده ، والأصمعي وأبي عبيدة وغيرهم . وتدرت الإشارة إلى اللهجات المختلفة سوى لغة الحجاز ولغة تميم .

أما من جهة الترتيب والتبويب ، فلم يراع الكتاب ذلك مطلقاً ، ويبدو أنه كان محكوماً بدلالة اللفظ الذي يبدأ به ، فيورد كل الألفاظ التي ترد بخاطره في لحظة السؤال أو التدوين أو ما يحفظه عن الأعراب أو اللغويين . وهكذا يصعب عشور المرء على بغيته دون أن يقرأ الكتاب من أوله إلى الموضع الذي يجد فيه الكلمة التي يبحث فيها عنها . وكان المحقق بلا شك على إدراك تام بتلك الصعوبة ، فصنع له فهرس قيمة وافية لتسهيل استخراج الألفاظ أو الشواهد أو الأعلام وغيرها .

والحق أننا لا يمكن أن نطالب أبا مسحل بأكثر مما فعل ، فقد حفظ لنا ثروة لغوية ، مؤلفة على نهج كتب اللغة الأخرى التي ألفت في تلك المرحلة المبكرة ، وقدم للأجيال التالية مادة لغوية ثرية أسهمت في صنع المعاجم الضخمة فيما بعد ، ويكفي أن ننظر في معجم مثل الجوهرة لابن دريد لنذكر قيمتها . وكان على العلماء المتأخرين أن يطوروا نهج تأليفها ويوبون ويرتبون ويفسرون ، ولكن للأسف لم يحدث ذلك ، فقد تأثروا

فى الأؑلب بهذا النهج ، وكانت إضاؑاتهم فى جهة زياة كم الماة ونفسيرها والإكثار من الشواهد وتضخيم مؤلفاتهم بإدخال مسائل صرفية ونحوية وغير ذلك فخرجت بذلك عن المفهوم الخاص بالنواذر الذى جمع هؤلاء الأوائل الألفاظ فى إطاره ، فلم يعد التمييز بينها وبين كتب اللغة الأخرى ممكناً أو واضحاً على الأقل .

وفيما يلى نموذج من كتاب (النواذر) لأبى مسعل الأعرابى

من كتاب نوار أبي مسحل الأعرابي

ويقال : قد أَجْمَعْتُ عَلَى الأمرِ ، وبالأمرِ ، وأَزْمَعْتُ ، وأَكْمَيْتُ ، بمعنى واحد .
 ويقال : أَخَذْتُه لِحْمَى بَرْزَقَةٍ ، وَفَقَقَةٍ ، وَقَعَقَةٍ ، يَعْنِي بِرْعَدَةٍ .
 ويقال : مَا يَفْلَانُ خَذَشَةً ، وَلَا خَرَشَةً ، وَلَا كَذَشَةً ، وَلَا تَنْشَةً ، وَلَا وَذَمَةً* ،
 وَلَا ظَبْطَابَ .
 ويقال : قَدْ كَانَ ذَاكَ وَلَا كَذَبَى لَكَ ، وَلَا تَكْذِيبَ ، وَلَا كُذْبَانَ ، وَلَا مَكْذِبَةً ، وَلَا
 كَذِبَ . ومعناه لَا أَرُدُّ عَلَيْكَ ، وَلَا أَكْذِيبُكَ .
 ويقال : تَكَلَّمَ حَتَّى أَمْرَغَ ، وَالْعَبَّ ، وَأَرَاكَ ، يَعْنِي سَالَ لَعَابُهُ وَمَرَعُهُ وَرَوَّاهُ ، وَهُوَ
 اللَّعَابُ . وَيَكِي الصَّبِي حَتَّى أَرْعَمَ ، وَهُوَ الرَّعَامُ ، أَيْ سَالَ مَخَاطُهُ .
 وقال : يُقال : قَرَعْنَاكَ لِهَذَا الأمرِ ، وَاقْتَرَعْنَاكَ ، وَقَرَحْنَاكَ ، وَاقْتَرَحْنَاكَ ،
 وَنَجَبْنَاكَ ، وَانْتَجَبْنَاكَ ، وَنَجَبْنَاكَ ، وَانْتَجَبْنَاكَ ، وَاجْتَبَيْنَاكَ ، يَعْنِي اخْتَرْنَاكَ .
 وَأَكَاَسَتْ لَعَةً . وَأَذَكَرَ ، وَأَذَكَرَتْ ، وَأَنْتَ ، وَأَنْتِ :
 ويقال : رَجُلٌ مُحَقِّقٌ وَأَمْرَأَةٌ مُحَقِّقَةٌ وَمُحَقِّقٌ [١٨١ب] / وَمُكَيِّسَةٌ ، وَمُكَيِّسٌ ؛
 وَمُذَكَّرَةٌ ، وَمُذَكَّرٌ ؛ ويقال : امْرَأَةٌ مُذَكَّرٌ أَيْضاً . وَرَجُلٌ مُؤَنَّثٌ ، وامْرَأَةٌ مُؤَنَّثَةٌ وَمُؤَنَّثَةٌ .
 وذلك إِذَا وَلَدَ الْأُنْثَى مِنَ الْبَنِينَ وَالْحَمَقَى . فإِذَا قَالُوا : رَجُلٌ مُذَكَّرٌ وَمُثَنَّثٌ لَمْ
 يُدْخِلُوا الْهَاءَ فِي الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، حَكَاهَا الْكِسَائِيُّ عَنْهُمْ ، قَالَ ،
 يُقال : رَجُلٌ مَطْرَابٌ وَمَطْرَابَةٌ ، وَمِجْدَامٌ وَمِجْدَامَةٌ ، وَمَعْطَارٌ وَمَعْطَارَةٌ .
 ١٠ ويقال : قَدْ أَحْرَضَ الرَّجُلُ ، وَأَخْلَفَ ، وَكَذَلِكَ فِي الْمَرْأَةِ . وَذَلِكَ إِذَا وَلَدَا وَلَدًا وَكَذَلِكَ
 سَوَاءً . وَأَحْرَضَتِ الْمَرْأَةُ ، وَأَخْلَفَتْ . ويقال هَذَا حَارِضَةٌ ، وَخَالِفَةٌ ، خَلَفَ السَّوَاءُ .
 وَمَا جَاءَ عَلَى (فَاعِلَةٍ) ، يُقالُ فِيمَا جَاءَ عَلَى (فَاعِلَةٍ) : رَجُلٌ دَاعِيَةٌ ، وَدَاهِيَةٌ ،
 وَبَاقِعَةٌ . وَرَاوِيَةٌ ، وَوَأَعِيَةٌ .

* غيره : وَلَا وَذِيَّةَ .

ويقال: خُذْ مِنْ فُلَانٍ مَا أَشْرَفَ لَكَ، وَمَا دَنَى لَكَ، وَمَا أَطْفَأَ وَأَسْتَطْفَأَ،
وَأَرْهَفَ، وَأَوْهَفَ لَكَ، يَمْشِي مَا ارْتَفَعَ لَكَ مِنْهُ.

ويقال: رَجُلٌ فِيهِ مُسَكَّةٌ وَمُسَكَّةٌ وَمَسِيكَةٌ وَمَسَاكَةٌ وَمَسَاكٌ وَمُسْكٌ، وَأَمْسَاكٌ.
وَرَجُلٌ مُسِيكٌ، وَمَسَاكٌ كَذَلِكَ وَمُمْسِكٌ. وَقَدْ مَسَكَ وَأَمْسَكَ، كَمَا تَقُولُ: سَرِعَ
وَأَسْرَعَ، وَبَطَأَ وَابْطَأَ. وَذَلِكَ فِي الْبُحْلِ.

ويقال: أَجَلَ فُلَانًا إِلَى أَجَلٍ، وَأَقَدَ، وَنَصَبَ، وَأَمَدَ، وَحَفَرَ، بِمَعْنَى.

ويقال: أَمْلَقَ الرَّجُلُ، وَأَخْفَقَ، وَأَنْفَقَ، وَأَوْرَقَ، وَأَفْتَرَ، وَأَصْفَرَ، وَأَفْقَرَ،
وَأَنْقَضَ، وَأَرْمَلَ، وَأَفْوَى، وَأَكْدَى، وَأَجَحَدَ، وَجَحَدَ، وَأَحْفَدَ، وَحَفَدَ، وَالْفَحَجَ،
وَأَفْلَسَ، وَأَصْرَمَ، وَأَعْدَمَ، وَأَجْرَدَ، وَأَفْقَعَ، وَأَذْقَعَ، وَأَيْقَعَ، بِمَعْنَى فُلَسَ.

ويقال: بَاتَتْ الْإِبِلُ عَلَى طَرَفَةٍ، وَعَرَقَتْ، وَخَفَّتْ، وَوَطِيفَ وَاحِدٍ. وَذَلِكَ إِذَا تَلَا
بَعْضُهَا بَعْضًا فِي السَّيْرِ.

ويقال: امْرَأَةٌ حَمَقَاءُ، وَخَرَقَاءُ، وَوَرَهَاءُ وَخَرْمَلٌ، وَدَفْنَسٌ، وَعَثَّةٌ، وَرَعْلَاءُ،
وَطَعْنَةٌ، وَفَرْتَعٌ. وَذَكَرُوا فِي الْقُرْآنِ أَنَّهَا تَكْحُلُ إِحْدَى عَيْنَيْهَا، وَتَلْبِسُ قَمِيصَهَا
مَقْلُوبًا. وَالْعَثَّةُ دَوْدَةٌ أَيْضًا.

ويقال: فِي الثَّاقَةِ حِرَاءٌ، وَقَطَافٌ، وَوِكَالٌ، وَخَلَاءٌ، ١٠ وَجَانٌ^(١).

ويقال: انْجَبَرَتْ يَدُهُ عَلَى عَثَمٍ، وَعَثَلٌ، وَأَجَرَ، وَهُوَ الْعَيْبُ. وَيَقَالُ: قَدِ وَعَتَ
تَعَى وَعَيْبًا، إِذَا انْجَبَرَتْ عَلَى غَيْرِ عَيْبٍ، وَوَقَعَ الْعَظْمُ فِي مَوْضِعِهِ. وَكَذَلِكَ وَعَى الْإِنَاءُ
إِذَا أَمْسَكَ الْمَاءَ فَلَمْ يُغَطِّرْ مِنْهُ شَيْئًا.

* خ وَجَرَجَةٍ.

(١) كل هذا بمعنى الإبطاء وسوء السير وضيقة وعدم الدَّر في الجري في الدواب.

الأضداد

لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى (ت ٣٢٨ هـ)

أشرنا فيما سبق إلى أن الخلاف حول هذه الظاهرة لم يحل دون إسهام عدد كبير من علماء اللغة الأوائل في التأليف فيها ، مثل قطرب والأصمعي وابن السكيت وأبى حاتم السجستاني وأبى بكر الأنبارى وأبى الطيب اللغوى وابن الدهان وغيرهم . وأشرنا أيضاً إلى أنهم اختلفوا في كم المادة الواردة في كتبهم وطريقة تناولها ، ففي أضداد قطرب (٢١٨ كلمة) ، والسجستاني (١٧٠ كلمة) وابن الأنبارى (٣٥٧ كلمة) وأبى الطيب اللغوى (٣٠٠ كلمة) تقريباً . وقد عد الفريق المثبت لها المنافع عنها أنها من سنن العرب في الكلام ، بل إنها تدل على عبقرية اللغة في إعطاء الألفاظ الواحدة وجوها مختلفة من المعانى تفهم بسياق العبارة ومناسبة الكلام .

وقد حاول بعض العلماء وضع قواعد لضبط إدراج المفردات تحت الأضداد ؛ منها شرط ابن دريد الذى يلزم أن يكون استعمال اللفظ في المعنيين في لغة واحدة (أى في لهجة واحدة) ، و شرط أبى على القالى الذى يوجب النظر إلى المعنى الأصلى للجذر المجمعى للكلمة ، و شرط المتأخرين الذى يحتم مراعاة السياق الذى تقع فيها الكلمة الضد ، لأن العلاقات بين الكلمات داخله أساس فى تحديد دلالة الكلمة ، ولكن برغم وجهة شروطهم فإنها قد قصرت عن أن تضبط كل الكلمات الأضداد ، لأن وضعها - كما قيل - فى مألوف القوانين اللغوية والمواضع الاصطلاحية إكراه لطبيعتها وتقييد للقدرة وطلب المحال . وعلة ذلك - كما أشار العلماء مراراً - منطقية إذ إن المعانى غير متناهية والألفاظ متناهية .

وقد غالى ابن درستويه فى إنكاره لهذه الأضداد إنكاراً شديداً برغم توقيفه فى محاولاته لتأويل ما ورد منها فى اللغة ونصوص العربية الشعرية منها والنثرية فإنه يجب أن نضع فى الاعتبار أن جهده لم يتجاوز تفسير طائفة منها . بيد أن المسألة قد أخذت بعداً آخر دفعت إلى ظهور كتاب الأضداد لأبى بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنبارى مخالفاً من سبقه إلى هذا النوع من التأليف ، من جهة الكم ، إذ بلغ عدد المفردات التى تناولها (٣٥٧) ، ومن جهة الكيف أيضاً ، إذ تجاوز الأنبارى مرحلة مجرد حصر هذه

الأضداد وجمعها من كلام العرب ، شعره ونثره ، وما ورد في القرآن والحديث ، إلى مرحلة أخرى عنيت بالتحليل والإكثار من الاستشهاد والمقارنة بين الآراء المختلفة وإعمال العقل في ذلك كله للوصول إلى تفسير مقبول أو إيجاد علة لهذا الاستعمال أو ذلك ، فإذا لم يتيسر له ذلك « لشدة غموض العلة وصعوبة الاستخراج - كما يقرب الأنباري - فبرد الأمر فيها إلى علل عرفها العرب وجهلناها » .

ومن اللافت للنظر حقاً أن مؤلف الكتاب يكشف في مقدمته عن علة تأليفه له ، يقول (ص ١) : « هذا كتاب ذكر الحروف التي توقعها العرب على المعاني المتضادة ، فيكون الحرف منها مؤدياً عن معنيين مختلفين ، ويظن أهل البدع والزيف والإزراء بالعرب ، أن ذلك كان منهم لتقصان حكمتهم ، وقلة بلاغتهم ، وكثرة الالتباس في محاوراتهم وعند اتصال مخاطباتهم ، فيسألون عن ذلك ، ويتحجبون بأن الاسم منبىء عن المعنى الذي تحته ودال عليه ، وموضح تأويله ، فإذا اعتور اللفظة الواحدة معنيين مختلفان لم يعرف المخاطب أيهما أراد المخاطب ، وبطل بذلك معنى تعليق الاسم على المسمى » .

وهكذا فقد أحاطت بالمؤلف آنذاك ظروف وملابسات دفعت إلى التأليف في هذا اللون من ألوان التأليف على نهج مغاير لمن سبقه إلى ذلك ، وبخاصة ذلك الطعن في العربية الذي وجهه الشعوبيون إلى اللغة العربية لاحتوائها على هذا الصنف من الألفاظ ، ومن ثم تحتم عليه أن يعدل عن النهج المتبع من قبل بالاكتماء بجمعها والتغنى بأنها ميزة للعربية تنفرد بها على اللغات الأخرى . فالوقوف أحوج ما يكون آنذاك إلى التفسير والكشف عن علل لجوء العرب إلى هذه الألفاظ . ولا شك أن المؤلف كما تؤكد صفحات الكتاب كان مستوعباً لدوره ، وتكشف طريقته في معالجة الألفاظ عن نهج مطرد لم يخرج عن الإطار المرسوم له . ومن هنا استحق الكتاب ومؤلفه عبارات الثناء التي لهجت بها بعض ألسنة الباحثين ، مثل : « لعل كتاب الأنباري هذا من أحاسن ما ألف في هذا الموضوع لغزارة مادته وكثرة شواهد وسعة علم مؤلفه » .

وقد حدد محقق الكتاب ، « المحقق الثبث الجليل ، محمد أبو الفضل إبراهيم » في مقدمته للتحقيق أموراً عدة تضم مادة الكتاب ومنهجه وطريقته في المعالجة في عبارة موجزة ، يقول (ص : ج) : « ولكن أعظم هذه الكتب خطراً وأوسعها كلاماً وأحفلها بالشواهد وأشملها للعلل هو كتاب أبي بكر الأنباري ، فإنه أتى على جميع ما ألف قبله

وأرى عليه ، وجاء بالعجيب من أراجيز العرب وشواهد الشعر والحديث والقرآن في كثرة بالغة ، وإسهاب كثير مع عذوبة المورد ووضوح التعبير وإشراق الدلالة وإطراد التنسيق وسهولة الأسلوب . وأعانه على كل ذلك كثرة محفوظه ووفرة روايته ووضوح الفكرة في عقله ، مع دقة التعليل وقوة الحجاج ، ثم استطرده لشرح الشواهد شرحاً أبان فيه المعنى الدقيق ، وكشف النقاب عن اللفظ الغريب ، وقدم لبحثه ببحث ضاف شامل ، انتصر فيه للعرب فيما ورد على ألسنتهم من ألفاظ الأضداد ، وأبان عن حكمته فيما أرادوا ، وعلل كل ذلك تعليلاً دقيقاً أميناً ، وبكل هذا عُدَّ كتاب الأنباري أشمل كتاب وأوفاه في هذا الموضوع .

والحق أن العبارة ، على الرغم من إيجازها ، لم تترك شيئاً يتصل بمادة الكتاب ومنهجه وأسلوب المؤلف على جهة الإجمال ؛ فمادته غزيرة كما قلنا ، ولا يحاكيه في ذلك سوى كتاب أبي الطيب اللغوي ولا خلاف فيما ذكره عن لغة الكتاب وعلم المؤلف . أما كيفية المعالجة فتحتاج إلى تفصيل ، ونقدم لذلك ببعض علله لوجود هذه الظاهرة في العربية ، يقول ص ٢ : « أحدهن أن كلام العرب يصحح بعضه بعضاً ، ويرتبط أوله بآخره ، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه ، واستكمال جميع حروفه ، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين ، لأنها يتقدمها ويأتى بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحد » .

لسياق الكلام المقامى إذن دوره المهم في تعليل هذه الظاهرة ، وهو معيار جوهري يجب الاعتماد عليه في رأى الأنباري حين نشعر في تفسير بعض هذه الألفاظ ، كما يتضح من الأمثلة والشواهد التي ذكرها بعد ذلك . وكما لا يخفى هنا أيضاً لا تختلف ألفاظ الأضداد عن ألفاظ المشترك (اللفظي) في أن الاستعمال هو الذي يوضح معناها أو معانيها المختلفة ، كما قال (ص ٣٤) : « مجرى حروف الأضداد مجرى الحروف التي تقع على المعاني المختلفة ، وإن لم تكن متضادة ، فلا يعرف المعنى المقصود منها إلا بما يتقدم الحرف ويتأخر بعده مما يوضح تأويله » .

كما أنه يرد الظاهرة إلى الاتساع في الكلام ، مستنداً في ذلك التعليل إلى كلام علماء اللغة الأوائل يقول (ص ٨) : « وقال قطرب : إنما أوقعت العرب اللفظين على المعنى الواحد ، ليدلوا على اتساعهم في كلامهم ، كما زاحفوا في أجزاء الشعر ،

ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم ، وأن مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب . وقول ابن الأعرابي هو الذي نذهب إليه ، للحجة التي دللنا عليها ، والبرهان الذي أقمناه فيه . وقال آخرون : (لعله يقصد أبا على ومن ذهب مذهبه) : إذا وقع الحرف على معنيين متضادين ، فالأصل لمعنى واحد ، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع » .

ورد بعض ألفاظ هذه الظاهرة أيضاً – استناداً إلى رأى لابن دريد فيما أظن وتوسع فيه أبو على الفارسي – إلى الاستعمال اللهجي أيضاً ، يقول (ص ١١) : إذا وقع الحرف على معنيين متضادين ، فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما ، ولكن أحد المعنيين لحى من العرب ، والمعنى الآخر لحى غيره ، ثم سمع بعضهم لغة بعض ، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء ، وهؤلاء عن هؤلاء ، ويعنى هذا أنه لا يجوز أن يقع الحرف الواحد على معنيين متضادين فى لغة واحدة .

وترجع الظاهرة إلى أسباب أخرى لم يعرض لها المؤلف فى مقدمته ، ولكنها تظهر فى ثنايا معالجته للألفاظ ، ويهنا هنا ما ختم به مقدمة عمله ، يقول (ص ١٣) : « وقد جمع قوم من أهل اللغة الحروف المتضادة ، وصنفوا فى إحصائها كتباً ، نظرت فيها فوجدت كل واحد منهم أتى من الحروف بجزء ، وأسقط منها جزءاً ، وأكثرهم أمسك عن الاعتلال لها ، فرأيت أن أجمعها فى كتابنا هذا على حسب معرفتى ومبلغ علمى ؛ ليستغنى كاتبه والناظر فيه عن الكتب القديمة المؤلفة فى مثل معناه ؛ إذ اشتمل على جميع ما فيها ، ولم يعد منه زيادة الفوائد ، وحسن البيان ، واستيفاء الحجج ، واستقصاء الشواهد » .

وهو هنا يقرر بأنه مسبوق فى هذا اللون من ألوان التأليف غير أن مقاصده مغايرة لمقاصد أصحاب الريادة ؛ فكل عالم من هؤلاء المتقدمين قد عنى ببعض الألفاظ الأضداد دون بعض ، بل وجد لدى أغلبهم نهج الجمع والتفسير دون ذكر العلل ، فدفعه هذان الأمران أساساً إلى جمع كل هذه المتفرقات التى وقف عليها أو صارت إليه وعرفها فى عمل واحد يشتمل على كل ما سبق ، ولكنه لم يكتف بذلك بل جاوزه إلى إضافة أكثر مشقة وخطورة ، إذ إنه قد حدد أوجه الإضافة التى صنعها تجاه الجمع ، وتمثل فى شروح وتفسيرات واستطرادات لم ترد لديهم سبقت فى لغة فصيحة بليغة ، وأهم من ذلك كله – فى أرى – ما أضافه من حجج وتعليقات لهذه الظاهرة تكشف عن

أسرار غامضة ، ما كان من الممكن الوصول إليها دون جهده القيم ، وكذلك كثرة الشواهد التي قدمت السياقات والمقامات التي استخدمت فيها هذه الألفاظ .

أما الترتيب والتنظيم في الكتاب فقد خرج من دائرة اهتمام المؤلف ، فلم يجر على نظام معين أو نهج محدد في تتابع مفردات كتاب ، ويبدو أن ذلك كان ديدن التأليف في أغلب هذه الظواهر . فنجدته يقدم المادة على النحو التالي : (ظن - رجا - حسب - خال - عسى - ند - ضد - قرء - عسى - أمين . . . الخ) . وقد أطلت في بعض الألفاظ كما في (لحن) ، وأوجز غاية الإيجاز في بعض الألفاظ كما في (خل) . أما أغلب شواهدة فهي من الشعر ثم القرآن والحديث ثم الرجز والأقوال . ويلاحظ هنا أنه لم يعن بنسبة الأشعار إلى أصحابها ، وأغلب استشهاده ببيت كامل أو بيتين أو أكثر ، وقل أن يستشهد بشطر من بيت ، وكان يستشهد على تفسيره أحياناً ، كما أنه قد اهتم أحياناً بذكر مسائل صرفية ونحوية . كان حرصه على نسبة الآراء والأقوال إلى أصحابها ظاهراً ، ولذا تكرر ذكر أسماء مثل الكسائي والفراء والأصمعي وقطرب وتعلب وأيى عبيدة وابن السكيت كثيراً . وكان كثير المعارضة لآراء ابن قتيبة كما يتضح على سبيل المثال في (بعل ، فیل) . وذكرت بعض اللهجات التي تضادت في استعمال ألفاظ معينة . وقد أحر معالجة للأضداد في بيت كامل أو آية أو حرف . وأخيراً يتجلى بوضوح أنه قد أولى الأضداد التي وردت في القرآن الكريم اهتماماً كبيراً ، كما يتجلى في (مثل ناء ، صفراء ، أضفى . . . الخ) .

وفيما يلي نموذج من كتاب (الأضداد)

من كتاب «الأضداد» لأبي بكر الأنباري

٥٠- وأخفيت حرف من الأضداد ؛ يقال : أخفيت الشيء ، إذا سترته ، وأخفيتُه إذا أظهرته ، قال الله عز وجل : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا ﴾ (٢) ، فمعناه أكاد أسترها ، وفي قراءة أبي : « أكاد أخفيها من نفسي ، فكيف أطلعكم عليها » ، فتأويل « من نفسي » من قبلي و « من غيبي » ، كما قال : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ (٣) ، ويقال : معنى الآية : إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَظْهَرُهَا . ويقال : خفيتُ الشيءَ ، إذا أظهرته .

ولا يقع هذا - أعني الذي لا ألف فيه - على السُّرِّ والتغطية .

قال الفراء : حدثنا الكسائي ، عن محمد بن سهل ، عن وقاء ، عن سعيد بن جبيرة أنه قرأ : « أكاد أخفيها » فمعنى « أخفيها » أظهرها . وقال عبدة بن الطبيب يذكر ثوراً يحفر كناساً ، ويستخرج ترابه فيظهره :

يَخْفِي التُّرَابَ بِأَطْلَافِ ثَمَانِيَةٍ فِي أَرْبَعِ مَسْهَنٍ الْأَرْضَ تَحْلِيلُ (٤)
أَرَادَ يَظْهَرُ التُّرَابَ . وَقَالَ الْكَنْدِيُّ : (٥)

فَإِنْ تَدَفَّنُوا الدَّاءَ لَا تَخْفِهِ وَإِنْ تَبْعَثُوا الْحَرْبَ لَا تَقْعُدِ
أَرَادَ لَا يَظْهَرُ ، وَقَالَ النَّابِغَةُ :

يَخْفِي بِأَطْلَافِهِ حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ يُبْسُ الْكُثِيبُ تَدَانِي التُّرْبُ انْهَدَمَا (٦)
أَرَادَ يَظْهَرُ .

قال أبو بكر : يجوز أن يكون معنى الآية : إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَتَى بِهَا ؛ فحذف

(١) ديوانه ٢ : ١٥ ، وصدره .

* كُلُّ يَوْمٍ صَنَعُوا جَانِلَهُمْ *

(٢) سورة طه : ١٥ .

(٣) سورة المائدة : ١١٦ .

(٤) الفضليات ١٤٠ . تحليل : تحلة قسم .

(٥) هو امرؤ القيس ، ديوانه ١٨٦ .

(٦) لم أجده في قصيدته الميمية ص ٢٥-٢٦ (من مجموعة العقد الثمين) .

«أتى» لبيان معناه ، ثم ابتدأ فقال : « أَخْفِيهَا لَتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ » ، قال ضابط
البرجى :

هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ وَكَدْتُ وَلَيْتَنِي تَرَكْتُ عَلَى عِثْمَانَ تَبْكِي حَلَانَهُ (١)
أراد : وكدت أقتله ، فحذف ما حذف ، إذ كان غير مُلبس . ويجوز أن يكون
المعنى : إن الساعة آتية أريد أخفيها ، قال الله عز وجل : « كَذَلِكَ كَذَبْنَا
لِيُؤْصَفَ » (٢) ، فيقال : معناه أردنا . وأنشدنا أبو علي العتري للأنفوس :
فَبِإِنْ تَجَمَّعَ أَوْتَادُ وَأَعْمَدَةٌ وَسَاكِنُ بَلْعُوا الْأَمْرَ الَّذِي كَادُوا (٣)
معناه الذي أرادوا . وقال الآخر :

كَادَتْ وَكَدْتُ وَتَلَكَ خَيْرَ إِرَاكَةٍ لَوْ عَادَ مِنْ لَهْوِ الصَّبَاةِ مَامَضَى (٤)
معناه أرادت وأردت . ويجوز أن يكون معنى الآية : إن الساعة آتية أخفيها لتُجْزَى
كُلُّ نَفْسٍ ؛ فيكون « أكاد » مزيداً للتوكيد ، قال الشاعر :

سَرِيعاً إِلَى الْهَيْجَاءِ شَاكَ سِلَاحُهُ فَمَا إِنْ يَكَادُ قَرْنُهُ يَنْتَفِشُ (٥)
أراد : فما كاد قرنه . وقال أبو النجم :

وَإِنْ أَتَاكَ نَعْسٌ فَانْدُبْ بِنَ أَيْهَا فَذْ كَادَ يَضْطَلِعُ الْأَعْدَاءُ وَالْحُطْبَاءُ
معناه قد يضطلع . وقال الآخر :

وَالْأَلْوَمُ النَّفْسُ فِيمَا أَصَابَنِي وَالْأَكَادُ بِالَّذِي نَلْتُ أَبْجَحُ
معناه : والأبجح بالذي نلت . وقال حسان :

وَتَكَادُ تَكُلُّ أَنْ تَجِيءَ فَرَاشَتَهَا فِي جِسْمٍ خَرَعِيَّةٍ وَحُسْنِ قَوَامٍ (٦)
معناه : وتكسل أن تجيء فراشها .

وقال أبو بكر : والمشهور في « كدت » مقارنة الفعل ، وكدت أفعل كذا وكذا :
قاربت الفعل ولما أفعله . وما كدت أفعله ، معناه فعلته بعد إبطاء ، قال الله عز وجل :

(١) طبقات الشعراء لابن سلام ١٤٥ .

(٢) سورة يوسف ٧٦ .

(٣) ديوانه ١٠ (ضمن مجموعة الطرائف الأدبية) .

(٤) اللسان ٤ : ٣٨٩ .

(٥) اللسان ٤ : ٣٨٨ ، وروايته : « سريع » .

(٦) ديوانه ٣٦٢ .

﴿ قَلْبُهُمَا وَفَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾^(١) ، معناه فعلوا بعد إبطاء لقلانها ، قال قيس بن

الخطيم :

أَتَعْرِفُ رُسْمًا كَأَطْرَادِ الْمَذَاهِبِ لَعَمْرَةَ وَحْشًا غَيْرَ مَوْفِقِ رَاكِبٍ^(٢)
دِيَارُ الثِّيِّ كَادَتْ وَنَحْنُ عَلَى مَنَى تَحُلُّ بِنَا لَوْلَا نَجَاهُ الرِّكَابِ
معناه قاربت الحلول ولم تحل . وقال ذو الرمة :

وَقَفْتُ عَلَى رِبْعٍ لَيْتَ نَأَقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عَنْهُ وَأَخَاطِبُهُ^(٣)
وَأَسْتَفِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَثْبُهُ نَكَلَمُنِي أَحْجَسَاهُ وَمَلَاعِبُهُ

معناه : قارب الكلام ولم يكن كلام . وقال الآخر :

وَقَدْ كَدْتُ يَوْمَ الْحَزَنِ لَمَّا تَرَكْتُ هَتَفُ الضُّحَى مَحْزُونَةً بِالْتَرْتُمِ
أُمُوتْ لِمَكَاهَا أَسَى إِنَّ عَوَلَتِي وَوَجَدِي بِسَعْدِي شَجْوَهُ غَيْرَ مَنَجِمِ

معناه مقلع . وأراد بقوله : « كدْتُ » قاربت الموتى ولم أمت ، ويقال : خفا البرق
يخفو ، إذا ظهر ، وهو من قولهم : خَفَّتِ الشَّيْءُ ، إذا أظهرته ، قال حميد بن ثور :

أَرَفْتُ لِبَرَقٍ فِي نَشَاصٍ خَفَّتْ بِهِ سَوَاجِمُ فِي أَعْنَاقِهِنَّ بِسُوقٍ^(٤)
بُسُوقٌ : طُولٌ ، يَسْقُ الرَّجُلُ إِذَا طَالَ .

(١) سورة البقرة ٧١ .

(٢) جمهرة الأشعار ١٢٣ .

(٣) ديوانه ٣٨ .

(٥)

كتب التثقيف أو التصويب اللغوى

- مقدمة

- كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت

- كتاب لحن العامة للزييدى

- درة الفواص فى أوهام الخواص للحريرى

- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكى الصقلى

(٥)
كتب التنقيف أو التصويب اللغوى

مقدمة

ليس من السهل الوقوف على صورة دقيقة للوضع اللغوى فى عصور الاحتجاج ، إذ لم يسجل اللغويون الأوائل إلا اللغة الفصيحة التى سمعوها من أبناء القبائل العربية الذين شهدوا بسلامة لغتهم ، على الرغم من أن أصحاب مذهب تنقية اللغة - كما يبرز من تفاوت مواقفهم - لم يتفقوا على مقياس محدد يتخذ أساساً للحكم بالصحة أو الخطأ ، إذ إن بعضهم سلك مسلكاً يطبعه التشدد ، والوقوف عند ما سمع ، وعدم الاعتراف إلا بالأفصح ، وما عداه فهو خطأ ، فقد روى عن الأصمعى أنه قد أنكر أشياء كثيرة فى اللغة ، ولم يقر إلا ما سمعه عن العرب فى البادية ، واستعمله الشعراء فى شعرهم ، وذلك فى الألفاظ وفى الصيغ . معنى ذلك أنه قد كانت فى اللهجات صور عدة من الاستخدام اللغوى رفضها علماء اللغة لأنها فاسدة غير فصيحة ، لا تنفق ومقاييسهم ، وأبوا أن يسجلوها ، فلم يكن لهم من قصد سوى الفصاحة فى الأداء اللغوى . أما المستقيح والمستشنع والملحون وأضرابه فكانوا ينفرون منه ، ويكرهون سماعه .

يبد أن انتشار اللحن بصورة كبيرة فى مرحلة متأخرة - كما يظهر من بعض المؤلفات التى رصدت هذه الظاهرة أو مست الوضع اللغوى آنذاك بوجه عام - ليس على السنة المتكلمين بالعربية من أبناء الأم التى دخلت الإسلام فحسب كما كانت الحال فى بدايته ، بل نفذ إلى السنة العرب أنفسهم الذين اختلطوا بغيرهم من الشعوب ، وبخاصة سكان الحضر ، وابتعدوا عن البيئة الأولى التى صانت ألسنتهم من الفساد ، فتغيرت ألسنتهم ، وخالفت الفصحى فى نطق الأصوات أو فى الصيغ أو فى حركات الإعراب (وتمثل أغلب المخالفات) وفى تأليف الجمل أو فى دلالة المفردات (وتمثل أقل المخالفات) .

وجد أهل اللغة ، وهم أحرص الناس على اللغة العربية الفصحى وعلى بقائها سليمة نقية بوجه عام ، وهو حرص - كما قلنا - أساسه الحفاظ على لغة القرآن الكريم ، قراءته وفهمه ، وجدوا في ذلك الشيوخ المخيف للحن وضماً يبنى به خطر محقق على العربية والقرآن ، فتصدوا له بوضع كتب هدفها الأساسى التنبيه على اللغة الفصيحة والأداء اللغوى السليم ، وإن اختلفت فيما بينها بعد ذلك فى طبيعة المادة والأهداف باختلاف بيئة التأليف وزمنه ومن وجه إليهم ، فعنى بعضها فى المرحلة المبكرة بتقديم ثقافة لغوية إلى جانب التصويب اللغوى ، ونبه بعضها الآخر فى مرحلة تالية إلى أخطاء الخواص بعد أن استشرت الظاهرة وتجاوزت العوام إلى الخواص . وفى مرحلة متأخرة جمعت أخطاء الفتيين معاً ، بل وسعت دائرة الاهتمام بمعالجة المعرب والدخيل أيضاً .

وتذكر كتب التراجم والطبقات أن أقدم الكتب التى ألغت فى اللحن كتاب « ما تلحن فيه العامة : للكسانى (ت ١٨٩ هـ) الذى تنضح فيه كل سمات بداية التأليف فى هذا الموضوع ، فهو يضم مادة محدودة ، تسرد بلا أى ترتيب أو نظام ، يبدأ فيها بعبارة (وتقول أو يقال) ، يقتصر على ذكر اللحن وإبانة موضع الخطأ فيه وصوابه ، وإن اكتفى فى بعض الأحيان بذكر الصواب فحسب ، فلا ندرى على أى نحو كان الخطأ ، وكيف نطق الناس الكلمة فى زمنه ، أى زمن المؤلف أو التأليف . وتمثل الأخطاء التى رصدت فى النطق أو الصيغ المادة الكلية للكتاب . ويلاحظ أيضاً عدم الاستطراد وقلة الشواهد ، وإن كان أغلبها من القرآن والشعر . وربما تجدر الإشارة هنا فى اللمحة الموجزة إلى أنه قد شكك د . حسين نصار (ص ٨٠) فى نسبة الكتاب إلى الكسانى ، موافقاً للمبني محقق الكتاب ، غير أن د . رمضان عبد التواب (ص ٦٣ : ٧٠) قد قدم الأدلة على صحة النسبة .

أما ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) فى كتابه (إصلاح المنطق) فقد أولى جل اهتمامه - كما سنرى فيما بعد - بالصيغ الفصيحة ، أما أخطاء العامة فلم تشغل إلا عشرة أبواب من كتابه . وهو ينطلق من الصيغة الفصيحة ثم ينتقل الصورة التى صارت عليها عند العامة ، فينبه إلى هذا التحريف الذى طرأ سواء أكان فى ضبطها أم فى حروفها أم معانيها أم طريقة تقديمها ولزومها ثم الخلط بين أبيتها المختلفة ، ولكنه أكثر من الاستطراد وتوسع فى الاستشهاد .

بيد أننا نرى أن نهج المعالجة قد تبدل ، وطرق التناول قد تعدلت ، إذ تجاوز العلماء

مجرد سرد المادة والعناية بتقديم الشواهد الدالة على الصواب ، إلى العناية بترتيب المادة وتنظيمها وتجنب التداخل فيها والتوازن في المعالجة ، وتجنب الاستطراد والمبالغة في الاستشهاد إلى غير ذلك من الأمور المعينة على الإفادة منها ، كما هي الحال في أدب الكاتب لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) وفصيح ثعلب . ولكن يبدو أن دوام الحال من المحال ، إذ نجد مؤلفي كتب اللحن ينكفون ثانية إلى الحال الأولى ، فيغيب الترتيب ، ويكثر الاستطراد ويزيد الاستشهاد ، كما هي الحال في لحن العامة للزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) ودرة الغواص للحريزي (ت ٥١٦ هـ) ، والتكملة للجواليقي (ت ٥٣٩ هـ) وغيرها ، ويلاحظ هنا أن بعض هذه الكتب قد أضاف بعداً جديداً في معالجة هذه الظاهرة حين تتبع أوام الخواص أيضاً .

يبرز د . حسين نصار (ص ٩٣ ، ٩٤) قيمة كتب لحن العامة والخاصة معاً في عدة أمور ، منها :

- أن أهميتها تقوم على تصويرها الشعب العربي وحياته في جميع الأقاليم تصويراً دقيقاً محكماً لا تعطيناه معاجم اللغة الفصيحة .

- عنيت هذه الرسائل باللغات الحية في الأقاليم ودلالاتها فكانت أصدق تصويراً ، بل صورت مع العامية لغة خاصة بعد أن تسربت إليها الأخطاء .

يلاحظ ذلك الذي أبرزه في الأمر الثاني في الكتب القديمة المثلثة لعامية العراقيين وأهل بغداد خاصة ، ونقص ذلك كتب الكسائي وابن السكيت وابن قتيبة والحريزي والجواليقي وابن الجوزي ، فعنها يمكن التعرف على جوانب الاستخدام اللغوي في هذه المنطقة من القرن الثاني حتى القرن السادس الهجري . وعلى عامية الأندلس من كتاب الزبيدي ، وعلى عامية صقلية من كتاب ابن مكي الصقلي (ت ٥١٥ هـ) : تثقيف اللسان وتنقيح الجنان ، وعلى عامية تونس من الكتاب المنسوب لابن الإمام (ت بعد ٨٢٧ هـ) : الجمانة في إزالة الرطانة ، وعلى عامية الشام ومصر في مرحلة متأخرة (في القرنين التاسع والعاشر للهجرة) ، من كتب ابن الخنيلي (ت ٩٧١ هـ) وكتاب (دفع الأصر عن كلام أهل مصر) ليوسف المغربي (ت ١٠١٩ هـ) .

اختلفت المؤلفات في اللحن إذن في كم المادة وطريقة معالجتها ونهج تنظيمها ، وقد أشرنا فيما سبق إلى أنها بدأت مختصرة ، تكتفي بذكر اللحن وتصويبه استناداً إلى القرآن والشعر أو البدء بالصيغة السليمة ثم انتقلت إلى التنبيه إلى الصيغة الخاطئة على

ألسنة العوام أو الخواص مع الاستشهاد أيضا ، إلا أن النهج الأول كان الغالب ، وهو الذى كتب له الاستمرار إلى اليوم ، فما يزال علماء اللغة يتبعون الأغلاط ويرصدونها وينبهون إلى الصواب . وقلنا إنهم اختلفوا فى مسائلنى الاستطراد والشواهد ؛ فالأمر فيهما يرجع إلى المؤلف ذاته فى أى عصر كان ، وإن لوحظ احتفاء بعضهم بالمسائل الأدبية والنحوية والصرفية والبلاغية وما إليها ، مثل الحريرى فى درة الغواص ، وتعرض المتأخرين للألفاظ الدخيلة والمعربة ، كما برز اتجاه عام لديهم لدرس الكلمة العامية ، وإبانة الأصل الذى أتت منه ، للفصل بين المفردات التى لها أصول فى الفصحى ، والمفردات التى دخلت من لغات أخرى مختلفة .

إصلاح المنطق

لأبى يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت (ت ٢٤٤ هـ)

تروى كتب التراجم والطبقات أن ابن السكيت كان عالماً بالقرآن ونحو الكوفيين ، ومن أعلم الناس باللغة والشعر . حقاً إنه كان راوية ثقة كما تشهد بذلك المؤلفات التي تركها ، واعتمد عليها كثير من كتب اللغة والمعاجم ، فقد كانت مؤلفاته تضم ثروة لغوية غزيرة ، أمدت تصانيفهم بمادة شكلت عمدها ، أخذها عن خير الرواد كابى عمرو الشيباني والفراء وابن الأعرابي والأثرم . وقد روى عن الأصمعي وأبى عبيدة ، كما أنه روى عن كثير من الأعراب الفصحاء ، كابى تمام الأعرابي ، والتميمي العدوي ، وأبى ثروان العكلى ، وأبى الجراح العقيلي وأبى شنبلى ، وغيرهم مما ذكروا صراحة فى كتاب (إصلاح المنطق) .

وعلى الرغم من أن ابن السكيت لم يُصدّر كتابه بمقدمة تحدد هدفه وتشرح منهجه وأسلوبه فى معالجة المادة ، فإن الاسم الذى اختاره ينبىء عن عناية أساسية بإثبات الصيغ الصحيحة الفصيحة ، إلى جانب التنبيه على الألفاظ التى حورتها العامة فيما عرف بلحن العامة . ولذلك يعد الكتاب ثمرة من ثمار النشاط اللغوى الذى بذله علماء اللغة فى تلك الفترة للمحافظة على سلامة العربية حتى لا يعتريها لحن ولا يرقى إليها تحريف . والحق أنه جمع فيه بين التشقيف اللغوى بتقديم مادة لغوية غنية لمن أراد أن يلم بمحصول لغوى من أبنية الأسماء والأفعال الفصيحة وأشكال الاستخدام اللغوى التى سلمت من تأثيرات العامية ، وتقويم اللسان ، وهو الأمر الثانى الذى طمح إليه المؤلف من خلال صنيعة المتقدم ، وإصلاح أخطاء النطق الشائعة فى عصره وبيئته ؛ وهو هدفه الأول الذى لم يعبر عنه صراحة كمادة مؤلفى تلك الفترة .

بيد أنه كانت تشغله اللغة الفصيحة دون غيرها ، فلم يعن بالمادة المتعلقة بأشكال اللحن عناية كافية . ولذا نجده يخالف من سبقه من اللغويين الذى كتبوا فى لحن العوام أو الأخطاء التى تجرى على ألسنة العامة ، كما أن بعض ما ذكره لم يقبله من جاء بعده ، وألف فى ذلك الموضوع ؛ فكان ينكر رأيه ويرده ويستشهد على ذلك بأمثلة تعكس ظواهر كانت معروفة لدى القبائل العربية الفصيحة ، كما حدث بالنسبة لرأيه فى الهمز

مثلاً ؛ وهو ما يؤكد عدم وجود مقاييس واضحة تضبط أحكام اللمح وتحقق لها العمومية من جهة ، والافتقار إلى استقرار كامل لكل صيغ اللهجات وصور الخلاف بينها من جهة أخرى . على كل حال كان ابن السكيت لا يجيز إلا السماع متشدداً فيه ، موافقاً في ذلك اللغويين القدماء ، أما القياس فلم يجزه .

قسم ابن السكيت كتابه قسمين أو جزءين كبيرين ، وهو تقسيم لم يفطن كثيرون إلى علته ؛ لأن كلا القسمين يحتوي على قدر من الصيغ الفصيحة ، وقدر من تلك الصيغ الملوحة . باختصار تداخلت موضوعات الجزء الأول مع موضوعات الجزء الثاني ، يقول أحد محققى الكتاب ، وهو المحقق الثبت العلامة ، عبد السلام هارون في مقدمته (ص ١٢) : « وهذا الكتاب قد أراد ابن السكيت به أن يعالج داء كان قد استشرى في لغة العرب المستعربة ، وهو داء اللمح والخطأ في الكلام . فعمد إلى أن يؤلف كتابه ويضمنه أبواباً يمكن بها ضبط جمهرة من لغة العرب ، وذلك بذكر الألفاظ المتفق في الوزن الواحد مع اختلاف المعنى ، أو المختلفة فيه مع اتفاق المعنى ، وما فيه لنتان أو أكثر ، وما يعل ويصحح وما يهمز وما يشدد ، وما تغلط فيه العامة . . . ثم ذكر بعد ذلك عناية الأدباء به ، وقد تمثلت هذه العناية في أشكال عدة ، كالشرح والزيادة ، وشرح أبياته ، وترتيبه على الحروف ، وتهذيبه ، وتلخيصه . . . إلخ .

قلنا إن الأساس في تقسيم الكتاب الصيغ أو بعبارة أدق أبنية الأسماء والأفعال ، ولذا فهي تشغل أغلب الجزء الأول ، وبعض أبواب الجزء الثاني ، مع العلم بأن عدد الأبواب يزيد على مائة باب ، تختلف فيما بينها بين الطول والقصر ؛ فهي ليست على وتيرة واحدة ، وتتحكم فيها طبيعة المادة ، ويتحدد عنوان كل باب بالصيغة الصرفية التي يدرسها في الأغلب أو تبعاً للموضوع الذي يتناوله . وقد راعى تقديم الأمثلة المجردة على المزيدة والثلاثى على الرباعى ، والصحيح على المعتل . وكان يطيل أحياناً في شرح الألفاظ ويبيان مشتقاتها ، كما أنه أولى بعض القواعد والظواهر واختلاف اللهجات العربية أهمية خاصة .

وقد سار على نهج واحد في معالجة الصيغ ، إذ يبدأ بذكر الألفاظ التي ترد على وزن الصيغة التي يدرسها ، ثم يذكر معناها ، ويستشهد على ذلك بالقرآن والحديث والشعر . وربما يكثر من الاستطراد ، ويفرط في ذكر الشواهد والتعليق عليها إلى حد رأى معه أحد الباحثين أن ذلك قد أسهم في إضاعة الأساس الذي أقام عليه ابن السكيت تقسيمه في بعض الأبواب . وأرى - خلاف لذلك برغم تسليمي بصحة هذه

الملاحظة وأثرها في متابعة أسس الدراسة - أنه قد قدم من خلال منهجه هذا شروحاً للآلفاظ ، ليس من السهل دون جهده السابق ، التوصل إلى دلائلها ، كما أن الشواهد التي قدمها تمثل كما كبيراً من السياقات بالغة الأهمية التي تمكنا من الكشف عن الفروق الدقيقة بين معاني المفردات وأهم أشكال الاستخدام الأسلوبى لها .

أما الأبواب التي تعالج اللحن وهي لا تقل أهمية - في رأى - عن الأبواب الأخرى ، فيبلغ عددها عشرة أبواب ، توجد متفرقة في داخل الجزء الأول الذي يضم ستة أبواب منها ، وفي الجزء الثانى الذى يضم أربعة أبواب . وتتوزع الأبواب على النحو التالى :
- بابان فيما اعترى الألفاظ في لغة العامة من تحريف في الضبط (تغير في الحركة) :

كسرة (في الصيغة الفصيحة) ← فتحة / ضمة (في الصيغة العامة) .

فتحة (في الصيغة الفصيحة) ← كسرة / ضمة (في الصيغة العامة) .

- وأربعة أبواب في اللحن الذى وقع في الحروف (تغير في صامت أولين) :

صاد (في الصيغة الفصيحة) ← سين (في الصيغة العامة) .

سين (في الصيغة الفصيحة) ← صاد (في الصيغة العامة) .

واو (في الصيغة الفصيحة) ← ياء (في الصيغة العامة) .

تحقيق الهمزة (في الصيغة الفصيحة) ← تسهيل الهمزة (في الصيغة العامة) .

- وبابان في اللحن الذى وقع في الصيغة (تغير في بنية صرفية) :

فعلت (في الفصحى) ← أفعلت (لدى العامة) .

أفعلت (في الفصحى) ← فعلت (لدى العامة)

- وبابان فيما اعترى بعض الألفاظ الفصيحة من تغير في المعنى في استعمال العامة .

وبرغم رصد لعدة أشكال أو صور من اللحن فإنه يلاحظ هنا عدم عنايته بالصيغ الملحونة ، قدر عنايته بالصيغ الفصيحة ، مقتنياً في ذلك أيضاً آثار من تقدم عليه في هذا الموضوع ، فنجد أحياناً يذكر : [ونقول كذا ، ولا نقول كذا] . وكثيراً ما يختلط حديثه عنهما معاً ، فلا ندرى كيف استعملت العامة الصيغة التي يتحدث عنها ، هل استعملتها على نحو ما هي عليه أم غيرتها ، فإذا كانت قد تغيرت فعلى أى نحو كان الانحراف ؟

أما الكلمة الأخيرة هنا فتتعلق بترتيب الكتاب ، وقد انتقده في ذلك معظم الباحثين ، إذ رأوا أنه لم يحاول ترتيب المواد في أبوابه ترتيباً أبجدياً ، وفق حروفها الأولى أو الأخيرة ، مثله في ذلك مثل الكتب الأولى التي صنف في هذا الموضوع ، وترتب على ذلك بحق صعوبة كبيرة في البحث عن كلمة ما ، يحتاج إلى معرفة صحتها أو بنيتها أو معناها أو شواهدا إلى غير ذلك . بيد أنهم قد رأوا أنه باتخاذ من الأبنية الصرفية وأوزان الأفعال والأسماء أساساً أقام عليه الكتاب ، ووزع فيه الألفاظ التي رصدها وجمعها ، على هيئة أبواب وفصول ، حتى يميز الناس بين الصحيح الفصيح فيستعمل ، والخطأ الملحون فيتجنب . قد خطأ بهذا الأساس خطوة تنظيمية كبيرة ، وإن كنا نرى أنه قد شغل عن التنظيم والتبويب والتنسيق بهدفه الجوهرى الذى استولى عليه ، كما استولى على كثير من أقرانه .

وفيما يلى نماذج من كتاب (إصلاح المنطق)

من كتاب «إصلاح المنطق» لابن السكيت

* ويقال : قد بَخَصْتُ عَيْتَهُ ، ولا تقل بَخَشْتُهَا ، إنما البَخْسُ التَّقْصَانُ من الحق ، ٢٨٤ تقول : قد بَخَسْتُهُ حَقَّهُ . ويقال للبائع إذا كان قَصْدًا : لا بَخْسُ ولا شَطَطُ * وتقول : قد بَصَقَ الرَّجُلُ ، وهو البَصَاقُ ؛ وقد بَزَقَ وهو البَزَاقُ ؛ ولا تقل بَسَقَ ، إنما البَسَاقُ في الطُّول ، ويقال تَخَلَّطَ بِاسْقَةٍ . قال الله جلَّ وعزَّ (والتَّخَلُّطُ بِاسْقَاتٍ) وقد بَسَقَ الرَّجُلُ ، إذا طَالَ ؛ وقد بَسَقَ في علمه ، إذا علا . ويقال لحجر أبيض يتلأأ : بُصَاقَةُ الْقَمَرِ * ويقال هو قَصُّ الشَّاةِ وَقَصَصَهَا ، ولا تقل قَسَّ ولا قَسَسَ . والقَسُّ : تَتَبُّعُ الثَّمَانِمِ . قال الرازي (١) :

* يُصْبِحُنَ عَنْ قَسِّ الْأَدَى غَوَافِلًا *

* وتقول : قد أصابَ فُرْصَتَهُ بِالْصَادِ ، وقد أَفْرَصَكَ الْأَمْرُ . والعامَّة تقول : قد أصابَ فُرْصَتَهُ . وأصل الفُرْصَةُ : أن يتفَارَصَ الْقَوْمُ الْمَاءَ الْقَلِيلَ ، فيكون لهذا نَوْبَةٌ ثم لهذا نَوْبَةٌ ، فيقال يا فلان : قد جَاءَتْ فُرْصَتُكَ ، أى وَقْتُكَ الَّذِي تَسْتَقِي فِيهِ * وتقول : ٢٨٥ قد أَخَذَهُ قَسْرًا ، أى قَهْرًا ، ولا تقل قَصْرًا ، وقد قَصَرَ إذا حَبَسَهُ ، ويقال امرأة قصيرة وقصورة ، إذا كانت مُحْبُوسَةً مُحْبُوبَةً . قال كثير :

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتَ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَى وَمَا تَدْرِي بِذَلِكَ الْقَصَائِرُ (٢)
عَنَيْتِ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أَرِدْ قَصَارَ الْخَطَى شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَاتِرُ

والباحتر : الْقَصَارُ . ويروى « قَصُورَات » * ويقال : هُمُ الْأَسَدُ أَسَدُ شَتْوَةٍ ، وهى أَفْصَحُ مِنَ الْأَزْدِ * ويقال هذه : دَابَّةٌ شَمُوسٌ بَيِّنَةُ الشَّمْسِ ، إذا كان يَقْمُصُ عِنْدَ الْإِسْرَاجِ وَالْمِسْ بِالْيَدِ ، ولا تقل شَمُوصُ * ويقال : هُوَ الصَّنْدُوقُ بِالْصَادِ . وهى صَنْجَةُ الْمِيزَانِ . ولا تقل سَنْجَةٌ ، وهى أَعْجَمِيَّةٌ مُعَرَّبَةٌ * وَالرُّسْغُ بِالسَّيْنِ . وَالرَّسَاغُ حَبْلٌ يُخَدُّ فِي الرُّسْغِ شَدًّا شَدِيدًا ، فَيَمْنَعُ الْبَعِيرَ مِنَ الْإِنْبِعَاطِ فِي الْمَشْيِ * وتقول : هُوَ

(١) هو رؤية بن المعجاج ، كما فى اللسان (قس) .

(٢) ب : « ولم تعلم » وكتب فوقها « وما تدرى خ » .

الصَّمَاحُ بالصاد . ولا تقل السَّمَاح * وتقول : قد أصاح الرجلُ للشئ^(١) ، إذا استمع له * وقال القراء : يقال تَقَصَّصْتُ أثره ، ويقال : تَقَسَّصْتُ أصواتهم بالليل ، إذا سمعتها .

باب

ما يَقْلُطُ فِيهِ يَتَكَلَّمُ فِيهِ بِالْيَاءِ وَإِنَّمَا هُوَ بِالْوَاوِ

* جَفَوْتُ الرَّجُلَ فَهُوَ مَجْفُوءٌ : وقال بعضهم مَجْفِيٌّ . ولا تقل جَفَيْتُهُ . قال : وأنشدني القراء :

* ما أنا بالجاني ولا المجني *

قال : وإِنَّمَا قال المجني لَأَنَّهُ بناء على جَفَى ، وهو من جَفَوْتُ ، فَلَمَّا انْقَلَبَ الْوَاوُ يَاءً فِي جَفَى بِنَاء مفعولاً عليه * وتقول حَتَّوْتُ عَلَيْهِ فَأَنَا أَحْتَرُ ، إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِمْ وَحَدِثْتَ عَلَيْهِ . ويقال : امرأة حَانِيَّةٌ ، إِذَا قَامَتْ عَلَى وَلَدِهَا وَلَمْ تَزُوجْ ، وَقَدْ حَنَّتْ عَلَيْهِمْ تَحَنُّوً . وتقول : حَنَيْتُ الْعُودَ وَحَنَيْتُ طَهْرِي . وَحَنَوْتُ لَعْنَةً * وتقول : هَجَوْتُ هَجَاءً قَبِيحاً فَهُوَ مَهْجُوءٌ ، وَلَا تَقُلْ هَجَيْتُهُ * وتقول : قَدْ قَلَوْتُ الْمَهْرَ عَنْ أُمِّهِ وَأَفْطَلَيْتُهُ ، إِذَا فَصَلْتُهُ عَنْهَا وَقَدْ قَطَعْتَ رِضَاعَهُ . وَقَدْ قَلَيْتُ رَأْسَهُ * وتقول : قَدْ غَدَوْتُ غَدَاءً حَسَنًا ، وَلَا تَقُلْ غَدَيْتُهُ . وَقَدْ عَرَوْتُ الرَّجُلَ ، إِذَا أَتَيْتُهُ ، فَهُوَ مَعْرُوءٌ . وَقَدْ عَزَوْتُهُ إِلَى أَبِيهِ ، إِذَا نَسَبْتُهُ إِلَيْهِ ، وَعَزَيْتُهُ لَعْنَةً ، وَقَدْ اعْتَزَيْتُ أَنَا إِلَى أَبِي * وتقول : قَدْ قَرَوْتُ الْأَرْضَ ، إِذَا تَبِعْتَهَا ثُمَّ ، تَخْرُجُ مِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ . أَقْرُوها قَرَوًا ، بِالْوَاوِ لَا غَيْرَ . وَقَدْ قَرَيْتُ الضَّيْفَ قَرَى وَقَرَى * وَقَدْ قَلَوْتُ بِالْقَلَّةِ . إِذَا ضَرَبْتَهَا بِالْقَلَاءِ ، وَهُوَ الْعُودُ الَّذِي يُضْرَبُ بِهِ الْقَلَّةُ ، بِالْوَاوِ لَا غَيْرَ . وَقَدْ قَلَوْتُ الْبَسْرَ وَاللَّحْمَ وَقَلَيْتُهُ فَهُوَ مَقْلَى وَمَقْلُوءٌ . وَقَدْ قَلَيْتُ الرَّجُلَ ، إِذَا بَغَضْتَهُ ، قَلَى وَقَلَاءٌ ، بِالْيَاءِ لَا غَيْرَ * وَقَدْ غَلَوْتُ فِي الْقَوْلِ فَأَنَا أَغْلُو غَلْوًا ، وَقَدْ غَلَوْتُ بِالسَّهْمِ أَغْلُوهُ غَلْوًا ، بِالْوَاوِ لَا غَيْرَ . وَقَدْ غَلَيْتُ عَلَيْهِ مِنْ شِدَّةِ الْغَيْظِ فَأَنَا أَغْلَى غَلْيًا وَغَلْيَانًا * وتقول : قَدْ خَلَوْتُ بِهِ فَأَنَا أَخْلُو بِهِ خَلْوَةً ، بِالْوَاوِ لَا غَيْرَ ، وَقَدْ خَلَيْتُ دَابَّتِي أَخْلِيهَا خَلْيًا ، إِذَا جَزَزْتَ لَهَا الْخَلَى ، وَهُوَ الرُّطْبُ . وَسُمِّيَتْ الْمَخْلَاةُ

(١) كذا ، على الصواب في ح ، ل . وفي الأصل : « بالشئ » وفي ب : « الشئ » .

مخللة لأنه يجعل فيها الحلى . والمخللى ، بالقصر : ما يختلى به . الحلى ، أى يُجزى *
وتقول : قد عتوت له ، إذا خضعت له ، وقد عتوت فى بنى فلان إذا كنت فيهم عانياً
أى أسيراً . وقد عتت الأرض بالنبات تَعْتُو عَتْواً ، إذا ظهر نباتها ، قال عدى :
فياكلن ما أعتى الوكى فلم يلك كان بحافات النهاء المزارعاً
قوله أعتى الوكى ، أى ألبته الولى ، وهو المطر بعد الوسمى ، فهذه بالواو لا غير .
وقد عتيت فلاناً بكلامى بالياء لا غير * وتقول : قد حزا السراب الشخص يحزوه
حزواً ، إذا رقعته . وحزاه يحزوه ، بالهمز لغة . ويقال : قد حزا فلان الشيء يحزیه
حزياً ، إذا خرصه ، يقال : كم تحزى هذا الثخل ، أى كم تحرصه * ويقال : قد
حكوت الرجل حلوأنا إذا وهبت له . قال الشاعر :

ألا رجل أحلوه رجلي وناتى بيلغ عنى الشعر إذ مات قاتله

وقد حكيت المرأة أحليها ، إذا حكيتها * ويقال : قد دنوت من فلان أدنو منه دنواً ،
وما كنت يا فلان دنياً ، ولقد دنوت ، غير مهموز ، تدنو دنأوة ، ويقال : ما تزاد مناً
إلا قُرْباً ودناوة ، ويقال : ما كنت دانتاً ولقد دنأت تدناً ، أى مسجت * ويقال : قد
عتوت يا فلان فانت تَعْتُو عَتْواً ، ولا يقال عتيت * ويقال : قد جلوت الصفر وغيره
أجلوه جلاءً ، ولا تقل جليته . وقد جلوت عن البلد فانا أجلو جلاءً * وقد عفوت عن
الرجل فانا أعفو عفواً . وقد عفوته أعفوه ، إذا أتيته ، بالواو لا غير * وتقول بين
الرجلين بون بعيد ، أى تفاوت . وقد بان صاحبه يَبُونُهُ بُوناً ، فهذه اللغة العالية ،
ومنهم من يقول : بينهما بين بعيد ، وقد بان صاحبه يَبِينُهُ بَيْناً * وتقول : ما كان
أحوكه ، إذا كان محتالاً . وقد تحوّل ، إذا احتال ، وهو رجل حوّل ، إذا كان كثير
الاحتيال . وما أحيله لغة . وهى الحوكل والحيل * وتقول : قد ابوت الرجل أبوه إذا
كُنت له اباً . ويقال ما له أب يابوه ، وقد أبيت الشيء أباه إياه * وتقول : قد سروت
ثوبى عنى أسروه سراً ، إذا ألقيته ، وقد سروت عنى درعى ، بالواو لا غير . وقد
سريت بالليل وأسريت ، إذا سرت ليلاً .

باب

* ونما تضعه العامة فى غير موضعه قولهم : خرجنا ننتزه ، إذا خرجوا إلى

اليساتين، وإنما التنزه التباعده عن المياه والأرياف . ومنه قليل فلان يتنزه عن الأقدار ،
أى يتباعده منها . ومنه قول الهذلي^(١) :

أقرب طريد ينزّه الغلا
ة لا يرده السماء إلا تيبابا^(٢) :

ينزّه الغلاة . يعنى ما تباعد من الغلاة عن المياه والأرياف . وظللنا متنزهين إذا
تباعدوا عنه . وإن فلاناً لنزّه كريم ، إذا كان بعيداً من اللوم . وهو نزّه الخلق . ويقال :
تنزّهوا [بحرّمكم عن القوم . وهذا مكان نزّهه ، أى خلأ ليس فيه أحد فأنزلوا فيه
بحرّمكم^(٣)] * وتقول : وعزّت إليك فى كذا وكذا ، وأوعزت ، لغتان * وتقول - هى
صدقة المرأة ، مفتوحة الصاد مضمومة الدال ، وصدأفها . قال الله جلّ وعزّ : (وآتوا
النساء صدقاتهنّ نخله ، قال الأصمعيّ : سمعت ابن جرير يقول : قضى ابن عباس
لها بالصدقة * وتقول : هذا ماء ملح . وقال الله عزّ وجلّ : (وهذا ملح أجاج) .
وهذا سمك ملبّح ومملوح ، ولا تقلّ ملح . ولم يجرى شيء فى الشعر^(٤) إلا فى بيت
لعدافر :

بصريّة تزوّجت بصريّاً
يطعمها المالح والطريّاً

ولا يقال ماء مالح . وملّحت القدر ، إذا ألقيت فيها الملح * وتقول « الصيف
ضيّع اللين » مكسورة التاء ، إذا خوطب بها المذكر أو المؤنث أو الاثنان والجميع وهى
مكسورة التاء ؛ لأن أصل المثل خوطبت به امرأة [كانت تحت رجل موسر ، فكرهته
لكبر سنّه ، فطلقها ، فتزوجها رجل مملّح ، فبعثت إلى زوجها الأول تستغيثه ، فقال
لها هذا^(٥)] ، فجرى المثل على الأصل * وكذلك قولهم : « أطريّ إنك ناعلة ،
أى خذى فى أطرار الوادى ، فإنّ عليك تعلين ، وقال غيرهما : أى أدلى . وقال
الشاعر^(٦) :

غضبتُم علينا أن قتلنا بمالك
بنى عامرٍ ها إن ذا غضبٍ مطرٍ

(١) أسامة بن حبيب الهذلي ، كما فى اللسان (نزّه) .

(٢) استشهد فى ج ، ل بلفظ « ينزّه الغلاة » فقط . وورد فى ب : « تيبابا » .

(٣) التكملة من ب ، ج ، ل .

(٤) ب ، ل : « فى شيء من الشعر » .

(٥) الحيطنة ، كما فى اللسان (طرز) .

٤٤٥* وتقول : « عند جفينة الخير اليقين » وهو اسم خمّار ، ولا تقل جهينة .
وتقول : « افعل كذا وكذا وخالك ذم » ولا تقل ذنب . والمعنى خلا منك ذم ، أى لا تؤذم
* وتقول : « صار كذا وكذا ضربة لازب » فهذه اللغة النصيحة ، والألازب والآلاب :
الثابت ، ولازم لغة . وقال النابغة :

ولا يحسنون الخير لا شر بعده
ولا يحسبون الشرّ ضربة لازب
وقال كثير :

فما ورق الدنيا بياق لأهله
ولا شدة البلوى بضربة لازب
وتقول : جاء فلان بإضبارة من كُتب ، وبإصمامة من كتب ، وهى الأضابير
والإصاميم ، ويقال : فلان ذو ضبارة ، إذا كان مُشدّد الخلق مجتمعه . ومنه سُمى ابن
ضبارة . ومنه قيل : ضبر القرس ، إذا جَمَعَ قوائمه ووئب ، ومنه قيل للجماعة
يغزون : ضبر ، قال الهذلي (١) :

* ضبر لباسهم القثير مؤلب (٢) *

* وتقول : هذا شئ ثَقِيل ، وهذه امرأة تُقال ؛ وهذا شئ رزين ؛ وهذه امرأة
رزان ، إذا كانت رزينة فى مجلسها ، قال الشاعر (٣) :

حصان رزان لا تُزن بريّة
وتُصنح غرقى من لحوم الغوافل (٤٤٦)

* وتقول : هو فُحَال النَّخْل ، وهو فحل الإبل ، ولا يقال فُحَال إلا فى النَّخْل ،
وهى الفحاحيل ، قال الشاعر :

يُطْفَن بِفُحَالٍ كَانَ ضِيَابَهُ
بَطُونُ الْمَوَالِي يَوْمَ عِيدِ تَعَدَّتْ
* وقد عَنَتُ الْكِتَابَ أَعْنُوهُ عَنَوَةً ، وَعَنَوُهُ أَعْنُوهُ ، وقد عَنَّتْ . . .

(١) هو ساعدة بن جؤية ، كما فى اللسان (ضبر) .

(٢) صدره : * بيناهم يوماً كذلك راعهم *

(٣) هو حسان بن ثابت يمدح عائشة . اللسان (حصن ، وزن) .

لحن العامة لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ)

لقد رأينا في المقدمة السالفة أن ثمة عوامل عدة قد دفعت إلى ظهور لغة للعوام تتصارع مع الفصحى التي استمات علماء العربية في الحفاظ عليها سليمة نقية ، في صورتها الفصيحة ، نقلا عن الأعراب غير المنتمين إلى قبائل عرفت بفصاحة لسانها فحسب ، بل الذين عرفوا بالصدق والأمانة والعلم وكثرة الرواية ، وفي بيئتها الطبيعية ، أى في البوادي التي لم تكن تعرف العناصر الأجنبية ، فسلمت ألتستهم من الخطأ ، وصيئت ألفاظهم من التغيير . وقلنا إنه لم يكن هناك اتفاق حول مقياس محدد للفصاحة ، فكانت هناك مستويات في الفصاحة ، فقد عرف الفصحى والأفصح في لغات القبائل ، كما أنه قد أنكرت ألفاظ من بعض القبائل التي شهدوا لها بالفصاحة ، لأنها شذت في الاستعمال عن مسلك قبائل أخرى حظيت بالسبق والتقدم على غيرها .

وعلى الرغم من تسرب اللحن من لغة العوام إلى لغة الخواص ، وهو الأمر الذي تصوره تلك الكتب التي ألفت في هذا الموضوع أصدق تصوير ، فهي اللغة الحية المستعملة على ألسنة السواد الأعظم في بيئات عربية مختلفة ، فقد تصدى هؤلاء العلماء بكل قوة لهذا التيار ، حرصا على سلامة لغة الإسلام من أن تعصف بها رياح التغيير ، فتتحول وتبدل وتذهب ، فيذهب معها الدين ، حاشا لله ، فقد قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ الحجر / ٩ . فهو يسخر من عباده عبر القرون والزمان من يعمل على صونها من اللحن ، فيصوب ما يعتري ألسنة الناس من خطأ في أية صورة من صوره ، ويرد الانحراف ، وينبه إلى الصحيح ، حتى يدرك أبناء اللغة الذين صارت اللغة إليهم اكتساباً ما وقع فيها من اعوجاج ، فيعودوا إلى الصحة والسلامة .

والحق أنه قد نشب خلاف كبير حول مفهوم « اللحن » ، إذ إن النظر في الروايات والأخبار والشواهد التي نقلها الرواة يعكس بوضوح مدى الخلاف بين علماء العربية ، فقد وصلت الكلمة إليهم ، في سياقات مختلفة ، تشير دلالات متباينة ، وتجهيز أشكالا من التفسير والتأويل والفهم ، وقد انتهت هذه النصوص وتفسيراتها آخر الأمر إلى

المعاجم المتأخرة ، التي انفردت براء المادة التي نقلتها بفضل جهود أجيال متعاقبة ، كما هي الحال في لسان العرب لابن منظور الذي أورد في مادة (لحن) قول ابن بري في حاشيته : « للحن ستة معان : الخطأ في الأعراب ، واللغة ، والغناء ، والفطنة ، والتعريض ، والمعنى » . وما يهمنا من هذه المعاني هو المعنى الأول الذي قصد بها الخطأ في الإعراب ، أي مخالفة الفصحى بوجه من الوجوه . ويقدم من ذهب إلى هذا التفسير روايات وشواهد كثيرة تؤكد صوابه ، لا يتسع المقام لتفصيلها ، واكتفى هنا بما نقل عن عبد الملك بن مروان من قوله : اللحن في الكلام أقبح من التفتيق في الثوب والجدري في الوجه « العقد الفريد ٢ / ٤٧٨ ، بمعنى أنه له أثر غاية في السوء في الكلام وإذهاب حسنه وإزالة طلاوته وإضاعة فصاحته .

وقد أحدث بيت مالك بن أسماء الفزاري خلافاً كبيراً بين علماء العربية . ولقى التفسير الذي ذهب إليه الجاحظ في « البيان والتبيين » ١ / ١٤٧ من أن معنى (تلحن / لحناً) في قول مالك :

منطق صائب وتلحن أحياناً نا وخير الحديث ما كان لحناً

الخطأ في الكلام ، معارضة شديدة . وعد ذلك التفسير من أخطائه وأوهامه ، إذ فهم المعنى ، كما تورده كتب التصحييف - اعتماداً على فهم الحجاج له - على أنه من « التعريض والتورية » . فقد نقل عن علي بن يحيى النخعي من حكاية الحجاج مع زوجة ، أخت الشاعر ، حين لحت في كلامها ، فعاب عليها ، فاحتجت ببيت أخيها ، فقال لها : إنما أراد أخوك أن المرأة فطنة ، فهي تلحن بالكلام إلى غير المعنى في الظاهر لتورى عنه ، ويفهمه من أرادت بالتعريض ، كما قال الله سبحانه : ﴿ ولتعرفنهم في لحن القول ﴾ محمد / ٣٠ ، ولم يرد أخوك الخطأ في الكلام ، والخطأ لا يستحسن من أحد .

ويروى أيضاً أن الجاحظ قد ووجه بهذا الوهم ، وعرف هذه القصة ، ووافق على المعنى الوارد هنا ، وأقر بخطئه ، إلا أنه لم يعد في استطاعه أن يغيره . بيد أن المراجع تقدم شواهد كثيرة على صحة ما ذهب إليه ، ومنها قول يحيى بن نوفل الحميري في هجاء خالد بن عبد الله القسري :

- وألحن الناس كل الناس قاطبة وكان يولع بالنشيق في الخطب

ويلاحظ أن الخلاف قد وقع أساساً في فهم المقابلة بين منطق صائب ومنطق ملحون ، فإذا فهم المنطق الصائب على أنه الكلام الصحيح فإن المنطق الملحون - نقضه - هو

وأظن أن في هذه الإشارة كفاية ، فليس المقام مقام تفصيل وتتبع لأوجه الخلاف ، وإن كنا نرى ضرورة الإشارة إلى المعاني الأخرى للحن التي تقدمت على معنى الخطأ في الكلام .

فقد قيل إن اللحن بمعنى (اللغة) أيضاً ، وقد ورد في هذا المعنى عدة نصوص ، منها ما روى عن عمر بن الخطاب أنه قال : (تعلموا الفرائض والسفن واللحن) .

ولم يسلم مفهوم هذه الكلمة من خلاف كبير بين اللغويين والمفسرين ، فقيل إن معناها : تعلموا كيف كانت لغة العرب في الذين نزل القرآن بلغتهم . وقيل : أي الخطأ في الكلام فتحرزوا منه (بمعنى أنه إذا عرف القارئ الخطأ عرف الصواب) ، وقيل : أي صواب الكلام . وخالف ، د . رمضان عبد التواب (ص ٥٢) ذلك كله ، ورأى أن المقصود هو : أن يتعلم الناس طريقة العرب في أداء القراءة وعدم اتباع طريقة الأعاجم في تلاوة القرآن . وعلى الرغم من وجاهة التفسير ، فلنا أن نتساءل : أية طريقة قصد ؟ ألم يكن يقرأ القرآن على سبعة أحرف ؟ أو على عشرة أحرف ؟ أو على أكثر من ذلك ، وكلها عن العرب ، ومقبولة يُقرأ بها ، ولم ينكرها الرسول (ﷺ) . وربما قصد بالمفرد الجمع بدليل ما عطف اللفظ عليه ، فيكون المعنى طرق القراءة . وقد يكون في حديث آخر روى عن عمر بن الخطاب أيضاً تأكيد لهذا المعنى ، وليس اللغة ، إذ قال : (أئبى أقرؤنا ، وإنما لئرب عن كثير من لحنه ، وذلك لأنه كان يقرأ بحروف مختلفة) . غير أن بعض روايات أخرى يرد فيها اللحن بمعنى اللغة أو اللهجة ، ليس المقام مقام تفصيلها ، ولكن هذا المعنى - على كل حال - أقدم من معنى الخطأ في الكلام .

وقد ورد بمعنى الغناء ، أي التطريب وترجيع الصوت وتحسين القراءة والشعر والغناء ، ففي الحديث : « اقرءوا القرآن بلحون العرب وأصواتها ، وإياكم ولحون أهل العشق ولحون أهل الكتابين » . واللحون والألحان جمع لحن . وتقدم الأمثال العربية التي قبلت في القرن الأول الهجري أدلة على الاستخدام بهذا المعنى ، منها قول العرب : (ألحن من قيتي يزيد) ، ويستخدم للدلالة على تفضيل صوت غناء (مغنية) ما - إذا عتوا به لحن الغناء - على قيتيه ، حباية وسلامة النفس . ويقدم الشعر العربي عدداً من الشواهد التي تؤكد هذا المعنى ، الذي هو أيضاً أقدم من معنى الخطأ في الكلام .

وقد ورد أيضاً بمعنى الفطنة والفهم ، وهو أحد المعاني التي طرحت في تفسير بيت مالك السابق ، ويستند في ذلك إلى ما روى عن النبي أنه قال : « إنكم لتختصمون

إلى ، وعسى أن يكون بعضكم ألحن بحجته من الآخر ، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه ، فأغنا أقطع له قطعة من النار ، فألحن بحجته هنا بمعنى أعرف بالحجة وأفطن لها ، وأغوص عليها من غيره . ويقدم الشعر العربي هنا أيضاً عدداً من الشواهد التي تدل على هذا المعنى ، الذي يتقدم على معنى الخطأ في الكلام .

وقد ورد أيضاً بمعنى التعريض والتورية ، وهو أحد المعاني التي رجحها كثيرون في تفسير بيت مالك السابق ، فقد قال ابن دريد : وليس معنى اللحن هاهنا ما ذكر (أى ما ذكر الجاحظ) ، وإنما أراد أنها تتكلم بالشئ ، وهى تريد غيره من فطنتها وذكائها . فالمقصود منه هنا الرمز إلى السامع بغير ما يفهم من صريح الكلام أو إرادة المعنى غير الظاهر للفظ . ويؤكد ابن دريد هذا المعنى في كتابه (الملاحن ٣ / ٤) ، إذ يقول : « وأصل اللحن أن تريد الشئ فتورى عنه بقول آخر » .

ويظهر أن هذا المعنى هو أصل للمعنى الأول وهو الخطأ في اللغة ، والجامع بينها هو العدول عن شئ إلى شئ آخر ، ففي التعريض عدول عن التصريح وفي الخطأ عدول عن الصواب . والحق أن الرجل قد أصاب بهذا التعليل ، إذ إنه قد تمكن من إزالة هذا الخلط الذي حدث حول دلالة هذه الكلمة . فقد عد المعنى الأصلي للحن العدول عن شئ إلى شئ آخر . وهو القاسم المشترك بين الدلالات المختلفة لها . ومن ثم لم يخطئ أبو بكر الأبياري في عد هذه الكلمة من الأضداد في كتابه (الأضداد / ٢٣٨) ، حين قال : يقال للخطأ لحن وللصواب لحن . فقد قاس هذا على كلمات كثيرة فسرت ذلك التفسير ، فقد قال مثلاً (٤٧ /) : والصريم من الأضداد ، يقال : الليل صريم وللنهار صريم ، لأن كل واحد منهما ينصرم من صاحبه . وليس المقام للإسهاب في التذليل ، غير أنه انتهى إلى أن العرب تستخفه في جميع الأحوال .

وفي عبارته الأخيرة نظر ، كما أنه لم يوفق حين استشهد على معنى الصواب بقوله تعالى : ﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾ محمد / ٣٠ ، إذ عد هذا المعنى هو المعنى السادس للحن ، إذ المقصود : في معنى القول ومذهبه وفجواه .

وربما يجوز لنا أن ننتهي من هذه المناقشة لما ورد من معاني اللحن ، إلى أن المعنى الجامع له هو العدول أو التحول أو التبديل أو التغير أو الانحراف . . . إلى آخر هذه الدلالات المتقاربة . وقد مال أكثر اللغويين إلى الدلالة الإيجابية ، فهي الأقدم ، وأدلة ذلك تلك الروايات والشواهد القديمة . أما الدلالة السلبية للفظ فهي الأحدث ، لأن العرب كانوا ينطقون لغة سليمة ، بغض النظر عن الشواهد والروايات التي لا ترقى إلى

أن توصل إلى حكم مخالف لذلك . فلما تسرب الخطأ إلى ألسنة الناس كانت الدلالة السلبية الجديدة .

وليس من شك في أن التهج الذي اتبعه اللغويون الأوائل في تصوير الأخطاء ينم عن ذكاء وفطنة ودراية بالجوانب المختلفة لهذه القضية ، فكانوا أعرف باللغة والظروف المحيطة بهم والأحوال التي يمر بها المجتمع العربي ، والمشكلات التي نشأت ، والطبيعة الإنسانية التي تتحمل من الالتزام ، والأخطار التي يمكن أن يفرزها التصلب في مواقف معينة . . . إلى غير ذلك مما أثر في المادة التي قدمت والأسلوب الذي انتهج في عرضها . فقد كان الاتجاه الغالب أن تقدم اللغة الفصيحة ، وقد ينه إلى الخطأ ، غير أن معرفة الصواب - في رأيهم - ألزم ، وبه يعرف غيره ، فيتجنب .

وصدر الزبيدي كتابه (لحن العامة « العوام ») بمقدمة طويلة نسبياً ، عرض فيها للظروف التي أدت إلى ظهور هذه الظاهرة ، فأشار إلى اختلاط العربي بالأمم الأخرى في صدر الإسلام ، وما أدى ذلك إلى (وقوع الخلل في الكلام وبده اللحن على ألسنة العوام) . فقد نشأ اللحن وكثر بعد اختلاف الناس وكثرتهم ونشوء الذرية على مافسد من لفظهم هم ، ثم عرض لجهود أبي الأسود الدؤلي والخليل بن أحمد الفراهيدي في اللغة والنحو . ورأى أن بدء التأليف في اللحن كان على يد أبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ) في كتابه (لحن العامة) ، وقد أراد منه تحسين اللغة وإصلاحاً للمفسد من الكلام ، وتقوم ما غير أهل عصره من كلام العرب .

ولا أدري لماذا تخطى الكتب الأخرى التي تقدمت على كتاب السجستاني ، ووجه نقده له دون غيره ، وربما يرجع ذلك في رأيي إلى أنه لم يقع بين يديه من المؤلفات التي ألفت تحت هذا العنوان وفي هذا اللون من ألوان التأليف إلا هذا الكتاب . وعلى أية حال فإنه لم يعجبه ، إذ وجده يعنى بشرح الغريب ، وتصريف الأفعال ، وتوجيه اللغات ، فكان الكتاب مؤلفاً لغير ما نُسب إليه ، وعرف به . ورأيت كثيراً من اللحن الذي نسب إلى أهل المشرق قد سلمت عاميتنا من موافقته ، ونطقت بوجه الصواب فيه ، كقولهم : . . . ثم نظرت في المستعمل من الكلام في زماننا ، وبأقنا ، فألفت جملاً لم يذكرها أبو حاتم ولا غيره من اللغويين فيما نبهوا عليه ، وذكروا به ، مما أفسدته العامة عندنا ، فأحالوا لفظه أو وضعوه غير موضعه ، وتابعهم على ذلك الكثرة من الخاصة ، حتى ضمنه الشعراء أشعارهم ، واستعمله جلة الكتاب وعلية الخدمة في

رسائلهم ، وتلاقوا به فى محافلهم ، فرأيت أن أتبه عليه ، وأبين وجه الصواب فيه ، وأن أفرد لما يحضرنى فيه كتاباً أحصره به ، وأجمعه فيه ، وبدع اجتلاب ما أفسده دهماؤهم وسقاطهم ، مما عسى ألا يعزب عنى عمن تمسك بطرف من الفهم ، إذ لو استوعبنا ذلك لطلال الكتاب به . . . (لحن العامة ٣٦ ، ٣٧) .

يتضمن هذا النص عدة أوراها رفضه للنهج القديم الذى كانت تتبعه الكتب القديمة التى ألقت فى اللحن وبخاصته كتاب السجستانى ، لأنها كانت غير خالصة للحن ، بل إن أغلب مادتها فى مسائل لغوية خاصة بالفصحى . والثانى الخلاف بين اللحن المذكور فى كتب المشرق ، وهو ليس بلحن فى لغة أهل المغرب والأندلس ، واللحن الذى وقع على السنة أهل الأندلس وليس له ذكر فى كتب أهل المشرق . فوضع كتابه فيما وقعت فيه العامة هناك ، بل تسرب اللحن إلى لغة الخاصة (وإنما نذكر منه ما يتوقع الغلط من الخاصة فيه) . والثالث أنه لم يحصر كل ما وقع من لحن ، بل اقتصر على ما حضره فقط .

بيد أنه لم يسلم من الإحساس الذى كان يتنبأ علماء العربية الأوائل فى حديثهم فى هذا الموضوع ، إذ إنهم يركزون على اللغة الفصحى ، ويتحرجون من ذكر لغة عامية فى كتبهم ، فكان ما ذكر منها عملاً غير مريح ، أكرهوا عليهم ، ففعلوه على مضض ، يقول الزبيدى (ص ٣٨) : « ولعل طاعنا يطعن فى كتابنا هذا بما ذكرناه من الكلام السوقي ، واللفظ المستعمل لدى العامة ، جهلاً منه أن الفساد إنما يقع فى المستعمل على الألسنة ، وأن الوحش مصون عن التغيير والإحالة لقلة استعمال ، وجهل عوام الناس به ، وما ذكره أبو حاتم ، مما عسى أن يعاب علينا ، ذكر مثله لنا عذر كاف إن شاء الله » .

وفى هذا الكلام تمييز جيد بين لغة يستعملها الناس . ومن ثم يقع فيها التغيير « الفساد » ، ولغة لا تستعمل ، فلا يقع فيها تغيير أو إحالة . هذه الأراء ليست بغريبة على عالم العربية ، الذى صنف الواضح فى علم العربية ، ومختصر كتاب العين وأبنة الأسماء والأفعال وطبقات النحويين واللغويين والكتاب الذى نتحدث عنه ، وغيرها من تصانيف تؤكد المكانة العلمية الرفيعة التى شهد له بها من ترجم له ، يقول الثعالبي « فى يتيمة الدهر ٦١/٢) : « كان أحفظ أهل زمانه للإعراب والفقه والملة والمعاني والنوادر » . وأورد ابن خلكان العبارة ذاتها ، وزاد عليها قليلاً : أخذ العربية عن أبى على القالى وأبى عبد الله محمد بن يحيى الرباحى .

أما مادة كتاب لحن العامة فهى تتوزع بين مواد جمعها بنفسه ، كما ذكر فى مقدمته ،

ومواد أخرى نقلها عن اللغويين المتقدمين كأبي حاتم السجستاني في (لحن العامة) ، وابن السكيت في (إطلاح المنطق) ، وابن قتيبة في (أدب الكاتب ، والأنواء) ، وأحمد بن يحيى ثعلب في (الفصيح) ، وأبي جعفر النحاس في (معاني القرآن) وشيخه أبي علي الفاي في (الأمالي ، المقصود والممدود) وغيرهم .

وكانت المادة التي عالجها الزبيدي محل دراسة وتقييم دقيق شامل على يد كل من صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) في كتابه (تصحیح التصحيح وتحريیر التحريف) . ولكن معالجته اتسمت بأمور خاصة بمنهجه ، فقد نقل التصويب دون نقل الشواهد أو الاستطراد في شرح المادة اللغوية . وكان يختار أسلوب أحد الكتب التسعة التي اعتمد عليها كتابه حين تتفق في تصويب خطأ ما . كما أنه وردت فيه زيادات لم ترد في النسخة الأصلية أضافها المحقق في نهاية الكتاب .

أما محمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت ٥٧٧ هـ) فقد ألف كتابه (المدخل إلى تقويم اللسان) ليرد فيه على بعض ما جاء في كتابي (لحن العامة) للزبيدي ، و (تقريف اللسان) لابن مكى الصغلي ، ثم أتبعهما أخطاء عامة زمانه ، مما لا يحتمل التأويل ، ولا عليه من كلام العرب دليل .

استخدم الزبيدي ثلاث عبارات للتقسيم في كتابه ، بدأ بعبارة (ذكر ما أفسدته العامة وما وضعوه في غير موضعه) ، ويمثل هذا القسم أغلب الكتاب ، إذا شتمل على أغلب المواد التي جمعها ، وقد خصصه لما غيرته العامة ، سواء أكان التغيير صوتياً أو صرفياً . وتغطي التغيرات الصوتية معظم المعالجة ، فلم ترد التغيرات في الصيغة الصرفية إلا في عدد قليل من المواضع . وينقسم التغير الصوتي إلى تغير في الحركة :

الحركة لدى العامة الحركة لدى الفصحي

ضممة ← كسرة

ضممة ← فتحة

فتحة ← كسرة

فتحة ← سكون

فتحة ← ضممة

سكون ← فتحة

سكون ← كسرة

وهكذا تتغير الكسرة إلى ضمة أو فتحة أو سكون ، والفتحة إلى ضمة أو سكون .
أما الضمة فلا تتغير إلا إلى فتحة ، والسكون إلى فتحة فقط ، فالكسرة إذن أكثر الحركات تعرضاً للتغير ، تليها الفتحة .

ويلاحظ هنا أني بدأت بالحركة لدى العامة وتلتها الحركة في الفصحى التزاماً بالنهج الذي سار عليه في المعالجة ، غير أن انتهاء السهم يوضح الأصل والتطور .
أما التغير في الصوت الصامت (الحرف) فينقسم إلى تغير في الحرف ذاته ، أو زيادة حرف (الأغلب الألف في أول الكلمة أو وسطها أو قبل الآخر ، والياء التي أولعت العامة بإقحامها ، وتاء مربوطة) أو إنقاص حرف (ألف / ياء / ال) . أما التغير من صامت إلى صامت آخر فهو الأغلب ، وقد قمت بحصره ، فوجده ينسحب على أغلب الحروف على نحو يثير الدهشة ، وما سأذكره أمثلة ، إذ لا يتسع المقام لمعالجة لغوية مفصلة لهذا التغير ، وربما تقدم النماذج المختارة صورة جزئية لذلك ، منها :

عامى فصيح عامى فصيح عامى فصيح عامى فصيح
ء → و ق → ج ض → ذ ن → الراء

الثانية

من الراء

د → ج ل → ر ي → ن المشددة
ب → م ش → س د → ت ب → النون

الثانية

من النون

ا → ع ت → ط س → ص المشددة
ق → ك د → ذ ر → ل الباء
ط → ر ش → ص ع → ء الأولى من
ط → ذ ك → ن ل → ن الباء
و → ي د → ط ن + ب → ف المشددة

... الخ

وثمة أمور أخرى تتعلق بإطالة الحركة ، ومد الهمزة ، وكسرها والصحيح فتحها ، وتخفيف الحرف المشدد وتشديد المخفف .

أما التغير الصرفي فيتمثل في التحولات أو التبدلات التي تحدث في الصيغ ، منها :

- استعمال الجمع على أنه مفرد ، واستحداث صيغة جمع في العامية ، مثل : آنية - أواني (في العامية) ، الأصل : إناء - آنية (في الفصحى) .

- تحويل الاسم المقصور أو الممدود إلى مؤنث مختوم بالناء .

- استعمال اسم مفعول خاطيء محل اسم فاعل صحيح ، مثل : (مذهول) بدلاً من (ذاهل) .

- استعمال صيغة فاعل من غير الثلاثي (خاطئة) بدلاً من الثلاثي (صحيحة) ، مثل : معزم بدلاً من عازم أو العكس طائق بدلاً من مطيق .

- تحويل علامة الاسم الممدود إلى ياء مشددة .

- القلب المكاني : لطم - طلم .

- زيادة همزة مضمومة قبل الأفعال المعتلة (في حالة البناء للمجهول) : أبيع / أبيع بدلاً من يبيع / يخيف .

- استخدام صيغة بدلاً من أخرى مشابهة لها لوهم في المعنى ، مثل : خطيء خطو .

وتغيرات أخرى لا يتسع المقام لحصرها .

أما التغير التركيبي فأمثلة معدودة ، منها :

- تعدية الفعل « وهب » : يقولون : وهبت فلاناً مالأً ، والصواب : وهبت لفلان مالأً .

وبلاحظ هنا أن كل ما سبق ورد تحت القسم الأول . أما العبارة الثانية التي استخدمها عنواناً فاصلاً ، فهي (وما وضعته العامة في غير موضعه) ، ويرد تحته كل الألفاظ التي استخدمت في دلالة مخالفة لما ورد في الفصحى عند العرب ، وقد اختص أساساً بما حدث من توسيع للدلالة الكلمة أو نقلها أو تغييرها . أما العبارة الأخيرة فهي

(وعما يقعونه على الشيء خاصة وقد شاركه فيه غيره) ويضم عدداً أقل من سابقة ، وهو يختص بما وقع لدلالة المفردات تضييق للمعنى خلافاً لما سلف .

ويلاحظ أنه بالنسبة لترتيب المواد في داخل هذه العناوين ، قد وافق الأولين ؛ فلم يمن باختيار شكل من الأشكال الترتيب المعجمي للمفردات ، إذ كان يبدأ المادة الخطأ بعد عبارة (ويقولون) ، ثم يعقبه بذكر الصواب بعد عبارة (وقال محمد) . وقد اختلف نهجه في شرح المواد اختلافاً بيناً ، فكان يستطرده في مواضع ، ويعنى بالمشتقات في مواضع أخرى ، وذكر الأخبار والنوادر والشواهد المختلفة في بعض المواضع ، ويوجز ويختصر في أحيان أخرى ، وهكذا لم يسر على نهج واحد أو وتيرة واحدة ، وإن كان الاستطراد السمة الغالبة بوجه عام . وكانت الشواهد من القرآن والحديث والشعر والرجز متشرة . وقد اهتم أيضاً بمسائل مختلفة في الصرف كالأبنية والصيغ ، ومسائل في النحو وفقه اللغة ، وما هو ليس في كلام العرب ، ولهجات أسد وهذيل وهوازن وأهل الشام واليمن والحيشة وغيرها .

وأخيراً إن قيمة هذه الكتب - في حقيقة الأمر - لا تقدر ، فإنها - وإن كانت قليلة لما ذكرنا سالفاً من أسباب - تقدم صورة ما عن الوضع اللغوي في البيئات العربية المختلفة ، وتمكس نوعاً ما من الصراع اللغوي ، أو ما اصطلح عليه بالتنظير اللغوي بكل صوره الصوتية والصرفية والنحوية والدالية ، ولا يخرج الأمر عن أنه صراع بين فصحي يراود لها الاستمرار سليمة نقية ، وعامية تحاول النيل منها بالتبديل والتغيير ، لتتحرف إلى صورة غير سليمة ، يقع فيها الخلط ، ويرقى إليها الخلط والاضطراب . وقد عنى كثير من الباحثين باستكمال جهد القدماء في هذا المجال ، بل درس أشكال اللحن دراسة علمية دقيقة ، ونختم هذا التعليق الأخير بما عبر عنه أحد الباحثين في هذا المجال عن قيمة كتب اللحن بوجه عام ، يقول د. عبد العزيز مطرفي مقدمة تحقيقه كتاب لحن العامة (ص ١) : « ولهذه الكتب من الأهمية ، فوق غايتها الأولى ، التي هي تنقية اللغة ، والتوجيه إلى فصيح الكلام ومقاومة العامية ، أنها سجل للألفاظ والمعاني المستعملة في لهجات الخطاب ، في البيئات العربية المختلفة ، وأنها مع ذلك ، لا تقتصر على ذكر الخطأ والصواب ، بل تورد شواهد من الشعر والنثر والأمثال والنوادر والأخبار ، مما يضمن عليها شيئاً من الحيوية ، ويبعد عنها كثيراً من الجفاف . . . » .

وهيما يلي نماذج من كتاب (لحن العامة)

من كتاب « لحن العامة » للزبيدي

* ويقولون لما يسقط من الخبز : فتاة ، والمنفصَح منهم يقول : فتاة .
قال محمد : والصواب : فتاة ، وثبات للجميع^(٢) . وهو اسم لما يتفتَّت من كل شيء ، وهذا البناء على مُعالة يأتي أسما لما سقط من الشيء ولما بقي منه ، ولما أخذ منه .
مثل النُحاتة ، والرَّاية ، والسُّقاطة ، وهو اسم لما يسقط مما تنحته أو تبريه ، والصبابة .
وهي بقية الماء وأنشد لزهير :

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ

تُرْلَنُ بِهِ حَبُّ الْقَنَا لَمْ يُحْطَمِ^(٣)

* ويقولون لواحد الذباب : ذبَّانة .

قال محمد : والصواب : ذبَّابة [الجمع ذباب] ^(٤) ، ثم يجمع الذباب : أدبَّة وذبابان^(٥) للكثير : وأنشد لمزاحم :

هَجَانٌ كَوَقَّفَ الْعَاجَ مَصْبَاحُ قَفْرِهِ

مَصُوعٌ لِلذَّبَّانِ الْفَلَاةِ يَذُودُهَا

وغلطهم في هذا كغلطهم في الصَّيَّبان ، على نحو ما تقدَّم ذكره^(٦) .

(١) في أدب الكاتب : ١٥٥ طرة الثوب ، وصفته وكفته واحد ، وهو الجانب الذي ليس فيه هدب . وذكر الطرة والكفة أيضاً في صفحة : ٣٥٠ من المصدر نفسه والكينة : من كين الثوب أي ثناء إلى داخل ثم خاطه .

(٢) هذا التصويب نقله صاحب « الجمانة » : ١٣ .

(٣) البيت في شرح ديوان زهير بين أبي سلمى : ١٢ وهو من ملحنته المشهورة .

(٤) من تنقيف اللسان : ١٩٤ .

(٥) في الأصل : وباب . وفي الجمانة : ١٣ نقلاً عن الزبيدي : والعامة تضمه ، والصواب : الكسر .

(٦) ص : ٤٦ .

ويقولون : طيب مُقَرَّفَل ، وحكى بعضهم (٢) : مُقَرَّتَف (٣) .

* ويقولون : فلان مَذْهول العقل .

قال محمد : والصواب : ذاهل ، يقال : ذَهَلَ الرجل ، وذَهَلَ ، يَذْهَلُ ذُهولا وأذهله الأمر حتى ذَهَلَ . والذَّهْرُ : السَّيِّئُ (٤) . وأنشد أبو علي لكثير :

تَبَدَّتْ لَهُ لَيْلَى لُتْبِيلُ لُبِّهِ

وشاقتك أُمُّ الصَّلْبِ بعد ذُهول (٥) .

* ويقولون لإثبات الخيل : الرَّمَك ، فيسكنون

قال محمد : والصواب [رَمَك] واحده : رَمَكَة ، وهو من الجمع الذي ليس بينه وبين واحده إلا الهاء ، مثل حَجَلَة وحَجَل ، ورَمَكَة ورَمَك (٦) .

* ويقولون لواحد الكُلَى : كَلْوَة (٧) .

قال محمد : والصواب : كَلِيَة . تقول : كَلَيْتُهُ ، إذا أصبت كَلِيَّتَهُ فهو مَكَلِيٌّ .

* * *

* ويقولون لما نتأ في بدن الإنسان وسائر جسمه ، من علة أو غيرها (٨) : دَرَن .

قال أبو بكر : الدَّرَن : الوَسَخُ يعلو الجسم وغيره . وقد دَرَنَ جسمه يَدْرَنُ دَرَنًا . وكذلك الطَّلَع ، والدَّنَس ، والوَضَر ، والكَلْع : كله الوَسَخُ .

(١) في الأصل : فعالول .

(٢) هو أبو حنيفة الدينوري ، كما في المخصص : ١١ - ١٩٦ .

(٣) في الأصل هنا : « والا للسم » . ولعلها هكذا : واللام تشبه (التون) . وهذا قريب من قول الزبيدي في معاملة : والتون داخلة على اللام لتقارب مخرجيهما .

(٤) في الأصل : السَّيِّئُ .

(٥) البيت في الأمالي : ٢ - ٦٢ وفيها : لنذهب عقله ، بدل : لتبيل له .

(٦) كذا في الأصل : وكان ينبغي أن يثبث بمثال آخر ، مثل سمكة وسمك .

(٧) الضبط من المدخل : ٩ - ١ (نسخة ٤٦) حيث قال : « فلم يبق للعامة ما تلحن فيه على هذه اللغة ، إلا فتح الكاف ، لأن هذه اللغة إنما أتت بضمها » .

(٨) في تصحيح التصحيف : أو مهنة .

* ويقولون : امرأة أرملة ونسوة أرامل ، [للنساء اللاتي هلك عنهن أزواجهن^(١)].

قال أبو بكر : والأرملة : المحتاجة . قال أبو زيد : يقال امرأة أرملة ، ونسوة أرامل ، ونسوة أرملة . ورجال أرملة ، وأرامل . ورجل أرمّل .

وقال يعقوب : الأرامل : المساكين من رجال ونساء ، قال : ويقال لهم وإن لم يكن فيهم نساء . قال جرير :

هَذِي الْأَرَامِلُ قَدْ قَضَيْتَ حَاجَتَهَا

فَمَنْ لِحَاجَةِ هَذَا الْأَرْمَلِ الذَّكَرِ^(٢) .

وأنشد بعضهم :

أَحِبُّ أَنْ أَصْطَادَ ضَبًّا سَحِيلًا

رَعَى الرَّبِيعَ وَالشِّتَاءَ أَرْمَلًا^(٣) .

* * *

* ويقولون للمتهم بالقبیح : مُحْتَث .

قال أبو بكر : والمحتث من الرجال : [الذى] فيه تَكَسَّرُ وَرَخَاوَةٌ .

ومنه قولهم : امرأة خُتَّت^(٤) . ويقال : خُتَّتِ السَّقَاءُ ، إذا أَمَلَتْهُ وَكَسَّرَتْهُ : وفى

(١) الزيادة من المدخل : ٩ - أ .

(٢) البيت فى اللسان والتاج (رمل) ونسب لجرير . والصحيح (رمل) غير منسوب وفيها : كل الأرامل . والمتجدد لكراع : ٦٩ ، والأساس (رمل) وثقیف اللسان : ٢١٢ وفيها : هذى الأرامل ...

والمعجز فى المدخل ورقة ٩ - أ ، وحكى فى اللسان قول ابن جنى : قل ما يستعمل الأرملة فى المذكر إلا على التشبيه والمغالطة . ولم أجد البيت فى ديوان جرير ، وفيه قصيدة من البحر والقفية ، فى مدح عمر بن عبد العزيز (ص ٢٧٤) .

(٣) فى اللسان (رمل - سجیل) أنشد ابن برى : أحب ومثله فى تاج العروس (رمل) وهو أيضاً فى المدخل : ٩ - ب فى الأصل : محفلاً - أنبلاً - خطاً من الناسخ .

(٤) فى الأصل : خبثت (وكذلك كل المادة مخبث ، خبثت) .

الحديث : « نهى رسول الله ﷺ عن اختناث (١) الأسقية » (٢) . ومعناه : أن تمال فيشرب (٣) من أفواهها . وأنشد أحمد بن سعيد : قال : أنشدنا أحمد بن خالد (٤) ، عن علي بن عبد العزيز ، لشاعر ذكر أنه شرب من سقاء فالغز ، وقال : أخذت مُخْتَنًا فَلْتَمْتُ فَاهُ

فياطيبَ الْمُخْتَنَ من لثيم

وفى الحديث : « أن رسول الله ﷺ دخل على أم سلمة ومعها مُخْتَنٌ (٥) » . حدثنا قاسم ابن أصبغ ، عن محمد ابن إسماعيل الترمذى ، عن الجئيد ، عن سفيان عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن زينب بنت أم سلمة ، عن أم سلمة . فذكر الحديث .

فلو كان على ما يذهب إليه العامة لما دخل على أم سلمة ، رحمه الله .

* ويقولون : عَجَزْتُ عن الشيء ، وإن كان يستطيعه .

قال أبو بكر : والصواب في هذا : كَسَلْتُ عنه . وَحَدَّثْتُ أَنْ بعض الصُّنَاعِ بمكة وعد رجلاً من أهل العلم بصناعة شيء من عمله ، وَحَدَّثْهُ وَقْتًا ، فَأَنَاهُ لِلْوَقْتِ ، فلم يجد ذلك الشيء كاملاً ، فقال له : أَعَجَزْتَ عن عمل كذا ؟ فقال : لم أعجز [٣١-أ] ، ولكنى كَسَلْتُ . قال : فَتَصَاغَرْتُ إِلَى نَفْسِي ، أَنْ يَكُونَ الصَّانِعُ أَعْلَمَ بِمَوَاقِعِ الْكَلَامِ مِنْى (٦) .

ويقولون : نجزنى كذا وكذا ، إذا لم يُحْضِرْه .

قال أبو بكر : والصواب : أَعَجَزْنِي الشيءَ يُعْجِزُنِي ، إذا لم يستطع عمله . وقد

(١) في الأصل : الخناثة .

(٢) الحديث في ابن ماجه : ١٧٥-٢ ، وصحيح مسلم : ١٦٠٠-٢ .

(٣) في الأصل : فيسترون .

(٤) أحمد بن خالد بن يزيد بن محمد بن سالم ، المعروف بابن الجباب من أهل قرطبة ، كنيته أبو عمر ، سمع محمد بن وضاح وقاسم بن محمد والخش ، ورجل فسمع على بن عبد العزيز ومحمد بن علي الصائغ ، وكان إماماً في الحديث والفقه . توفي سنة ٣٣٢ هـ .

(٥) تاريخ ابن الفريسي : ٤٢-١ .

(٦) الحديث في صحيح مسلم : ١٧١٥-٤ والموطأ : ٧٦٧-٢ .

(٦) الخبر في تنقيح اللسان : ٢٠٥ .

عجزت عنه أعجز . فأما الناجز فهو الحاضر . ومنه قولهم : بعته ناجزاً^(١) . بناجز ، أى حاضراً بحاضر . وإنجاز الوعد منه إنما هو إحضاره ، وقد أجزت الحاجة ونجزتها ، إذا قضيتها . وأنت [على]^(٢) تجز حاجتك وتجزها أى على [شرف من] قضائها . وتجز الشيء إذا انقضى . قال النابغة :

فمُلك أبى قابوس أضحى وقد تجيز^(٣)

* ويقولون للزق الذى ينشخ به^(٤) الحداد : كير .

قال أبو بكر : والصحيح المعروف أن الكير موقد النار^(٥) الذى بينه الحداد ، ويقال له : الكور أيضاً .

* * *

ومما يوقمونه على الشيء خاصة ، وقد شرکه فيه غيره :

* ويقولون : الوادى ، للنهر خاصة^(٧) .

قال أبو بكر : والوادى : كل بطن مطمئن من الأرض ، وربما استقر فيه الماء والجمع :

(١) فى الأصل : ناجز . (٢) من الصحاح : (نجز) .

(٣) صدره :

وكنن ربيماً لليتامى وعصمة

والبيت فى اللسان والصحاح : (نجز)

(٤) فى الأصل ، وتصحيح التصحيف : ٢٦٨ : به ، وفى إطلاح المنطق : ٣٢ ، والمدخل : ١٢٠ أ .

فيه .

(٥) ردا بن هشام اللخمي ، فى المدخل : ورقة ٨-ب ، بأن أكثر أهل اللغة على أن الكير هو الزق

(٦) فى الأصمعيات : ٩١ :

لا يغمز الساق من أين ومن وصب ولا يعض على شر سوفه الصفر

لا يتأوى لما فى الصدر يرقبه ولا يسزال أسام القسوم يقتفر

والبيت فى ديوان الأعشى : ٢٦٨ ، والأمالى : ٢-٢٠١ ، وغريب الحديث لأبى عبيد : ١٦

وأدب الكاتب : ٣٢ (غير منسوب) ، والكمال : ٢-٢٩١ ، والمنجد لكراع : ٤٠ ، ١٥٤ ،

وشرح المفصليات : ٥٢٠ ومقاييس اللغة : ١-٨٨ ، والأضداد لابن الأثير : ١٣٠ ، ٣٢٤

وأمالى المرتضى : ١-٢٣٠ (وفيه البيت الأول كما فى الأصمعيات) واللسان والصحاح :

(صفر-أرى) وفى البخلاء : ١٠٧ يطلبه ولا تراء . . ومثله إصلاح المنطق : ٣١٣ .

(٧) علق د . عبد العزيز الأهوانى فى بحثه « ألفاظ مغربية » : ٦٦ على هذا المعنى بقوله : اقترن فى

الأسبانية لفظ « Guad » بأسماء الأنهار فى الأندلس من هذا .

أودية : على غير قياس ^(١) . قال ابن أبي دؤاد ^(٢) :

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادٍ مِثْلُ

أَكَلٍ مِنْ حَوْ [ذَانِه] وَأَنْسَلُ ^(٣)

أَنْسَلُ : أَيْ أَسَمَنْ حَتَّى يَسْقُطَ مِنْهُ النَّسِيلُ ، وَهُوَ الشَّعْرُ .

وَيُقَالُ اسْتَرَاضَ الْوَادِي ، إِذَا اسْتَنْقَعَ فِيهِ الْمَاءُ ، عَنْ الْكِسَائِيِّ .

قال أبو عبيدة : وَالسَّوْدَانِيُّ : الْأَجْدَلُ . وَالْقَطَامِيُّ عِنْدَ الْعَرَبِ : الصَّقْرُ . وَأَنْشَدَ لِلْبَيْدِ :

إِذَا مَسَّ أَسَارَ الصَّقُورِ صَفْتُ ^(٤) لَهُ

مُعْتَقَّةٌ مِمَّا تُعْتَقُ بِإِبِلٍ ^(٥)

وَيُقَالُ : صَقَرَ لِلذَّكَرِ ، وَصَقَرَ لِلْأُنْثَى ، وَثَلَاثَةُ أَصْقُرٍ ، وَهِيَ :

الصَّقَارُ ، وَالصَّقُورُ . قَالَ الرَّاجِزُ ^(٦) :

تَقْضَى الْبِزَازِي مِنَ الصَّقُورِ ^(٧)

* وَيَقُولُونَ : خِمَارٌ ، لَمَّا خُفِّرَتْ بِهِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا ، مِنْ شِقَاقِ الْحَرِيرِ خَاصَّةً .

قال أبو بكر : وَالْخِمَارُ : كُلُّ مَا خُفِّرَتْ بِهِ الرَّأْسُ ، مِنْ ثَوْبٍ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ .

(١) قال اللخمي في المدخل : ٧٥-ب : وليس في الكلام فاعل يجمع على أفعلة غيره ، ويقال

أيضاً في جمعه : أوداء وأوادية . (٢) اسمه دؤاد ، وأبوه : أبو دؤاد الإيادي ، جارية أوجورية بن الحجاج ، الشاعر الجاهل المشهور (الأغاني : ١٦-٣٧٣) .

(٣) البيت في : النبات : ١-١٠٩ وفيه : قالت امرأة ؛ وسمط اللآلي : ١-٥٧٣ منسوب ، والخصائص : ١-٩٧ و ٢-٢٢٠ (منسوب لدؤاد) وفي اللسان والناج (نسل) قال أبو ذؤيب وفي اللسان (يقول) قال دؤاد بن أبي داود .

(٤) في الأصل : صفت .

(٥) البيت في الديوان : ٢٥٨ وفيه : الطيور بدل الصقور ، ومشعشة بدل : معتقة .

(٦) هو العجاج .

(٧) ديوانه : ورقة ٣٦ ، مجموع أشعار العرب : ٢-٢٨ ؛ وتثقيف اللسان : ٢٠٨ .

وفي الحديث . « خَمَرُوا الْآتِيَةَ وَأَوْكُسُوا السَّقَاءَ »^(١).

والخَمَرُ : كل ماواراك من شئ .

وحدثنا قاسم بن أصبغ ، عن الخُشْنِي (٢) عن محمد بن بشار ، عن [ابن عُبَيْد ، عن شعبة (٣) ، عن الحكم (٤) ، عن ابن أبي ليلى (٥)] عن كعب بن عُجْرَةَ [عن بلال : « أن رسولَ الله - ﷺ - كان يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَيْنِ وَالْخِمَارِ » (٦) .

(١) الحديث في صحيح مسلم : ٣-١٥٩٤ ، والموطأ : ٢-٩٢٩ وفيه : أوكسوا السقاء وخمروا الإناء .

(٢) أبو الحسن محمد بن عبد السلام بن ثعلبة القرطبي ، اللغوي ، روى عن يحيى بن يحيى الليثي ومحمد بن بشار وروى عنه قاسم بن أصبغ ومحمد بن القاسم وآخرون ، توفي ٢٨٦ هـ .

درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى (٥١٦ هـ)

بعد كتاب الحريرى نقلة كبيرة فى مسار حركة المحافظة على سلامة اللغة ، وصيانتها من اللحن ، والإبقاء على الاستخدام الصحيح . فقد كان حرص العلماء - كما قلنا - حرصاً شديداً على تنقية اللغة التى شرفت بنزول القرآن بها ، فكان الوازع الدينى من جهة والتشدد اللغوى من جهة أخرى الذى ربما وصل إلى حد المبالغة أحياناً ، ومن ثم إلى تخطيط الصحيح المستعمل فى لغة قديمة تغيب عن المؤلف ، مما جعله عرضة للنقد والهجوم من علماء آخرين ، راجعوا ما قاله ، وصححوا ما حاد به عن جادة الصواب ، فكانت الشروح والخواشى والتعليقات على كتابه كثيرة ، أقول لقد كانا إلى جانب عوامل أخرى فرعية وراء هذه المؤلفات القيمة التى رصدت فى جانب منها - فى حقيقة الأمر - أشكالاً من التغيرات الصوتية والصرفية فى الأغلب ، والدلالية والنحوية بدرجة أقل كثيراً ، التى جرت على اللغة العربية فى بيئات مختلفة .

وبعد كتاب الحريرى « درة الغواص فى أوهام الخواص » المعروف «بالدرة» من الكتب المهمة التى رصدت التغيرات التى حدثت فى بيئة العراق اللغوية ، ولكنه انعطف عن رصد أخطاء العامة الذين نفشى اللحن فيهم ، وشاع الخطأ على ألسنتهم ، إلى رصد أوهام الخواص الذين كانوا قدوة ، يوثق بلغتهم ، ويرجع إليهم فى تصويب صور اللحن ورد أشكال الانحراف عن اللغة الفصحى السليمة . ولاشك أن ذلك التعبير حتمى ، فاللغة مستعملة على الألسنة ، والاحتكاك مستمر بين كل الطبقات ، فليس من المستبعد إذن ، انتقال صور من التحول بين مستويات لغوية مختلفة فى فترات زمنية متباعدة . بل إن التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية هيأت الظروف الملائمة لتخفيف حدة التشدد اللغوى السابقة ، وغلب التسامح ، بل التساهل أحياناً ، والجنوح إلى قبول سنة التغير ، والتسليم ببعض صور التبدل ، والوقوف فى وجه بعضها الآخر .

وينبغى أن نشير هنا - ابتداءً - إلى اتخاذ الحريرى نهج أسلافه ، علماء التنقية اللغوية

وغيرهم ، إذ إنه نقل كثيراً عما ورد في كتبهم ، ولم يكتف كما أشار في مقدمته ، وكما سنرى بأوهام الخواص ، فتشابت أوهام العوام بأوهام الخواص إلا في القليل ، وتداخلت ملاحظاته الشخصية بملاحظات الآخرين إلا في النادر ، ولو أنه اكتفى بملاحظاته التي كونها من الأحاديث والمخاطبات والمكاتبات وقراءاته في النثر والشعر وغير ذلك ، وعزف عن النقل عن كتب السابقين لنقلت إلينا هذه الملاحظات صورة صادقة كافية عن التغيرات المختلفة التي وقعت أو الواقع اللغوي بشكل عام في زمنه . وعلى الرغم من ذلك فقد تفرد الحريري بالتنبيه على تغيرات ، شاعت على ألسنة الخاصة في زمنه ، ويستدل على ذلك بأدلة عدة ، منها ذكر أسماء أشخاص ، أو بعض المحدثين أو تعيين الحادثة أو المكاتب ، وغير ذلك من الوسائل المحددة للزمن .

وبالإضافة إلى ذلك تميز كتاب الحريري بتجاوز السابقين في صدهم للتغير الصوتي والصرفي وتغير الحركات في الأغلب ، وقلة ملاحظة التغيرات التركيبية والدالية ، كما ستوضح الأمثلة التي سنقدمها فيما يلي . ولكنه تشدد في مواضع عدة إلى حد أوقعه في الخطأ ، فكانت أحكامه وانتقاداته متعسفة سوغت للخفاجي وابن برى أن يستدركوا عليه أموراً ويردوا عليه بعض أحكامه غير الدقيقة المتعجلة بشواهد من استعمالات القدماء الفصحاء وأقوال علماء اللغة الأوائل وشواهد مختلفة ، ربما لم يكن الحريري على علم بها ، أو كان على علم بها ولم يقبلها .

بيد أن ذلك لا يقلل من قيمة كتابه قط ، فقد فاق غيره في توسيع مفهوم اللحن ، مواكباً ازدهار الأدب شعراً ونثراً ، وكثرة المؤلفات والمكاتبات والمراسلات وكل أشكال الكتابة ، فكان على العلماء أن يجتهدوا في رصد « شيوخ الخطأ اللغوي في الاستعمال ، والالتواء في الأساليب ، والخروج عن سنن العرب في كلامها » ، وقد شاع ذلك على ألسنة الشعراء وأقلام الكتاب والمنشئين وفي بطون الكتب والأسفار (التصدير ص ٣) . وقد حدد الحريري هدفه من تأليف كتابه في المقدمة ، بل إنه قد كشف أيضاً عن الباعث إلى الاختصار على أوهام الخواص ، يقول (ص ٣) : فإن رأيت كثيراً ممن تسنموا أسنمة الرب ، وتوسموا بسمه الأدب ، قد ضاهوا العامة في بعض ما يفرط من كلامهم وترعف به مرافق أعلامهم ، مما إذا عثر عليه ، وأثر عن المعزو إليه ، خفف قدر العلية ، ووصم ذا الخلية ، فدعاني الألف لنباهة أخطارهم ، والكلف بإطابة أخبارهم إلى أن أدرا عنهم الشبه ، وأبين ما التبس عليهم واشتبّه .

فهو إذن يتعقب لغة الكتاب والشعراء وعليه المتأدين والمنشئين وأساليبهم ليوضح ما غاب عنهم وما التبس عليهم فوقعوا في الخطأ دون دراية لأنهم جادوا عن سنن العرب الفصحاء في كلامهم ، وبينهم إلى موضع أخطائهم ، ويقدم لهم الفصيح من الألفاظ والسليم من الأساليب ، غير أنه لم يكتف بذلك ، فأودعه « من النخب كل لباب » ، ومن النكت ما لا يوجد منتظماً في كتاب ، هذا إلى ما لمعته به من النوادر اللاتفة بمواضعها ، والحكايات الواقعة في مواقعها . (٣ ، ٤) .

فكتابه ليس من كتب التصويب اللغوي أو اللحن المحض ، بل إنه أدرك أن القارئ ربما لم يجد متعة في معرفة الخطأ وصوابه على نحو جاف ، فحشى كتابه بالحكايات الأدبية والنوادر المستملحة والطرائف الجميلة والأشعار الرائقة ، ولكنه لم يكن يستطرد في كل المواضع ، وإنما استطرد في المواضع التي تجيز له المادة ذلك كما فعل حين أشار إلى أن تطلق كلمة (شطرخ) بفتح الشين خطأ ، وصوابه بكسرها ، ثم ذهب إلى أنه مثلاً يمكن أن تنطق الشين سيناً ، فكان ذلك توطئة لتناول الكلمات التي يمكن أن ينطق فيها الشين سيناً (١٨٤ : ١٧٦) .

فجعله كل ذلك كتاباً ممتعاً في الأدب ، وكيف لا يفعل ذلك وهو صاحب المقامات الأدبية المشهورة ، كما أنه قد استرسل في بعض المواضع في مسائل صرفية ونحوية ، وكيف لا يفعل ذلك أيضاً ، وهو صاحب ملحة الأعراب في صناعة الإعراب .

أما منهج المؤلف فإنما يتبع ترتيباً أو نظاماً معيناً في إيراد المادة ، فلم يخالف القدماء في تتبعهم لمجموعة التغيرات اللغوية ورصدها بلا رابط . وهذا أمر يحول دون وصول الباحث عن شيء فيه إلى بغيته في يسر ، ولكنه وجد من يرتبه من القدماء مثل ابن منظور في (تهذيب الخواص من درة الغواص) ، ورتبه من المحدثين محمد الحسيني (ألوسي زاده) ترتيباً هجائياً في (كشف الطرة عن الغرة) وأضاف إليه شروحاً . أما شهاب الدين الخفاجي فلم يعن بالترتيب قدر عنايته بوضع شروح وتعليقات وردود عليه ، وكذلك فعل كل من ابن بري وابن ظفر فلهما حواش مفيدة عليه .

وهو يبدأ دائماً بالاستعمال الخاطيء بعبارة (ويقولون) ثم يأتي بالاستعمال الصواب ، ويقدم الأدلة على صحة رأيه من الشعر في الأغلب والقرآن والأحاديث والأخبار والنوادر . وقد كان عنيفاً في عباراته ، وكلها تدور في الوهم والخطأ والغلط واللحن ، مثل : فمن أوهامهم الفاضحة وأغلطهم الواضحة / فيموهمون في /

فيخطئون فيه / فيحرفونه في وضعه / وهو لحن فاحش وغلط شائن / وهو أقبح أوهامهم وأقبح لحن في كلامهم ، وهو معرفة لكاتبه والمثلث به . . . الخ . وقد أدى به تشدده وتزمته إلى عدم الأخذ ببعض القراءات ونسب بعضها إلى اللحن كما في مسألة : ويقولون : فلان أشر من فلان ، والصواب أن يقال : هو شر من فلان بغير ألف ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمْبُ الْكَبْمُ ﴾ [الأفقال: ٢٢] . . . ثم قوله في نهايتها : وأما قراءة أبي قلابة (سيعلمون غداً من الكذاب الأشر) ، فقد لحن فيها ولم يطابقه أحد عليها (٥٠ ، ٥١) فلم تقبل القراءة المفردة . ولم يستشهد بأشعار المولدين ، فلم يكونوا عنده حجة في الاستعمال اللغوي ، إذ خطأهم القدماء ، فقد تابع غيره في تخطئة أبي الطيب المتنبي حين قال :

فأجرك الإله على عليل بعثت إلى المسيح به طيباً

لأن العرب تقول فيما يتصرف بنفسه : بعثته وأرسلته . كما قال تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا ﴾ [المؤمنون: ٤٤] ، يقولون فيما يحمل : بعثت به وأرسلت به ، كما قال سبحانه إخباراً عن بلقيس : ﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ ﴾ [النمل: ٣٥] (ص ٢٧) .

وقد تشدد أيضاً في السماع والقياس ، إذ إنه كما يقول د . عبد الفتاح سليم في «اللحن في اللغة» ص ٩٠ : وليس غريباً - إذن - أن نرى الحريري يرجع باللغة إلى استعمالها في موطنها الأولى . وكل ما خالف هذا الاستعمال البدوي في المعنى أو اللفظ أوفى التركيب خطأ يجب أن يقوم . . .

ولكن كانت له تصويبات مقبولة وإشارات ذكية ، ويجب هنا أن نقسم ملاحظاته إلى رصد ما حدث في الحركات (التغير في الحركات) والتغير الصوتي ، وهو استخدام صوت صامت (أو حرف) بدلاً من صوت آخر ، والتغير الصرفي ، استخدام صيغة بدلاً من صيغة أخرى ، والتغير الدلالي ؛ وهو استخدام الكلمة في معنى غير المعنى الذي كان في استعمال العرب . ولا يتسع المقام للتفصيل ، ولذلك سنكتفي ببعض الأمثلة الواضحة .

ومن أمثلة التغير في الحركات قوله : ويقولون : فيه شَغَب بفتح الغين . . .

والصواب فيه شَغَب بإسكان الغين ، ونظير هذا الوهم قولهم للداء المعترض في البطن : المَغَص بفتح الغين ، فيغلطون فيه ، لأن المَغَص بفتح الغين هو خيار الإبل . . . أما اسم الداء فهو المَغَص بإسكان الغين (ص ١٤٠ ، ١٤١) .

ومن أمثلة التغير الصوتي قوله : ويقولون : فلان شحات بالهاء المعجمة بثلاث من فوق ، والصواب فيه شحاذ بالذال المعجمة ، لاشتقاق هذا الاسم من قولك : شحذت السيف ، إذا بالغت في إحداه ، فكان الشحاذ هو الملح في المسألة والمبالغ في طلب الصدقة (ص ٢٢٠) . وهذا يكشف لنا أن هذه الكلمة ربما مرت بمرحلتين من التغير حتى وصلت إلى النطق الذي نستعمله في لهجتنا المصرية وهو شحاذ ← شحات .

ولكن أمثلة التغير الحركي والصوتي قليلة نسبياً . ومن المنطقي أن رصد التغير الحركي كان بطريق السماع . أما التغير الصوتي فربما كان بطريق السماع في الأقل وبطريقة الكتابة في الأكثر ، وفيما يلي بعض أمثلة وردت متفرقة :

خطأ	صواب
تمغر (غ)	تمعر (ع) (تغير وجهة من الغضب)
ذاعر (د)	داعر (د)
ثفل (بصب) (ث)	ثفل (ت)
اختلط (غضب) (خ)	احتلط (ح)
قريص (ص)	قريس (س) من (قرس)

ومن أمثلة التغير الصيغي أو التغير في الصيغ الصرفية ، قوله : ويقولون رجل متعوس ووجه الكلام أن يقال : تاعس ، وقد تعس ، كما يقال : عائر ، وقد عثر . (١٠٩ ، ١١٠) *

وقوله : ويقولون لمن تعب : هو عَيَّان ، والصواب هو أن يقال هو : معي ، لأن

* وربما جازت للاختصار إلى الاختصار على المثال ، أو التصرف في العبارة بدقة بما يوضح القصد . وعلى من يرغب في متابعة التفاصيل أن يرجع إلى الكتاب في الصفحات المشار إليها في نهاية كل مسألة .

الفعل منه أعياء ، فكان الفاعل منه على وزن مفعِل ، كما يقال : أرخى الستر فهو مُرَخٌّ ، وأعلى الماء فهو مُعْلٍ (١٤٤) .

وقوله : ويقولون : طرده السلطان . ووجه الكلام : أطرده ، لأن معنى طرده أبعدته بيده أو يالته في كفه . . . (٢٣٩) . وهكذا تدور التغيرات في صيغ الأفعال والصفات والجموع والأسماء المقصورة وصيغ الجموع .

ومن أمثلة التغير التركيبي قوله : ويقولون : اجتمع فلان مع فلان ، فيوهمون فيه ، والصواب : اجتمع فلان وفلان ، لأن اجتمع على وزن افتعل ، وهذه الصيغة تقضي وقوع الفعل من اثنين فصاعداً ، فمتى أسند الفعل منه إلى أحد الفاعلين لزم أن يعطف عليه الآخر بالواو لا غير . . . (٣٤) .

وقوله : ويقولون : بينا زيد قام إذ جاء عمر ، فيتلقون بينا بإذ ، والمسموع عن العرب : بينا زيد قام جاء عمر ، بلا إذ ، لأن المعنى فيه : بين أثناء الزمان جاء عمر . . . (ص ٨٤) ويبدو أن هذه المسائل منقولة عن كتب القدماء وبخاصة الأمالي .

وقوله : ويقولون للمتوسط الصفة : هو بين البينين ، والصواب أن يقال : هو بين بين . . . (٨٣) ، وقوله : ويقولون : كلا الرجلين خرجا ، وكلتا المرأتين حضرتا ، والاختيار أن يوحد الخبر فيها ، فيقال : كلا الرجلين خرج ، وكلتا المرأتين حضرت ، لأن كلا وكلتا اسمان مفردان وضعا لتأكيد الاثنين والاثنين ، وليس في ذاتها مثنى ، ولهذا وقع الإخبار عنهما كما يخبر عن المفرد .

وبهذا نطق القرآن في قوله تعالى : ﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾ ولم يقل : آتتا . . . (ص ١٣٨) .

ونكتفي بأمثلة التغير التركيبي التي لها قيمة كبيرة لا تقدر ، ولم يكتف الحريزي بإيراد الأمثلة ، بل كان يذكر علة التصويب ، ويقدم الشواهد على أحكامه . ومن أمثلة التغير الدالي (أو ما يطلق عليه التحريف في اللفظ والمعنى) قوله : ويقولون لمن يأتي الذنب متعمداً : قد أخطأ ، فيحرفون اللفظ والمعنى ، لأنه لا يقال : أخطأ إلا لمن لم يتعمد الفعل أو لمن اجتهد ، فلم يوفق الصواب . . . أما المتعمد الشيء فيقال فيه : خطيء فهو خاطيء ، والاسم منه الخطيئة . . . ؟ (ص ١٥٢) .

وقوله : ويقولون : هم عشرون نفراً وثلاثون نفراً ، فيوهمون فيه ، لأن النفر إنما

يقع على الثلاثة من الرجال إلى العشرة ، فيقال : هم ثلاثة نفر ، وهؤلاء عشرة نفر ، ولم يسمع عن العرب استعمال النفر فيما جاوز العشر بحال (ص ٦٨ ، ٦٩) .

وقوله : ... أنهم يقولون : قدم سائر الحاج واستوفى سائر الخراج ، فيستعملون «سائراً» بمعنى الجميع ، وهو في كلام العرب ، بمعنى الباقي ، ومنه قيل لما بقي في الإناء : سؤر ... (ص ٤) .

ويلاحظ التفاوت الظاهرة في كم المادة الخاص بكل مسألة ، ففي بعض المواد يجوز غاية الإيجاز وفي بعضها الآخر يستطرد فيذكر كل ما عني له أو عرفه عن المسألة .

وقد عني بإظهار الفروق الدقيقة بين الاستعمالات والدلالات ، وكان يأخذ من اللغات المشهور المبني على القياس المطرد ، ويرد الشاذ إلى الاكتفاء فيه بالسماع وينكر النادر فلا يعتد به ولا يقاس عليه (مثال ذلك ، مسألة : قاما الرجلان وقاموا الرجلان (ص ١٤٥ ، ١٤٦) . كما أنه كان عنيفاً تجاه العلماء والمذهب النحوي ، فلم يتورع عن تخطئتهم كتخطئة الأصمعي وهو اللغوي الثقة (ص ١٣٤) وتخطئة الكوفيين (ص ٣٨) ، بل مخالفة البصريين أحياناً ، على الرغم من أنه كان يتبع مذاهبهم في الأغلب . ويذهب د . عبد الفتاح سليم في إيضاح تلك الحملة القاسية على الخاصة وتلك اللغة العنيفة إلى أنه « يبدو أن الحريري كان يلقي في ذلك مقاومة وعنتاً من بعض الخاصة الذين قد يجيزون بعض هذا الاستعمال على نحو ما ، فجعله ذلك ينتبع سقطاتهم الخاصة أيضاً ، بل جعله يتشدد معهم في التخطئة ليثبت أسس لغة فصحي سليمة من الشوائب ، خالية من قيل وقال . (ص ٥٩) .

وعلى الرغم من مبالغة الحريري في التشدد وتصويب ما لا يجوز استعماله وما يجوز استعماله ، وانتهائه إلى أحكام قاسية ومقاييس خاصة أحياناً تخرج على مقاييس جمهور العلماء ، فقد عد كتابه من أحسن الكتب التي ألقت في هذا اللون من ألوان التأليف اللغوي وأجملها تصنيفاً وأكثرها متعة .

وفيما يلي نموذج من كتاب « درة القواص في أوهام الخواص » للحريري

من كتاب درة الغواص للحريزي

٩- ومن أوهامهم أيضاً في هذا الفن قولهم : لأأكلّمه قَطُّ ؛ وهو من أفحش الخطأ لتعارض معانيه وتناقض . الكلام فيه ؛ وذلك أن العرب تستعمل لفظة « قَطُّ » فيما مضى من الزمان ، كما تستعمل لفظة « أبداً » فيما يستقبل منه ، فيقولون : ما كَلّمته قَطُّ ولا أكلّمه أبداً ، والمعنى في قولهم : ما كَلّمته قَطُّ ، أي فيما انقطع من عمري ، لأنه من قَطَطَت الشيء ، إذا قطّعت ، ومن قَطَّ القلم ، أي قطع طرفه . وبما يؤثر من شجاعة على رضى الله عنه أنه كان إذا اعتلى قَدَّ ، وإذا اعترض قَطُّ ، فالقد قطع الشيء طولاً ، والقط قطعُه عرضاً ، ولفظة قَطُّ هذه مشددة الطاء ، وهي اسم مبنى على الضم مثل حيث ومنذ ، وأما قَطُّ بتخفيف الطاء ، فهو اسم مبنى على السكون مثل قَدَّ ، وكلاهما بمعنى حَسَبَ .

وقرأت في أخبار الوزير على بن عيسى^(١) أنه رأى كاتباً يبرى بمجلسه قلماً فأنكر ذلك عليه وقال : مالك في مجلسي إلا القط فقط !

وقد تدخل نون العماد على قَطُّ وقد ، مع ضمير المتكلم المجرور كما قال الراجز في قَطُّ :

* امتلاً الخوض وقال قطنى^(٢) *

١٤٦- ويقولون لمن يقتبس من الصحف : صَحَفَى ، مقايضة على قولهم في النسب إلى الأنصار : أنصاري ، وإلى الأعراب أعرابى . والصواب عند النحويين البصريين أن يُوَقَّع النسب إلى واحدة الصحف وهي صحيفة . فيقال صَحَفَى ، كما يقال في النسب إلى حنيفة : حَتَفَى ، لأنهم لا يَرَوْنَ النسب إلا إلى واحد الجموع ، كما يقال في النسب إلى القرانض : قَرَضَى ، وإلى المقاريض : مَقَرَضَى ، ألهم إلا أن يجعل الجمع اسماً علماً للمنسوب إليه ، فيوقع النسب حينئذ إلى صيغته ، كقولهم في النسب إلى قبيلة هوازن : هوازنى ، وإلى حي كلاب : كلابى ، وإلى مدينة الأنبار : أنبارى . وإلى بلدة المدائن مدائنى . فأما قولهم في النسب إلى الأنصار أنصاري فإنه شذ عن أصله والشاذ لا يقاس عليه ، ولا يعتد به . وأما قولهم في النسب إلى الأعراب :

أعرابى فأنهم فعلوا ذلك لإزالة الّليس ونفى الشبهة ، إذ لو قالوا فيه : عربى لاشتبه بالنسب إلى العرب ، وبين النسويين فرق ظاهر لأن العربى هو المنسوب إلى العرب ، وإن تكلم بلغه العجم . والأعرابى هو النازل بالبادية ، وإن كان عجمى النسب .

٢١٠- ومن ذلك توهمهم أن معنى بات فلان ، أى نام . وليس كذلك بل معنى بات أظله البيت ، وأجته الليل ، سواء نام أم لم يتم ، يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿وَاللَّيْلِ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سَجْدًا وَقِيَامًا﴾^(١) ، ويشهد به أيضاً قول ابن رميض .

باتوا نياماً وابنُ هند لم يتم

بات يُقاسيها علامٌ كالزَّكَمِ

ليس براعى إبل ولا غنم^(٢)

فأخبر عنه أنه بات متصدّ بالحفظها بمن هم بخوابتها أى سرقتها لأن الحركية اسم يختص بسرقة الإبل ، والحارب المتلصص عليها خاصة .

٢١٢- ومن ذلك توهمهم أن الراحلة اسم يختص بالناقة النجيبة ، وليس كذلك ، بل الراحلة تقع على الجميل والناقة ، والهاء فيها هاء المبالغة ، كالتى فى داهية وراوية ، وإنما سميت راحلة لأنها ترحل ، أى يشد عليها الرجل .

فهى فاعلة بمعنى مفعولة ، كما جاء فى التنزيل : ﴿فِي عَيْشَةٍ وَكُهْنَةٍ﴾^(٣) بمعنى مَرْضِيَةٍ .

وقد ورد فاعل بمعنى مفعول فى عدة مواضع من القرآن كقوله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾^(٤) أى لا معصوم . وكقوله سبحانه : ﴿مِنْ مَاءٍ حَالِقٍ﴾^(٥) أى مدفوق ، وقوله عز اسمه : ﴿أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا﴾^(٦) أى مأمونا فيه .

وجاء أيضاً مفعول بمعنى فاعل ، كقوله تعالى : ﴿حِجَابًا مُسْتُوْرًا﴾^(٧) . أى ساترا . ﴿وَكَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾^(٨) أى آتياً .

(١) سورة الفرقان ٦٤ .

(٢) هذا المشطور من ب . (٣) الحاقة ٢١ .

(٤) سورة هود ٤٣ . (٥) سورة الطارق ٦ .

(٦) التنبؤ ٦٧ . (٧) سورة الإسراء ٤٥ . (٨) سورة مريم ٦١ .

٢١٣- ومن هذا التَّمَط أيضاً توهمهم أنَّ البهيم نعت يختصُّ بالأسود ، لاستماعهم: ليل بهيم ، وليس كذلك ، بل البهيم اللَّوْنُ الخالص الذي لا يخالطه لون آخر ، ولا يمتزج به شيءٌ غير شبيهه ، ولذلك لم يقولوا لليل القمر : ليلُ بهيم ، لاختلاط ضوء القمر به ، فعلى مقتضى هذا الكلام يجوز أن يُقال : أبيضُ بهيم وأشقر بهيم . وجاء في الآثار : يُخشِرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُفَاةَ عَرَاةٍ بِهِمَا ، أى على صفة واحدة من صحَّةِ الأجساد والسَّلامة من الآفات ، ليتمَّ لهم بذلك خلود الأبد والبقاء السَّرمَد .

٢١٤- ومنه أيضاً توهمهم أنَّ السُّوقَ اسم لأهل السوق ، وليس كذلك ، بل السُّوقُ الرعيَّة ، سُمُّوا بذلك ، لأنَّ الملك يسوقُهم إلى إرادته ، ويستوى لفظ الواحد والجماعة فيه ، فيقال : رجلٌ سُوِّقَ وقومٌ سُوِّقوا ، كما قالت الحرَّة بنت النعمان :

فَيَبِيتُ نَسُوْقُ النَّاسِ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا

إذا نحن فيهم سُوْقَةٌ تَنْتَصِفُ^(١)

فأما أهل السُّوق فهم السوقيون واحدهم سوقي ، والسوق في كلام العرب تذكر وتؤنث .

تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي (٥١٥ هـ)

تمكنت الجيوش الإسلامية الفتية من فتح صقلية في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي . وبعد أن استتب الأمر للفاخرين ، عنوا بنشر الدين وتعليم اللغة ، وشجعوا أهل البلاد على ذلك تشجيعاً مستمراً ، تمثل في أشكال مختلفة من الجزاء المادي والمعنوي ، كما أن عدداً كبيراً من العلماء قد نهض إليها للتدريس والإفادة ، فقد عرفوا فيها الخير والهدوء والراحة ، ومن أهمهم صاعد اللغوي الأندلسي وابن رشيق القيرواني . وهكذا فقد نهيات الظروف لأن ينبغ من أبنائها جعفر بن محمد المعروف بابن القطاع وابنه علي ، وطاهر بن محمد الرقباني وعلي بن حبيب ، وعبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحام وابن مكي الذي نحلل مؤلفه فيما يلي .

وتحدد كتب التراجم والطبقات نسبه وحياته ونثره وشعره ووفاته وشيوخه وغير ذلك مما لا يتسع المقام لذكره ، ونكتفي هنا بما يتصل بالموضوع . فهو أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي ، يوصف بالإمام اللغوي ، والقاضي الجليل والمحدث الثبت ، وغيرها من الصفات التي تؤكد رسوخ قدمه في العلم ، وقد تتلمذ على يد ثلاثة من كبار العلماء ، يتكشف ذلك بجلاء من تكرار أسمائهم في تثقيف اللسان ، فقد نقل عنهم كثيراً من آرائهم ورواياتهم ، وبخاصة أبو بكر محمد بن علي الحسن بن البر ، الذي راجع كتاب الصقلي وعدل فيه وأضاف ، وقد وافقه ابن مكي الصقلي ، كما سنرى في المقدمة فيما بعد ، في كل ما طلب . والثاني هو أبو محمد عبد الحق بن محمد بن هارون السهمي القرشي ، والثالث هو أبو حسن بن رشيق القيرواني ، صاحب كتاب « العمدة » المشهور (ت ٤٥٠ / ٤٥٦ / ٤٦٢ هـ) .

ويعد كتاب ابن مكي الصقلي من أهم الكتب التي ألفت في رصد اللحن الذي وقع على ألسنة العامة والخاصة ، إذ إنه يسجل حال اللغة العربية في مكان بعينه هو صقلية ، وفي زمان بعينه ، في زمن حياته . ويصور في مقدمته الوضع أو الواقع اللغوي ، بعد

أن كثرة الاختلاط بين أبناء الجزيرة والفاتحين الذي كان أكثرهم من البربر ، وفشى اللحن على ألسنة الناس جميعاً ، عامتهم وخاصتهم . ولم يعد من اليسير تحديد المصيب من المخطيء ، يقول (ص ٤٣) : وصار كثير من الناس يخطئون وهم يحسبون أنهم مصيبون ، وكثير من العامة يصيبون ، وهم لا يشعرون ، فربما سخر المخطيء من المصيب ، وعنده أنه قد ظفر بأوفر نصيب ، وتساوى الناس في الخطأ واللحن إلا قليلاً .

وما لا شك فيه أن له ملاحظات غاية في القيمة تدل على حسن لغوى صائب ودراية علمية دقيقة بمسائل البحث والتحليل . ومن ذلك التمييز بين وضع هذه الفئة القليلة على مستوى الكتابة ووضعها على مستوى الخطاب والحديث اليومي ، يقول : وإنما يتميز أولئك القليل - على ما بهم من تقصير عند المباحثة والمكاتبة وقراءة الكتب ومواضع التحقيق . فأما عند المخاطبة والمحاورة ، فلا يستطيعون مخالفة ما تداوله الجمهور ، واستعمله الجمل الغفير * (ص ٤٣ ، ٤٤) .

وهكذا فقد جمع في أكثر مواد الكتاب (أى في ثلاثة وثلاثين باباً من أبوابه الخمسين) بين لحن العامة ولحن الخاصة ، ولم يفرق بينهما إلا في أبواب قليلة ، لأنهم في خاتمة الأمر قد تساوا في الخطأ . ومن أسباب تأليفه هذا الكتاب أيضاً التصحيح الذي شاع على ألسنة الخاصة في الأسماء والأعلام والأشعار وغير ذلك مما اختص به الناس في صقلية ، يقول (ص ٤٤) : ثم لم يزل الغلط ينتشر في الناس ويستطير ، حتى وقع بهم في تصحيح المشهور من حديث النبي (ﷺ) ، واللحن في المواضع المتداولة منه ، وتعتمد الوقف في مواضع لا يجوز الوقف عليها ، من كتاب الله عز وجل ، وتغيير أشعار العرب وتصحيحها ، وتصنيف كتب الفقه وغيرها ملحونة . . .

وقد سأله أحد العلماء الكبار - لم يصرح باسمه - من الذين ساءهم ما وصلت إليه اللغة على ألسنة الناس أن يجمع له مما يصحف الناس في ألفاظهم وما يغلط فيه أهل الفقه ، غير أنه لم يقتصر على ذلك ، وبذل جهداً أكبر في رصد الأخطاء اللغوية التي وقع فيها الناس في زمانه ، لأنه يضيف إلى العلم مالم يرد لدى غيره مما يصعب على علماء الأمصار الأخرى رصده ، يقول (ص ٤٦) :

فأضفت إلى ذلك غيره من الأغاليط التي سمعتها من الناس ، على اختلاف طبقاتهم ، مما لا يوجد في كتب المتقدمين التنبيه على أكثره ، لأن كل من ألف كتاباً في

هذا المعنى ، فإنما نيه على أهل عصره وبلده ، وأهل البلدان مختلفون في أغاليطهم ،
فربما يصيب هؤلاء فيما يغلط فيهم أولئك ، وربما يصيب أولئك فيما يغلط فيه هؤلاء ،
وربما اتفقوا في الغلط » .

وهو يشير هنا في وضوح إلى الفرق بين كتابه وكتب اللحن الأخرى التي رجع إليها
سواء ما ألف منها في المشرق أو الأندلس ؛ فربما كان غلط أهل المشرق أو الأندلس
موافقاً لغلط أهل صقلية أو مخالفاً له ، فنقل عن إصلاح المنطق ولحن العامة وأدب
الكاتب والمقصود والمدود والمذكر والمؤنث للمقابلة بين موادهم والمواد التي جمعها
من أفواه أهل بلده ، يقول (ص ٤٧) : فجمعت من غلط أهل بلدنا ما سمعته من
أفواههم ، مما لا يجوز في لسان العرب ، أو مما غيره أفصح منه وهم لا يعرفون سواء ،
ونبهت على جواز ما أنكر قوم جوازه ، وإن كان غيره أفصح منه ، لأن إنكار الجائز
غلط » . فهو يفرق إذن بين غير الجائز والجائز أساساً ، ثم يفرق بين الجائز المقبول الذي
لا يصح إنكاره ؛ وذلك يدل على وعي شديد ويعد نظراً في استعمال اللغة ، وما هو
أفصح ، وبه وحده يتمسك أولئك الخواص الذي لا يعون من اللغة إلا وجهاً واحداً .

وتنبئ الإشارة هنا إلى أنه لا يتحدث عن الأخطاء التي تجرى على السنة الخواص
جملة واحدة ، ولكنه يقسم الأغلاط مجموعات ، ويبدأ بغلط قراء القرآن ثم أهل
الحديث ثم أهل الفقه ، ثم أهل الوثائق ثم أهل الطب ثم أهل السماع ، فهي أغلاط
طبقات مختلفة ، اختصت كل الطبقة بأنواع معينة منها . وقد اعتمد في تصويبه على
القرآن الكريم والحديث الشريف ، ودواوين الشعراء وكتب الأمثال ومعجمات اللغة
وكتب النحو وموسوعات الأدب ، واستشهد بأراء وروايات لطائفة كبيرة من اللغويين
والنحاة والرواة من القرن الثاني الهجري حتى الخامس ، ونقل نصوصاً وآراء من عدد
من المؤلفات التي نص عليها في كتابه (مقدمة المحقق من ١١ : ١٣) . ويكشف عن
طريقتين في المعالجة والاستشهاد ، حين يقول (ص ٤٨) : وعلقت بذلك ما تعلق به
من الأوزان والأبنية والتصريف والاشتقاق وشواهد الشعر والأمثال والأخبار .

غير أنه يقصيف إلى ما تقدم ذكره أبواباً أخرى تحت القارئ على قراءة كتابه
والاستمتاع به ، يقول (ص ٤٨) : ثم أضيف إليه أبواباً مستطرفة ، وتنفاً مستملحة ،
وأصولاً يقاس عليها ، ليكون الكتاب تثقيفاً للسان وتلقيحاً للجنان ، ولينشط إلى
قراءته العالم والجاهل ويشترك في مطالعته الخالي والعاطل » . وهذه الأبواب تضم باباً

لتفسير أمثال شائعة على السنة العامة والخاصة ولا يعرفون تأويلها ، وبإباً في أخطاء الناس في تأويل آيات وأحاديث واشتقاق كلمات ، وبإباً في قواعد الكتابة العربية (الهجاء) وأبواب في ضبط الكلمات التي تتقارب ألفاظها أو أبينتها وتختلف أو تضاد معانيها ، ومتفرقات أخرى في الثقافة العامة .

أما منهج المؤلف فقد وصل المؤلف فيه في بابي التصحيف والتبديل إلى درجة كبيرة من الترتيب والتنظيم ، إذ إنه في إطار كل موضوع منها رتب المواد التي أوردها وفق الترتيب الهجائي بالنسبة للحرف الذي يقع فيه التصحيف أو التبديل . أما الأبواب الأخرى فنفتقر إلى هذا التنظيم ، إذ اكتفى بجمعها تحت أبواب معينة . ويلاحظ أنه قد قصد بالتصحيف الخطأ في إعجام الحرف ، فيجمع بين الحرفين المتماثلين في الشكلين ، والمختلفين في الإعجام ، ويبدأ بالخطأ دائماً بعبارة : ويقولون ، ثم يذكر الصواب ، ويقدم الشواهد على صحة ما ذهب إليه ، وإن كان متفاوتاً في عرض مادته بين الإيجاز والإطناب ، ومن أمثلة التغيرات التي أوردها (ث < ت ، خ < ح ، د < ذ ، ر < س ، ش < ع < غ ، ق < ف) .

ويقولون : « فلان مطلوب بتار » ، و « ما أخذت بتارى منه ، بالتاء وترك الهمزة والصواب : « التار ، بالتاء والهمز (ص ٣٥) .

ومن أمثلة التبديل ، ويقصد به ما يقع بين حرفين غير متماثلين في الشكل قوله (ص ٧٦) : يقولون : ملبت الإناء ، فهو مملئ ، وخبيت الشيء فهو مخبي . والصواب : ملاته فهو مملوء ، وخبائه فهو مخبوء .

ويشير إلى المشكلة اللغوية القديمة التي نشأت في فترة مبكرة حيث خلط الناس بين صوت الضاد والطاء ، وهرع اللغويون الأوائل للتصدي لها ، فوضعوا رسائل تضم المفردات التي يقع فيها الخلط بين الصوتين ، فيقول (ص ١٠٥) : هذا رسم قد طمس ، وأثر قد درس ، من ألفاظ جميع الناس ، خاصتهم وعامتهم ، حتى لا تكاد ترى أحداً ينطق بضاد ، ويميزها من طاء ، وإنما يوقع كل واحدة منها موقعها ، ويخرجها من مخرجها ، الحاذق الثابت إذا كتب أو قرأ القرآن لا غير . أما العامة ، وأكثر الخاصة فلا يفرقون بينها في كتاب ولا قرآن . ثم أورد ما في القرآن من مفردات فيها طاء وكذلك ما ليس في القرآن مما يكثر استعماله .

ويلاحظ أنه يبدأ بما يحدث للأسماء من تغير ثم ينتقل إلى الأفعال . ومن أمثلة

التغير في الأسماء بالزيادة قوله (ص ١١٧) . ويقولون : امرأة سكرانة وكسلانة وغضبانه وشبعانة ، وريانة . والصواب : سكرى وكسلى وغضبى وشبعى وربا .

والتغير بالنقص قوله (ص ٢٧) : ويقولون للعنزة : معزة ولبعض العصافير : دُرُور . والصواب : ما عز وُرُور .

ثم ينتقل إلى تحريك الساكن ثم تسكن المتحرك ، ثم تغيير الحركة في الأسماء ، مثل قوله (١٤٣) : ويقولون : مُفتاح ومُصباح ومُسمار ومُسوك . الصواب بكسر الميم في جميع ذلك .

ثم يعالج تغير الحركة في الأفعال ثم تغير الأفعال بالزيادة ثم بالنقص . وتناول أيضاً التغير الذى يقع للهمزة والتشديد والتخفيف وتذكير المؤنث وتأنيث المذكر والتصغير والنسب والجموع .

أما ما حدث لمعاني الكلمات من تغيير ، فقد عالج أشكالاً مختلفة من التغير الدلالي ، منها استخدام اللفظ فى معنى مخالف لما وضع له ، من ذلك : تقريص العجين ، هو عندهم بسطه باليد . وليس كذلك . إنما تقريص العجين : تقطيعه لُبسط . (ص ٢٣٩) .

ومن ذلك : المُقرف ، هو عندهم البخيل ، وذلك غلط . إنما المقرف : الذى أمه كريهة وأبو ليس كذلك ، والهجين : الذى أبوه كريم وأمّه ليست كذلك (ص ٢٤٣) .

ومن أمثلة تضيق المعنى قوله : وكذلك قولهم للأدهم من الخيل : بهيم ، خاصة دون سائر الأيوان ، والبهيم يقع على لون خالص لا يخالطه غيره (ص 254) .

ومن أمثلة توسع المعنى قوله : وكذلك الهوى ، يستعملونه فى الخير والشر ، فيقولون : أنا أهوى قراءة القرآن ، وأهوى مجالسة العلماء ونحو ذلك . والهوى لا يستعمل إلا فى الشر . هذا قول أكثر أهل العلم ، ويحتجون بقول الله عز وجل ﴿ وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى ﴾ [التازعات: ٤٠] .

ومن أمثلة الغلط فى اللفظ والمعنى قوله : من ذلك قولهم للسرادب تحت الأرض : دهليز ، بفتح الدال ، وليس كذلك . إنما الدهليز . سقيفة الدار ، مكسورة الدال .

أما الأيواب الأربعة التى خصصها للعلاقة بين لغة العامة ولغة الخاصة ، فقد بدأ بما

تستعمله العامة وترفضه الخاصة وتنكره عليهم ، كقوله (ص ٢٧٦) : وكذلك يقولون : الفل فل بالكسر ، وليس ينكر . يقال : فُلِّلَ وفُلِّلَ بالضم والكسر ، ذكرهما ابن دريد وابن السكيت إلا أن الضم أعلى وأفصح .

ثم يتناول ما خالفت العامة فيه الخاصة ، وكلاهما على خطأ ، مثل قوله (ص ٢٩٠) : وتقول العامة في العدد : حد عشر ، وتقول الخاصة : حد عشر ، والصواب أحد عشر . . .

ثم يشير إلى استعمال العامة لأفصح اللغتين للمتفصحين ، وأخيراً ما تكون العامة فيه على صواب والخاصة على الخطأ ، كقوله : ويقولون لجمع فقير : فقراء بالفتح ، والصواب : فقراء بالضم ، كما تقول العامة ، إلا أنه ممدود (ص ٢٩٧) .

ويهمنا هنا أيضاً ما نبه عليه من أغلاط الكتابة (التهجاء الخاطيء) تقع لما فيه همزة أو ألف اللينة، وإثبات الألف أو حذفها، وحذف الواو أو زيادتها، وغير ذلك من مشكلات الخط التي كثر وقوع الخطأ فيها في مكاتبات الناس ولم يسلم من الخلط والارتباك أو إدراك الصواب وتعليقه الخاصة منهم . وهو هنا لا يكتفى برصد الخطأ ، ولكنه يتناول القوانين التي تحكم هذه الحروف المشكل في تفصيل يضم كثيراً من الأمثلة والاستعمالات وبيان مواضع أخطاء الناس .

وقد سار ابن مكي على نهج المؤلفين المتقدمين في رفضهم الاستشهاد بالمحدثين في اللفظ والتركيب ، غير أنه قد أورد بعضهم كالمثني وأبي تمام وابن الرومي وغيرهم للإشارة إلى أغلاطهم أو لبيان ما قد يقع في أشعارهم من تصحيف أو لاستملاح ما فيها من معنى أو للفرقة بين المعاني . فلم يحتج في الأغلب إلا بشعر الشعراء الذين يحتج بشعرهم ، ولم يخفف من تشدده فيوسع دائرة الاستشهاد لتضم شعراً ، لاختلاف حول سلامته من أي لحن . وقد أكثر أيضاً من الاستشهاد بالقرآن الكريم محتجاً بعدد من القراءات وبالحديث الشريف أيضاً .

أما موقفه من اللغات فلم يكن واضحاً ، إذ رفض تخفيف همزة «ثار» مع أنها لغة أهل الحجاز ، حيث قال : والصواب : الثار بالهمز . ورفض أيضاً رواية ابن الأعرابي في جواز قول : عجوزة يقول : وقد حكى فيها : عجوزة ، وفي الشيخ : عجوز ، إلا أنها لغة رديئة شاذة لا يلتفت إليها . ولم يختلف موقفه من السماع والقياس عن موقفه من اللغات ؛ فهو يغلب السماع ؛ وهو مقياس اللغويين القدامى المتشددون كالأصمعي

وأبى حاتم وأبى زيد ، ويضحى بالقياس إذا عارضه ، كموقفه من تسهيل الهمزة وتأنيث المذكر وتغيير حركة بعض الأسماء والأفعال وغير ذلك ، غير أن هذا الموقف المتشدد قد تغير إلى حد كبير في باب الانتصاف للعامّة من الخاصّة إذا وجد لاستعمالهم أى منفذ لتسويغه ؛ مثل قوله : وكذلك قولهم : غمّيت الإناء ، . بمعنى عطّيته ، جائز . . . وكذلك قولهم : قصّيت أظافري ، جائز مسموع من العرب (ص ٢٨٠) ، وكذلك قوله : وكذلك قولهم في عائشة : عيشة ، ليس بمنكر ، إلا أنها ضعيفة (ص ٢٨١) .

واضطرب موقفه أيضاً في الأخذ بمذهب بعينه ؛ فنجده - تارة - بالمذهب البصرى ، ونجده - تارة أخرى - يجيز ما أجازوه الكوفيون كالقراء وتعلب . ولكن من الملاحظ أنه كان يحاول الإفلات من دائرة التشدد ليوقف على علة تلك الاستعمالات التي كانت تشيع على ألسنة الناس دون غيرها . وقد وفق بوجه عام في بعض تفسيراته ، ولم يوفق في بعضها الآخر ، فلم يسلم من النقد ، على الرغم من حرصه الشديد ، إذ عرض جميع ما كتب على أستاذه ابن البر التميمي - كما يقول - فأثبت جميع ما عرفه وارترضاه ، ومحوت ما أنكره وأباه لأزول عن مواقف الاستهداف وأريح نفسي من عهدة التغليب . ولكن هل يسلم أحد من التقصير ويبلغ في عمله الكمال ؟ !!

وفيما يلي نماذج من كتاب « تنقيف اللسان الجنان » لابن مكى الصقلی

من كتاب تنقيف اللسان لابن مكي الصقلي

٨- باب ما غيَّروا حركاته من الأفعال

يقولون : يحرث ، ويهرب .

والصواب : يحرث ، ويهرب ، بالضم .

ويقولون : كبر المولود يكبر .

والصواب : يكبر ، بفتح الباء ، يقال : كبر الأمر يكبر ، وكبر الإنسان وغيره يكبر . قال الشاعر ^(١) :

وعَلَّقتُ ليلي وهي ذات مُؤَصِّدٍ

ولم يبدُ للأترابِ من صدرِها حَجْمٌ

صغيرين نرعى السَّهمَ باليت أنا

إلى الآنَ لَمْ نكبر ولم تكبر البَهمُ ^(٢) :

(١) هو مجنون ليلي : قيس بن الملوح ، كما في ديوانه .
(٢) البيتان في مجالس تملب : ٢-٦٠٠ ، وفيها موصد (وهو صدار تليسه الجارية) أما في ديوان

المجنون : ٢٣٨ قال رواية :

تعلقت ليلي وهي غر صغيرة ولم يبدُ للأترابِ من ثديها حَجْمٌ
صغيرين نرعى البَهمَ باليت أنا إلى اليوم لم تكبر ولم تكبر البَهمُ

وفي ذم الهوى : ٣٨٣ مثل رواية الديوان ما عدا : وهي ذات ذؤابة ، بدل : غر صغيرة وكذلك
في الأسالي : ١-٢١٦ ما عدا : وعلفت بدل تعلقت . والآن ، بدل اليوم . أما : ذات
موصد ، ففي بيت آخر للمجنون ، هو :

وعهدى بليلى وهي ذات موصد ترد علينا بالعشى المواشيسا

(ديوان المجنون : ٢٩٣) وفي بيت لكثير أيضاً :

وقد درعوها وهي ذات موصد مجنوب ولما يلبس الدرع ريدها

والموصد : قميص تليسه صغار الجوارى (الصحاح : أصد) وفي اللسان والتاج (رصد)
والموصد : الخدر أنشد تملب :

وعلقت ليلي وهي ذات موصد

المؤصّد^(١): البَقيرة^(٢) الصغيرة، والبهَم: الصغار من أولاد الضأن والمعز،
الواحدة: بهمة، الذكر والأنثى سواء.
ويقولون: غرس يغرس، وخنق يخنق.
والصواب: يغرس، ويخنق^(٣).
ويقولون: قرش يقرش، وحلب يحلب، ومزج الشراب يمزج، وخدم يخدم،
وتحلب يحلب، و«إذا لم تغلب فاخلب».
والصواب: يغرش، ويحلب، ويمزج، ويخدم، ويحلب، و«إذا لم [٤٤ -
ب] تغلب فاخلب^(٤)» بالضم.
ومثل ذلك: حجز بين الشيتين يحجز، وقرن بين الحيلين يقرن والصوا: يحجز، ويقرن.
ويقولون: عتيت يزيد، وعتيت في حاجته أعتى.
والصواب: عتيت بضم العين. [أعتى]^(٥)
فأما عتيت أعتى فمعناه: تعبت ونصبت. وأما عتا يعتو فمعناه خضع، وهو من
العتوة، ومنه قول الله عز وجل: (وَعَتَّى الْوِجُوهَ لِلْحَى الْقِيَوْمِ)^(٦)
ويقولون: هو ينهش، ويمضغ، ويسلخ، ويدبغ، ويضغط، ويبتث، ويسعل،
ويعض على أنامله.
والصواب: ينهش، ويمضغ، ويسلخ، ويدبغ، ويضغط،
ويبتث^(٧)، ويسعل، ويعض، بالفتح.

(١) ع: المؤصدة.
(٢) في النسختين، البقرة والصواب: البقرة، وهي المؤصد، أي قميص الجارية.
(٣) رد ابن هشام اللخمي على ابن مكي بقوله: قد أصاب في قوله: يغرس، وأخطأ في قوله يخنق
بالكسر، إنما هو: يخنق بالضم كما تقول العامة (المدخل: ١٩ - ب) وانظر الرد على ابن مكي
بتحقيقنا: ٥٣.
(٤) المثل في الضحاح (حلب). وروى في اللسان (حلب) بكسر اللام وضمها.
(٥) لم يرد هذا الفعل في النسختين، مع أن المؤلف ذكر المضارع في الفعلين الآخرين.
(٦) سورة طه: الآية ١١١.
(٧) في النسختين: يبتث (في الموضعين) ولا وجه لقوله بعد بالفتح في يبتث، فإنها لم ترد إلا من
بأبي ضرب ونصر. ولعلها كما أثبتنا. ويعهد أن الأفعال الثمانية التي أوردها هنا عينها أو لأهلها
من حروف الحلق.

ويقولون : خَرَبَت الدارُ تخرُبُ .

والصواب : خَرَبَت تخرَبُ .

ويقولون : هَوَيْشْتُمْ ، وَبَنَحْتُ ، وَبَقُدْتُ ، وَبَطَّشْتُ ، وَبَصَلْتُ السارق .

والصواب : يَشْتُمُ ، وَبَنَحْتُ ، وَبَقُدْتُ ، وَبَطَّشْتُ ، وَبَصَلْتُ ، بالكسر .

ومثل ذلك قولهم : بَصَّتْ عينه تَبَصُّ . والصواب : تَبْصُ .

ويقولون : كَمَنَ يكمن . والصواب : يكْمُنُ .

ويقولون : حَفَسَ الطائرُ بيضه يحضُهُ حَفَسَةً .

والصواب : [٤٥-أ] يحضُنُ حضَانَةً ، وكذلك المرأةُ تحضُنُ ولدها حضَانَةً أيضاً .

وأصل ذلك المنع ، يقال : حَضَّته إِذَا مَنَعَهُ ، [و] ^(١) في الحديث : « وأراد إخواننا من الأنصار أن يحضُنونا » ^(٢) أى يمنعوننا . ومن كلام ابن مسعود : « لا تُحَضِّنْ زينب عن الوصية » ^(٣) أى لا تمنع عن النظر فيها ، يعنى زوجته .

ويقولون : جَمَدَ الماءُ يجمدُ ، وشردت الدابة تشرد .

والصواب : جَمَدَ يجمدُ ، وشرَدَ يشرُدُ ^(٤) ، بفتح الماضى وضم المستقبل . ومثل جَمَدَ يجمدُ : جَمَسَ يجمسُ ^(٥) ، فى الوزن والمعنى .

ويقولون : هذا الثواب يلبى بك .

والصواب : يَلْبِى ، بفتح الباء . وكذلك اسم الرجل : « يَلْبِى » لا غير .

ويقولون : ما قَرَبْتُ زيداً .

والصواب : قَرَبْتُهُ أَقْرَبَهُ ، وقَرَبْتُ منه أَقْرَبَ .

ويقولون : عَطَسَ يعطسُ ، والصواب : يَعِطِسُ .

(١) من (ع) .

(٢) النهاية : ١- ٢٣٦ وهذا الحديث لعمر بن الخطاب ، يوم أتى سقيفة بنى ساعدة للبيعة .

(٣) اللسان (حضن) ونصه : ولا تحضن زينب من ذلك « يعنى امرأته ، أى لا تحجب عن النظر فى وصيته وإنفاذها .

(٤) ع : وشردت الدابة تشرد .

(٥) فى السختين : جمش يجمش ، والصواب من المعجمات .

ويقولون : وجمت من كلامه ، ونقّهت من المرض ، وعمّدت إلى الشيء ، وعجّزت ، وشخّصت ، وخرّصت ، بالفتح .

والصواب : وجمت ، ونقّهت ، وعمّدت ، وعجّزت ، وشخّصت ، وخرّصت ، بالفتح .

ويقولون : نجّب الغلام . والصواب : [٤٥ - ب] نجّب ، بالضم ، نجابة .

ويقولون : فطم الصبي يقطمه . والصواب : يقطمه ، بالكسر لا غير .

ويقولون : هو يندم ، ويعدم . والصواب : يندم ، ويعدم .

ويقولون : طلع يطلع ، والصواب : طلع يطلع .

وكذلك : عثر يعثر ، بالضم . ولا يقال : يعثر ، بالفتح .

ويقولون : يكفك ما أعطيتك . والصواب : يكفك ، بفتح الياء .

ويقولون : غار على أهله [يغير ^(١)] ، حار في أمره يحير .

والصواب : يغار ، ويحار ، مثل : خاف يخاف .

(١) من (ع) .

(٦)

كتب فقه اللغة

- مقدمة
- الصحابي لابن فارس
- الخصائص لابن جنى
- فقه اللغة وسر العربية لأبى منصور الثعالبي
- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى

(٦) كتب فقه اللغة

مقدمة

لقد كانت مرحلة جمع المادة اللغوية ورصدها وتدوينها في صورة أولية محدودة في بادئ الأمر ، ثم في صورة منهجية موسعة بعد ذلك ، مرحلة حتمية في مسار البحث اللغوي ، إذ إنها هيات للانتقال إلى مرحلة لا تعنى بالنقل أو الرواية قدر العناية بالعقل أو الدراية ، وقد أطلق على هذه المرحلة مرحلة التعليل واستنتاج القواعد والقوانين ، وقد بدأت أيضاً محدودة معتمدة على أسس ذاتية ثم نقلت من علوم غير لغوية متأثرة بها ، ثم ما لبثت أن أستقلت وتوسعت في طرائقها . ولم يعد الاعتبار في معرفة اللغة إلى كم المادة المحفوظة ، فصيحة كانت أو غير فصيحة ، مستعملة كانت أو نادرة . . . إلخ . بل صارت معرفة اللغة تعنى القدرة على تفهمها ودرسها وتحليلها وتذوقها ، ولا يكون ذلك بمعرفة جزئياتها فحسب ، وإنما يكون بالغوص وراء هذه الجزئيات للوصول إلى الكليات ، إلى الأعماق ، إلى معرفة القوانين أو الأحكام أو القواعد التي تحكمها ، وسير سنن تطورها ، وتحديد الأدلة والشواهد التي تستند إليها ، ثم امتلاك القدرة على المقارنة والمقابلة وقياس الأشياء إلى النظائر أو استنباط ما يؤيده العقل ، ويقوم عليه البرهان كما هي الحال عند الأصوليين .

وسواء كانت العناية بالأصول أو الأحكام الكلية أو بالفروع أو الأحكام الجزئية ، وسواء تحققت بالربط بينها أو عدم الربط بينها ، فقد تأخر بحث اللغة استناداً إلى قواعد الفقه أو علم أصول الفقه . فقد كانت المحاولات الأولى محدودة وغير ناضجة ؛ وذلك أن علم أصول الفقه نفسه لم ينشأ إلا في القرن الثاني الهجري ، لأنه - كما يقول الشيخ عبد الوهاب خلاف في «علم أصول الفقه» (ص ١٦ ، ١٧) : « في القرن

الهجري الأول لم تدع حاجة إليه ، فالرسول كان يفتى ويقضى بما يوحى به إليه ربه من القرآن ، وبما يلهم به من السنن ، وبما يؤديه إليهم اجتهاده الفطري من غير حاجة إلى أصول وقواعد يتوصل بها إلى الاستنباط والاجتهاد ، وأصحابه كانوا يفتون ويقضون بالنصوص التي يفهمونها بملكته العربية السليمة من غير حاجة إلى قواعد لغوية يهتدون بها على فهم النصوص ، ويستنبطون فيما لا نص فيه بملكته التشريعية التي ركزت في نفوسهم من صحتهم الرسول ، ووقفهم على أسباب نزول الآيات وورود الأحاديث ، وفهمهم مقاصد الشارع ومبادئ التشريع » .

ولا تختلف الحال هنا عن حال معرفة العرب النصحاء بمفردات لغتهم وتراكيبها ووعيهم بمنطقها وسنتها في الاستعمال وخفايا أسرارها على نحو يقصر عن فهم غيرهم لفقدانهم ملكة لا تكون إلا لمن عرف اللغة سليقة وتمكن منها رواية . فلا سبيل إلى التفقه في الدين إذن دون التفقه في اللغة . وليس من الممكن الفصل بينهما ، إذ انداخل بينهما شديد ، وقد يسر ذلك أن يؤثر علم أصول الفقه الذي تقدم في الظهور ، بمناهجه وطرائقه وأحكامه في تشكيل علم أصول اللغة وعلم أصول النحو ، يقول الشيخ عبد الوهاب خلاف في كتابه السابق ص ١٦ ، ١٧ : « ولكن اتسعت الفتوح الإسلامية واختلط العرب بغيرهم وتشابهوا ، وتكاثروا ودخل في العربية كثير من المفردات والأساليب غير العربية . ولم تبق الملكة اللسانية على سلامتها ولما كثرت الاشتباها والاحتمالات في فهم النصوص دعت الحاجة إلى وضع ضوابط وقواعد لغوية يقتدر بها على فهم النصوص كما يفهمها العربي الذي وردت النصوص بلغته ، كما دعت إلى وضع قواعد نحوية يقتدون بها على صحة النطق » .

وكذلك لما بعد العهد بفجر التشريع ، واحتدم الجدل بين أهل الحديث وأهل الرأي ، واجترأ بعض ذوي الأهواء على الاحتجاج بما لا يحتج به وإنكار بعض ما يحتج به ، دعا كل هذا إلى وضع ضوابط وبحوث في الأدلة الشرعية وشروط الاستدلال بها وكيفية الاستدلال بها ، ومن مجموعة هذه البحوث الاستدلالية وتلك الضوابط اللغوية تكون علم أصول الفقه .

وكما دعت الحاجة إلى أن يكون للفقه أصول وأن توضع له قواعد تستخرج على أساس منها الأحكام من الأدلة وأن تقدم الحجج والبراهين لصحة حكم أو مخالفته ، فكانت دراسة اللغة دراسة عميقة في أمس الحاجة إلى مناهج تعين على ذلك ، فكان أن نقل فقهاء اللغة كثيراً من أصول الفقه ، أحكامه وقواعده ، وطرائقه في التدليل

والبرهنة إلى مجال درسيهم ونسجوا على منوال الفقهاء والأصوليين . وكان النحو أسبق إلى التأثير بالفقه ، فلقد سعى علماء النحو أن يضعوا أصولاً للنحو على حد أصول الفقه . ولكن ينبغي أن نشير إلى مفهوم « الأصول » قد يعنى قواعد النحو الأساسية ، وما يتصل بذلك من أصل الوضع وأصل القاعدة كما هي الحال في كتاب ابن السراج (ت ٣١٦) ، الأصول في النحو ، أو أن أصول النحو هي أدلته الكلية أو مصادره الأساسية على نحو ما هو معروف في أصول الفقه . كما يجدر أن نشير أيضاً إلى أن انتقال أصول الفقه لم يحدث دفعة واحدة ، بل كان الانتقال جزئياً على مراحل ، إلى أن صار النقل كلياً كما هي الحال في كتاب أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، يقول في (الإعراب في جدل الإعراب) ص ٨٠ : « أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله ، كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله » . فقد رأى بينهما من المناسبة ما لا يخفى ، لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول (*) من منقول .

ولا يتسع المقام لتفصيل أدلة النحو لدى فقهاء العربية ، فقد درست هذه القضية في مؤلفات كثيرة ، ونكتفي هنا بالإشارة إلى تدرج المؤلفات اللغوية في نقل أدلة النحو وكيفية معالجتها ، ففي (خصائص) ابن جنى مثلاً كانت العناية بثلاثة أدلة هي : السماع والقياس والاستصحاب ، أما في (لمع الأدلة) لأبي البركات الأنباري فهي : النقل والقياس واستصحاب الحال ، أما في (الافتراح في علم أصول النحو) للسيوطي (ت ٩١١ هـ) فهي : السماع أو النقل ، والإجماع والقياس واستصحاب الحال ، ونظر في أدلة شتى أقل قوة في أنواع الاستدلال ، منها :

الاستدلال بالعكس ، الاستدلال ببيان العلة ، والاستدلال بالأصول ، والاستدلال بعدم النظر ، والاستحسان ، والاستقراء ... إلخ .

(*) يقول ابن منظور في لسان العرب ، مادة (فقه) : الفقه العلم بالشئ والفهم له ، وغلب على علم الدين لسيادته وشرفه وفضله على سائر أنواع العلم . . . والفقه في الأصل الفهم ، يقال : أوتى فلان فقهه في الدين ، أى فهمه فيه . قال الله عز وجل : ﴿ ليتفقهوا في الدين ﴾ أى ليكونوا علماء به . . .

ويقول ابن فارس في مقاييس اللغة ٤٤٢/١ (فقه) : الفاء والقاف والهاء أصل واحد صحيح . يدل على إدراك الشئ والعلم به ، نقول : فقهت الحديث أفقهه . وكل علم بشئ فهو فقه .

وربما اتضح بذلك بعض ما يتصل بتطور النظر إلى المادة اللغوية ، وبمعنى آخر الانتقال من المعرفة القائمة على النقل إلى المعرفة القائمة على التفقه والتبحر في الجزئيات للوصول إلى أصول كلية تحكمها أو تضبطها . وتجلت أيضاً تلك الصلة الحميمة بين أصول النحو وأصول الفقه ، لأن فقهاء العربية أرادوا بعد أن جمعوا مادة غزيرة متشعبة أن يستنبطوا أحكاماً عامة وقوانين كلية . ولم يكن قصدنا من تلمس تلك الصلة إلا بيان أن درس النحو أو التفقه فيه ، وإن شكل جزءاً مهماً واضحاً في نهجه ، لا ينفصل عن درس اللغة بمفهوم أشمل ، وإن كان أقل وضوحاً في الحال الثانية . ويتجلى ذلك في غموض مفهوم « فقه اللغة » في المؤلفات التي استخدمت ذلك المصطلح صراحة أو ضمناً للإشارة إلى طبيعة الموضوعات التي تضمها أو النهج الذي ارتضته لمعالجتها .

على أية حال لا بد أن نتوقف هنا عند مفهوم « فقه اللغة » عند القدماء أولاً ، ثم نوضح دلالة لدى المحدثين لتبين أوجه الاتفاق أو الاختلاف بين المستخدمين . فقد رجح الباحثون أن مصطلح « فقه اللغة » مصطلح عربي ، بدأ استعماله على الأرجح منذ القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي ، فقد استخدمه ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) عنواناً صريحاً لكتابه « الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها » إشارة إلى أنه - كما قلنا - قد بناه على معرفة أصول علم العرب ، وقصد بالأصل « القول في موضوع اللغة وأوليتها ومنشئها ، ثم على رسوم العرب في مخاطباتها ، ومالها من الافتتان بتحقيقاً ومجازاً » . وتبدو خصوصية ذلك المفهوم من إصرار ابن فارس على أن الدرس الحقيقي للغة لا ينصب على معرفة الفروع ؛ ويعني بها حفظ اللغة وروايتها أو مجرد نقل المواد اللغوية - ولا يخفى ما في ذلك من تحول عن نظرة القدماء الأوائل ونهجم - بل الجمع بين معرفة الفروع ومعرفة الأصول التي تعنى التعمق في درس قضايا نظرية متشعبة تكون في مجموعها قدرة على فهم خطاب القرآن والسنة ويستند إليها عند النظر والفُتيا . وهذه المسائل - في رأيه - تضم الحديث عن نشأة اللغة العربية وخصائص اللسان العربي واختلاف لغات العرب ، ولغات العامة من العرب والقياس والاشتقاق والمشارك والترادف والألفاظ الإسلامية وغير ذلك . ولكنه يتسع في موضوعه ليضم إليه مسائل نحوية وصرفية وبلاغية وأدبية باعتبار أنها تسهم في الكشف عن طرائق العرب الخاصة في كلامها .

ويرى بول كراوس أن ابن فارس يسمي كتابه : « الصاحبي في فقه اللغة » قاصداً إلى المسائل الفكرية والكلامية والفلسفية . ولكننا نرجح - كما يتبين فيما يلي حين نعرض لمفهوم ابن جني - أن علماء اللغة قد تنازعهم درس اللغة على أساس أصول الفقه ومبادئ علم الكلام . ولكن الثعالبي (ت ٤٣٠ هـ) الذي استخدم المصطلح ذاته في كتابه « فقه اللغة وسر العربية » قد عاد إلى تغليب معرفة الفروع ، إذ إنه في القسم الأول - كما يتضح من تقديمه ومادة كتابه - لم يتجاوز جمع المرادفات التي تستعمل في موضوع واحد ، بمعنى أنه يعد معجماً من معجمات الموضوعات أو المعاني ، رتب فيه المادة اللغوية ترتيباً معنوياً . ولذا لا يختلف عن الكتب التي ألفت لتمد الكتاب بالفاظ مترادفة وعبارات بليغة تستخدم في إنشائهم في شيء . أما القسم الثاني فإن كثيراً من موضوعاته يشترك فيها مع ما في كتاب الصاحبي . ولذا فإن تسمية الثعالبي لكتابه بهذا الاسم - كما قيل - فيه من التجوز ما لا يمكن تجاهله ، كما أن دلالة المصطلح لديه غامضة إلى حد ما ، ومغايرة لما حاول ابن فارس أن يحدده بدقة ، فاختلفاً في طبيعة المادة المدروسة ، وإن تطابقاً في الهدف ، كما يتضح في مقدمة الثعالبي ، إذ يقول ص (٢١) : « ولو لم يكن في الإحاطة بخصائصها والوقوف على مجاريها ومصارفها ، والتبحر في جلالها ودقائقها إلا قوة اليقين في معرفة إعجاز القرآن ، وزيادة البصيرة في إثبات النبوة ، التي هي عمدة الإيمان ، لكفى بهما فضلاً يحسن أثره » . وكتابه كما قال يضم نكتاً من أقاويل أئمة العرب في أسرار اللغة وجوامعها ، ولطائفها وخصائصها . ويرفض بول كراوس - على الرغم من إفصاح الثعالبي عن مفهومه وهدفه - أن يعده من مؤلفات فقه اللغة ، إذ يقول (ص ١٧) : « وليس فيه شيء من فقه اللغة » .

أما مفهوم ابن فارس فقد كان أكثر وضوحاً ودلالة ، إذ يكاد يدخل تحته جميع المباحث التي تمت للغة بسبب ، سواء أكان ذلك في أصولها أم في فروعها أم في تاريخها .

ويشبهه في ذلك كتاب الخصائص لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، الذي أثر - كما سنرى فيما بعد بالتفصيل - أن يعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه ، ولذا نجده يعنى عناية كبيرة بدرس أصول العربية أو الأدلة النحوية الثلاثة وهي السماع والقياس والاستحسان . ويبحث علل النحو كاشفاً عن منزلتها من علل المتكلمين

وعلل الفقهاء ، ويتناول بالتفصيل أصل اللغة أيضاً وإن أولى اهتماماً كبيراً بالمباحث الصوتية والصرفية والنحوية وغالباً في الاعتماد على الاستنتاج العقلي في طرق الاشتقاق والتقليبات والتصريف للوصول إلى أصول مشتركة وفروق دقيقة بين المفردات . وذلك كله يوائم نهج من رفض الاكتفاء بالنقل وأثر إعمال العقل . ويبدو أن هذا المفهوم الذي استعمله كل من ابن فارس وابن جنى لم يطرأ عليه أدنى تغيير في أعمال أخرى تالية لعمليهما ، وليس هناك من مؤلف يمكن أن نتوقف عنده في إطار هذا المفهوم إلا « الزهر في علوم اللغة وأنواعها » للسيوطي (ت ٩٩١ هـ) وليس ذلك لإضافات اختص بها ، وإنما لأنه قد جمع أغلب في ما ألف في اللغة بوجه عام منسفاً مادته ومرتباً أبوابه « الخمسين » ، يضاف إلى ذلك أن كثيراً من نقوله وشواهد كانت من مؤلفات فقد معظمها ، ولم يبق منها إلا ما أورده السيوطي في كتابه . ويضم كتابه - كما هي الحال في كتب السابقين - يباحث عامة ومباحث خاصة متشعبة ، شكلت معاً ما يشبه دائرة معارف أو موسوعة لغوية . وهي تتعلق - كما نرى بالتفصيل فيما يلي - بنشأة اللغة والمصنوع والفصح ، والحوشى والغريب ، والمستعمل والمهمّل ، وتوافق اللغات وتداخلها ، والمولد والمغرب والاشتقاق والترادف ، والاشتراك والتضاد ، والإبدال والقلب والنحت ، وهي الأنواع الراجعة إلى اللغة من حيث المعنى ، ثم استكملها بأنواع أخرى تتصل باللغة بطرق ما .

ويخلص بول كراوس بعد إمعانه النظر في تلك الكتب إلى أن فقه اللغة يستعمل اصطلاحاً ، في البحث عن أصل اللغة ، يقول (ص ١٧) : ولعل تسميته « فقه اللغة » ليس إلا كناية مؤقتة عما يسمى تاريخ اللغة العربية ، لأن ما يقصد إليه قبل كل شيء ، إنما هو الكشف عن نشأة اللغة العربية وتطورها ، والعوامل التي أدت إلى نهوضها وارتقائها .

وفي إطار عدم الفصل بين مفهومي علم اللغة وفقه اللغة ذهب الأستاذ محمد المبارك في كتابه فقه اللغة ص ١٣ وما بعدها ، إلى أنه قد ظهرت لدى هذين المؤلفين (يقصد ابن فارس في كتابه الصاحبي ، وابن جنى في كتابه الخصائص) فكرة واضحة عن علم اللغة بالمعنى المعروف في عصرنا الحديث على أنه علم القوانين العامة الناطقة لجزيئات اللغة بمعنى أعم وأشمل من علم النحو .

هذا العلم - لدى ابن جني - بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه ، وهو هنا - أعنى الأستاذ محمد المبارك - يستند على مفهومه الخاص للمصطلحين ، إذ إنه قد ذهب (ص ٥ وما بعدها) إلى أن علم اللغة وفقه اللغة بمعنى واحد ؛ وذلك لأن معرفة اللغة معرفة عميقة وتفهمها وتدوقها لا يكون بمعرفة جزئياتها ومفرداتها ولا بقواعدها المحدودة ، وإنما بالغوص إلى أعماقها ومعرفة قوانينها وسنن تطورها . وهكذا فكلام القدماء يدور في ذلك البحث عن الأسرار والخصائص والطرائق والسنن والقواعد والقوانين - تلك هي المعرفة الكلية ، وتضاف إليها المعرفة الجزئية ؛ وهي معرفة ألفاظها ومعانيها وصرفها ونحوها . . . الخ .

وليس علم اللغة لديه أيضاً سوى هذه الدراسة الشاملة للغة بوجه عام لاستخراج قوانينها الخاصة بها ومعرفة تطورها سواء أكان ذلك في أصواتها وألفاظها أو مفرداتها ومعانيها أو تراكيبها وأساليبها ، فعلم اللغة - بإيجاز - علم شامل يدرس عناصر اللغة في حالتها الثابتة والتطور .

ويبدو الأثر والنتيجة فيما ذهب إليه د . رمضان عبد التواب في (فصول في فقه العربية) ، حين قال (ص ٩) : وتطلق كلمة « فقه اللغة » عندنا الآن على العلم الذي يحاول الكشف عن أسرار اللغة ، والوقوف على القوانين التي تسيّر عليها في حياتها ، ومعرفة سر تطورها ودراسة ظواهرها المختلفة ، دراسة تاريخية من جانب ، ووصفية من جانب آخر .

ولم يبعد د . صبحي الصالح في (دراسات في فقه اللغة) كثيراً عن الأفكار الرئيسة التي تناولها الأستاذ محمد المبارك ، فقد رأى أنه من العسير تحديد الفروق الدقيقة بين علم اللغة وفقه اللغة ، لأن جل مباحثهما متداخل لدى طائفة من العلماء في الشرق والغرب ، قديماً وحديثاً ، وقد سمح هذا التداخل أحياناً بإطلاق كل من التسميتين على الأخرى . . . (ص ١٩) .

والحق أن ترجمة مصطلح (Philologie) بفقه اللغة ليست ترجمة دقيقة ، وقد استشعر المستشرقين فروقاً دقيقة بين المصطلحين ، إذ إن استعمال القدماء لاصطلاح فقه اللغة ليس محددًا بدقة ، كما أن مصطلح " Philologie " استعمل للإشارة إلى دلالات مختلفة ، فقد حدد مجاله بتحقيق المخطوطات وإعدادها للنشر العلمي وفك

رموز الكتابات القديمة وكل ما يتعلق بتقديم النصوص من النقوش القديمة على نحو يمكن من القيام بأبحاث متخصصة فيها ، أو دراسة النصوص والوثائق القديمة لتفسيرها وبيان محتواها اللغوي والأدبي والحضاري ، واستخدم كذلك بمعنى علم اللغة المتعارف عليه ، أو بمعنى : دراسة الألفاظ العربية أو بمعنى الدراسة المقارنة للألفاظ العربية في ضوء اللغات السامية أو بمعنى بحث الأصوات في الفصحى أو بمعنى بحث اللهجات القديمة والحديثة (أسس علم اللغة العربية ص ٣١ ، ٤٧) .

وهكذا فإنهما لا يتطابقان ، وإنما بينهما تداخل في مواضع وافتراق في مواضع أخرى ، ويفهم ذلك من كلام بول كراوس ، حين قال (ص ١٧ ، ١٦) : إن مصطلح " Philologie " يقصره علماء الغرب المستشرقون على المباحث التاريخية التي تبين أصل اللغة ونشأتها وتطورها والعوامل التي أدت إلى ارتقائها ونهوضها ، وهو عندهم علم نظري خالص . وعلى ذلك لا يعدون كتاب الثعالبى في فقه اللغة بالمعنى الحديث ، وكذلك أكثر مادة الصالحى لابن فارس ، وجميع مادة سر العربية للثعالبى ، أما كتاب الخصائص لابن جنى فهو مجموعة مختلفة من مباحث نظرية تدخل في ميدان فقه اللغة ، ومن مباحث أخرى صرفية ونحوية ولغوية وعروضية سبقت لمجرد التمثيل .

أما رأى سنير جويدي فيميل إلى أصل المصطلح ، وإن أشار ضمنياً إلى تطور مدلوله ، حيث يذهب إلى أن الكلمة " Philologie " تصعب ترجمتها بالعربية ، وأن لها في اللغات الغربية معنى خاصاً ، لا يتفق عليه أصحاب العلم والأدب ، فمنهم من يرى أن هذا العلم مجرد درس قواعد الصرف والنحو ونقد نصوص الآثار الأدبية ، ومنهم من يرى أنه ليس درس اللغة فقط ، ولكنه بحث عن الحياة العقلية من جميع وجوهها .

وعلى الرغم من إلحاح المستشرقين على صعوبة المقابلة الدقيقة بين المصطلح اليوناني والمصطلح العربي ، فإنه قد غلب على علماء اللغة المحدثين المقابلة بينهما اصطلاحاً على سبيل الاتساع . وبعد ذلك أمر مقبولاً حتى نعت على مقابل جديد ، وإن لزم عند استعماله إضافة كلمة إيضاح إذا كان المؤلف يقصد منه دلالة خاصة . وتجدد الإشارة هنا إلى الأصل الذي يكون هذا المصطلح بقول د . صبحى الصالح (ص ٢٠ ، ٢١) : كلمة " Philologie " هي كلمة مركبة من لفظين إغريقيين ، أحدهما (Philos) بمعنى الصديق ، والثاني (Logos) بمعنى الخطبة أو الكلام ، فكان واضع التسمية لاحظ أن

فقه اللغة يقوم على حب الكلام للتعلم في دراسته من حيث قواعده وأصوله وتاريخه . وعلى هذا النحو كان العلماء في عصر إحياء العلوم يفهمون « فقه اللغة » - كما يقول د. صبحي الصالح - بل كان هذا الاسم إذا أطلقوه لا ينصرف إلا إلى دراسة اللغتين الإغريقية واللاتينية من حيث قواعدهما وتاريخ أدبيهما ونقد نصوصهما ، وأصبحنا اليوم نعد هذه الدراسة متحفية ، ونسميها « فقه اللغة الإبتاعى » Philologie " classique . ويعود لئيه إلى الفرق بين مفهوم المصطلحين ، فيقول : وربما لا يكون مفهوم علمائنا القدامى لـ « فقه اللغة » شديد الاختلاف عما أصبحنا نسميه « فقه اللغة الإبتاعى » إلا في مواطن قليلة ، فسرى أن كثيراً من مباحث القوم في اللغة كان يتناول العربية الفصحى من حيث قواعدها وتاريخ أدبيها ونقد نصوصها ، فقابلت الفصحى عندهم الإغريقية واللاتينية عند الفرنجة .

ومن المهم هنا أن نشير إلى رأيه في منهج فقه اللغة عند العرب ، فيذهب إلى أنه بدأ وصفاً استقرائياً ، تقرر فيه الوقائع في ضوء النصوص ، ثم وقع انحراف عن ذلك إلى المعيارية من خلال الالتزام بقواعد أو قوانين أو معايير متشددة ، ويخلص إلى تعريف لفقه اللغة ، وهو أن فقه اللغة منهج للبحث استقرائى وصفى يعرف به موطن اللغة الأولى وفصيلاتها وعلاقاتها باللغات المجاورة أو البعيدة الشقيقة أو الأجنبية وخصائص أصواتها وأبنية مفرداتها وتراكيبها وعناصر هجائها ، وتطور دلالتها ، ومدى غناها قراءة وكتابة (ص ٢١ ، ٢٢) .

وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أنه على الرغم من غموض مصطلح "Philologie" ، فقد اختاره أستاذنا بروفيسور ف. فيشر عنوان للمؤلف الضخم الذي اشترك معه فيه عدد كبير من المستشرقين المعاصرين ، وهو الأساس في فقه اللغة العربية Grundriss " der arabischen Philologie" ، ويبدو أن المصطلح استخدم لديهم بمعنى عام يشمل كل دراسة يكون محورها النصوص أو تقوم على نصوص مكتوبة . ومن ثم عالج الكتاب موضوعات مختلفة مثل تاريخ اللغة العربية ، والعربية القديمة والعربية الفصحى ، والعربية المعاصرة ولهجاتها ، والثروة اللفظية العربية ، والخط العربى وعلم النقوش وعلم العملات وعلم البرديات وعلم المخطوطات .

وربما يكون مفيداً أن نختم هذه المقدمة بإيضاح الفروق الأساسية - باختصار - بين النحو وما يفهم الآن من اصطلاح « فقه اللغة » ، تلك الفروق التي حرص بول كراوس على إبرازها وصولاً إلى تحديد دقيق لكل منهما . فيذهب (ص ١٩ ، ٢٠) إلى أن

النحو علم تطبيقي يعلمنا الصحيح ، أما فقه اللغة فهو علم نظري بحث ، لا يبحث فى اللغة من حيث الصحة أو عدمها ، بل يشرح أطوار الحياة اللغوية ، إذن فميدان فقه اللغة أوسع من ميدان البحث النحوى . كما أن فقه اللغة يجتهد فى تدوين قواعد وقوانين اللغة ، وهى قوانين نظرية أشمل وأعم ، كما أنه يجتهد فى تدوين ما القاعدة وإلى أى حد يمكن تطبيقها ويفسر الأسباب التى دعت اللغة إلى اختيار صيغة من الصيغ أو بنية أو تركيب دون غيره ، وما العوامل التى تدعو اللغة إلى اتباع ما نسميه قواعد ؟ وكذلك فقه اللغة يقابل ويقارن لغة بلغة ، لا من حيث قرابة اللغات بعضها من بعض فحسب ، بل من حيث إنه يعلمنا أن قواعد اللغة التى نبحث عنها ، يوجد مثلها فى لغات أخرى ، وأخيراً فقه اللغة يرى أن اللغة فى تغير دائم .

وهكذا يتبين أن مصطلح « فقه اللغة » فى حقيقة الأمر يرتبط بمنهج علماء اللغة القدامى (أو فقهاء اللغة على الأصح) الذين استخدموا هذا المصطلح للإشارة إلى الكيفية المتميزة التى يجب أن تعالج قضايا اللغة العربية فى إطارها ؛ أعنى أنه لم يعد الاشتغال باللغة يقتصر على رصد كم ضخم من المادة اللغوية فى صورها المختلفة ، وروايتها ، وكان عليهم أن يتجاوزوا تلك المرحلة الأولية والحتمية فى الوقت ذاته إلى مرحلة يعتمد فيها على إعمال العقل فيما وصل إليهم من مادة غزيرة ، والتوقف عند الظواهر والخصائص لدرسها وتحليلها ، وبخاصة بعد أن توفرت لهم وسائل التحليل ، فجمعوا بين الشوارد والمتفرقات وصور الانتظام والاطراد ، ليصلوا من خلال درس عميق ، إلى أحكام كلية يمكن أن تنتظم تحتها تلك الجزئيات ، وقد بلغ البحث اللغوى فى إطار ما سعى بمنهج « فقه اللغة » ذورته فى كتاب الخصائص لابن جنى كما سنرى فيما يلى .

الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ)

لعل ابن فارس اللغوي ، السني المتشدد ، أول من استخدم مصطلح « فقه اللغة » إشارة إلى خليط من الموضوعات ، بعضها نظري ، وبعضها الآخر تطبيقي . وقد كان هذا الكتاب ثمرة علاقة وطيدة ربطت بين أبي حسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي والصاحب بن عباد ، كما يقول في مقدمة كتابه : وإنما عنوانه بهذا الاسم ، لأنني لما ألفته أودعته خزانة الصاحب الجليل كافي الكفاة . . . تجملاً بذلك وتحسناً ، إذ كان ما يقبله كافي الكفاة من علم وأدب مرضياً مقبولاً ، وما يردله أو ينفيه منقباً مردولاً ، لأن أحسن ما في كتابنا هذا مأخوذ عنه ومفاد منه (ص ١) .

فالصاحب بن عباد هذا كان من أهم تلاميذه إلى جانب بديع الزمان الهمذاني وأبي طالب مجدد الدولة بن فخر الدولة ، وقد عرف عنه الجدل في اللغة ، وكان يبحث الفقهاء دائماً على معرفة اللغة ، ويلقى عليهم مسائل ، ذكرها في كتابه (كتاب فنيا فقيه العرب) ، مستهدفاً من إخراجهم أن يحفظوا اللغة ، فهي أساس التفقه في لغة القرآن . وربما قصد بمصطلح فقه اللغة التفقه بمعنى التبحر والتعمق والبحث في أصول علم العرب وفروعه ، وسنن العرب في كلامها فهم طرائق العرب في استعمالاتهم واللغوص فيها للكشف عن أسرار العربية وخصائصها والوقوف على مجاريها ومصارفها والوصول إلى معرفة عميقة بدقائقها ولطائفها ، والتنبيه على ما تفرقت به العربية ، ألفاظها وأبنيثها وتراكيبها واستعمالاتها ودلالاتها جميعاً ، وهو يفرق في مقدمته بين مقيوم الأصل ومفهوم الفرع ، فيقول (ص ١) : إن لعلم العرب أصلاً وفروعاً . أما الفرع فمعرفة الأسماء والصفات ، كقولنا : رجل وفرس ، وطويل وقصير ، وهذا هو الذي يبدأ به عند التعليم . وأما الأصل فالقول على موضوع اللغة وأوليئها ومنشئها ، ثم على رسوم العرب في مخاطباتهم ومآلهم من الافتنان بتحقيقاً ومجازاً .

ويرى أن من جمع الأمرين معاً فقد وصل إلى الرتبة العلية ، لأن بها يُعَلَّم خطاب القرآن والسنة ، وعليها يُعول أهل النظر والفتيا . والمكتفى بالفرع لا يقف على معرفة كثير من استعمالات القرآن والسنة وطرق العرب في كلامهم ، يقول (ص ٤) : ولو أنه لم يعلم توسع العرب في مخاطبتهم لعمى بكثير من علم محكم الكتاب والسنة .

وهكذا كان هدفه معالجة القضايا التي تدرج تحت معرفة أصول علم العرب في المقام الأول ، أما معرفة الفروع فتتناثر ظواهرها وصورها داخل مسائل الأصول . وتختلف في ذلك كله ، أى في المفهوم والهدف والمادة عما ورد في كتاب الثعالبي إلا ما ورد في القسم الثاني منه ، فيبينهما تشابه كبير .

ويجمل ما ورد في مقدمة الطبعة الثانية لكتاب الثعالبي من تحديد لمادة كتاب الصاحبي ، فقد ورد (ص ١٥) أن كتاب الصاحبي يشمل مباحث مختلفة ، بعضها نظري ، مثل باب القول على لغة العرب : أتوقيف أم اصطلاح ؟ ومثل القول في إعجاز القرآن ، وبعضها تاريخي مثل باب القول على الخط العربي ، وأول من كتب به ، ومثل علم العربية وعلم العروض قبل أبي الأسود والخليل بن أحمد ، وبعضها في الخصائص العامة للغة ، مثل القول في أن لغة العرب أفضل اللغات وأوسعها ، وبعضها في اللهجات ، وبعضها في النحو على مذهب الكوفيين ، وبعضها في التصريف ، وبعضها في البلاغة ، مثل معاني الكلام وأقسامه ، والمعاني التي تحملها لفظ الخبر ، والفرق بين الاستفهام والاستخبار والحقيقة والمجاز ، وبعضها في أصول اللغة أو النحو مثل القبائل التي نزل القرآن بلغاتها ، والقول في مأخذ اللغة ، وهل للغة العرب قياس ، وهل يشتق بعض الكلام من بعض . . . الخ .

بيد أنه لم تكن الموضوعات التي طرفها هنا من ابتكاره ، ولكنها كلها موضوعات بحثها علماء متقدمون في فروع مختلفة ، وبخاصة المتكلمون وعلماء اللغة والنحو والتصريف وإعجاز القرآن وبعض الفلاسفة والفقهاء والمحدثين في القرنين الثاني والثالث الهجريين ، حتى إذا ما طلع القرن الرابع على الناس ، كانت هذه الأفكار والآراء والمحاوولات والمناقشات والمحاولات قد بلغت درجة كبيرة من النضج والاتساع والكثرة بحيث تمكن المتأخرين من المراجعة والتحقيق والتعميق وتقليب النظر واستخراج دقائق الإشارات والكشف عن خفايا الأسرار في مادة ثرية في علوم مختلفة يصب بعضها في بعضها الآخر ، ولا يمكن للمرء أن يعزل البحث في فرع ما عن البحث

فى الفروع الأخرى ، غير أنه ينبغي أن يلاحظ أن موقف العلماء المتأخرين منها قد انقسم اتجاهين ؛ اتجاه يغلب عليه درس المادة درساً دقيقاً للانتهاء إلى آراء مبتكرة ومباحث جديدة متخلصاً من أسر السابقين وسلطانهم ، وهو الاتجاه الذى يتجلى فى أعمال أبى على الفارسى وعبد القاهر الجرجاني وابن جنى وأقرانهم ، واتجاه آخر غلب عليه نقل آراء القدماء ، ومتابعتهم فيما ذهبوا إليه ، واختصار أعمالهم وتلخيص جهودهم أو شرحها أو تجميعها ، فداروا فى فلكتهم ولم يتخلصوا من أسرهم ولم يقدموا جديداً إلا فى مواضع قليلة ، ولم يضيفوا إلى ما نقلوه عنهم إلا فى حدود ضيقة ومن هؤلاء ابن فارس ، وهو لا ينكر ذلك ولا يدعى فضلاً نيس أهلاً له ، يقول فى نهجه الذى اتبعه لتأليف الصحاحى فى المقدمة (ص ٥) : والذى جمعناه فى مؤلفنا هذا مغرق فى أصناف العلماء المتقدمين . . . وإنما لنا فيه اختصار مبسوط أو بسط مختصر أو شرح مشكل أو جمع متفرق .

فهذه إذن هى الوسائل الأربعة التى انتهجها فى معالجة مادة كتابة التى جمعها من مؤلفات شتى . وقد تابع الآراء المتشددة فى قضايا عدة ، مثل القول بأن لغة العرب توقيف (وانسحب ذلك بطبيعة الحال على الخط والنحو والعروض . . . الخ) وتفضيل لغة العرب على غيرها ، وسعة العربية ، والقول بأن القرآن الكريم يخلو من الكلمات الأعجمية الأصل ، موافقاً مذهب أبى عبيدة ، وانتهاء الخلاف فى اللغات ، وغيرها من الأقوال التى تكشف فى وضوح منهجه فى معالجة القضايا اللغوية ، ونقدم مثلاً جلياً على ذلك فى مسألة : هل يوجد فى القرآن الكريم كلمات أعجمية ؟ ، يقول (ص ٤٢) وما بعدها : فأما قولنا : إنه ليس فى كتاب الله تبارك وتعالى شيء بغير لغة العرب ، فقولته تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ . . . ويستمر فى تقديم الشواهد على ما ذهب إليه ، ثم يقول : وادعى ناس أن فى القرآن ما ليس من لغة العرب ، حتى ذكروا لغة الروم والقيط والنبط . واستند إلى رأى أبى عبيدة (معمر بن المثنى) الذى أورده فى مجاز القرآن (ص ١٧) حيث قال : إنما أنزل القرآن بلسان عربى مبین ، فمن زعم أنه فيه غير العربية فقد أعظم القول . ومن زعم أن كذا بالنبطية فقد أكبر القول . قال : وقد يوافق اللفظ اللفظ ويفارقه ومعناهما واحد ، وأحدهما بالعربية ، والآخر بالفارسية ، أو غيرها . . . وضرب أمثلة عدة من الألفاظ المعنية ، وانتهى إلى أن كل ذلك من لغات العرب وإن وافقه فى لفظه ومعناه شيء من غير لغاتهم . وينتهى ابن

فارس من هذه المسألة إلى النتيجة ذاتها ، فيقول : وهذا كما قاله أبو عبيدة . وقول سائر أهل اللغة : إنه دخل في كلام العرب ما ليس من لغاتهم - فعلى هذا التأويل الذي تأوله أبو عبيدة .

وعلى الرغم من إيراد محاولة أبي عبيد القاسم بن سلام للتوفيق بين مذهب الفقهاء الذين جوزوا ورود كلمات أعجمية في القرآن ، ومذهب أهل العربية الذين رفضوا ذلك ، فقد انتهى إلى رأى معقول : والصواب من ذلك عندى - والله أعلم - مذهب فيه تصديق القولين جميعاً . وذلك أن هذه الحروف أصولها أعجمية - كما قال الفقهاء إلا أنها سقطت إلى العرب فأعربتها بالسنتها ، وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها فصارت عربية . ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب . فمن قال : إنها عربية فهو صادق . ومن قال : إنها أعجمية فهو صادق ، وإلى ذلك ذهب ابن عطية في تفسيره وارتضى مذهباً معتدلاً .

ولم يكن موقفه من طرقة تنمية اللغة والانتساع في القياس وإضافة مفردات لم ترد في لغة العرب القدامى ، مخالفاً لموقفه السابق ، بل إنه قد غالى وأثر الجمود في اللغة ، ورفض أن يضاف إليها شيء لم يقله القدماء ، يقول في باب القول على لغة العرب : هل لها قياس وهل يشتق بعض الكلام من بعض (ص ٥٧) : أجمع أهل اللغة - إلا من شذ عنهم - أن للغة العرب قياساً ، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض وقدم صوراً للاشتقاق وانتهى إلى قوله : وهذا أيضاً مبني على ما تقدم من قولنا في التوقيف . فإن الذى وقفنا على أن الاجتنان الستر ، هو الذى وقفنا على أن الجن مشتق منه . وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسه ؛ لأن ذلك فساد للغة وبطلان لحقائقها ، ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه الآن نحن . . . وهكذا فالرجل له موقف متشدد لا يحيد عنه أبداً في معالجة أى مسألة في اللغة .

والحق أن المسائل المتعلقة بلغة العرب ، أصلها وخصائصها ولهجاتها والاحتجاج بها وضرورة معرفتها إلى غير ذلك من المسائل النظرية ، تقل كثيراً عن المسائل النحوية والصرفية والبلاغية والأدبية الأخرى ، فهى تمثل أقل من نصف المادة التى أوردتها حول النحو والصرف ؛ فقد بدأ بابا القول في حقيقة الكلام ثم أقسامه وفصل في الأسماء وأفاض في الحروف على غرار ما تفعل كتب الحروف ، ثم انتقل إلى قضايا البلاغة ،

فبدأ بباب معاني الكلام ثم تناول كثيراً من القضايا التي تبين طرائق العرب في كلامهم، وخصائص استعمالهم في مسائل مثل القلب والإبدال والاستعارة والحذف والاختصار والزيادة والتكرار والعموم والخصوص وطرق استخدام العدد والأفعال المشتقات وغير ذلك من الأبواب التي وردت في كتب إعجاز القرآن والنحو والبلاغة وغيرها . وهو في معالجته يسير على نهجهم في التعريف والشرح والتشثيل والاستشهاد وينقل عن العلماء مكتفياً بذكر أسمائهم في الأغلب ، ولا يخالف آراءهم إلا في مواضع قليلة كما فعل مع ابن قتيبة . وطريقته في الاستشهاد واحدة، إذ يحدد سنة العرب في استعمال معين أو ظاهرة بعينها ، ثم يقدم بيتاً من الشعر أو آية قرآنية أو العكس بالعكس أو يكتفي بآيات قرآنية أو يكتفي بأبيات الشعر ، ومثّل أيضاً بالأحاديث والأمثال ، وإن تقدم الاستشهاد بالقرآن والشعر على غيره .

ونختتم ذلك التحليل بموقفه من الضرورة في باب الشعر وهو الباب الأخير في كتابه، إذ إنه يتفق وموقفه العام من قضايا انلغة التي سبق أن أشرنا إليها ، فقد أورده لأمر ثلاثة ؛ الأول نفى الشبه بين الشعر والقرآن ، والثاني الإشارة إلى قيمته في تفسير المشكل من غريب القرآن والحديث وأحاديث الصحابة والتابعين ، والثالث تفصيل طرق الشعراء العرب وما لا يجوز لهم ، وهو ما نريد أن ننبه إليه ، يقول (ص ٤٦٨) : فأما نحن في إعراب أو إزالة الكلمة عن نهج صواب ، فليس لهم ذلك . ولا معنى لقول من يقول : إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز ، ويقدم أمثلة على خطأ من خرج منهم على الإعراب أو استعمال كلمة ما في غير ما استعمال العرب استعمالاً صحيحاً ، ثم ينتهي منها إلى أن ذلك كله غلط أو خطأ . وما جعل الله الشعراء معصومين يُوقُونَ الخطأ والغلط ، فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود .

ونشير أخيراً إلى غزارة مؤلفات ابن فارس ؛ فله كتب كثيرة في اللغة ، طبع منها عدد كبير ، غير أنه إلى جانب ذلك قد اشتهر بالتأليف المعجمي ، إذ إنه قد ألف منتخب الألفاظ والمجمل في اللغة ، ومعجم مقاييس اللغة . وكلها تؤكد غزارة ما قدم من مادة لغوية في أسلوب مختصر ، وإلحاحه على فكرتي الأصول والنحت اللتين كان لهما تأثير واضح على حركة تأليف المعاجم العربية .

وفيما يلي نماذج من كتب (الصاحبي) لابن فارس

من كتاب الصاحبى لابن فارس
باب القول على لغة العرب
أتوقيف، أم اصطلاح ؟

أقول^(١) : إنَّ لغة العرب توقيف .
ودليل ذلك قوله جلّ ثناؤه : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾^(٢) : فكان ابن عباس يقول^(٣) : علّمه الأسماء كلّها وهى هذه [الأسماء]^(٤) التى يتعارفها الناس ، من دابة وأرض وسهل وجبل وجمار ، وأشباه ذلك من الأسماء وغيرها .
وروى خُصَيْف^(٥) عن مُجاهد قال : علّمه اسم كل شىء .
وقال غيرهما : إنّما علّمه أسماء الملائكة^(٦) .
وقال آخرون : علّمه أسماء ذريته أجمعين^(٧) .
والذى نذهب إليه فى ذلك ما ذكرناه^(٨) عن ابن عباس .
فإن قال قائل : لو كان^(٩) ذلك كما تذهب إليه لقال : « ثم عرضهن أعرسها » فلما قال : « عرضهم » علّم أن ذلك لأعيان بنى آدم أو^(١٠) الملائكة ، لأن موضوع الكناية

(١) نقل السيوطى هذا الباب فى المزهـر ٨ / ١ - ١٠ وانظر مقدمة الزبيدى لتاج العروس ٥ / ١ .

(٢) سورة البقرة ٣١ .

(٣) قوله فى تفسير الطبرى ٤٩ / ١ والدر المنثور ٤٩ / ١ .

(٤) الزيادة من م ، س .

(٥) ط « حصيف » وهو تحريف ، وكانت وفاة خصيف فى سنة ١٣٧ كما فى التاريخ الصغير

للبخارى ١٥٩ والكبير ٢٠٨ / ١ / ٢ وتهذيب التهذيب ١٤٣ / ٣ .

(٦) ومنهم الربيع بن أنس ، كما فى تفسير الطبرى ٤٨٥ / ١ .

(٧) ومنهم ابن زيد ، كما فى الصفحة السابقة من الطبرى والدر المنثور ٤٩ / ١ .

(٨) س « مارويناه » .

(٩) س « كان كما » .

(١٠) س « والملائكة » .

فى كلام العرب [أن] ^(١) يُقال لما يَعْقِل : « عرضهم » ولما لا يعقل : « عرضها أو عرضهن » .

قيل ^(٢) له : إنما قال ^(٣) ذلك - والله أعلم - لأنه جَمَعَ ما يَعْقِل وما لا يعقل فغلب ما يعقل ، وهي سنة من سنن العرب ، أعنى باب التغليب . وذلك ^(٤) كقوله جبل ثناؤه ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ^(٥) فقال « منهم » تغليباً لمن يمشى على رجلين وهم بنو آدم .

فإن قال : أفْتَقَرُّونَ فى قولنا : سيفٌ وحُسامٌ وعَقَبٌ ، إلى غير ذلك من أوصافه : إنه توقيف حتى لا يكون شيء منه مُصْطَلِحاً عليه ؟

قيل له : كذلك نقول .

والدليل على صحَّة ما نذهب إليه إجماعُ العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه . ثم احتجاجهم بأشعارهم . ولو كانت اللغة موضوعة واصطلاحاً لم يكن أولئك فى الاحتجاج بهم أولى منا فى الاحتجاج [بنا] ^(٦) لسو اصطلاحنا على لغة اليوم ، ولا فرق .

ولعل طائفاً يظن أن اللغة التى دللنا على أنها توقيف إنما جاءت جملة واحدة وفى زمان واحد .

وليس الأمر كذا ^(٧) ، بل وقف الله جلَّ وعزَّ آدم عليه السلام على ما شاء أن يعلمه إياه مما احتاج إلى علمه فى زمانه ، وانتشر ^(٨) من ذلك ما شاء الله .

(١) الزيادة من م ، س .

(٢) راجع رأى الطبرى ١ / ٤٨٥ - ٤٨٦ .

(٣) س « قال - والله أعلم - عرضهم » .

(٤) س « وكذلك » .

(٥) سورة النور ٤٥ .

(٦) الزيادة من م ، س .

(٧) س « كذلك » .

(٨) س « فانتشر » .

ثم علّم بعد آدم ^(١) عليه السلام - من عَرَبَ الأنبياء صلوات الله عليهم - نبياً نبياً ، ما شاء أن يعلمه ، حتى انتهى الأمر إلى نبيا محمد ، صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، فأتاه الله جلَّ وعزَّ من ذلك ما لم يؤته أحداً قبله ، تماماً على ما أحسنه من اللغة المتقدمة .

ثم قرأ الأم قرأه ، فلا نعلم لغة من بعده حَدَّثَتْ .

فإن تَعَمَّلَ اليوم لذلك متعمِّلٌ ، وَجَدَ من نَقَاد العلم من ينفيه ويرُده .

ولقد بلغنا عن أبي الأسود أن امرأً كلمه ببعض ما أنكره أبو الأسود ، فسأله أبو الأسود عنه فقال : هذه لغة لم تَبْلُغْكَ . فقال له : يا ابن أخي [إنه] ^(٢) لا خير لك فيما لم يبلغني . فعرفه بلُطْف أنَّ الذي تكلم به مُخْتَلَقٌ .

وحلَّةٌ أخرى أنه لم يبلغنا أن قوماً من العرب في زمان يُقارب زماننا أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه ، فكنا نَسْتَدِلُّ بذلك على اصطلاح [قد] ^(٣) كان قبلهم .

وقد كان في الصحابة رضى الله تعالى عنهم - وهم البُلغاء والفُصحاء - من النظر في العلوم الشريفة ما لا يخفاء به . وما علمناهم اصطلاحوا على اختراع لغةٍ أو إحدَثَ لفظةٍ لم تتقدمهم .

ومعلوم أن حوادث العالم لا تنقضى إلا بانقضائه ^(٤) ولا تزول إلا بزواله وفي [كل] ^(٥) ذلك دليل على صحة ما ذهبنا إليه من هذا الباب .

(١) س « بعد ذلك آدم » وهو تحريف .

(٢) الزيادة فيهما من م ، س .

(٣) س « بانقضائه وفي ذلك » .

(٤) الزيادة من م ، س .

الخصائص لابن جنى (ت ٣٩٣ هـ)

لا ريب في أن البحث اللغوي قد حقق تقدماً غير مسبوق وانعطافاً شديداً نحو الدراية والتعمق وليس إلى الرواية والنقل ، وذلك على يد اللغوي الفذ ، أبي الفتح عثمان بن جنى ، الذي تعد الموضوعات التي طرقها ، والنهج الذي سته في معالجتها ، إضافة لا يمكن أن تقارن - حقيقة - إلا بما أحدثه علماء اللغة في العصر الحديث . فقد عدل عن الاعتماد على النقل المحض ؛ وهو الأسلوب الغالب على أغلب فقهاء اللغة في عصره ، وفي عصور السابقين عليه إلى أسلوب جد مختلف عن أسلوبهم ، أسلوب يعتمد أساساً على إعمال العقل ، واستقصاء النظر ، والتعميل على الأدلة والحجج المنطقية في الجدل ، لا يقع إلا بما يثبت بالدليل وتأييده الحجة . ولذا كان قوى الحجاج وموفقاً في الإقناع إلى حد بعيد لا يخشى أن يخالف من سبقه ، على الرغم من اعتناقه بأرائهم وأفكارهم والنقل عنهم والحرص على تأكيد احترامهم لهم ، إذا اهتمد إلى رأى لم يقولوا به ، فيقدم له الأدلة الكافية ، ويستطرد في معالجة كافة جوانب الموضوع ، فيشتق من الفكرة فكرة أخرى ، ومن الجزئية جزئية أخرى ، ومن المعنى معنى آخر . . . الخ ، حتى يفرغ من مناقشته وتحليله على نحو يشعر الباحث معه أنه لم يترك أى مجال يمكن من خلاله إعادة طرح تلك المشكلة .

ويبدو أن هذا النهج يتلائم مع عنايته الشديدة بالتصريف والاشتقاق والتقليبات ، يشهد بذلك شرحه لتصريف المازني والأبواب التي عالج فيها مسائل تصريفية في مؤلفاته ، فقد بلغ مكانة كبيرة في علم التصريف ؛ وهو العلم الأكثر صعوبة وعمقاً وقيمة للعلوم اللغوية الأخرى . وربما يرجع تفوقه فيه إلى تلك الحادثة المشهورة التي وقعت له مع أستاذة أبي على الفارسي ، كما سنبين فيما يلي ، وفاق السابقين في البحث في علل العربية وتخريجها وبيان الحكمة في تصاريفها واستخراج مناسبات الاشتقاق إلى الحد الذي جلب له كثيراً من النقد والتجريح ، ووصف بالإسراف والمبالغة وغير ذلك من أوصاف الذين عارضوا نهجه معارضة كاملة .

ويربط الشيخ النجار ، محقق كتاب الخصائص بين هذا النهج ونهج ابن الرومي في الشعر ، إذ يقول : « وعلى مباحث ابن جني طابع الاستقصاء والغوص في التفاصيل ، والتعمق في التحليل ، واستنباط المبادئ والأصول من الجزئيات . وهو في هذا ينسبه ابن الرومي في الشعر ، وكأنا للجنس الرومي الذي يثمان إليه أثر في هذا (المقدمة ص ٢٨) .

لم يكن ابن جني من أصل عربي ، إذ تروى كتب الطبقات أن أباه كان رومياً من موالى سليمان من فهد بن أحمد الأزدي ، وتروى أيضاً أنه كان يفخر بانتسابه إلى الروم (بل إلى القياصرة) (١) ، مما سوغ لخصومه وعين شغف بظواهر الأمور أن يتهموه بالشعوبية ، وهو منها براء ، ولكنه أراد أن يرد نظرة طبقية مرذولة ، ورأى أن ما بلغه من العلم كتيل بأن يعوضه هذا النقص ؛ فشرف العلم أسمى ، بلا مرء من شرف النسب . وكيف يتهم بذلك ، وهو من نصب نفسه مدافعاً عن العرب ولغتهم ، مجتهداً في التأليف في علومها ؛ علوم العربية ، مستخرجاً خصائصها ، وكاشفاً أسرارها ودقائقها .

على أية حال فقد سار ابن جني على نهج سلفه من اللغويين في الرواية عن الأعراب الفصحاء الثقات الذين لم تفسد لغتهم ، ولكنه كان حصيفاً دقيقاً في النقل ؛ فلم يقبل الرواية على النهج السابق المعروف بشكل مطلق ، بل كان لا يأخذ عن بدوي إلا بعد أن يمتحنه ويثبت من أمره وصدق نحيته . فقد كان محققاً في استيثاقه فيما يرويه وبخاصة بعد شيوع اللحن وفساد اللغة من جهة ، ولجوء بعض هؤلاء الأعراب إلى النحل للإرضاء والكسب . ومن أشهر هؤلاء الأعراب الذين كان يكثر النقل عنهم ، ويتكرر ذكره في كتبه مراراً ، أبو عبد الله محمد العساف العقيلي التميمي ، وكان يذكره باسم أبي عبد الله الشجري ، أما شيوخه فأهمهم أبو بكر محمد بن الحسن والمعروف بابن مقسّم ، وهو من القراء وكان رواية ثعلب (ت ٣٥٤ هـ أو ٣٥٥ هـ) ، وأبو الفرج الأصبهاني ، صاحب الأغاني (ت ٣٥٦ هـ) ، وأبو بكر محمد بن هارون الروياني (ت ٣٥٨ هـ) ومحمد بن سلمة . أما شيوخه أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧ هـ) فقد كانت صلته به وثيقة للغاية ، إذ تروى كتب التراجم أن ابن جني قد صاحب أبا علي الفارسي أربعين سنة حتى توفي أبو علي ، فقد بدأت تلك الصلة إثر حادثة مسجد الموصل ؛ فقد كان ابن جني يدرس العربية في ذلك المسجد ، فمر به أبو علي ، فوجده يتكلم في مسألة قلب الواو ألفاً في نحو قال وقام ، فاعترض (٢) كلمة (جني) تعريب للكلمة اليونانية (Genniaus) ، ولها دلالات مختلفة تدور كلها في فلك العبقرية والفضل والتبيل والكرم وغير ذلك .

عليه أبو على ، فوجده مقصراً ، ونبهه إلى الصواب ، وقال له : تزيت وأنت حصرم ! أى أنك قعدت للتدريس دون أن تعد نفسك له إعداداً كافياً ، فلم تنضج بعد ، فما تزال أمامك مرحلة طويلة حتى تتمكن من العلم وتصلح لأداء هذه الوظيفة . ومهما يكن من حديث الرواة من أن أبا على قد ثار لنفسه ، إذ تعرض لموقف مشابه حين كان فى ، وألقيت عليه مسائل فى التصريف هرب منها ، فإن هذه الحادثة كانت فاتحة خير على ابن جنى ، إذ لزمه فى الحل والترحال ، وأخذ عنه وتعلم منه علماً غزيراً ، وتؤكد رواية ابن جنى عنه فى كتبه ، ودوام ثنائه عليه تلك المكانة العالية التى احتلها أبو على لدى تلميذه ، وكان ابن جنى لا يجل إظهار تعلقه بأستاذه وترجيح علمه وتقبل رأيه . ويقول فيه فى الخصائص ٢٧٧/١ و ٢٧٨ : ولله هو ، عليه رحمته ! فما كان أقوى قياسه ، وأشهد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ! فكانه إنما كان مخلوقاً له ، وكيف لا يكون كذلك ، وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابه وأعيان شيوخه سبعين سنة ، زائحة عله ، ساقطة عنه كلّفه ، وجعله همه وسدّمه . . .

وهكذا فقد كانت لهذه العلاقة بينهما مظاهر شتى ، فقد انتفع بعلم أستاذه إلى حد بعيد ، وكتبه تظهر بجلاء أنه كان كثيراً ما يسأله فى بعض المسائل ويرجع إلى رأيه فيها ، كما أنه يورد أحياناً رأى أبى على ولا يرضاه ، ويخالفه إلى غيره ، بل يحكى ابن جنى أن كتبه التى صنفها فى حياة أستاذه قد عرضها عليه فاستجادها ووقعت عنده موقع القبول ، كما أن أبا على نفسه كان يسأل ابن جنى فى مسائل ، وكان يجيب عنها ، ثم وجدها ابن جنى بعد ذلك مدونة فى كتب أستاذه . والحق أن مقارنة كتب ابن جنى وأبى على تكشف عن أوجه تشابه عدة بين الرجلين فى جوانب عدة وإن بالغ ابن جنى فى التفلسف والتفصيل والاستطراد وغير ذلك من أوجه المخالفة بينهما . وفى ذلك خير كثير ، ألم يكن فى وجهه منها إكمال واستيفاء ، فمثلاً ألف أبو على كتابه « الحجة » فى توجيه القراءات السبع ، وألف ابن جنى « المحتسب » فى توجيه الشواذ من القراءات .

أما الصلة الوثيقة الأخرى التى تستوجب الوقوف عندها فذلك التى كانت بينه وبين المتنبي . فربما سمع كل منهما عن الآخر قبل لقائهما ، ولكن كان أن اجتماعا بحلب عند سيف الدولة بن حمدان ، فتبادلا الإعجاب والتقدير ، وفطن كل منهما إلى قدر الآخر وعرف منزلته ، فكان المتنبي يقول فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس ، وكان إذا سئل عن شىء من دقائق النحو والتصريف فى شعره أو عن معنى قاله ، أو توجيه إعراب ، حصل فيه إغراب ، يقول سلوا صاحبنا يعنى أبا الفتح . وكان ابن جنى

يحسن الثناء عليه في كتبه ، ويستشهد بشعره في معان وأغراض متعددة ، ويعتبه وحده حين يقول : قال شاعرنا . وقدم شرحين للديوان المتنبي ، أحدهما سمى الشرح الكبير ، والثاني الشرح الصغير « القَسْر » . ويبدو أن تفسيره لم يعجب عدداً من النقدة ، ذوى الدراية والخبرة والباع الطويل في الشعر ، فتعقبوا تفسيراته مثل ابن فُورجّه ، والشريف المرتضى والزوزنى .

ترجع بعض الآراء المناثرة في الخصائص أنه كان معتزلياً ، كشيخه أبي علي ، ميل إلى التشيع أو أنه كان يصانع الشيعة ، إذ قضى أغلب عمره مجالساً لآل بني بويه ، فقد وثقوا فيه ، بعد مهده له أستاذه أبو علي الفارسي لديهم ، وقد كانت صلة أبي علي بآل بويه وثيقة محكمة لا يفصم عراها شيء ، إلى أن توفي ، فشغل ابن جني مكان أستاذه ، وكان مذهب النحوي بصرياً كشيخه أيضاً ؛ فهو يجري في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب ، يدافع عنه بكل ما أوتى من قدرة على التأويل وتمكن في الجدل والتعليل . ولكن يبدو أنه لم يكن متشدداً في ذلك كله ، فلم يكن يغالي في أي جانب من تلك الجوانب ، فكان معتدلاً في علاقته بالتشيع ، غير متقيد بأراء المعتزلة في قضايا عدة ، مثل موقفه من قضية : اللغة هل هي اصطلاح أو توقيف ، فقد خالفهم في جزئهم بأنها اصطلاح وتواضع (الخصائص ١/ ٤٢ وما بعدها) ، كما أنه عارض البصريين في مواضع ، ونقل عن الكوفيين وبخاصة ثعلب والكسائي في مواضع أخرى ، وربما وافق ما أطلق عليهم البغداديين في بعض آرائهم في مواضع ثالثة . وعرف عنه أيضاً طول النظر في كتب الفقه وأصوله ، وتكشف بعض مباحث الخصائص عن احتذائه في مباحث النحو منهج الفقه وأصوله إلى حد بعيد . وليس من شك في أن ذلك التكوين العلمي المتشعب الأطراف المحكم الأصول ، العميق في جذوره قد انعكس في لغته ، إذ إن كتبه وبخاصة الخصائص تظهر إلى أي مدى وصل الرجل في الرواية والدراية في اللغة ، وما تمتع به من عقلية منطقية وقدرة غير محدودة على الإقناع بقوة الحجة والاستدلال واستقصاء كافة جوانب القضية المطروحة للدرس ، والاتساع في الاستشهاد وطرح إمكانات تفسيرية متعددة في عبارة فصيحة سلسلة تتنوع وتتصرف لتوائم مناسبات الكلام والإبانة عن المعاني بأحسن وجوه الأداء وإن لزم معها الحذر والروية للوصول إلى قصده وفهم مرامي حججه وأدلته .

عُرِف عنه أيضاً الصدق والأمانة في النقل عن العلماء الآخرين ، فكان ينسب

الأقوال والآراء إلى أصحابها ، ولا يدعى لنفسه ما ليس له . ولكن للأسف الشديد كان موقف الآخرين منه مناقضاً ، فقد أغار مثلاً ابن سيده في (محكمه) على كثير من فوائده وبحوثه اللغوية . وكذلك فعل ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦ هـ) في (سرالفصاحة) ، وابن الأثير (ت ٦٣٣ هـ) في (المثل السائر) . وكان عف اللسان لا يتبع سقطات العلماء ، فكان يكتفى بالتصويب إذا عرض أمر غير صحيح فيها أمامه أو يردها في لطف أو يعرض عن التعليق ، ولا أدل على ذلك من موقفه مما ورد في كتاب العين وكتاب الجماهر من أخطاء . رحمه الله فما أشبه سلوكه بسلوك الخليل بن أحمد العبقري الزاهد . أما مؤلفاته فهي كثيرة ؛ فقد وهب غزارة التأليف (أحصاها ياقوت في معجم الأدباء فبلغت تسعة وأربعين كتاباً ، وهي في الحقيقة أكثر من ذلك) ، وقد طبع أهمها ، مثل الخصائص ، وسر صناعة الإعراب ، والمختضب في شواذ القراءات ، واللمع في العربية ، وتفسير ديوان المتنبي ، « القسّر » ، والمذكر والمؤنث ، والألفاظ المهموزة والتصريف الملوكي والتمام والعروض والمنصف في شرح تصريف المازني وغيرها (انظر مقدمة الخصائص من ص ٦٢ : ٧٠) .

وبعد أن تحدثنا عن تكوينه وثقافته ونهجه ولغته وصلاته العلمية ومواقفه وغير ذلك نتقل إلى كتاب الخصائص الذي قدمه إلى بهاء الدولة البويهى (حكم من ٣٧٩ : ٤٠٣ هـ) ، فكان تأليفه أو إظهاره أو إخراجة إلى النور إذن بعد وفاة أستاذه أبى على (٣٧٧ هـ) ، كما أن إشارته في الخصائص تدل على أنه ألفه بعد شرح تصريف المازني وسر صناعته الإعراب . ويعنى هذا أنه وصل في قضايا صوتية و صرفية عدة إلى مرحلة كبيرة من النضج كما يتجلى ذلك في الخصائص .

يبين في مقدمته مدى الجهد والمشقة والوقت الذى بذل فيه حتى ارتضى إخراجة ، ويصفه ابن جنى بجملة من الأوصاف التى تدل على اعتزازه بمؤلفه ، يقول (المقدمة ص ١) :

واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صنف فى علم العرب ، وأذهب فى طريق القياس والنظر . . . وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة : من خصائص الحكمة ، ونيطت به من علائق الاتقان والصنعة . . . وأثر أن ينهج أو أن يعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه .

فالكتاب يبحث إذن فى خصائص اللغة العربية ، يتقدمها حديث مفصل عميق فى

قضايا لغوية عامة مثل حديث عن الفصل بين الكلام والقول ، وفيه كثير من سمات نهج ابن جني ، وهي الشغف بالاشتقاق والقلبيات والتصرف وشرح الدلالات وبيان الفروق الدقيقة وتقديم الشواهد المختلفة من التراث ، شعراً ونثراً ، فهو يطرح تعريفات شتى للكلام والقول للتمييز بينهما تمييزاً حاداً واضحاً ، وفي أثناء ذلك الموضوع الأساسي يستطرد في مشكلات صرفية أو نحوية أو دلالية جزئية ثم يعود إلى الموضوع المحور ثم ينتقل إلى مقولات متصلة بهما وهي (القول على اللغة ، ثم النحو ، ثم الإعراب ثم البناء) ، وهو تناول منطقي منظم ثم يعرج على قضية فلسفية أثرت منذ فترة مبكرة من تاريخ الفكر الإسلامي وهي القول على أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح؟ ويطرح الأفكار والآراء التي وردت فيها ويناقش هذه الأفكار ويظهر وجهة نظره ويسهب في الاستدلال على صواب ما انتهى إليه ، ثم ينتقل إلى قضية تتصل ببناء الأبنية الصرفية والتراكيب النحوية في العربية وهي قضية الاطراد والشذوذ ، فيعرفها أولاً ثم يبين أقسامها ثم يمثل لكل منهما في تفصيل ، هكذا يستمر في كتابه ينتقل من مبحث إلى مبحث مجاور له متصل به ، ويعالج أصول العربية الأساسية (السماع والقياس والاستحسان . . .) ويفصل في درس العلل ، فقد أراد أن يبحث علل النحو بحثاً دقيقاً ويكشف عن منزلتها من علل المتكلمين وعلل الفقهاء ، ويخرج منه إلى قضايا صرفية ونحوية جزئية متعددة كعاداته ، في استطراد يكاد على نحو ما يخرجنا عن الموضوع الأساسي ، وينتقل من باب إلى باب ومن فن إلى فن في صورة موسوعية متشعبة .

ويتأكد لنا في تحليلاته عمق فكره وسلامة منطقته وقوة حججه واستقصاؤه كافة جوانب أو زوايا القضية المطروحة . نعم لقد فتح ابن جني - بحق كما يقول الشيخ النجار محقق الكتاب - في العربية أبواباً لم يتسن فتحها لسواه ، ووضع أصولاً في الاشتقاق ومناسبة الألفاظ للمعاني ، وإعمال ما أهمل من الألفاظ ، وغير ذلك . وكان بذلك إماماً يحتاج إلى أتباع يمشون في سبيله ، وبينون على بحوثه ، وإذا لتضجعت أصوله وبلغت إناها ، ولكنه لم يرزق هؤلاء الأتباع (ص ٣١) ؟ !!

وفيما يلي نموذج تضرده به ابن جني وأورده في كتابه (الخصائص)

من كتاب « الخصائص » لابن جنى

باب فى الاشتقاق الأكبر

هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا ، غير أن أبا على - رحمه الله - كان يستعين به ، ويُخلد إليه ، مع إعراز الاشتقاق الأصغر . لكنه مع هذا لم يسمه ، وإنما كان يعتاده عند الضرورة ، ويستروح إليه ، ويتأمل به . وإنما هذا التلقيب لنا نحن . وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن^(٩) . وذلك أن الاشتقاق عندى على ضربين : كبير وصغير . فالصغير ما فى أيدي الناس وكتبهم ؛ كأن تأخذ^(١٠) أصلاً من الأصول فتتقراه فتجمع^(١١) بين معانيه ، وإن اختلفت صيغته ومبانيه . وذلك كتركيب (س ل م) فإِنَّكَ تأخذ منه معنى السلامة فى تصرفه ؛ نحو سلم ، ويسلم ، وسالم ، وسلمان ، وسلمى والسلامة ، والسلام : اللدني ؛ أطلق عليه تفاولاً بالسلامة . وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته ، وبقية الأصول غيره ، كتركيب (ض ر ب) و (ج ل س) و (ز ب ل) على ما فى أيدي الناس من ذلك . فهذا هو الاشتقاق الأصغر . وقد قدم أبو بكر - رحمه الله - رسالته فيه بما أغنى عن إعادته ؛ لأن أبا بكر لم يأل فيه نصحاً ، وإحكاماً ، وصنعة وتأنيساً .

وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة^(١٢) ، فتعقد عليه

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ « فهذا » . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب « ظريف » .

(٣) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « نقيها » . (٤) النشر : المتفرق غير المجتمع .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « انتصار » . (٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « منبهة » .

(٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الصنفين » . (٨) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فتات » .

(٩) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « مستحق » .

(١٠) كذا فى أ . وفى ب : « يأخذ » . . . فيتقراه فيجمع » ، وفى ش كما فى ب غير أن فيه : « فيقراه » وهو تصحيف .

(١١) يريد من السراج . وله كتاب الاشتقاق ، ولم يسمه . راجع البقية ٤٤ .

(١٢) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « الثلاثة » .

.. وعلى تقاليبه ^(١) الستة معنى واحداً ، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شيء من ذلك (عنه) ^(٢) رَدَّ بَلَطَفِ الصَّنْعَةِ والتَّأْوِيلِ إليه ؛ كما يفعل الاشتقاقون ذلك في التركيب الواحد . وقد كنا قدّمنا ذكر طرف من هذا الضرب من الاشتقاق في أوّل هذا الكتاب عند ذكرنا أصل الكلام والقول وما يجيء من تقليب ^(٣) تراكيبهما ؛ نحو (ك ل م) (ك م ل) (م ل ك) (م ك ل) (ل ك م) (ل م ك) ، وكذلك (ق و ل) (ق ل و) (و ق ل) (و ل ق) (ل ق و) (ل و ق) ، وهذا أعوص ^(٤) مذهب ، وأحزن مضطرباً . وذلك ^(٥) أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدة ، وتقاليب القول الستة على الإسراع والخفّة . وقد مضى ذلك في صدر الكتاب .

لكن بقى علينا (أن نحضر هنا) ^(٦) مما يتصل به أحرفا ، تؤنس بالأول ، وتُشجع منه المتأمل :

فمن ذلك تقليب (ج ب ر) فهي - أين ^(٨) وقعت - للقوة والشدة . منها (جبرت العظم ، والفقر) إذا قويتها وشدّت منها ، والجبر والملك لقوته وتقويته لغيره . ومنها (رجل مجرب) إذا جرّبه ^(٩) الأمور ونجذته ^(١٠) ، فقويت مثته ، واشتدّت شكيمته . ومنه الجراب لأنه يحفظ ما فيه ، وإذا حفظ الشيء وروعى اشتدّ وقوى ، وإذا أغفل وأهمل تساقط ورذى ^(١١) ومنها (الأبحر والبجرة) وهو القوى السرة . ومنه قول على صلوات الله عليه : إلى الله أشكو عَجْرِي وبَجْرِي ، تأويله : همومي وأحزاني ، وطريقه أن العجرة كلّ عقدة في الجسد ، فإذا كانت في البطن والسرة فهي البجرة

(١) كذا في أ ، ب ؛ وفي ج : « مقاليبه » . (٢) كذا في ش ، ب ، ج وسقط هذا في أ .

(٣) كذا في أ . وسقط في ش . ب . (٤) كذا في ش : أ . وفي ب : « أغرض » .

(٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ولذلك » . (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « حصرهما » .

(٧) كذا في ش . وفي أ : « يشجع » .

(٨) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لين » وهو تحريف .

(٩) كذا في أ . وفي ش ، ب : « حرسه » وهو تصحيف . وجرسته الأمور : جرّبه وأحكمته .

(١٠) كذا في أ ، ب . وفي ش ، ب : « نجذته » وكلاهما صحيح . والدال أعلى . يقال نجذه الدهر ونجذه : عرفه وعلمه .

(١١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ردى » وكلاهما صحيح . نردى هلك ، ورذى : أثقله المرض .

(والبَجَرَة) ^(١) . تأويله أن السُرَّة غُلِظَتْ ونَتأت فاشتدَّ مَسُّها وأمرها . وفُسِّرَ أيضاً قوله عُجْرَى وَبُجْرَى ، أى ما أُبدى وأُخفى من أحوالى . و (منه البُرْج لقوته فى نفسه وقوَّة مايليه) ^(٢) به ، وكذلك البُرْج نقاء بياض العين وصفاء سوادها ، هو قوَّة أمرها ، وأنه ليس بلون مستضعف ، ومنها رَجَبَت الرجل ^(٣) إذا عَظُمَت وقوَّيت أمره . ومنه رَجَب لتعظيمهم إياه عن القتال فيه ، وإذا كُرِمَت النخلة على أهلها فمالت دَعَمَوها بالرُّجبة ، وهو شئ تُسند إليه لتقوى به . والراجبة : أحد فصوص الأصابع ، وهى مقوِّية لها . ومنها الرَبَاجَى وهو الرجل يفخر بأكثر من فعله ، قال :

« وتلفاه رَبَاجِيَا فخوراً » ^(٤)

تأويله أنه يعظَّم نفسه ، ويقوِّى أمره .

ومن ذلك تراكييب (ق س و) (ق و س) (و ق س) (و س ق) (س و ق) ^(٥) وأهمل (س ق و) وجميع ذلك إلى القوَّة والاجتماع . منها (القسوة) وهى شدة القلب واجتماعه ، ألا ترى إلى قوله :

يا ليت شعرى - والمئى لا تنفع - هل أغدُون يوماً وأمرى ^(٦) مَجْمَعُ

أى قوى مجتمع ^(٧) ، ومنها (القوس) لشدتها واجتماع طَرَفَيْها . ومنها (الوَقْس) لابتداء الحرب ، وذلك لأنه يجمع الجُلْد ويُقْلِلُه ^(٨) ، ومنها (الوَسْق) للجمل ، وذلك لاجتماعه وشدته ، ومنه استوسق الأمر أى اجتمع (والليل وما وسق) ^(٩) أى جَمَعَ ، ومنها (السَوَق) ، وذلك لأنه استحثاث وَجَمَعَ للمسبوق بعضه إلى بعض ، وعليه قال ^(١٠) :

(١) كذا فى أ ، وسقط هذا فى ش ، ب .

(٢) كذا فى ش . ب . وفى أ : « منها البرج المؤيد فى نفسه وقوة من عليه » .

(٣) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب . « الأمر » .

(٤) أورده فى المجلد ٢٠٩ / ١ معزوز .

(٥) كذا فى أ . وفى ش : « فأهمل » وفى ما هو أدنى إلى ما فى ش .

(٦) فى النوادر ١٣٢ . ويعدّه :

وتحت وحل زفیان مبلغ حروف إذا زجرت تبسّيع

(٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « مجمع » .

(٨) كذا فى ب . أى يجعله فعلاً أيضاً وفى أ : « يخنیه » أى يذهبه . وفى ج « يخنیه » وفى ش : « يفلحه » وكأنه تحريف من « يفعله » .

(٩) آية ٧ فى سورة الانشقاق . (١٠) أى العجاج كما فى اللسان فى وسق .

فهذا كقولك : مجتمعات لو يجدن جامعاً .

فإن شئت شيء من شُعب هذه الأصول عن عقده ظاهراً ردة بالتأويل إليه ، وعُطف بالملاطفة عليه . بل إذا كان هذا قد^(٢) يعرض في الأصل الواحد حتى يحتاج فيه إلى ما قلناه ، كان فيما انتشرت أصوله بالتقديم والتأخير أولى باحتماله ، وأجدر بالتأويل له .

ومن ذلك تقلاب (س ل م) (س ل م) (م ل س) (ل م س) (ل م س) (ل م س) والمعنى الجامع لها المشتعل عليها الإصحاب والملاينة . ومنها الثوب (السَّمَل) وهو الخَلَق . وذلك لأنه ليس عليه من الوتر والزئبر ما على الجديد . فاليد إذا مرّت عليه للمس لم يستوقفها عنه جدة^(٣) المنسج ، ولا خُشنة الملمس . والسَّمَل : الماء القليل ؛ كأنه شيء قد أخلّق وضعف عن قوة المضطرب ، وجَمَّة المرتكض ، ولذلك قال :

حوضاً كأن ماءه إذا عَسَل من آخر الليل رُوِيَ سَمَلٌ^(٤)

وقال آخر :

ورأد أسمال المياه السُّدْم في أخريات الغَبَشِ المَعَم^(٥)

ومنها السلامة . وذلك أن السليم ليس فيه عيب تقف النفس عليه ولا يعترض عليها به . ومنها (السَّمَل) و^(٦) والسَّمَل والسَّمَل كله واحد ، وذلك أن الماء لا يجرى إلا في مذهب له وإمام متقاد به ، ولو صادف حاجزاً^(٧) لاعتاقه فلم يجد مُتَسَرِّباً معه . ومنها

(١) قبله : * إن لنا لإبلا حقائقاً *

(٢) كذا في ش ، ب . وسقط في أ .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « حنة » .

(٤) قبله كما في اللسان في عسل من ثعلب : * قد صبحت والظل غص ما زحل *

كانه يصف إلا أو قطا وردت الماء ، ويقال عسل الماء إذا حركته الريح فاضطرب وارتفعت حبيبه

وطرائفه . والرويزي تصغير الرازي : المنسوب إلى الري . ويعنى به ثوب أخضر يشبه الماء به .

(٥) الدم « المتدفقة الغائرة » . والغيش : الظلمة إذ يقلب الصباح . والمغم ذو الغيم أو الذي يهيق

الأنفاس من شدة الحر .

(٦) كذا في أ ، ج . وسقط هذا في ش ، ب . والمعنى الواحد الذي يأتي له هذه الأنفاظ الثلاثة هو

مجرى الماء . وصاحب القاموس يجعل المسل في المعنى السيلان . والخطب مهل .

(٧) في ش بعد « حاجزاً » : « أو جائزاً » وفي ب : « أو حائزاً » .

الأمس والمساء . وذلك أنه لا اعتراض على الناظر فيه والمتصفح له . ومنها اللمس . وذلك أنه إن عارض اليد شيء حائل بينها وبين الملموس لم يصح هناك لمس ؛ فإنما هو إيهاء باليد نحوه ، ووصول منها إليه لا حاجز ولا مانع ، ولا بد مع اللمس من إمرار اليد وتحريكها على الملموس ، ولو كان هناك حائل لا ستوقفت به عنه . ومنه الملامسة (و لا مستم النساء) ^(٢) أى جامعتم ، وذلك أنه لا بد هناك من حركات واعتمال ، وهذا واضح . فأما (ل س م) فمهمّل . وعلى أنهم قد قالوا : تَسَمَّتْ الريح إذا مرت مرأ سهلاً ضعيفاً ، والنون أخت اللام ، وسترى نحو ذلك .

(ومر بنا أيضاً أَلَسَمْتُ الرجل حجته إذا لَقِنْتَهُ وألزمته إياها . قال .

لا تُلَمِّسَنَّ أباً عمران حجته ولا تكونن له عوناً على عمرا ^(٣)

فهذا من ذلك ، أى سَهَلْتُهَا وأوضَحْتُهَا ^(٤) .

وأعلم أننا لا ندعى أن هذا مستمر في جميع اللغة ، كما ندعى للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة . بل إذا كان ذلك (الذي هو ^(٥)) في القسمة سدس هذا أو خمسه متعذراً صعباً كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهباً وأعز ملتصقاً ^(٦) . بل لو صح من هذا النحو وهذه الصنعة المادة الواحدة تنقلب على ضروب التقلب كان غريباً معجياً . فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر ، ويجاريه إلى المدى الأبعد .

(١) أى اللمس .

(٢) آية ٦ سورة المائدة .

(٣) «عمرا» كذا في ب . وهو الموافق لما في اللسان في لسم . وفي ش : بكسر الراء .

(٤) ما بين القوسين في س ، ب وسقط في أ .

(٥) كذا في أ «وفي ش ، ب : «هو الذي» .

(٦) كذا في ش ، ب . وفي أ : «مليسا» .

فقه اللغة وسر العربية لأبى منصور الثعالبي (٤٣٠ هـ)

اشتهر أبو منصور ، عبد الملك بن محمد بن اسماعيل ، الثعالبي * النيسابوري بكثرة تأليفه في اللغة والأدب . وقد وصفه أصحاب كتب التراجم والطبقات وأعلام الأدب بصفات شتى ، كلها تؤكد مكانته العلمية الرفيعة ، فقد وصف بأنه كان جاحظ زمانه أو جاحظ نيسابور ، حجة فيما يروى ، ثقة فيما يحدث ، مكنياً في علمه ، ضليعاً في فنه ، جامع أشتات الشر والنظم ، رأس المؤلفين في زمانه له مؤلفات أو مصنفات في العلم والأدب تشهد له بأعلى الرتب . والحق أن مؤلفاته تؤكد حسه الشعري المرفه وذوقه الرفيع ، فقد كان يقرض الشعر ، وكذا تمكنه في اللغة ومعرفته لكثير من مفرداتها ودلالاتها ودقائق أسرارها ، فقد طبع له : كتاب إعجاز الإعجاز وكتاب التمثيل والمحاضرة في الحكم والمناظرة وكتاب ثمار القلوب في المضاف والمنسوب وكتاب خاص الخاص وكتاب الطرائف واللطائف وكتاب بتيمة الدهر وكتاب فقه اللغة وسر العربية ، الذي نحلله هنا ، وغيرها من التصنيفات التي تعكس طول باعه في اللغة ، شعراً ونثراً ، غير أنه ما تزال بعض مؤلفاته مخطوطة لم ينفض عنها غبار الزمان وعوادي السنين .

قلنا إن ابن فارس قد يكون أول من استعمل عبارة « فقه اللغة » عنواناً لمؤلف له ولكنه يختلف عن أبى منصور الثعالبي الذي استخدم العبارة ذاتها ، إذ إن مادة الكتاب تكشف عن مفهوم خاص لهذا المصطلح ؛ وهو التفقه أو التبحر في ألفاظ اللغة العربية ، يحصر المفردات التي تندرج تحت معنى معين أو موضوع بعينه ، وإيضاح الفروق الدقيقة بين الدلالات والاستعمالات ، والولوع بذكر المترادفات المختلفة للمعنى الواحد ، وغير ذلك مما هو أقرب إلى الكتب أو الرسائل اللغوية التي صنعها اللغويون الأوائل كالأصمعي وأبى زيد الأنصاري وأبى حاتم السجستاني وأبى عبيدة وغيرهم ثم توسع فيها أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه « الغريب المصنف » . ووصلت إلى قمة

* قبل إن هذه النسبة ترجع إلى أنه كان يعمل فراء ، يخطط جلود الثعالب ، ويبيعها .

هذا اللون من التأليف على يد ابن سيدة في كتابه «المخصص» . وقد أشار محققو الكتاب إلى هذه المسألة حينما تعرضوا لما ورد في كتب الطبقات من جعلهم كتاب «فقه اللغة» كتاباً مستقلاً منفصلاً عن كتاب «سر العربية» وانتهوا إلى أن مادة كتاب فقه اللغة لأبي منصور الثعالبي بعيدة عن مادة كتاب «الصاحبي» لابن فارس ، ذلك لأن هذا الكتاب ؛ أي كتاب الثعالبي : إنما هو معجم من المعاجم اللغوية التي رتبت فيه المادة ترتيباً معنوياً ، لا على ترتيب حروف الهجاء ، وفائدته لمن أراد أن يعرف معنى من المعاني ، ويطلب اللفظ الدال عليه والذي يشبه كتاب الصاحبي لابن فارس ، الكتاب الثاني ، «سر العربية» في مؤلف الثعالبي الذي جعل قسمًا ثانيًا من كتاب يشكل فقه اللغة القسم الأول منه ، فإن كثيراً من موضوعاته مشترك بين الكتابين ، وهو يكرر هذه العبارة في صدر كل موضوع «من سنن العرب . . . الخ» ، وهو احتذاء لقرول ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها» (المقدمة ص ١٦).

ويبدو أن مفهوم القدماء لفقه اللغة يتسع لتناول موضوعات شتى ، كلها تنصل بالبحث في اللغة ألفاظها وتراكيبها للوقوف على دلالاتها والتفريق بين استعمالاتها والكشف عن القوانين التي تحكم كلام العرب ، فحدوده إذن ليست واضحة ، ولكنها محاولات اللغويين للبحث في اللغة على نهج الفقهاء أو المتكلمين التي توصلت إلى أن أثمرت علومًا مشابهة كعلم أصول اللغة وعلم أصول النحو .

وربما كانت المقارنة بين كتاب الثعالبي والكتب أو الرسائل اللغوية الأولى في جمع المفردات والشغف بالمفردات من جهة ، وبينه وبين تلك الكتب التي ألفت لتقدم للكتاب ألفاظاً فصيحة سهلة وعبارات جميلة بليغة من جهة أخرى مقبولة . أما القول بأن قيمته وقيمة المؤلفات المشابهة عملية تطبيقية صرفة ، وليس فيها شيء من فقه اللغة ففيه تجوز . وقد سبق أن أشرنا إلى مفهوم مصطلح «فقه اللغة» عند علماء اللغة المحدثين ، واختلافه عن مفهومه عند علماء القدامى اختلافًا كبيراً .

وبهذه الآن أن نوضح سبب تأليفه الكتاب ، ففي الرسالة التي جعلها الثعالبي مقدمة إلى «فقه اللغة وسر العربية» ، الذي ألفه لمجلس الأمير السيد أبي الفضل عبيد الله بن أحمد الميكالي ، يطيل في بيان قيمة درس اللغة العربية ، ونكتفي باقتباس عبارة أكثر دلالة على هدفه ، إذ لا يتسع المقام للتفصيل ، يقول (في المقدمة ص ٢١) : ولو

لم يكن في الإحاطة بخصائصها ، والوقوف على مجاريها ومصارفها ، والتبحر في جلائلها ودقائقها ، إلا قوة اليقين في معرفة إعجاز القرآن ، وزيادة التبصير في إثبات النبوة ، التي هي عمدة الإيمان ، لكفى بهما فضلاً يحسن أثره . . .

وقد توفرت له المادة من الأحاديث والمسامرات والمناقشات التي كانت تجري في مجلس الأمير أبي الفضل الميكالي ، يقول : وقد كانت تجري في مجلسه - آنسه الله - نكت من أقاويل أئمة الأدب في أسرار اللغة وجوامعها ، ولطائفها وخصائصها ، مما لم ينتهبوا لجمع شمله ، ولم يتوصلوا إلى نظم عقده ، وإنما اتجهت لهم في أثناء التأليفات ، وتضاعف التصنيفات ، لم يسيرة كالتوقعات ، وفقر حفيظة كالإشارات ، فيلوح لى - أدام الله ودولته - بالبحث عن أمثالها ، وتحصيل أخواتها ، وتذيل ما يتصل بها وينخرط في سلكها . . . (ص ٢٨) .

وقد دفعه إلى التأليف حين قال : إنك إن أخذت فيه أجدت وأحسن ، وليس له إلا أنت . فقد انتهى من مرحلة الجمع والبحث ، ولم يبق إلا التأليف الذي رسم الميكالي خطته أيضاً ، يقول (ص ٢٩) : فأقام لى في التأليف معالم أقف عندها ، وأقفو حدها ، وأهاب بى إلى ما اتخذته قبلة أصلى إليها ، وقاعدة أبنى عليها ، من التمثيل والتنزيل ، والتفصيل والترتيب ، والتقسيم والتقريب .

وقد زوده بالمادة من ثمار خزائن كتبه ، ووسائل التفرغ للتأليف ، وفي المقدمة يحدد صراحة من نقل عنهم ، إذ يقول : وتُركتُ والأدب والكتب ، أنتقى منها وانتخب ، وأفضل وأبواب ، وأقسم وأرتب وأنتج من الأئمة مثل الخليل والأصمعي وأبي عمرو الشيباني . . . ومن سواهم من طرفاء الأدباء ، الذين جمعوا فصاحة البلغاء إلى إتقان العلماء ، ووعورة اللغة ، إلى سهولة البلاغة كالصاحب أبي القاسم ، وحمزة بن الحسن الأصبهاني . . . وأجتنى من أنوارهم ، وأجتنى من ثمارهم ، وأقتفى آثار قوم قد أقفرت منهم البقاع ، وأجمع في التأليف بين أبقار الأبواب والأوضاع وعون اللغات والألفاظ (ص ٣٠) .

إذن فقد نقل المادة من كتب الأوائل ، ولافضل له فيه إلا الانتخاب ثم التيوب والتريب . وقد ذكر ذلك صراحة حين قال : وأجمع في التأليف بين أفكار الأبواب والأوضاع ، أى أنه لم يسبق إليها فهي من ابتكاره ووضعه ، أما المادة فقال عنها :

وعون اللغات والألفاظ فقد سبقه كثيرون إليها ، ولم تكن إضافته فيها إلا إضافة محدودة في حقيقة الأمر - ولاتخفى هنا المقابلة بين البكر والعون .

وقد قسم القسم الأول « فقه اللغة » ثلاثين باباً ، تضم ما يناهز ستمائة فصل ، أى أنه قد وزع المادة بين هذه الأبواب التى تحمل المعانى الكلية ، ثم يوزع المعانى الجزئية لتضم مجموعات من المفردات المستعملة فى موضوع واحد أو الداخلة فى إطار معنى جزئى بعينه ، وتحكمها جميعاً تلك المعانى الكلية التى تشكل رؤوس الأبواب . ومن ثم فهذا القسم لا يختلف فى مادته عما سمي بكتب أو معاجم الموضوعات أو المعانى أو المفردات ، يعتمد فيها على مؤلفات المتقدمين الذين جمعوا مادتهم من أفواه الأعراب الفصحاء ، ولم يقبلوا - كما أشرنا فيما سبق - إلا ما يرد من طريق الرواية الشفوية .

وقد بدأ ببياب الكلبيات ثم الأشياء ثم الإنسان وكل ما يتصل به ثم الحيوان وكل ما يتصل به ثم الكون والبيئة ، الأرض والسماء وكل ما يتصل بهما ثم النبات ثم ذيل بمفترقات ، وقد عني بالترتيب عناية فائقة ، وإبراز الفروق بين ما يتصل بالأشياء وما يتصل بالحيوان . . . الخ ، والفروق الدقيقة بين المعانى ، يقول فى فصل فيما يحتج عليه منها بالقرآن (ص ٦٨) :

الهَلَك : شدة الجزع . البِئْسَ : شدة الحزن .
اللَّدَد : شدة الحوصمة . النَّصَب : شدة التعب .
الحَس : شدة القتل . الحَسْرَة : شدة الندامة .

واهتم كذلك بتفصيل درجات الألوان والسن والحركة والأوجاع وغير ذلك من الأحوال والصفات المتعلقة بالأشياء والأحياء ، يقول فى فصل فى تقسيم المشى (ص ١٩٧) .

الرجل : يسعى . البعير : يسير .
المراة : تمشى . الظليم : يهْدج .
الصبي : يَدْرُج . الغراب : يَحْجَل .
الشاب : يَحْطُر . العصفور : يَنْقُر .
الشيخ : يَدْلِف . الحية : تَنْسَاب .
الفرس : يجرى . العقرب : تَدِب .

سار على نهج السابقين في العناية بالقاب اللهجات العربية ، وتقديم الاحتجاج بالقرآن على غيره . أما توثيق المادة فيما كتب فأمر عسير ، إذ إنه في بعض المواضع يكتفى بذكر أسماء بعض من نقل عنهم ، وفي مواضع أخرى لا يذكر إلا المادة اللغوية ، فيجعل بذلك الوصول إلى حقيقة الابتكار أو النقل معلقاً بالبحث والتحري والتنقيب في كتب الأرائل اللغوية .

ويبدو أنه لم يفصل في تأليفه القسم الأول عن القسم الثاني أو أنه قد بدأ بتأليف «فقه اللغة» ثم أعقبه «بسر العربية» فبينهما صلة لا محالة ، وهي ما سببت الخلاف بين أصحاب كتب الطبقات والنسائين وغيرهم ، ويقول (ص ٣٣) بعد سرده لأبواب «فقه اللغة» وفصولها : وقد اخترت لترجمته ، وما أجعله عنوان معرفته ، ما اختاره أدام الله توفيقه ، من «فقه اللغة» ، وشفعته «بسر العربية» ، ليكون اسماً يوافق مسماءه ، ولفظاً يطابق معناه .

وقد حدد موضوعه بأنه سر العربية في مجارى كلام العرب وسننها ، والاستشهاد بالقرآن على أكثرها ، وهو في هذا النهج أشبه بكتب إعجاز القرآن ، غير أنه أصغر حجماً منها وأقل استشهاداً وأجز تحليلاً ، فأغلب فصوله على جهة الإشارة وتضم موضوعات نحوية وصرفية وبلاغية وبعض قضايا لغوية ؛ فالبلاغية مثل حديثه عن الكناية والاستعارة والتشبيه والتجنيس والطباق والالتفات والحشو وغير ذلك ، واللغوية مثل المشترك اللفظي والإبدال والقلب والأضداد والاتباع والنحت وغيرها ، والنحوية الصرفية ، وهي الأغلب وتضم التقديم والتأخير ، والمجاورة ، وطرق استعمال العدد ، والفعل والمفعول والفاعل والمصدر والتذكير والتأنيث ، والعدول في الأساليب ، وأشكال الحذف والاختصار والإضمام ، وسنن العرب في الزوائد والصلات والحرف ، وأبنيه الأفعال والأسماء وغير ذلك ، وهو بشكل عام يعنى بالاستشهاد بعد تحديد الموضوع الذي يعالجه ، ويقدم الاستشهاد بالقرآن في الأغلب على الاستشهاد بالشعر إذا كانت الظاهرة واضحة في أسلوب القرآن ، وقد يورد أمثلة من الشعر والحديث والنثر والأقوال والأمثال والحكايات والنوادر التي تكشف عن خصائص أو سمات كلام العرب ، يقول مثلاً في فصل يناسب الحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة والمناسبة (ص ٣٢٦) : العرب تسمى الشيء باسم غيره ، إذا كان مجاوراً له ، أو كان منه بسبب ، كتسميتهم المطر بالسما ، لأنه منها يتزل ، وفي القرآن :

﴿ يرسل السماء عليكم مدراراً ﴾ ، أى المطر ، وكما قال جل اسمه : ﴿ إني أراى أعصر
خمرأ ﴾ أى عنباً ولا خفاء بمناسيتهما . . .

ويقول كذلك فى فصل المفعول بأتى بلفظ الفاعل (ص ٣٣٠) : تقول العرب :
سر كاتم : أى مكتوم ؛ ومكان عامر : أى معمور . وفى القرآن : ﴿ لا عاصم اليوم من أمر
الله ﴾ أى لا معصوم . وقال تعالى : ﴿ خلق من ماء دافق ﴾ أى مدفوق ، وقال : ﴿ عيشة
راضية ﴾ : أى مرضية . . .

وبلاحظ أنه يغلب عليه الاستشهاد بشعر الأوائل ، وكان ورود شعر المولدين قليلاً
محددأ ، ولم يلتزم بذهب نحوى بعينه ، فخلط بين آراء النحاة المختلفة
ومصطلحاتهم .

وفيما يلى نماذج من كتاب ، فقه اللغة وسر العربية ، لأبى منصور الثعالبى

الباب الثامن

في الشدة والشديد من الألفاظ

الفصل الأول

في تفصيل الشدة من الأشياء وأفعال مختلفة

الأزار شدة حر الشمس * الودعة شدة الحر * العر
شدة البرد * الإنهال شدة حوب المطر * التهب شدة
سواد الليل * أظم شدة الأكل * أظف شدة الشرب *
أشج شدة النوم (عن أبي عبيد عن الأعمري عن
الأصمعي) * أظف شدة الحرص * أظف شدة الجلاء *
أظف شدة الجوع * أظف شدة العطش * أظف شدة
العرب * أظف شدة الحاجة * أظف شدة القدم * أظف
شدة البرد * أظف شدة البكاء (عن أبي عمرو) * أظف
شدة المزاج * أظف شدة الصباح (وفي الحديث: ليس
بأمن خلق أو خلق) * أظف شدة البصر * أظف شدة

ذَكَاهُ الرَّجُلُ (عَنِ الْفَرَادِ) * الْمَرْزُومَةُ شِدَّةُ الْمَضَى (عَنِ
الْأَيْتِ عَنْ الْحَلِيلِ) * الْقَرْصَةُ شِدَّةُ الْقَطْعِ (عَنِ مَلِكٍ عَنْ
أَبْنِ الْأَعْرَابِيِّ) * الْخَفَقَةُ شِدَّةُ السَّيْرِ (وَفِي الْحَدِيثِ: نَمَرَ
السَّيْرُ الْخَفَقَةَ) * الْوَصْبُ شِدَّةُ الْوَجَعِ * الْخَيْرُ شِدَّةُ السُّوقِ
(عَنِ أَبِي زَيْدٍ وَأَشَدُّ:

لَا تَخْرُجْ خَيْرًا وَبِئْسَ بَأْسًا)

أَفْضَلُ ثَلَاثِي

فِي مَا يُجِئُ عَلَيْهِ سَبَا الْقُرْآنِ

الْفَلَمُ شِدَّةُ الْحَزَنِ * اللَّذَّةُ شِدَّةُ الْخُصُومَةِ * الْحَسُّ
شِدَّةُ الْقَتْلِ * أَلْبَتُّ شِدَّةُ الْحُزَنِ * الْقَصَبُ شِدَّةُ الْقَتْلِ *
الْحَسْرَةُ شِدَّةُ الدَّامَةِ

أَفْضَلُ ثَلَاثِ

فِي تَفْصِيلِ مَا يَوْصَفُ بِالشَّدَةِ

(عَنِ الْأَمِينِ أَبِي زَيْدٍ وَالْإِسْطَخْرِيِّ أَبِي مُعِينَةَ)

لَيْلٌ عَكَابِسُ شَدِيدُ الظُّلْمَةِ * رَجُلٌ صَحَّاحٌ شَدِيدُ الْمَنَةِ *
أَسَدٌ صَبَاحٌ (أ) شَدِيدُ الْقُوَّةِ وَالْقُوَّةِ * رَجُلٌ عَصَلِيٌّ وَصَمْعِيٌّ *
كَذَلِكَ * امْرَأَةٌ صَهْلِيَّةٌ شَدِيدَةُ الصَّوْتِ * رَجُلٌ أَفْطَرُ

1 وفي نسخة صابرم وذلك غلط

شَدِيدُ الْحَرِّ * رَجُلٌ خَصِمٌ شَدِيدُ الْخُصُومَةِ * شَرٌّ قَطِيطٌ
شَدِيدُ الْجُبُودَةِ * لَبَنٌ خَلْفٌ شَدِيدُ الْخُلُوصَةِ * مَا هُ زُعَانُ
شَدِيدُ اللَّوْحَةِ (وَأَنَا أَسْتَظِرُّ قَوْلَ اللَّيْلِ عَنِ الْخَلِيلِ: الدُّعَا
كَأَزْعَانٍ يَمْتَنِذُ ذَلِكَ مِنْ بَعْضِهِمْ وَمَا نَدْرِي اللَّهُ أَمْ لَيْتَهُ) (١) *
رَجُلٌ شَقْدٌ شَدِيدُ الْبَصَرِ سَرِيعُ الْأَصَابَةِ بِالْبَيْنِ . وَكَذَلِكَ
جَلْبَجِي (عَنِ اللَّيْلِ وَغَيْرِهِ) * فَرَسٌ مَلِيعٌ شَدِيدُ الْأَضْلَاعِ *
يَوْمٌ مَمْعَلَانِي شَدِيدُ الْحَرِّ * عُوْدٌ دَعِرٌ شَدِيدُ الدُّعَانِ

الفصل الرابع

في القسم

(عن الأئمة)

يَوْمٌ عَصَبٌ وَارْوَتَانٌ * سَنَةٌ خَرَأَنٌ وَجِدُوسٌ * جُوعٌ
دَبْعُوعٌ وَرَفُوعٌ * دَاهَةٌ عَصَالٌ وَعَقَامٌ * دَاهِيَةٌ عَقَمِيرٌ
وَدَرْدِيَسٌ * سِرٌّ زَعْرَاعٌ وَخَمَانٌ * رِيحٌ عَاصِفٌ * مَطَرٌ
وَأَيْلٌ * سَبِيلٌ زَائِعٌ (٢) * بَرْدٌ قَارِسٌ * حَرٌّ لَافِحٌ * شَتَاءٌ
كَلْبٌ * صَرْبٌ طَلْقِي * حَجَرٌ صَيَّوْدٌ * قِتَّةٌ صَمَاءٌ * مَوْتٌ صِهَانِي
(كُلُّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ شَدِيدًا)

١ كَلَامُ الرَّجُلَيْنِ أَصْلٌ فِي اللَّيْلِ ٢ وفي نسخة زَائِبٌ وَمَوْغَلٌ

وَصَلَّ عَلَى حِينَ^(١) العشيّات والضُحَى ولا تعبد الشيطانَ والله فاعْبُدَا
ويقال : إنه أراد والله فاعْبُدَنَّ ، فقلب النون الحفيفة ألفاً . وكذلك فى قوله عز وجل
﴿الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ .

١٩ - فصل فى الفعل يأتى بلفظ الماضى وهو مستقبل

ويلفظ المستقبل وهو ماضٍ

قال الله عزّ ذكره ﴿اتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾ : أى يأتى . وقال جل ذكره : ﴿قَلَا صَدَقَ وَلَا
صَلَّى﴾ : أى لم يصدق ولم يصل . وقال عزّ من قائل فى ذكر الماضى بلفظ المستقبل ؛
﴿لَمَّا تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ أى لَمَّا قَتَلْتُمْ ؟ وقال تعالى : ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا
الشَّيَاطِينُ﴾ : أى ما تَكْت . وقد تأتى كان بلفظ الماضى ومعنى المستقبل ، كما قال
الشاعر :

فأذركتُ مَنْ قَدْ كَانَ قَبْلِي وَلَمْ أَدْعُ لِمَنْ كَانَ بَعْدِي فى القصائد مصنّعا
أى لمن يكون بعدى . وفى القرآن : ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا﴾ أى كان ويكون
وهو كائن الآن ، جل ثناؤه .

٢٠ - فصل فى المفعول يأتى بلفظ الفاعل

تقول العرب : سر كاتم : أى مكتوم ؛ ومكان عامر : أى معمور . وفى القرآن
﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ : أى لا معصوم . وقال تعالى : ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾
أى مدفوق . وقال : ﴿عِيشَةَ رَأْسِيَّةٍ﴾ : أى مرضية . وقال الله سبحانه : ﴿حَرَمًا آمِنًا﴾
أى مأموناً . وقال جرير :

إِنَّ الْبَلْبَةَ مَنْ تَمَلُّ كَلَامَهُ فَانْفَعُ فُؤَادَكَ مِنْ حَدِيثِ الْوَامِقِ^(٢)
أى من حديث الموموق .

(١) كذا فى ديوان الأعشى الأكبر ، طبعة القاهرة (ص ١٣٧) - طبعة مكتبة الآداب . بشرح وتحقيق
الدكتور محمد حسين . وفى الأصل : (خير) . وهو تصحيف .

(٢) الشطر الأول من هذا البيت :
* إِنَّ الْبَيْضَ لَمَنْ يَمَلُّ حَدِيثُهُ *

٢١- فصل فى الفاعل يأتى بلفظ المفعول

كما قال تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾ أى آتياً ؛ وكما قال جلّ جلاله : ﴿ حِجَابًا سَوْرًا ﴾ : أى ساتراً .

٢٢- فصل فى إجراء الاثنين مجزئ الجمع

قال الشعبي ، فى كلام له فى مجلس عبد الملك بن مروان : رجلان جاءوني ؛ فقال المالك . لَحَنْتُ ياشعبي ، قال : يا أمير المؤمنين ، لم ألحن ، مع قول الله عز وجل : ﴿ هَٰذَانِ خَصِمَانِ اِخْتَصِمَا فِي رُبِّهِمْ ﴾ . فقال عبد الملك : لله درك يافقيه العراقي ، قد : شَفِيتَ وكفيت !

٢٣- فصل فى إقامة الاسم والمصدر مقام الفاعل والمفعول

تقول العرب : رجل عدلٌ : أى عادل ، ورضياً : أى مرضى ، وبنو فلان لنا سلمٌ : سالمون ، وحزبٌ : أى محاربون . وفى القرآن : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ : ولكن البرُّ من آمن بالله ، فأضمر ذكر البر ، وحذفه .

٢٤- فصل فى تذكير المؤنث وتأنيث المذكر فى الجمع

هو من سنن العرب . قال الله عز وجل : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ ، وقال تعالى ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾ .

٢٥- فصل فى حمل اللفظ على المعنى فى تذكير المؤنث وتأنيث المذكر

من سنن العرب ترك حكم ظاهر اللفظ ، وحمله على معناه ، كما يقولون : ثلاثة أنفُس ، والنفْس مؤنثه ، وإنما حملوه على معنى الإنسان ، أو معنى الشخص . قال الشاعر :

ما عندنَا إلا ثلاثة أنفُسٍ مِثْلُ النُّجُومِ تَلَالُتُ فِي الْخِنْدَسِ^(١)
وقال عمر بن عبد الله أبى ربيعة :
فَكَانَ مِجْنَى دُونَ مَا كُنْتُ أَنْفُسَى ثَلَاثُ شُخُوصٍ : كَاعِيَانِ وَمُعْصِرِ

(١) الخندس (بالكسر) : الليل المظلم ، والظلمة .

فحمل ذلك على أنهم نساء . وقال الأعشى :
لَقُومَ وَكَانُوا هُمُ الْمُتَفِدِينَ شَرَائِبُهُمْ قَبْلَ تَنْقَادِهِمَا^(١)
فَأَنْتَ الشَّرَابُ لِمَا كَانَ الْحَمْرُ الْمَعْنَى ، وهي مؤنثة ، كما ذُكِرَ الْكَفَّ ، وهي مؤنثة في قوله .

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِهِ كَفًا مُحَضَّبًا^(٢)
فحمل الكلام على العضو ، وهو مذكر . وكما قال الآخر :
يَأْتِيهَا الرَّكِيبُ الْمُرْجِي مَطِيئَةً سَائِلٌ بَنَى أَمَدًا مَا هَذِهِ الصَّوْتُ^(٣)
أى ما هذه الجليّة . وقال الآخر :
مَنْ النَّاسُ إِنْسَانَانِ دَيْتِي عَلَيْهِمَا مَلِيشَانِ لَوْ شَاءَ لَقَدْ قَضَيْتَانِي
خَلِيلِي أَمَّا أُمُّ عَمْرٍو فَوَاحِدٌ وَأَمَّا عَنِ الْآخَرَى فَلَا تَسْلَانِي

(١) في ديوان الأعشى الكبير بشرح الدكتور محمد حسين : (إنفادها) . وهي أحسن .
(٢) البيت للأعشى ، كما في (اللسان ، كفف) قال وأنشد البيت : إن أراد الساعة ، فذكر إنما أراد العضو .

(٣) البيت منسوب في (اللسان : صوت) إلى رويشد بن كثير الطائي . ثم قال : فإنما أنه لأنه أراد الموضوعاء والجليّة ، على معنى الصبيحة أو الاستغاثة ، قال ابن سيده : وهذا قبيح من الضرورة ، أعنى ، المذكر ، لأنه خروج من أصل إلى فرع ، وإنما المستجاز من ذلك ، رد التأنيث إلى التذكير ؛ لأن التأكيد الأصل ، بدلالة أن (الشيء) مذكر ، وهو يقع على المذكر والمؤنث ، فعلم بهذا عموم التذكير ، الأصل الذى لا ينكر . ونظير هذا فى الشذوذ قوله ، وهو من أبيات الكتاب :

إذا بعض السنين تعرفتنا كفى الأيتام فقد أبى الريم
قال : وهذا أسهل من تأنيث الصوت ، لأن بعض السنين سنة وهي مؤنثة ، وهي من اظننت (الصوت) بعض الاستغاثة ، ولا من لفظها .

المزهر فى علوم اللغة للسيوطى (ت ٩١١ هـ)

اختلف الدارسون حول ذلك التنوع الفريد وتلك الوفرة الغريبة لشخصية علمية متميزة ، اتفق على أنها بلا ريب من أعلام القرنين التاسع والعاشر ، فقد نبه العلماء - قدماء ومحدثون - إلى كثرة مؤلفاته ، إذ ذكر الداودى أنها فاقت خمسمائة مؤلف ، وقال ابن العماد : إنه كان آية كبرى فى سرعة التأليف ، أما ابن إياس وهو تلميذ السيوطى فقد ذكر أنها بلغت الستمائة - أما كارل بروكلمان فيقول : له أربعمائة وخمسة عشر كتاب بينما أحصى له فلو جل خمسمائة وستين كتاباً وأحصى له مؤلف كتاب مكتبة الجلال السيوطى ٧٢٥ مؤلفاً ، أما السيوطى نفسه فقد ذكر فى حسن المحاضرة أن مؤلفاته بلغت ثلاثمائة كتاب سوى ما رجع عنه وأحصى له د . عبد العال سالم مكرم ٧٢٥ مؤلفاً .

وهكذا إذا نظرنا فى قوائم علماء التراجم والطبقات الذين سردوا مؤلفاته فإننا نلاحظ أنه ألف فى علوم عدة : ألف فى علوم القرآن والتفسير والحديث والفقه والأصول والتاريخ والطبقات والتراجم والرحلات واللغة والنحو والبلاغة والأدب والطب وغيرها .

ولا شك أنه لم تكن له معرفة شاملة بكل تلك العلوم ، وإنما كان مجيداً فى بعضها وغير مجيد فى بعضها الآخر ، كما اعترف هو بنفسه بذلك فى ترجمته لنفسه فى «حسن المحاضرة» اقتداء بالمحدثين قبله ، إذ يقول : رزقت التبحر فى سبعة علوم : التفسير والحديث والفقه والنحو والمعانى والبيان والبديع ، على طريقة العرب البلغاء ، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة . أما العلوم الأخرى السائدة فى عصره مثل أصول الفقه والجدل والتصريف والإنشاء والتراسل والفرائض والقراءات والطب وعلم الحساب فإن معرفته بها ليست متساوية ، فهى درجات فى التحصيل والاستيعاب .

وعلى ذلك يصعب أن نقبل مبالغات بعض الباحثين التى جعلته مبدعاً نابغاً مجيداً فى كافة ما ألف ، كقول د . عبد العال سالم مكرم : لم يترك شيئاً إلا وكتب فيه ، ولم

يطرق باباً من أبواب المعرفة إلا وفتح هذا الباب على مصرعيه ، كتب فى كل فن وأبدع فى كل علم . وفى موضع آخر من كتابه عن السيوطى (جلال الدين السيوطى وأثره فى الدراسات اللغوية) يقول : أدلى بدلوه فى كل علم ، وغاص بفكره فى عمق كل فن ، ونبع نبوغاً منقطع النظير فى كل ما كتب أو ما ألف (ص ١٣٤) .

وعلى الرغم من أن تلك الكثرة أثارت لدى الباحثين - قدامى ومحدثين - عدداً من التساؤلات والشكوك يصعب أن تزيلها تلك الأدلة التى أوردها د . عبد العال سالم مكرم لدفع تهمة أو ادعاء يتصل بتلك الكثرة اتصالاً وثيقاً ، وسنحاول أن نلخص ذلك الجهد المذكور فيما يلى بعد .

لا شك أن تلك المؤلفات التى وصلت إلينا لها أهمية كبيرة ، تتضح من حديث د . مصطفى الشكعة عن دور السيوطى (كتابه جلال الدين السيوطى ، مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية) ، إذ يقول (ص ١٤٩) : وذلك أنه استطاع الاطلاع على كتب سابقيه فاستوعبها وهضمها ، ورسم لنفسه خطة فى التأليف والتصنيف تتسق مع دراساته المستفيضة ، وتنسجم مع فهمه وهضمه لما قد قرأ واستوعب هذا من ناحية . وأما من الناحية الأخرى فقد احتفظ لنا بالكثير من النماذج التى أخذها من الكتب التى قرأها ، وكثير من هذه الكتب قد ضيعته يد الإهمال أو أتت عليه غوائل الزمان ، فكان للسيوطى فضل المحافظة على تلك النماذج التى أطلعنا على نهج تفكير عدد من اللغويين وسبل تأليف كثير من النحويين .

وفى الواقع فإن كثيراً من النصوص أو المادة التى نقلها من كتب ضاعت قيمة كبيرة لدى الباحثين إذ يصعب عليهم أن يعثروا على الأفكار أو الآراء التى تعكسها هذه النصوص فى مراضع غير ذلك المواضع التى وردت فى مؤلفات السيوطى .

ويرجع ذلك بلا شك إلى النهج الذى اتبعه السيوطى فى التأليف ، إذ كان يحرص كل الحرص على ذكر كل المصادر التى يستقى منها مادة كتبه ، بل احتفظت كتبه بنصوص طويلة من مؤلفات للأسف ، لم يعد لها وجود . وكان من الممكن ألا نتعرف على هذه النصوص أو أن تختلط بكلام السيوطى نفسه إذا لم يكن أميناً فى النقل وعزو النصوص إلى أصحابها .

وفى الحقيقة كان الضرورى أن نعرض ابتداء لتكوينه الثقافى وخصوماته التى أثرت تأثيراً كبيراً فى مسار حياته العلمية قبل ذلك المدخل عن كثرة تأليفه ، ولكنها مسألة

مثرة لانتباهه إذ كيف يستطيع عالم - مهما رزقه الله من عمر مديد - أن يؤلف الكم الضخم من الرسائل والكتب في تلك الفروع العلمية المختلفة كما فعل السيوطي . وعلى أية حال فقد تلقى عبد الرحمن بن الكمال بن أبي بكر السيوطي العلم على يد والده أولاً ، ثم عنى بإيصاله إلى مجالس العلماء ، وحفظ القرآن والعمدة ومنهاج الفقه والأصول والفقه ابن مالك ثم أخذ عن شيوخ عصره وأهمهم : شهاب الدين الشارح مساحي ، وعلم الدين البلقيني وشرف الدين المناوي وأبو عبد الله الشمني ، والكافيجي (الذي لزمه أربع عشرة سنة) ، أخذ عنهم الفقه والفرائض والنحو والأصول والتفسير والعربية والمعاني وغير ذلك من المعارف والعلوم والفنون المختلفة التي كونت نسج شخصية .

كان السيوطي أنفياً عزيز النفس ، متبعداً عن ذوى السلطان وأتباعهم ، لا يقبل عطية ، ولا يمالى ولا يداهن ، غير أنه كان حاداً عنيفاً إلى درجة كبيرة مع بعض العلماء الذين حاولوا إيذاؤه وهاجموا مؤلفاته واتهموه بالسطو على مؤلفات السابقين ونسبتها لنفسه ، وقد عد السيوطي ذلك الإيذاء من الجاهلين والقاصرين ، أسقاط الخلق وأرذالهم ابتلاء أو كما يقول سنة الله في العلماء السالفين .

كانت خصوماته الأساسية مع الشيخ برهان الدين إبراهيم المعروف بالناجي والشيخ إبراهيم بن عبد الرحمن المعروف بابن الكركي والشيخ أحمد بن محمد القسطلاني والشيخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي - بيد أن خصومته مع الأخير كانت شديدة ، إذ اتهم ذلك الأخير السيوطي باتهامات كثيرة تفتقر إلى الموضوعية والجدوى ، ومن ثم لا جدوى من ذكرها هنا مفصلة ، إذ يمكن أن ندرجها - بوجه عام - ضمن ما يسمى خصومة الأقران .

على أية حال ، حاول السخاوي أن يجرد السيوطي من كل فضيلة واتهمه بالخيانة العلمية والسرقة والسطو على مؤلفات علماء سالفين ونسبتها لنفسه . يقول السخاوي في « الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع » ٦٦/٣ : « أخذ من كتب المحمودية وغيرها كثيراً من التصانيف المتقدمة التي لا عهد للكثير من المعصرين بها من فنون ، فغير فيها سيراً ، وقدم وأخر ، ونسب لنفسه ، وهول في مقدماتها بما يتوهم منه الجاهل شيئاً مما لا يوفى ببعضه » . وربما سوغت كثرة تأليف السيوطي للسخاوي أن يلصق به هذه التهمة ؛ فهي أمر - كما ذكرنا من قبل - يدعو إلى الدهشة والتعجب ، فلم يكن

السخاوى أو غيره ممن هاجم السيوطى قادراً على تقبل أو استيعاب أن يكون فرد وحده دون أية معاونة قادراً على إنتاج هذا الكم الضخم من المؤلفات .

وقد اتهمه أيضاً بالتحريف والتصحيف فقال فى كتابه السابق أيضاً ٦٩/٣ : « كل ذلك مع كثرة ما يقع له من التحريف والتصحيف وما ينشأ من عدم فهم المراد ، لكونه لم يزاحم الفضلاء فى دروسهم ، ولا جلس بينهم فى مسائلهم وتعريستهم ، بل استبد بأخذ من بطون الدفاتر والكتب » .

وقد دافع السيوطى عن نفسه دفاعاً عنيفاً مبالغاً فيه أحياناً ، متحاملاً على خصومه أشد التحامل وبخاصة السخاوى . وفى الواقع لا يتسع المقام لا ليراد لغة الدفاع العنيفة التى استخدمها السيوطى ، ونؤثر أن نورد التنفيذ الذى دفع به الشوكانى التهمتين السابقتين بوجه خاص ، يقول الشوكانى (فى البدر الطالع ١/١٦٠ ، ١٦١) مفنداً التهمة الأولى وهو تهمة الأخذ والمسخ : « ليس يعيب ، فإن هذا ما زال دأب المصنفين ؛ يأتى الآخر ، فيأخذ من كتب من قبله ، فيختصر أو يوضح أو يعترض أو نحو ذلك من الأغراض التى هى الباعثة على التصنيف ، ومن ذاك الذى يعتمد على فن قد صنف فيه من قبله فلا يأخذ كلامه » .

ثم يقول مفنداً التهمة الثانية وهى كثرة التصحيف والتحريف فى مؤلفات السيوطى : دعوى عاطلة عن البرهان ، فهذه مؤلفاته على ظهر البسيطة محررة أحسن تحرير ، ومتقنة أبلغ الاتقان .

وهكذا فقد قبض الله من يدافع عن السيوطى وأن ينصفه ، بل إن الشوكانى قد كشف عن علة ذلك الموقف من السخاوى بقوله : بأن من طبيعته أنه كثير التحامل . وربما تلقى سيرة حياته الضوء على مسألة كثرة مؤلفاته ، إذ إنه قد بدأ التأليف منذ سن صغيرة ، واستمر دون انقطاع ينظر فى مؤلفات السابقين فى متون مختلفة يلخص ويختصر ويبسط ويجمع ويعلق ، بل إنه انقطع عن الناس فى أخريات حياته وأعرض عن الدنيا وأهلها ونجده للعبادة والتأليف .

وكما أشرنا من قبل اجتهد د . عبد العالم سالم مكرم حين عرض لهذه المسألة فى تقديم عدد من الأدلة التى تضعف من ادعاء خصوم السيوطى وتكشف عن بطلان اتهامهم ، يقول فى كتابه السابق ذكره (ص ٢٨٧) : يعتقد كثير من الباحثين أن السيوطى لم يجمع نصوص هذه المؤلفات بقلمه ، وإنما جمعها طلابه وتلاميذه من

المؤلفات التي ورثها عصر السيوطي من العصور التي سبقتها ، وهذه المؤلفات تناولت العلوم الإسلامية السائدة في هذه العصور ، وعمل تلاميذه - كما يدعى بعض الباحثين - هو التنقيب عن النصوص المختلفة ، وجمعها ثم تقديمها للسيوطي ليرتبها حسب قدرته الاستيعابية لعلوم عصره ، أي أن السيوطي قد قدمت له المادة : فتولاها بالتنقيح والتهديب والتصنيف والتبويب مما ساعده على أن يقوم بتأليف هذه الكتب التي كثر عددها إلى حد الثمانمائة مؤلف تقريباً .

وفي الواقع ربما تدل شواهد قديمة وحديثة على إمكان قبول هذا الغرض - دون انفعال - غير أنه تعوزه أدلة يؤكد بها معاصرو السيوطي بأن تلاميذه كانوا يقومون بذلك أو أن بعض تلاميذه يقرر أن السيوطي كان يكلفه بذلك ، وأنه كان عليه أن يفعل ما يؤمر به لعله ما من العلل ، ولكن ما يبطل هذا الغرض بشكل أساسي أنه لم يرد في المصادر والمراجع ما يؤيد ذلك الغرض صراحة أو ضمناً .

على أية حال نفسح المجال هنا لذكر الأدلة التي ذكرها د . مكرم (من ص ٢٨٨ : ٣٠٣) لإثبات بطلان هذه التهمة ، ولا يتسع المقام لعرضها مفصلة ، وإنما نكتفي هنا بتلخيص أكثرها أهمية ، فيذكر ابتداءً أنه برغم ما كان بين السخاوي وغيره وبين السيوطي من خصومة فلم يشر أحد منهم مطلقاً إلى هذا الادعاء ، ويتساءل - دفعاً للتهمة السخاوي الذي عرضنا لها من قبل من أنه السيوطي اختلس من مصنفات مشايخه - لم يبين لنا السخاوي الكيفية التي مسخ بها السيوطي كتب شيوخه أو على أي نحو كان اختلاسه من مؤلفات شيوخه ومصنفاتهم ، ثم كيف يرضى شيوخه الأحياء أن تمسخ كتبهم دون أي رد منهم على فعل السيوطي !

ويستند إلى المدة الزمنية التي استغرقها السيوطي في التأليف ، وهو أمر أشرنا إليه آنفاً أيضاً إذ انقطع للعبادة والتأليف زمناً طويلاً (ما يزيد على ٢٢ سنة) . وينبه كذلك إلى ضرورة النظر إلى طبيعة هذه المؤلفات ، فبعضها لا يتجاوز ورقات أو في حجم كراسة من الكراسات فمثلاً كتاب « الحارثي للفتاوى » قد ضم حوالي « ٧٨ » كتاباً مما ألف منجماً في مراحل متتابعة من سني عمره في علوم الفقه والتفسير والنحو والإعراب وسائر الفنون .

ويضيف عاملاً مهماً يعين على سرعة الإنجاز ، وبخاصة إذا كان المرء مؤهلاً لعمل دؤوب - أعني تيسر حصوله على المراجع والمصادر ، فكما أشرنا من قبل ، أنه اعتمد

على ذخائر المكتبة المحمودية اعتماداً كبيراً ، فقد سُمح له أن يستعير بنفسه أو يستعير له أحد تلاميذه إن كان منشغلاً أو غير قادر على الحضور إلى المكتبة ، كل ما يريد منها دون قيد على كم المستعار أو كلفته أو مدة الإعارة . وكما سنفصل فيما بعد حين نتناول كتاب المزهر- يتضح لمن ينعم النظر في مؤلفات السيوطي ، برغم ما عرف عنه من أمانة ودقة في النقل ، حيث لا نجد نصاً نقله غفلاً من الكتاب الذي نقل عنه ، والإشارة عند الانتهاء من النقل بكلمة « انتهى » - حقاً لقد أسرف في النقل ، إذ تضم بعض كتيبه أجزاء كاملة من كتب السابقين أو عدة فصول أو نصوصاً مطولة ، ولكنها مرتبة ، تنسجم من التخطيط الذي يضعه لكل مؤلف من مؤلفاته .

وثمة أمور أخرى تستوجب الوقوف عندها لإلقاء الضوء عليها وبخاصة أنها ما تزال مسائل خلافية شائكة ، ولكن نؤثر أن لا نخوض فيها حتى لا تستغرقنا وتحول بيننا وبين معالجة الكتاب اللغوي الرئيسي الذي نهدف إلى معالجته في هذا المقام أعني كتابه «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» الذي يعد من أهم كتب السيوطي في اللغة وأشهرها إلى جانب كتاب الأشباه والنظائر وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع والاقتراح في أصول النحو . وقد طبع عدة طبعات آخرها طبعة مصححة مشروحة بعناية محمد أحمد جاد المولى وآخرين . وقد أشاروا في مقدمتهم للكتاب (ب ، ج) إلى صعوبات تحقيقه ، وأبرزها أنه وعى كثيراً عما حوته كتب اللغة ، ولكن المؤلف كان أحياناً يبتسر العبارة أو يختصر المطول ، فيستبههم الغرض ويدق المعنى المراد . وكان عليهم لتصحيحه وشرح كثير من ألفاظه التي في حاجة إلى إيضاح لغرابتها وندرتها الرجوع إلى ما أمكنهم العثور عليه من مراجعه الأصلية أولاً ثم إلى المعجمات اللغوية ثانياً .

وإذا كان د . مكرم (ص ٣١٥ ، ٣١٦) محقّقاً إلى حد ما في بعض نقده لتحقيقهم إذ لم يحددوا كيف صححوا النصوص التي نقلها السيوطي من مراجع صارت مفقودة في الوقت الحاضر كما أن مراجعة المخطوطة غير مذكورة في هوامش الكتاب . ومن ثم انتهى إلى أن الكتاب يفتقر إلى تحقيق علمي ، تستكمل فيه بقية النسخ المخطوطة للكتاب ومقابلتها لمعرفة ما زاد وما نقص ، وتوثيق ما ضبط وما نقل ، كما أن شواهد الكتاب تفتقر إلى تخريج علمي . وبرغم ذلك فإن المحققين قد بذلوا جهداً طيباً في إخراج الكتاب والتغلب على كثير من المشكلات التي واجهتهم في تواضع ، إذ قالوا في المقدمة (ب) : لذلك بذلنا في ضبطه ما استطعنا من الجهد حتى تسهل قراءته

ويتيسر فهمه . . أما ما لم نهتد إلى ضبطه من الألفاظ ، وما لم نستطع تحريره من العبارات - وهو قليل - فقد أشرنا إليه في ذيل الصفحات . . . فإذا الكتاب في حاجة إلى نشرة علمية أكثر ضبطاً وتصحيحاً - وهو أمر حتمي لا مجال د . مكرم فيه - ومع ذلك فإننا في الوقت نفسه لا يمكن أن نطمح حق الأوائل وننكر جهدهم .

أما مادة كتاب المزهري فهي ثرية متشعبة تتطلب خطة محكمة حتى لا يختلط بعضها ببعض ، وقد اختار السيوطي في تبويبه نهج التبويب في علوم الحديث - أو كما يقول : حاكيت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع ، وجعله في خمسين نوعاً : ثمانية في اللغة من حيث الإسناد وثلاثة عشر من حيث الألفاظ وثلاثة عشر من حيث المعنى ، وخمسة من حيث لطائفها وملحها ، وواحد راجع إلى حفظ اللغة وضبط مقاريدها ، وثمانية راجعة إلى حال اللغة ورواتها ونوع المعرفة والشعر والشعراء والأخير لمعرفة أغلاط العرب .

وليس بغريب أن يتساءل المرء عن مدى إسهام السيوطي في مادة الكتاب أو بعبارة أخرى ما قدر إضافة السيوطي إلى النقول الكثيرة التي جعلت الكتاب بهذه الضخامة ؟ ذهب بعض الباحثين إلى أن كتاب « المزهري » لا يبدو أن يكون مجموعة من النقول اللغوية . ولا يبعد هذا عن عبارة ناشري الكتاب حين قالوا (المقدمة ص ٥) ليس السيوطي فيه إلا الجمع والترتيب ، عدا بدوات قليلة ، نجدها مبثورة في ثانيا الكتاب ، وفقرات قد يقدم بها بين يدي الباب أو يختمه .

لا شك أن السيوطي قد نقل أغلب مادة الكتب من مصادر كثيرة (بلغت مائتي مصدر) من كتب اللغة التي كانت متاحة في أيامه ثم فقدت بعد ذلك فلم تصل إلينا ؛ وهو شق جوهري في محاولتنا الإجابة عن السؤال السابق ، فلا يمكن أن نفعل أنه لم يكن للسيوطي إضافة ملموس في النقل في حد ذاته . وعلى ذلك يمكن موافقة من أكد على هذا الأمر . أم الشق الثاني وهو الذي يبرز من خلاله دور السيوطي الفعلي ، فهو اختيار نصوص الكتاب وتنسيقها وتنظيمها وترتيبها ، على نحو ييسر للقارئ الاستفادة منها ، فالكتاب - كما يقول د . مكرم (ص ٣١٨) - يحتوي على خمسين موضوعاً في اللغة ، وأنها لو تركت وشأنها من غير تحديد لضاعت المعالم بين موضوع وموضوع وذابت الفوارق بين نص ونص . وينتهي إلى أن السيوطي رجل منهجي في التأليف لا يترك المسائل تشابك والموضوعات يختلط بعضها ببعض مما يؤدي إلى الاضطراب في

الفهم والعجز في معرفة فحوى النصوص (انظر الموضوعات التي احتواها المزهري).

وهكذا فالدكتور مكرم - متسقاً مع موقفه المدافع عن السيوطي - لا يرى في النقل تهمة بل قيمة في ذاته ، ولذا يجده يرفض تهمة « التلخيص والتهديب والتبويب والتقسيم » التي وجهت إلى السيوطي ، رفضاً تاماً ، ويقول (ص ٣٢٣) : « لا أعترف بهذا الاتهام ، لأن التلخيص فن وقدره واستيعابه وراء فكرة معنية تندرج تحتها هذه التلخيصات التي تمثلها النصوص التي يوردها للفكرة التي يعرضها » . على أية حال إذا قبلنا هذا الدفاع فإنه من حقنا أن نتردد في قبول وصفه لنهج السيوطي بأنه تجديد ، ومن حقنا أن نتساءل : هل يعد ما فعله السيوطي تجديدًا - كما ذهب إلى ذلك د . مكرم في نقده المجانب للصواب لناشرى الكتاب ، ولا أدري ما مفهوم التجديد لديه أو ما معايير ، كيف نفتنح بأن تنسيق النصوص واختيارها والترتيب بينها ووضع كل نوع مع أخيه وكل قسم مع نظيره وراء فكرة جمعت التشابه ووصلت بين المنفرد يعد تجديدًا ؟ لقد كان ناشرى الكتاب أبعد نظراً وأصدق رأياً حين وصفوا ذلك العمل دون جحود أو نكران لفضل المؤلف بقولهم : فلقد وعى كتابه كثيراً مما حوته كتب اللغة ، وبذل مجهوداً مشكوراً في ترتيب ما نقله ووضعه في محله ، وذلك لا شك يدل على إطلاع واسع وإحاطة شاملة .

وقد أفاد د . الشكعة من هذه العبارة فأعاد صياغتها في رده على من رأى أنه ليس للسيوطي في المزهري إلا النقل ، إذ يقول في كتابه السابق ذكره (ص ٢٠٨) : لم يكن السيوطي ينقل النصوص نقلاً عشوائياً ، وإنما كان يضعها في مكانها الأمثل على صفحات المزهري في نطاق منهج دقيق ، رسمه لكتابه ، وترتيب متسق سار على دربه . . . ثم يكشف عن قيمة أو نفاسة ما نقل السيوطي ، وهو ما أشرنا إليه مراراً فيما سبق ، فيقول : « وليس ثمة شك في أن النقول التي ضمنها السيوطي كتابه من النفاسة بمكان ، لأن نماذج كثيرة منها قد استمدت من كتب قيمة ، ضاعت جميعها ، ولولا اهتمام السيوطي بالنقل منها لما عرفنا عنها كثيراً أو قليلاً . ومن ثم كان النقل الذي اهتم به السيوطي يعتبر من أخطر ما حفل به كتاب المزهري من مواد » .

ولا يختلف الأمر لدى د . رمضان عبد التواب فبعد أن عرض لمصادر الكتاب عرضاً دقيقاً مفصلاً ، تساءل أيضاً فماذا للسيوطي في كتابه « المزهري » ، وذهب ص ٢١٤ إلى : « أن له أولاً فضل جمع الجزئيات الصغيرة من هنا وهناك في الموضوع الذي

يكتبه ، وهو يعزو كل قول إلى صاحبه في أمانة علمية فائقة ، ولكنه لا يدري السر الذي جعله يجهل مصدره في مواضع قليلة جداً .

ويضيف كذلك : لم يخل « المزهري » بالإضافة إلى هذا الجمع الدءوب والترتيب المعجب الرائق من خطرات هنا وهناك للمؤلف تعزى إليه وحده ، وهى فى بعض الأحيان رأى له ، واجتهاد وصل إليه بثاقب فكره وطول خبرته باللغة (ص ٢١٥) .

فهو يتدخل أحياناً بجمل اعتراضية ، تفسر مبهماً أو تشرح غامضاً أو تضيف جديداً ولم تخل بعض تعليقاته من الزعم ، وهى قليلة ، كما لا تخلو تعليقاته من الرد على ما لم يعجبه من آراء العلماء وتفنيداً بالحجج والبراهين (ص ٢١٦) .

ويضيف د . رمضان محدداً صور إضافة السيوطى فى المزهري ، فيقول :

« وتبدو سعة علم السيوطى ، حين يهمل مصدره تفسير شىء ما فيعثر عليه السيوطى مفسراً في كتاب آخر فيذكره » (ص ٢١٧) ، « ويبدو فى بعض تعليقات السيوطى استدراكه المكمل لبعض المؤلفات السابقة » (ص ٢١٩) وبعض تعليقاته نادرة ، « وهو كثير التخريج لنصوص مصادره ، من أجل توثيقها ، وهو فى تعليقاته حريص كل الحرص على توثيق نقوله بذكر خطوط العلماء الذين نقل عنهم » (ص ٢١٨) .

ويضيف د . الشكعة إلى قيمة المادة قيمة المنهج الذى اتبعه السيوطى فى تأليف المزهري ، وهو ما ستفصل الحديث فيه بعد قليل ، فيقول : هذا ولا يغوتنا أمر المنهج الحديثى الذى التزمه السيوطى فى تأليف المزهري قد أضفى عليه دقة شاملة ، وألبسه ثوباً أنيقاً من الصدق فى الرواية والأمانة فى النقل (ص ٢٠٢) .

وثمة أمر ظاهر للعيان لمن ينعم النظر فى فصول المزهري وأنواعه ، وهو أنها تختلف قصراً وطولاً اختلافاً يلفت النظر ، فبعضها بضع صفحات ، وبعضها متوسط الطول وبعضها غاية فى الإطالة « النوع الأربعون تناهز صفحاته ثلاثمائة صفحة » ، وربما يرجع السبب فى ذلك فى بعضها إلى أن المادة اللغوية التى كانت متاحة له ، فهى التى كانت تتحكم فى كم هذه الفصول .

وثمة أمر آخر ، وهو أن الأنواع من الرابع والأربعين إلى الخمسين لا تدخل فى ميدان الدراسات اللغوية دخولاً مباشراً ، فالعناوين تبرز أنها تتصل بأشخاص وليس باللغة ، ولكن على الرغم من أن موضوعات هذه الأنواع تتناول الأشخاص دون

الموضوعات اللغوية ، فإنها على تل حال موصولة الأسباب بعلم اللغة بشكل أو بآخر ، لأن هؤلاء الأشخاص موضوع الحديث إنما هم أشخاص لغويون أو شعراء من أولئك الذين يحتج اللغويون بأشعارهم (د . الشكعة ص ١٩٦) .

وبعد أن عرضنا لمادة الزهر تنتقل إلى إيضاح معالم منهجه ، غير أنه لم يكن هناك من طريق أفضل للوصول بين تناول المادة والمنهج مما ذكره السيوطي نفسه في مقدمة الزهر ، إذ يقول (ص ١) هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه واخترعت تنويحه وتبويبه ، وذلك في علوم اللغة وأنواعها ، وشروط أدائها وسماعها ، حاكيت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع ، وأتيت فيه بعجائب وغرائب حسنة الإبداع . وقد كان كثير ممن تقدم يلم بأشياء من ذلك ، ويعتني ببيانها بتمهيد المسالك غير أن هذا المجموع لم يسبقني إليه سابق ، ولا طرق سبيله قبلي طارق ، وقد سميت به « الزهر في علوم اللغة » .

وليس ثمة دليل على ماهية المنهج الذي اتبعه السيوطي في تعامله مع اللغة من عبارة : « حاكيت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع » . وقد سبقه إلى ذلك كثير من العلماء - كما يقرر د . الشكعة - ولكنه في الحقيقة كان أشدهم استمساكاً بهذا المنهج وأكثرهم التزاماً به ، وينعكس ذلك بوضوح في اختياره الأبواب الأولى من كتاب « الزهر » مشاكلة لما يشترط في علوم الحديث ، فقد جعل النوع الأول من أنواعه الخمسين في معرفة الصحيح الثابت ، والثاني في معرفة ما روى من اللغة ولم يصح ولم يثبت ، وجعل الثالث في معرفة النواتز والأحاد . . . الخ . وهكذا فقد أفرد أبواباً كثيرة تنتهي إلى أن تجعل اللغوى محدثاً أو أقرب للمحدث ، تماماً مثلما جعل علم اللغة والحديث نهريْن يجريان من واد واحد « على حد تعبيره » .

وثمة مظاهر أخرى تؤكد التزامه التزاماً كاملاً بمنهج علوم الحديث ، فهو لا يسوق خيراً إلا برواية ، ولا يأتي بنص إلا وهو موثق من حيث المصدر ، ومن حيث الراوى . ونلاحظ أنه حين يعدد مؤهلات اللغوى يجدها في جملتها مماثلة لأدب المحدث ، إذ يجب على اللغوى أن يكون حافظاً دؤوباً ، وأن يقيد ما يجمعه كتابة ، وأن يجعل الرحلة وسيلة الطلب ، وأن يحفظ أشعار العرب ، فإن فيها حكماً وآداباً ومواعظ ، وبشعر العرب يستعان على تفسير القرآن والحديث . ويجعل باللغوى أن يكون رقيقاً بمن يأخذ عنهم ، فلا يكثر عليهم ولا يطيل بحيث يفسحون . . . الخ .

ويلاحظ أنه حين يعالج أية قضية من قضاياها يبدأ بمقدمة أو تمهيد موجز لهذه

القضية ، ثم يدرس بعد ذلك القضية من كافة جوانبها فيعرض الرأي فيها وأدلته معتداً بإيراد النصوص المعضدة لوجهة النظر ، مطولة أو موجزة أيضاً تبعاً لما يتطلبه الأمر أو يقتضيه موقف الاستشهاد في استدعاء النصوص لتأييد فكرة وتوضيح غرض وبيان مقصود من وجهة نظره ، إلا أنه يلتزم حين يعرض نصاً كاملاً أن ينسبه لصاحبه ، وأن يختمه بكلمة : انتهى . ولا يختلف الأمر حين يعرض نصاً مختصراً أو موجزة أو ملخصة مثل قوله : « انتهى كلام ابن جني ملخصاً » .

ويستدرك عليه د . رمضان أنه قد غابت عنه - برغم هذه الإطالة الظاهرة - حين عالج بعض القضايا اللغوية لم يستخدم بعض المراجع الأساسية التي كان من الأولى اطلاعه عليها أيضاً يقول : « ومع تطويلة النقل في بعض المصادر على هذا النحو ، نراه لا يستخدم في بعض الأحيان كل الكتب المتخصصة في الموضوع الذي يكتب فيه » (ص ٢٠٦) .

وننتقل أخيراً إلى إلقاء الضوء على مصادر كتاب المزه ، وكما أشرنا من قبل حين عرضنا لمادة الكتاب إلى أنه يضم موضوعات كثيرة متشعبة ، مما استلزم معه الرجوع إلى عدد كبير من المصادر التي تناولت تلك الموضوعات ، ويؤخذ في الاعتبار هذا أيضاً خاصية شخصية السيوطي البارزة وهي شغفه بأن يستوعب في أي موضوع يعرض له كل ما ذكره السابقون عليه فيه ، فلا يترك شاردة ولا واردة في الموضوع إلا نقلها نقلاً واعياً موجهاً ، وقد أصاب كل من ذهب إلى أنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار إكثاره من استحضار المصادر وبراعته في استعمالها ، يقول د . رمضان : « لم يكن ينقل ما في مصادره نقلاً عشوائياً ، وإنما هو نقل واع يتبع منهجاً وتخطيطاً بالغ الدقة » (ص ٢٠٤ ، وكذلك د . مكرم حين قال (ص ٣٢٣) : « فالسيوطي في مؤلفاته لا ينقل اعتباطاً ، وإنما ينقل في ضوء فكرة يحاول أن يبرزها ، مستعيناً بالمصادر التي بين يديه ، والنصوص التي تدعم هذه الفكرة حتى تنضج ، فتزدهر ثمارها ، وهكذا كان «المزه» الذي ازدهرت ثماره ، وازدهمت أفكاره وتعددت مسائله وكثرت مصادره » .

ويختلف الباحثون في تحديد عدد هذه المصادر فتجد د . مكرم يذهب في كتابه السابق إلى أنها بلغت ما يقرب من (١٧١) مصدراً ، بينما يذهب د . رمضان عبد الثواب في كتابه (بحوث ومقالات في اللغة ص ٢٠٣) إلى : « أنها بلغت مائتي مصدر يعود أقدمها إلى القرن الثاني الهجري ، كالعين للخليل بن أحمد الفراهيدي وأحدثها إلى الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) قبل السيوطي بحوالى قرن من الزمان » .

وإذا ما أنعمنا النظر في مصادر الزهر فنلاحظ إلى جانب كثرتها ووفرته ، فهي تضم بعض المصادر التي ضاعت ، ولم يعد لها وجود الآن ، وبعضها ما يزال مخطوطاً لم ينشر ، وبعضها عز على علماء عصره العثور عليه ، بل إن السيوطي يشير في ثنايا كتابه إلى أن من المصادر ما رآه ثم افتقده في أثناء تأليف الزهر ، وبعضها كان نسخاً فريدة بخط مؤلفيها . ويذهب د . رمضان إلى « أن نسبة النص من المنقولة عن كتب مفقودة تبلغ في الزهر حوالي ٤٠٪ من حجم الكتاب ومن هنا تبدو قيمة كتاب الزهر للسيوطي الذي حفظ لنا نصوصاً كثيرة ضاعت أصولها ولم تصل إلينا ، وهو في مثل هذه النصوص يعد مصدراً أصيلاً في البحث العلمي » (ص ٢١٣) .

وقد حرص الباحثون على تصنيف تلك المصادر وتقسيمها وبخاصة أن السيوطي لم يقف في مصادره عند كتب اللغة وحدها وإنما أفاد من مؤلفات في تخصصات شتى ، وقد ذكر د . الشكعة ص ١٧٢ وما بعدها أمثلة من تلك المؤلفات ، ولا يتسع المقام لذكرها مفصلة ونكتفي هنا بتقسيم د . رمضان لها ، وهو على النحو التالي :

- ١ - كتب في فقه اللغة .
- ٢ - معاجم عربية مرتبة على الموضوعات .
- ٣ - كتب لغوية متخصصة في موضوع واحد .
- ٤ - كتب في النحو والصرف .
- ٥ - كتب في لحن العامة .
- ٦ - كتب الأمالي .
- ٧ - كتب النوادر .
- ٨ - دواوين في الأدب والمجاميع الشعرية .
- ٩ - مجاميع أمثال العرب .
- ١٠ - كتب في البلاغة والنقد القديم .
- ١١ - كتب في الأصول والفقه .
- ١٢ - كتب في التفسير .

١٣ - كتب في الحديث .

١٤ - كتب في التراجم والطبقات .

١٥ - كتب تاريخية .

ونختم هذه المعالجة بتحديد كيفية استعمال السيوطي للمصدر ، ونساءل هل كان له نهج واحد ثابت في الإفادة من المصدر ، وبعبارة أخرى هل كان ينقل منها بقدر متساو في المواضيع المختلفة من الكتاب ؟ يتفق الدارسون على أنه كان يختلف قدر النقل من المصدر تبعاً لما تقتضيه مواقف الاستشهاد ، فنجدته يكثر النقل ، إلى حد الإسراف ، من كتب بعينها مثل الإبدال لابن السكيت والصاحبي لابن فارس والخصائص لابن جني وغيرها . وقد نقل فصولاً كاملة من لمع الأدلة للأنياري والغريب المصنف لأبي عبيد ، وأحياناً يلخص مما في مسدرة تلخيصاً شديداً كما فعل حين لخص كتاب مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، وأحياناً ينقل نصاً أو نصين ، وأحياناً يختصر نصاً مطولاً ، وعلى ذلك يمكن أن تنتهي إلى أنه كانت تختلف معاملة السيوطي لمصادره من مؤلف إلى مؤلف ومن موقف استشهاد إلى آخر حسبما يتطلب الغرض ، ويفرض سياق الدرس ، فيلزم النقل الحرفي هنا ، والتصرف باختصار أو تقديم أو تأخير هناك . ومن ثم لم يبالغ د . الشكعة حين أجمل دور السيوطي وجهده في عبارة موجزة إذ يقول ص ٦١ من كتابه السابق : « إن السيوطي ظاهرة علمية فكرية أدبية متميزة بين أقرانه من أعلام القرنين التاسع والعاشر الهجريين ، من حيث تنوع ثقافته وسخاء عطائه ووفرة كتبه ونفاضة محتواها ، مهما اختلف بعض معاصريه معه أو تجاوزوا الحدود المتعارف عليها بين العلماء فيما يتعلق بشخصه أو سلوكه العلمي » .

وفيما يلي نموذج من كتاب (المزهرة) للسيوطي

النوع العشرون معرفة الألفاظ الإسلامية

قال ابن فارس في فقه اللغة - باب الأسباب (٥) الإسلامية :

كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وأدابهم ونسائهم وقرابينهم ، فلما جاء الله تعالى بالإسلام حالت أحوال ، ونسخت ديانات ، وأبطلت أمور ، وثقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع آخر ، بزيادات زيدت ، وشرائع شرعت ، وشرائط شرطت ، فعنى الآخر الأول (٦) .

فكان مما جاء في الإسلام ذكر المؤمنين ، والمسلم ، والكافر ، والمنافق ، وإن العرب إنما عرفت المؤمنين من الأمان والإيمان ، وهو التصديق ، ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سمي المؤمن بالإطلاق مؤمناً . وكذلك الإسلام والمسلم ، إنما عرفت منه إسلام الشيء ؛ ثم جاء في الشرع من أوصافه ما جاء ؛ وكذلك كانت لا تعرف من الكفر إلا الغطاء والستر ؛ فأما المنافق فاسم جاء به الإسلام ليقوم أبطنوا غير ما أظهروه ، وكان الأصل من نفاقه (٧) اليربوع ؛ ولم يعرفوا في الفسق إلا قولهم : فسقت الرطبة ، إذا خرجت من قشرها ، وجاء الشرع بأن الفسق الإفحاش في الخروج عن طاعة الله تعالى .

(١) في الأصل : الشام بالشين ، والتصحيح عن اللسان .

(٢) في الأصل : يقول .

(٣) في اللسان : عروق الذهب والفضة .

(٤) زيادة من فقه اللغة .

(٥) لعلها باب الأسماء الإسلامية (من تعليق على الصاحبي) .

(٦) ترك المؤلف هناك فقرات طويلة ، فارجع إليها إن شئت صفحة ٤٤ من الصاحبي .

(٧) في اللسان : سمي المنافق منافقاً لأنه نافق كاليربوع وهو دخوله نفاقه .

ومما جاء في الشرع : الصلاة ، وأصله في لغتهم الدعاء ، وقد كانوا يعرفون الركوع والسجود ، وإن لم يكن على هذه الهيئة .

قال أبو عمرو : أسجد الرجل : طأطأ رأسه وأنحنى . وأنشد :

* قُلْنَ لَهُ : اسْجِدْ لِلَّيْلِ فَاسْجِدَا *

يعنى البعير إذا ^(١) طأطأ رأسه لتركية . وكذلك الصيام أصله عندهم الإسناك ، ثم زادت الشريعة التية ، وحظرت الأكل والمباشرة وغيرهما ، من شرائع الصوم . وكذلك الحج ، لم يكن فيه عندهم غير القصد ، ثم زادت الشريعة مازادته من شرائط الحج وشعائره . وكذلك الزكاة لم تكن العرب تعرفها إلا من ناحية الثماء ، وزاد الشرع فيها ما زاده .

وعلى هذا سائر أبواب الفقه ؛ فالوجه في هذا إذا سئل الإنسان عنه أن يقول فيه اسمان : لغوى وشرعى ، ويذكر ما كانت العرب تعرفه ، ثم جاء الإسلام به ، وكذلك سائر العلوم كالنحو والعروض والشعر ، كل ذلك له اسمان : لغوى وصناعى . انتهى كلام ابن فارس .

وقال في باب آخر : قد كانت حدثت في صدر الإسلام أسماء ، وذلك قولهم لمن أدرك الإسلام من أهل الجاهلية مخضرم . فأخبرنا أبو الحسين أحمد بن محمد مولى بنى هاشم [قال ^(٢)] : حدثنا محمد بن عباس الخثكى عن إسماعيل بن [أبى ^(٣)] عبيد الله ، قال : المخضرمون من الشعراء من قال الشعر في الجاهلية ، ثم أدرك الإسلام ؛ فممنهم حسن بن ثابت ، ولبيد بن ربيعة ، ونابغة بن جعدة ، وأبو زيد ، وعمر بن شاس ، والزبرقان بن بدر ، وعمر بن معدى كرب ، وكعب بن زهير ، ومعن بن أوس .

وتأويل المخضرم من خضرمت الشيء أى قطعته ، وخضرم فلان عطيته أى قطعها ، فسمى هؤلاء مخضرمين ، كأنهم قطعوا عن الكفر إلى الإسلام ، ويمكن ^(٥) أن يكون

(١) في اللسان : يعنى بعيرها أنه طأطأ رأسه لتركية ، ورواية اللسان : وقلن له . .

(٢) زيادة من الصاحي .

(٣) في الأصل بالخاء والضم عن الصاحي .

(٤) زيادة ليست في الصاحي .

(٥) في الصاحي : ويمكن .

ذلك لأن رُبَّتْهُمْ فِي الشَّعْرِ نَقَصَتْ ؛ لِأَنَّ حَالَ الشَّعْرِ تَطَاوَسَتْ فِي الْإِسْلَامِ ، مَا أُنْزِلَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ الْعَزِيزِ ؛ وَهَذَا عِنْدَنَا هُوَ الْوَجْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنَ الْقَطْعِ لَكَانَ كُلٌّ مِنْ قَطْعٍ إِلَى الْإِسْلَامِ مِنَ الْجَاهِلِيَّةِ مُحْضَرًا ، وَالْأَمْرُ بِخِلَافِ هَذَا .

وَمِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي كَانَتْ فَرَائِدَ بَزْوَالِ مَعَانِيهَا قَوْلُهُمْ : الْمَرْبَاعُ ^(١) ، وَالنَّشِيطَةُ ^(٢) ، وَالْفُضُولُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ ^(٣) الصَّنْفِيُّ ^(٤) ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَصْطَفَى فِي بَعْضِ عَزَوَاتِهِ ، وَخُصَّ بِذَلِكَ ، وَزَالَ اسْمُ الصَّنْفِيِّ لَمَّا تَوَفَّى ﷺ .

وَمَا تَرَكَ أَيْضًا : الْإِنَاوَةُ ، وَالْمَكْسُ ، وَالْخُلُونُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : أَنْعَمَ صَبَاحًا ، وَأَنْعَمَ ظِلَامًا ، وَقَوْلُهُمْ لِلْمَمْلُوكِ : أَيْتَ النَّعَمِ .

وَتَرَكَ أَيْضًا قَوْلَ الْمَمْلُوكِ لِلْمَالِكِ : رَبِّي ، وَقَدْ كَانُوا يَخَاطَبُونَ مَلُوكَهُمْ بِالْأَرْبَابِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَأَسْلَمْنَ فِيهَا رَبَّ كُنْدَةٍ وَابْنَهُ وَرَبَّ مَعْدَيْنِ خَيْتٍ وَعَرْعَرٍ ^(٥)

وَتَرَكَ أَيْضًا تَسْمِيَةَ مَنْ لَمْ يَحِجْ ضَرُورَةً ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : لَا ضَرُورَةَ ^(٦) فِي الْإِسْلَامِ . وَقِيلَ مَعْنَاهُ : الَّذِي يَدْعُ النِّكَاحَ تَبْتِلًا ، أَوِ الَّذِي يَحْدُثُ حَدَثًا ، وَيُلْجَأُ إِلَى الْحَرَمِ .

وَتَرَكَ أَيْضًا قَوْلَهُمْ لِلْإِبِلِ تُسَاقُ فِي الصَّدَاقِ : التَّوَافِيقُ ^(٦) .

(١) الرِّبَاعُ : رِبْعُ الْغَنِيمَةِ الَّذِي كَانَ يَأْخُذُهُ الرَّبِيسُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ .

(٢) قَالَ ابْنُ سِيدِهِ : النَّشِيطَةُ فِي الْغَنِيمَةِ : مَا أَصَابَ الرَّبِيسَ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ إِلَى بَيْضَةِ الْقَوْمِ .

(٣) فِي الصَّاحِي : وَلَمْ يَذْكُرْ .

(٤) الصَّنْفِيُّ وَالصَّنْفِيَّةُ : مَا يَصْطَفِيهِ الرَّبِيسُ لِنَفْسِهِ مِنَ الْمَغْنَمِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ مَعَ الرِّبْعِ الَّذِي لَهُ ، وَالْمَرْبَاعُ رِبْعُ الْغَنِيمَةِ . وَالْفُضُولُ : بِقَايَا تَتَقَى مِنَ الْغَنِيمَةِ ، فَلَا تَسْتَقِيمُ قِسْمَتُهُ عَلَى الْجَيْشِ لِقَلَّتِهِ وَكَثْرَةِ الْجَيْشِ ، وَالنَّشِيطَةُ : مَا يَغْنَمُهُ الْقَوْمُ فِي طَرِيقِهِمُ الَّتِي يَمُرُّونَ بِهَا وَذَلِكَ غَيْرَ مَا يَقْصُدُونَ بِالْغَزْوِ ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : الصَّنْفِيُّ أَنْ يَصْطَفِيَ الرَّبِيسُ لِنَفْسِهِ بَعْدَ الرِّبْعِ شَيْئًا كَالنَّاقَةِ وَالْفَرَسِ وَالسَّيْفِ وَالْجَارِيَةِ ، وَالصَّنْفِيُّ فِي الْإِسْلَامِ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ ، وَقَدْ أَصْطَفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَيْفَ مَنْتَبِهِ بَيْنَ الْحِجَابِ يَوْمَ بَدْرٍ وَهُوَ ذُو الْفَقَارِ ، وَأَصْطَفَى صَنْفِيَّةً بَنَتْ حَيْى .

(٥) الْحَبِيتُ : الْمَتَاعُ مِنَ بَطْنِ الْأَرْضِ ، وَالْعَرْعَرُ : شَجَرُ السَّرْوِ .

(٦) يَوْصَفُ بِهَا الذَّكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ .

(٧) كَانَتْ الْعَرَبُ تَقُولُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لِلرَّجُلِ إِذَا وَلَدَتْ لَهُ بَنَاتٌ : هَتَيْتُ لَكَ النَّافِجَةَ . أَيْ الْمَعْظَمَةَ لِلْمَالِكِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَزُوجُهَا فَيَأْخُذُ مَهْرَهَا مِنَ الْإِبِلِ فَيَضُمُّهَا إِلَى إِبِلِهِ فَيَنْفِجُهَا أَيْ يَرْفَعُهَا وَيَكْثُرُهَا .

ومما كُتِرَ في الإسلام من الألفاظ قول القائل : خَبِثَتْ نفسي ؛ للنهي عن ذلك في الحديث ، وكُتِرَ أيضاً أن يقال : استأثر الله بفلان .
ومما كانت العرب تستعمله ثم تُرك قولهم : حَجَرًا مَحْجُورًا ، وكان هذا عندهم لمعنيين :
أحدهما - عند الحرمان ، إذا سئل الإنسان قال : حَجَرًا مَحْجُورًا ، فيعلم السامع أنه يريد أن يحرمه ، ومثله قوله :

حنت إلى التَّخَلَّةِ القُصُوى فقلتُ لها : حَجَرٌ حرامٌ ألا تلك الدَّهَاريس ^(١)
والوجه الآخر : الاستعانة ، كان الإنسان إذا سافر فرأى من يخافه قال : حَجَرًا مَحْجُورًا ، أي حرام عليك التعرُّضُ لى ، وعلى هذا فسرَّ قوله تعالى : يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ ويقولون حَجَرًا مَحْجُورًا . يقول المجرمون ذلك كما كانوا يقولونه في الدنيا . انتهى ما ذكره ابن فارس .

وقال ابن برهان في كتابه في الأصول : اختلف العلماء في الأسماء : هل نُقلت من اللغة إلى الشرع ؟ فذهبت الفقهاء والمعتزلة إلى أن من الأسماء ما نُقل كَالصَّوْمِ ، والصلاة ، والزكاة ، والحج .

وقال القاضي أبو بكر : الأسماءُ باقيةٌ على وضعها اللَّغَوِي غير منقولة .

قال ابن برهان : والأولُّ هو الصحيح ؛ وهو أن رسول الله ﷺ نُقلها من اللغة إلى الشرع ، ولا تخرج بهذا النقل عن أحد قسمي كلام العرب وهو المجاز ، وكذلك كل ما استحدثه أهل العلوم والصناعات من الأسماء ؛ كأهل العُرُوض ، والنحو ، والفقه ، وتسميتهم النقص والمنع والكسر والقلب وغير ذلك . والرفع والنصب والحذف ، والمدِّد والطويل .

قال : وصاحبُ الشرع إذا أتى بهذه الغرائب التي اشتملت الشريعة عليها من علوم حار الأوكون والآخرون في معرفتها مما لم يخطر ببال العرب ، فلا بد من أسمائها تدل على تلك المعاني . انتهى .

(١) في اللسان : حجت ، وفي الأصل : الدهارير ، وهذه رواية اللسان وفي اللسان : حجر مثله الحاء ، ولكن الكسر أفصح .

ومن صحَّح القول بالنقل الشيخ أبو إسحاق الشيرازي وألكنيا ؛ قال الشيخ أبو إسحاق : وهذا في غير لفظ الإيمان ؛ فإنه مُبنى على موضوعه في اللغة . قال : وليس من ضرورة النقل أن يكون في جميع الألفاظ ، وإنما يكون على حسب ما يقوم عليه الدليل .

وقال التاج السبكي : رأيت في كتاب الصلاة للإمام محمد بن نصر عن أبي عبيد : أنه استدللَّ على أن الشارع يُنقل الإيمان عن معناه اللغوي إلى الشرعي بأنه نقل الصلاة والحج وغيرهما إلى معانٍ آخر . قال : فما بال الإيمان ؟

قال السبكي : وهذا يدلُّ على تخصيص محلِّ الخلاف بالإيمان .

وقال الإمام فخر الدين وأتباعه : وقع النقلُ من الشارع في الأسماء دون الأفعال والحروف ؛ فلم يوجد النقلُ فيهما بطريق الأصالة بالإستقراء ؛ بل بطريق التَّبعية ؛ فإن الصلاة تستلزم صلي .

قال الإمام : ولم يوجد النقلُ في الأسماء المترادفة ، لأنها على خلاف الأصل ؛ فتقدَّر بقدر الحاجة .

وقال الصفي الهندي : بل وُجد فيها في الفَرْض والواجب والتزويج والإنكاح .

وقال التاج السبكي في شرح المنهاج : الألفاظُ المُستعملة من الشارع وقع منها الاسمُ الموضوع بإزاء الماهيات الجعلية ؛ كالصلاة ؛ والمصدرُ في أنت طلاق ؛ واسمُ الفاعل في أنت طالق ، وأنا ضامن ؛ واسم المفعول في الطلاق والعنق والوكالة ؛ والصفة المشبهة في أنت حر ، والفعل الماضي في الإنشاءات ؛ وذلك في العقود كلها ، والطلاق ؛ والمضارع في لفظ أشهد في الشهادة ، وفي اللعان ؛ والأمر في الإيجاب والاستيجاب في العقود نحو بعني واشتر مني .

قال ابن دُرَيْد في الجُمهرة : الجوائز : العَطَايا ، الواحدة جائزة .

قال : وذكر بعض أهل اللغة : أنها كلمة إسلامية ، وأصلها أن أميراً من أمراء الجيوش واقفَ العدو ، وبينه وبينهم نهر ، فقال : مَنْ جازَ هذا النهرَ فله كذا وكذا ؛ فكان الرجلُ يعبرُ النهرَ فيأخذُ مالا ، فيُقالُ : أخذ فلان جائزةً فسميت جوائز بذلك .

وقال فيها : لم يكن المحرمُ معروفاً في الجاهلية ، وإنما كان يقال له والمصفر

الصَّغَرَيْنِ ، وكان أول الصَّغَرَيْنِ من أشهر الحرم ؛ فكانت العربُ تارة تحرمه ، وتارة تُقاتل فيه ، وتحرم صفر الثاني مكانه .

قلت : وهذه فائدة لطيفة ، لم أراها إلا في الجمهرة ؛ فكانت العرب تسمى صفر الأولى ، وصفر الثاني ، وربيع الأول وربيع الثاني ، وجمادى الأولى ، وجمادى الآخرة ؛ فلما جاء الإسلام ، وأبطل ما كانوا يفعلونه من النسي^(١) ، سمّاه النبي ﷺ شهر الله المحرم ، كما في الحديث : أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم ؛ وبذلك عرفت النكته في قوله : شهر الله . ولم يرد مثل ذلك في بقية الأشهر ولا رمضان ، وقد كنت سئلت من مدة عن النكته في ذلك ولم تحضرني فيها شيء ، حتى وقفت على كلام ابن دُرَيْد هذا ؛ فعرفت به النكته في ذلك .

وفي الصحاح قال ابن دُرَيْد : الصَّغَرَانِ : شهران في السنة ، سمي أحدهما في الإسلام المحرم .

وفي كتاب ليس لابن خالويه : إن لفظ الجاهلية اسمٌ حَدَثَ في الإسلام للزَّمن الذي كان قبل البعثة . والمنافق اسمٌ إسلامي لم يُعرف في الجاهلية ، وهو من دخل في الإسلام بلسانه دون قلبه ؛ سُمي منافقاً مأخوذاً من نافقاء^(٢) اليربوع .

وفي المجمل : قال ابن الأعرابي : لم يُسمع قط في كلام الجاهلية ولا في شعرهم فاسق .

قال : وهذا عجيبٌ ، وهو كلامٌ عربي ، ولم يأت في شعر جاهلي ، وفي الصحاح نحوه .

وفي كتاب ليس : لم يعرف تفسير الضُّراح^(٣) إلا من الحديث قال : هو بيت في السماء بإزاء الكعبة .

وفي الصحاح : التَّقَتْ في المناسك : ما كان من نحو قص الأظفار ، والشارب ، وحلّي الرأس والعانة ، ورُمى الجمار ، ونحر البدن ، وأشباه ذلك .

(١) شهر كانت تزخره العرب في الجاهلية ، فنهى الله عنه .

(٢) النافقاء : إحدى جحرة اليربوع يكتنمها ويظهر غيرها .

(٣) في الأصل بالصاد ، والتصحيح عن اللسان .

قال أبو عبيدة : ولم يجئ فيه شعرٌ يحتجُّ به .
وفيه : إذا كان الفرسُ لا ينقطع جزؤه فهو بحر ، شبه بالبحر الذي لا ينقطع ماؤه ،
وأول من تكلم بذلك رسول الله ﷺ في وصف قُرس ركبته .
وقال ابن دُرَيْد في المجتبى : باب ما سُمع من النبي ﷺ مما لم يُسمع من غيره قبله :
أخبرنا عبد الأول بن مرید أحد بني أنف الثَّاقفة من بني سعد في إسناد قال : قال عليّ
رضي الله عنه : ما سمعتُ كلمةً عربيةً من العرب إلا وقد سمعتها من عربيٍّ قبله .
وقال ابن دُرَيْد : ومعنى حَتَفَ أنفه : أن رُوحه تخرج من أنفه ، بتتابع نفسه ، لأن
الميت على فراشه من غير قَتْلٍ يَنْتَفَس ، حتى يَنْقَضِيَ رَمَقُهُ ، فخصَّ الأنفَ بذلك ؛ لأنَّه
من جهته ينقضي الرَّمَقُ .
قال ابن دُرَيْد : ومن الألفاظ التي لم تُسمع من عربيٍّ قبله قوله : « ولا يَنْتَطِحُ فيها
عَتْرَان » .
وقوله : « الآن حَمَى الوَطِيس » ، وقوله : « لا يُلْدَغُ المؤمن من جُحَرِ مرتين » .
وقوله : « الحربُ خَدَعَةٌ »^(١) . وقوله : « إياكم وخَضْرَاءُ الدُّمَنِ » في ألفاظ كثيرة .
وفي الصحاح قال أبو عبيد : الصَّيْرُ ، في الحديث^(٢) أنه شَقَّ الباب ، ولم يُسمع
هذا الحرف . قال : والزَّمْرَةُ^(٣) في الحديث أنها الزانية . قال أبو عبيد : ولم أسمع
هذا الحرفَ إلا في الحديث ، ولا أدرى من أي شيء أخذ^(٤) .
وفيه : الجُلُهمَةُ بالضم الذي في حديث أبي سفيان : ما كذتُ تَأَذَّنَ لى حتى تأذَنَ
لحجارة الجُلُهمَتين^(١) . قال أبو عبيدة : أراد جانبي الوادي ، وقال : لم أسمع بالجُلُهمَةِ
إلا في هذا الحديث ، وما جاءت إلا ولها أصل .

(١) يفتح الخاء وضمها ، والفتح أنصح ، وخدعه مثل همزة (لسان مادة خدع) .

(٢) الحديث : « من نظر في صير باب فعينه هدر » والصير : شق الباب .

(٣) في حديث عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ نهى عن كسب الزمارة .

(٤) قال الجوهري : يحتمل أن يكون أراد المغنية ، يقال غناه زمير : أي حسن .

وفى تهذيب الإصلاح للتبريزي : يقال اجعل هذا الشيء باجاً^(٢) واحداً مهموزة ،
أى طريقاً واحداً . ويقال : إن أول من تكلم به عثمان بن عفان .
وفى شرح الفصيح لابن خالويه : أخبرنا ابن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي قال :
أول ما سُمع مصدر « فاض الميث » من شريح قال هذا أو أن فوضه .
وفى كتاب ليس : لم يُسمع جمع الدجال من أحد إلا من مالك بن أنس فقيه
المدينة ، فإنه قال : هؤلاء الدجاجلة^(٣) .

(١) الحديث . إن النبي ﷺ أخبر أبا سفيان في الإذن وأدخل غيره من الناس قبله فقال : ما كنت . . .
الخب .
(٢) تهمز ولا تهمز ، وفى المصباح قال : ومنه قول عمر رضى الله عنه : لأجعلن الناس كلهم باجاً
واحداً أى طريقة واحدة فى العطاء .
(٣) عبارته : ليس أحد فسر الدجال أحسن من تفسير أبي عمر قال : الدجال المموه يقال : دجلت
السيف : موهته وطليته بماء الذهب ، قال : وليس أحد جمعه إلا مالك ابن أنس قال : هؤلاء
الدجاجلة .

(٧)

بناء المعجم على أساس صوتي

- مفهوم المعجم

- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي

- جمهرة اللغة لابن دريد

- تهذيب اللغة للأزهري

(٧)
بناء المعجم على أساس صوتي
مفهوم المعجم

لم نتمكن المصادر من تحديد متى أطلق لفظ «معجم» على كتاب ألف بترتيب حروف المعجم ، ولا من كان أول من أطلق هذا اللفظ على كتابه ، اصطلاحاً . فربما يرجع استخدامه إلى القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي ، إذ إنه أطلق على بعض الكتب النوعية التي تعنى بمواد مرتبة ترتيب حروف المعجم أو تراجم خاصة . ومن أوائل الكتب التي وصل خبرها إلينا ، وهي تحمل اسم «معجم» ، كتاب أبي القاسم عبد الله ابن محمد البغوي (٢١٤ - ٣١٧ هـ) الذي أطلق عليه «معجم الصحابة» ، ثم توالى العلماء في تأليف معاجم لأسماء القراءة والشيوخ والشعراء وغيرهم (*) .

بيد أن زيادة صاحب الصحيح ، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ - ٢٥٦ هـ) ظاهرة في تأليفه كتاباً مرتبة على حروف المعجم ككتاب التاريخ الكبير الذي أشار في مقدمته إلى وضعه الأساسي على : أ ، ب ، ت ، ث ، وإنما بدىء بمحمد من بين الحروف لحال النبي (ﷺ) ، فإذا فرغ من المحدثين ابتدء بالآلف ثم الباء ... إلى الياء .

ويبدو أن هذا المصطلح قد ذاع بعد ذلك وانتشر ، واتسعت دلالة ، لتطلق ليس

(*) انظر في أسمائها ما أورده د . حسين نصار في المعجم العربي ص ٨ ، و د . عدنان الخطيب في المعجم العربي ، ص ٣١ ، ٣٢ .

على كتب الطبقات المرتبة على حروف المعجم فحسب ، بل على الكتب التي رتب فيها الكلمات بترتيب حروف الهجاء ، ويتضح ذلك في العمل المعجمي الذي ألفه ابن فارس (٣٩٥ هـ) وأطلق عليه «معجم مقاييس اللغة» .

وأظن أنه من المفيد أن نتوقف عند معنى الإعجام لغةً لتتعرف على ذلك الخلاف الذي دار حول الدلالات التي تضمها مادة (ع ج م) . ويبدو أن الدلالة الأولى التي عرفت بين العرب كانت الإيهام والإخفاء ، وهي ضد البيان والإفصاح ، ودليل ذلك ما أورده المعجمات العربية كالعين والجمهرة والتهذيب وصحاح العربية واللسان والقاموس وتاج العروس وغيرها .

فالأعجم الذي لا يفصح ولا يبين كلامه وإن كان من العرب ، والأعجم أيضاً الذي في لسانه عجمة ، وإن أفصح بالعجمية ، ويقال : رجل أعجم وامرأة عجماء .

وأعجم الشعر : لحن فيه ، وأتى به غير فصيح ، دال على المعنى .

وأعجم كلامه : إذا ذهب به إلى العجمة .

واستعجم القراءة : لم يقدر عليها لغلبة النعاس .

واستعجم الرجل : سكت .

واستعجمت الدار عن جواب سائلها : سكنت .

واستعجم علينا الكلام : استبهم .

وفلان يستعجم في شعره : إذا كان يحوج قارئه إلى الاستعانة بمعجم . الدلالة المسيطرة هنا إذن هي دلالة السلب . وربما كانت هذه الدلالة هي السائدة حين كانت العربية لغة منطوقة ، ولم تكن الكتابة والتدوين ، فلما بدأت جهود العلماء في العناية بالخط ووضع النقاط والشكل وأصول الكتابة ، استخدمت الدالتان ، وصار يفهم العرب من لفظة «معجم» السلب والإيجاب معاً ، وإن غلب الإيجاب بعد ذلك . فقالوا :

(وزن أفعل) أعجم الكتاب : خلاف أعربه ، أى أوضحه .

وأعجم الكتاب : أزال استعجابه / عجمته .

(وزن فعل) وعجم الكتاب : للسلب والإيجاب .

والإعجام والتعجيم : التنقيط ، أى وضع نقاط فوق حروف الكتاب لكى تستبين عجمته ، ويتضح .

ويوضح المبرد ذلك التركيب الإضافى « حروف المعجم » (بمعنى حروف الإعجام) ، إذ يقول : فليس المقصود حروف الكلام المعجم ولا حروف اللفظ المعجم ، وإنما المعنى أن الحروف هى المعجمة . . . وهذا التركيب (حروف المعجم) من باب إضافة المفعول إلى المصدر ، مثل سهم نضال ، أى سهم من شأنه أن يناضل به . . . وكذلك حروف المعجم ، أى حروف من شأنها أن تعجم .

وفى توضيح علة إطلاق « معجم » على الحروف كلها ، على الرغم من أنها جميعها ليست معجمه ، بل بعضها معجم ، والآخر غير معجم ، يقول ابن سيده فى المحكم والمحيط الأعظم (ع ج م) :

فإن قيل : إن جميع هذه الحروف ليس معجماً ، وأما المعجم بعضها ، ألا ترى أن الألف والدال والحاء ونحوها ليس معجماً ، فكيف استجازوا تسمية جميع هذه الحروف حروف المعجم ؟

قيل له : إنما سميت بذلك ، لأن الشكل والحد إذا اختلفت أصواته ، فأعجمت بعضها ، وتركت بعضها ، فقد علم أن هذا المتروك بغير إعجام ، وهو غير ذلك الذى من عادته أن يعجم ، قد ارتفع أيضاً بما فعلوه ، الإشكال والاستيهام عنهما جميعاً ، ولا فرق بين أن يزول الاستيهام عن الحرف بإعجام عليه أو يقوم مقام الإعجام فى الإيضاح والبيان . ألا ترى أنك إذا عجمت الجيم بواحدة من أسفل والحاء بواحدة من فوق ، وتركت الحاء غفلاً ، فقد علم بإغفالها أنها ليست بواحدة من الحرفين الآخرين ، أعنى الجيم والحاء ، وكذلك الدال والذال والصاد والضاد وسائر الحروف ، فلما استمر البيان فى جميعها جاز تسميتها « حروف المعجم » .

هذا تعليل من ذهب إلى أنها تركيب إضافى ، ولكن ربما يقدم التعليل الآخر تفسيراً أكثر وجاهة : إذ يرى أن التركيب كان « حروف الخط المعجم » فالوصف هنا إذن للخط ، بمعنى أنه لا يبين إلا بالإعجام تنقيطاً وشكلاً ، وعليه تكون كلمة (معجم) فى (حروف المعجم) صفة لموصوف محذوف هو الخط . ثم أريد بهذا التركيب بعد ذلك ، حروف العربية المرتبة بطريقة ما ، ثم رأوا - كما يقول د . عدنان الخطيب فى كتابه المشار إليه أنفاً ص ٣٠ - فى ترتيب الحروف نهجاً يمكن التزامه فى عرضهم للمعلومات التى

يريدون تدوينها ، فيسهلون بذلك الرجوع إليها ، إذ يكتفى المراجع بالنظر فى المعلومات المدونة فى الفصل المعقود للحروف الذى تبتدىء به الكلمة الدالة على الموضوع ، ويكون هذا فى الموضوعات التى يمكن ترتيبها تبعاً للحرف الذى تبتدىء به أول كلمة فى الموضوع ، أو أى كلمة أخرى تدل عليه ، كما فى ترتيب الأحاديث النبوية أو تراجم الرجال من صحابة وعلماء وشيوخ ، أو كما فى تقويم البلدان والأمصار .

بيد أنه يلاحظ أن هذه الدلالة لم تستقر على الكتاب الذى يحصى مفردات اللغة ، ويسير على نهج معين فى ترتيب مواده على حروف المعجم إلا فى القرن الرابع الهجرى على يد ابن فارس ، كما قلنا . فقد أطلق الخليل بن أحمد (١٧٥ هـ) على معجمه (العين) وأبو عمرو الشيبانى (ت ٢٠٦ هـ) على معجمه (كتاب الجيم) وابن دريد (ت ٣٢١ هـ) على معجمه (جمهرة اللغة) ، والفارابى (ت ٣٥٠ هـ) على معجمه (ديوان الأدب) ، والقالى (ت ٣٥٦ هـ) على معجمه (البارغ) ، والأزهري (ت ٣٧٠ هـ) على معجمه (تهذيب اللغة) ، والصاحب بن عباد (ت ٣٨٥ هـ) على معجمه (المحيط) ، والجوهري (ت ٣٩٣ هـ) على معجمه (صحاح العربية) . ويبدو أن ابن فارس قد تفرّد فى استخدام مصطلح « معجم » ، فلا نجد من يستخدمه فيما بعد ممن اشتغل بالتأليف المعجمى . بيد أنه ثمة كلمات أخرى أطلقها مؤلفو المعاجم على مؤلفاتهم ، إذ كانوا يطلقون اسماً من أسماء البحر أو صفة من صفاته عليها ، كما فعل ابن عباد فى معجمه (المحيط) ، وربما قصد بها الإحاطة بمفردات اللغة ، كذلك ابن سيده (ت ٥٤٨ هـ) فقد أطلق على معجمه (المحكم والمحيط الأعظم) ، وأطلق الصاغاني (ت ٥٧٧ هـ) على مؤلفه (العباب / مجمع البحرين) . أما الفيروز آبادى (ت ٨١٧ هـ) فقد أطلق على معجمه (القاموس المحيط) لأنه - على حد تعبيره - البحر الأعظم ، أى لإحاطته بلغة العرب كإحاطة البحر للربع المعمور . ويبدو أن هذه الكلمة كانت معروفة فى البيئة اللغوية الفارسية التى نشأ فيها ، بل إنها كانت معروفة لدى علماء الجغرافيا قبل زمنه بكثير ، فقد وردت لدى المقدسى (ت ٣٧٥ هـ) فى أحسن التقاسيم ص ١٢٤ .

وقيمة هذا المصطلح أنه قد كتب له البقاء حتى العصر الحديث ، ليستخدم على الألسنة مرادفاً لمصطلح « معجم » الذى يقابل مصطلح Dictionary فى الإنجليزية

Dictionaire فى الفرنسية من الكلمة اللاتينية الوسيطة Dictionarium ، وتعنى : مجموع ما يعلم أو النصاب التعليمى . أما فى الألمانية فالمصطلح المقابل هو Werterbuch ويعنى حرفياً : كتاب الكلمات . وتحدد دلالة هذا المصطلح - بشكل أساسى - فى أنه الكتاب المرجعى الذى يضم كلمات اللغة مرتبة ترتيباً هجائياً أو معنوياً (موضوعياً) ، ويعطى مع كل كلمة هجاءها ودلالاتها ، وقد يضيف إلى ذلك نطقها واستخدامها ومرادفاتنا واشتقاقاتها وتاريخها وبعض الصور الإيضاحية لها أو أحد هذه الجوانب على الأقل .

ويستخدم هذا المصطلح أيضاً فى دلالة أخرى ، وهى الكتاب الذى يقدم مجموعة المعارف الأساسية فى أحد موضوعات المعرفة ، وغالباً ما ترتب مداخل الموضوعات الجزئية بداخله ترتيباً هجائياً(*) . وقد أشرنا فيما سبق إلى أن هذا الاستخدام هو الأسبق ، كمعاجم المحدثين والقراء والشيوخ ، بل والشعراء والبلدان والمؤلفين وغير ذلك .

(*) انظر فى هذه الدلالات للمصطلح : د . محمود حجازى : المعجمات الحديثة ص ٢٦ . ودائرة المعارف البريطانية (E B) ، مادة (Dictionary) .

كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥/١٧٠ هـ)

بدأ التأليف اللغوي في القرن الأول الهجري بداية متواضعة ، غير أنه ما لبث أن نشط في القرن الثاني نشاطاً كبيراً على يد هؤلاء اللغويين الرواد الذين انكبوا على جمع اللغة من مصادرها الأصلية وتدوينها في موضوعات شتى ، شكلت مادة لغوية ضخمة ، صبت بعد ذلك في المعاجم اللغوية . غير أنه قد بدأت في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة حركة تأليف المعاجم العربية الموازية لحركة الجمع الموضوعي ، بدأت بكتاب العين ، الذي يعد أول محاولة لحصر ألفاظ اللغة العربية ، على نحو شامل وفي إطار نظام منهجي واضح له أسس وقواعد مضبوطة . ويبدو أن تأليف العين كان طفرة وسابقاً لأوانه ، إذ لم تكن حركة جمع اللغة قد انتهت بعد من عملية استقصاء اللغة وتسجيلها بشكل تام ، ولم يشاركه هذا السبق إلا أبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) في معجمه (كتاب الجيم) إلا أنه خالف نهج الخليل الصوتي ، إذ يرتب الكلمات الواردة في إطار الجذر الواحد ترتيباً داخلياً على نحو ما فعل الخليل داخل المواد . ولم تحدث إضافة منهجية أخرى في بناء المعجم إلا في القرن الرابع الهجري الذي يعد أهم القرون في وضع المعاجم العربية .

تدين علوم العربية لهذا العبقري بالفضل ؛ فقد حصر موازين الشعر العربي ، بوضعه علم العروض ، ووضع طريقة الضبط بالشكل التي نستخدمها إلى اليوم ، وشكلت آراؤه وآفكاره أسس أقدم كتاب في النحو لتلميذه سيبويه ، وابتكر نظاماً رياضياً لحصر مفردات اللغة ، فأهداه حسه الموسيقي إلى وضع أسس ترتيب المعجم ترتيباً أبجدياً على أساس صوتي يعتمد على مخارج الحروف .

وثمة خلاف حول مدى إسهامه في العين ، وذلك القدر الذي فعله تلميذه الليث بن المظفر (ت ١٩٠ هـ) . ويبدو أن جهد الخليل ينحصر في المقدمة ، ووضع التخطيط العام للكتاب ، وتطبيقه في الأبواب الأولى . أما الليث فهو راوية ما أعده الخليل ومؤلف باقى الكتاب . وقد رتب المادة اللغوية في كتاب العين على حسب مخارج الحروف من الحلق ، على النحو التالي :

[ع ح هـ خ غ / ق ك / ج ش ض / ص س ز / ط ذ ث / ر ل ن / ف ب
/ و ا ي] .

وقد علل الليث حكاية عن الخليل تقديم العين على الحاء والهاء وما لاحظته من تغيير الهمزة والألف فلم يبدأ بأى منها ، وإنما بدأ بالعين لأنه الصوت الحلقى الأول الذى لا يتغير فى الأبنية الصرفية ، وسمى معجمه باسم أول قسم فيه من كتاب « العين » ثم تلاه ببقية أصوات الحلق ، متدرجاً من أعلى إلى أسفل ، فذكر باقى الحروف ، حتى الحروف الشفوية ، وختم ترتيبه بأصوات العلة والهمزة . هذا الأساس الأول للترتيب الخارجى .

أما الأساس الثانى ، وهو خاص بالترتيب الداخلى ، فيقسم قسمين :

الأول : ترتيب الكلمات على أساس الحروف الأصول فقط ، دون الحروف الزوائد ، وظل هذا المبدأ الذى وضعه الخليل فى [كتاب العين] الأساس الذى بنيت عليه معظم المعاجم العربية .

الثانى : ترتيب الكلمات الداخلة تحت مادة واحدة على أساس الأبنية ، فبدأ بالثنائى ثم الثلاثى (الصحيح والمعتل واللفيف) ثم الرباعى ، ثم الخماسى . والتزم هذا المبدأ أيضاً عدد من المعاجم التى سارت على نهج الخليل ، مثل تهذيب اللغة والمحيط والبارع وغيرها .

أما الأساس الثالث فهو التقلبيات ، إذ تنتج هذه الطريقة فى الثنائى إمكائيتين فقط ، مثل : ع د / د ع . أما الثلاثى ففيه ستة تقلبيات ، مثل :

ك ت ب / ك ب ت / ت ك ب / ت ب ك / ب ك ت / ب ت ك .

أما الرباعى فعدد التقلبيات فيه ٢٤ وجهاً تقلبياً ، وفى الخماسى تبلغ ١٢٠ وجهاً تقلبياً .

ويدهى أن هذه التقلبيات لا يوجد لها فى اللغة أمثلة ، إذ إنها ليست كلها مستعملة عند العرب ، ولذلك أطلق الخليل على الصيغ التى وجدها فعلاً مصطلح « المستعمل » وعلى الصيغ غير الموجودة ، ولكنها ممكنة نظرياً « المهمل » ، ويلاحظ أنه يصدر حديثه عن كل مادة بيان ما استعمل من تصاريدها وما أهمل ، مثل :

« باب العين والهاء والجيم معهما . عهج ، هجع ، مستعملان ، جهع ، عجه ،

معجم ، جعه مهملات . وقد حرص على ذلك دائماً ، ينيه على المستعمل والمهمل ، ثم يبدأ فى شرح التصريفات المستعملة ، الأول فالثانى فالثالث . . . إلخ .

وثمة ملاحظات يجب أن يشار إليها فى هذا السياق ، وهى :

- يضم كل حرف جميع الكلمات التى ورد فيها الحرف فى أى موضع فيها ، فإذا انتقل إلى حرف آخر استبعد الكلمات التى فيها الحرف المتقدم ، بمعنى أنه بدأ كتابه بحرف العين ، فذكر جميع الكلمات التى تتضمن حرف العين فى أى موضع منها ، وحين انتقل إلى حرف الحاء ذكر جميع الكلمات التى تتضمن هذا الحرف ، ولكنه استبعد الكلمات التى فيها عين ، لأنه قد تقدم ذكرها فى حرف العين المتقدم ، وهكذا .

- بناءً على كل ما تقدم فإن البحث عن كلمة ما فى العين يلزم تتبع الخطوات التالية :

- تجريد الكلمة من الحروف الزوائد ، للوصول إلى المادة الأصلية (الحروف الأصول) ، فإذا كانت الكلمة جمعاً ردت إلى الأفراد ، وإذا كانت مضعفة استغنى عن التضعيف لتحديد بنائها الثنائى أو الثلاثى أو الرباعى . . . إلخ .

- ترتب حروف المادة الأصلية ترتيباً صوتياً وفق نظام الخليل الصوتى المشار إليه فيما سبق ، فإذا كانت الكلمة مثل : لكى ، فالبحث عنها فى مادة : ع ك ل .

ثار خلاف حول أصالة هذا النظام ، فقيل إن الخليل لم يبتكره ، وإنما تأثر فيه بالهنود فى ترتيب حروف لغتهم السنسكريتية على هذا النظام . وهذا لم يثبت بعد ، فإذا سلمنا به فإن طريقته فى رد المشتقات إلى مادة واحدة تعد أصلاً لها جميعاً ، وجهده فى استقصاء الأبنية ، الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية وإن تقدمت عليه جهود فى هذا سهلت مهمته ، وتوصله إلى طريقة تتحكم فى حصر الصيغة المختلفة للكلمة الواحدة ، أعنى طريقة التقليليات فحدد ما هو مستعمل وما هو غير مستعمل فى اللغة ؛ كل هذه أمور جعلت صنيعة - بلا مراة - أساساً ارتكز عليه علماء اللغة ومؤلفو المعاجم الذين جاءوا بعده ؛ فلم يخل كتاب فى اللغة أو معجم من الإشارة إليه .

أما طريقته فى الشرح والاستشهاد فكانت واحدة ، إذ كانت البداية دائماً بذكر المادة مجردة ، وهذا هو المبدأ الأساسى الذى ارتضاه أغلب المعجميين ، ثم شرحها مجردة ومزينة ، ولم يحد عن تتبع مشتقات الكلمة وجمعها فى موضع واحد . وكان يذكر الفعل ومصدره فى مثال يبين معناه ، فإذا كان مزيداً بين طرق زيادته ، ويلحق بالمصدر

الصفات إن وجدت . أما الأسماء فكان يبين وزنها ويشرحها ويهتم بإظهار علة تسمية الشيء بذلك الاسم ، وكيفية اشتقاقه وعلته ، وذكر صيغ المفرد والجمع . وإذا كان للفظ دلالات مختلفة أوضحها في عدة استعمالات . وقد جمع في معجمه المستعمل الواضح والغريب والنادر ، إلا أنه أولى المستعمل عناية أكبر في الشرح والتعليل .

لم يغفل ما عنى به أصحاب الرسائل من حيوان وحشرات ونبات ومظاهر البيئة الطبيعية العربية ، واستند في شرحه إلى شواهد من القرآن والشعر والحديث والمأثور ، كما أورد عدداً من لغات العرب وخصائصها مثل تميم وربيعة وطيء وهذيل وغيرها .

- تعرض المعجم لقد عني ، وكان للمتأخرين عدة مأخذ عليه ، من أهمها :

- التصحيف ، والخطأ في الاشتقاق والتصريف .

- إهماله الضبط ، فإن قبل ذلك فيما لا يحتاج إلى ضبط ، فأغلب المواد كانت في أمس الحاجة إلى ضبط دقيق ، اتقاء للحن والتحريف .

- وقوع خلط واضطراب في ترتيب بعض المواد وترتيبها ، فلزم الاستدراك عليها .

- أما وجود بعض آراء للكوفيين والاستشهاد بشعر المحدثين ، وورود روايات لبعض رواة جاءوا بعد الخليل فأمور لا دخل للخليل فيها .

أخيراً سار على نهج الخليل ، أي النظام الصوتي ، وحصر مشتقات المادة ، وتقسيم المواد وفق الأبنية ، وتحديد تقليبات المادة ، مع تعديل في بعضها كل من :

- أبي على القالي (ت ٣٥٦ هـ) في معجمه (البارع) .

- وأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) في معجمه (تهذيب اللغة) .

- وأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) في كتابه (مختصر العين) .

- والصاحب بن عباد (ت ٣٨٥ هـ) في معجمه (المحيط) .

- وابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) في معجمه (المحكم والمحيط الأعظم) .

وفيما يلي نموذج من (كتاب العين)

م.ع.ج، م.ج.ع، مستعملات)

الْعَجَمُ • عَدُوُّ الْعَرَبِ • وَرَجُلٌ أَعْجَمِيٌّ • نَيْسَ
بَرْبِي • وَقَوْمٌ عَجَمٌ وَعَرَبٌ • وَالْأَعْجَمُ • الَّذِي لَا يَفْهَمُ •
وَأَمْرًا عَجَبًا • بَيْتُ الْعَجَمَةِ وَالْعَجَبَاءُ • كُلُّ دَابَّةٍ أَوْ
بَهِيمَةٍ • وَفِي الْحَدِيثِ • الْعَجَبَاءُ جَرَّحَهَا جِزْرٌ • إِذَا أَيْقَنْتَ
الدَّابَّةَ فَتَلَّتْ لِسَانَهَا فَلَيْسَ عَلَى صَاحِبِهَا دِيَةٌ • جَبَارٌ • بِالطَّلِ
مَدِيدٌ •

وَالْحَمْدُ: كُلُّ صَلَوةٍ لَا يَنْفَرُ أَفْهَامُهَا . وَالْأَعْجَمُ: كُلُّ لُغَةٍ لَا يَفْهَمُهَا إِلَّا مَنْ لَمْ يَلِدْ فِيهَا . قَالَ أَبُو النَّجْمِ: -
صَوْنٌ مَخْشَوْفٌ عِنْدَهُ مَلِيحٌ . أَعْجَمٌ فِي أَذَانِهَا فَصِيحٌ
يَعْنِي حِمَارَ الْوَحْشِ .
وَقَوْلُ اسْتَعْتَمَتِ الدَّارُ عَنْ: جَوَابُ النَّائِلِ: سَكَنَتْ قَالَ
أَمْرُؤُ النَّاسِ: (١)

صَمَّ صَدَّاهَا وَعَفَا رَسْمُهَا

وَاسْتَعْجَمْتُ عَنْ مَنْطِقِ السَّائِلِ
(عَدَّاهُ بَعْنٌ؛ لِأَنَّ اسْتَعْجَمْتُ بِمَعْنَى سَكَنْتُ) (٢) .

وَالْمُجَمُّ : حُرُوفُ الْهَجَاءِ الْمُطْلَعَةِ (٣) لَهَا أُعْجِيَّةٌ .
وَتَعْجِيمُ الْكِتَابِ : تَقْطِطُهُ كَمَا تَسْتَقِينُ عَجْمَتَهُ وَيَصِغُ .
وَعَجْمَةُ الرَّمْلِ : أَكْثَرُهُ وَأَضْعَفُهُ . وَقِيلَ آخَرُهُ أَوْ

(۱) دیوان امرئ القیس (دار المعارف) ص ۱۱۹ .

(٢) التكملة من : ص .

(۳) يقصد حروف الهجاء قبل تركيبها في كلمات .

الْمُتَرَاكِمُ مِنْهُ الشُّرُفُ عَلَى مَا حَوَّلَهُ وَأَكْرَهُ مَا يَكُونُ فِي
وَسَطِ الرَّمْلِ قَالَ ذُو الرِّمَّةِ^(٤) :-

مِنْ عِجْمَةِ الرَّمْلِ أَتَقَدَّ لَهَا حَبَبٌ

وَعَجْمُ الشَّمْرِ : نَوَاهُ^(٥) . وَالْإِنْسَانُ يَعْجِمُ الشَّعْرَةَ
إِذَا لَاقَاهَا يَتَوَانَهَا فِي نَحْوِهِ . وَعَجِمَ النَّوَى : الدَّرَى قَدْ قَشِرَ
لِحَاؤُهُ مِنَ الشَّمْرِ . وَعَجِمَتِ الْعُودُ : عَفِضَتْ عَلَيْهِ بِأَسْنَانِي
الْأُخْرِفِ أَتَيْنَا أَصْلَبَ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سِرَّةِ الْجَرَشِيِّ :-

وَكَمْ عَاجِبٍ عُدِي أَضْرَّ بِنَائِهِ
مَذَاقِي ، فَفِي نَائِيهِ فِرَاضٌ فَلَوْلُ

وَقَالَ الْحَجَّاجُ بْنُ يُوسُفَ : إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ نَكَبَ كَنَاتَهُ
فَعَجِمَ عِيدَانَهَا فَوَجَدَنِي أَصْلَبَهَا ، قَوْلُهُ : عَجِمَ : أَيُ عَضَّ عَلَيْهَا
بِأَسْنَانِهِ لِيَنْظُرَ أَتَيْنَا أَصْلَبَ . وَهَذَا مَثَلٌ : أَيُ جَرَّبَ الرَّجُلُ
فَاخْتَارَنِي مِنْهُمْ .

وَالشُّوْرُ يَعْجِمُ قَرْنَهُ : يَغْرِيبُهُ بِشَجَرَةٍ لِيَنْقُضَهُ^(٦) .
وَمَا عَجِمَتْكَ عَيْنِي مِنْهُ كَذَا^(٧) . أَيُ مَا أَخَذَتْكَ وَتَقُولُ
لِلرَّجُلِ الْعَزِيزِ النَّفْسُ : إِنَّهُ لَأَصْلَبُ الْمُعْجِمِ : أَيُ إِذَا عَجِمَتْهُ
الْأُمُورُ وَجَدَتْهُ مَتِينًا . وَقَالَ سَعْدُ بْنُ مَسْعَدٍ :-

ذَا سُبْحَةٍ لَوْ كَانَ حُلُوَ الْمُعْجِمِ

أَيُ ذَا جَمَالٍ . وَهَذَا مِنْ سُبُحَاتِ الْوَجْهِ وَهِيَ سَحَابَتُهُ .
لَأَنَّكَ إِذَا رَأَيْتَهُ قُلْتَ : سُبْحَانَ اللَّهِ . وَقَوْلُهُ : لَوْ كَانَ حُلُوَ الْمُعْجِمِ
أَيُ لَوْ كَانَ مَحْمُودَ الْخَيْرِ كَانَ تَمَّ أَمْرُهُ ، وَلَكِنَّهُ جَمَالٌ دُونَ

(٤) ديوانه ص ١٨ وصدرة : حتى إذا جملة بين أظهرها .

(٥) ظ ، ج : نوايه .

(٦) م : ليلوه .

(٧) م : من كذا .

خُبْر • قال أبو ليلى : المَعْجَمُ هُنَا : المَذَاقُ وَعَجَمَتَهُ • ذَقْنَهُ •
قال الأخطل^(٨) :

يَا صَاحِرْ هَلْ تُبَلِّغُنِيهَا ذَاكَ مَعْجَمَةً
يَعْنِي حَتَّى يَهَيَّأَ وَمَجْرَى نَسْمِهَا يَقَعُ

عَمَج :

التَمَعَج : الأعْوَجَاجُ فِي السَّيْرِ وَتَحْرِيكِ الْبَدَنِ وَالْأَعْضَاءِ
فِي^(٩) [أَنْتَسَى] لِعَوَجَاجِ^(١٠) الطَّرِيقِ كَتَمَعَجِ السَّيْلِ إِذَا انْقَلَبَ
بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ • قال العجاج^(١١) :

مِثَاحَةٌ تَسِجُ مَشْيًا رَهْجًا
تَدَافِعُ السَّيْلَ إِذَا تَمَعَجًا

جَعَم :

امْرَأَةٌ جَعَمَاءُ : أَنْكَرُ^(١٢) عَقْلُهَا هَرَمًا • وَلَا يَقَالُ رَجُلٌ
أَعْجَمَ • وَنَاقَةُ عَجَمَاءُ : مُسِنَّةٌ • وَرَجُلٌ جَعَمٌ وَامْرَأَةٌ جَعْمَةٌ
وَبِهَا جَعَمٌ أَيْ غِلْظٌ كَلَامٌ فِي سَمَةِ حَلْقٍ • وَجَعَمَ الرَّجُلُ
يَجْعَمُ جَعْمًا : قَرَّمَ إِلَى اللَّحْمِ وَهُوَ فِي ذَلِكَ أَكْوَلٌ • قال العجاج^(١٣) :

نُوفِي لَهُمْ كَيْلَ الْإِنَاءِ الْأَعْظَمِ
إِذَا جَعَمَ الدُّهْلَانُ كُلَّ مَجْعَمٍ

أَيَّ جَمَعُوا إِلَى الشَّرِّ كَمَا يَقَرَّمُ إِلَى النَّحْمِ •

جَمَعَ :

الْجَمْعُ : مُصَدَّرُ جَمَعَتِ الشَّيْءَ (نَقِيضُ^(١٤) فَرَقْتُهُ) وَالْجَمْعُ

(٨) ديوان الأخطل ص ٧٠ . والرواية فيه :

« وَمَجْرَى نَسْمِهَا وَقَعُ »

(٩) التلحمة من : س .

(١٠) س : واعوجاج .

(١١) ديوانه ص ٨ .

(١٢) س « العجماء من النساء التي أنكر عقلها هَرَمًا » .

أيضاً : اسم (الجَمَاعَة) . والجموعُ الناس على اختلاف طبقاتهم .
 وجميع الناس والموضع الذي يجمعهم (١٥) . والجَمَاعُ : عددٌ كُلُّ
 شيءٍ وكثرتُه . والجَمَاعُ : ما جمعَ عدداً فهو جَمَاعَةٌ كما تقول :
 لجماع الخيلاء آخبيته . وجماع كذا .

قال النحس : اتقوا هذه الأهواء التي جماعتها الضلالة ومعادها
 إلى النار ، وكذلك النجس لأنه اسم لأرجم يقال رجلٌ نجسٌ أي
 منجسٌ في خلقه . وأما المنجس فهو الذي استوث ليجهته
 ويبلغ غاية شذابه . ولا يقال للنساء . والمسجد الجامع : نعت به
 لأنه يجمع أهله ومسجد الجامع خطاً بغير الألف واللام
 لأن الاسم لا يضاف إلى النعت إذ لا تقول : هذا زيد الفقيه وجمع
 الناس : أي شهيدوا الجمعة وقصوا الصلاة (١٦) .

وجمَاعٌ كُلُّ شيءٍ منجسٌ خلقه ، فمن ذلك : جمَاعٌ جسد
 الإنسان : رأسه . وجمَاعٌ شجرة ونحوها : إذا اجتمعت براعمها

(١٥) التكملة من س . والذي في ظ ، د اسم الجماعة الناس ، والجمع : اسم لجماعة الناس .
 والجمع حيث يجمع الناس ، وهو أيضاً : اسم للناس .
 آخر نسخة س .

(١٦) إلى هنا انتهت نسخة س . وهو الرمز الذي اخترناه ليرمز إلى « نسخة الأب أنستاس
 الكرملی » وهو القسم الذي كان قد طبعه في عام ١٩١٣ م ولكن قيام الحرب العالمية الأولى
 حال دون إتمام المشروع . وتسبب في ضياع النسخة الخطية التي اعتمد عليها الأب أنستاس .
 وقد سافرت للعراق وبحثت عنها في دير الكرامة وفي المتحف العراقي ، ولدي تلميذه
 الأستاذ « كوركيس هواد » وعند غيره من تلاميذ الأب أنستاس ، فلم أهرط عليها . ونلاحظ أن
 الأب أنستاس ، مع الجهد الذي بذله في إخراج قسم صغير ونشره ، لم يكن يهتم بالشرح أو
 نسبة الأبياب . ولكن له بعض تعليقات ، وكان آخرها في هذا الموضع حيث خلق على تعبير «
 مسجد الجامع » الذي يوهم إضافة الشيء لنفسه ، فقال بعد أن نقل من اللسان رأى الأهرى
 في تخطيطه كتاب العين في هذا التعبير ، بأنه لا يجوز الإضافة مع بقاء معنى النعت ، أما على
 البديل فهو جائز .

في موضع واحد ، قال ذو الرمة (١٧) :-

ورأس كجماع الشريث ومشفر

كسبت اليماني قدته لم يجره

وتقول : ضربته بجمع كفتي ، ومنهم من يكسر الجيم .

وأعطيته من الدراهم جمع الكف ، كما تقول منده الكف .

وماتت المرأة بجمع : أي مع ما في بطنها . ويقال : رثا ماتت

عدواً . وترك فلان امرأته بجمع وسار : أي تركب وقد

أثقلت . واستجمع للمرء أموره : إذا استجمع وهيئة له ما

يسر به من أموره . قال :

إذا استجعت للمرء منها أموره

كأكبوة للوجه لا يستقبلها

واستجمع السيل : إذا اجتمع . واستجمع الفرس جريراً .

قال (١٨) :-

ومستجمع جريراً وليس بيارح

تباريه في ضاحي المثار سواعد

وسمى الجمع جمعاً ، لأن الناس يجتمعون إليها من نزدة ،

بين الصلاتين : المغرب والعشاء الآخرة .

وانجماعة والجماع كناية عن الفعل . والله يكتنى عن الأفعال .

(١٧) في التاج واللسان أن البيت الذي الزمة ، وبالرجوع إلى ديوانه لم نجده فيه .

ولكن في ديوان طرفة بيت يشبهه إلى حد كبير وهو :

وخذ كقرطاس الشامي ومشفر

كسبت اليماني قدته لم يجره

وهو من معلقة طرفة شرح المعلقات للزوزني ص ٥٥ والقصائد العشر للتبريزي ص ٧١ .

ومن ديوان طرفة ص ٢٦ هذا وقد ضبط اللسان كلمة «اليماني» بتشديد الياء والأولى حذف

الشدّة لوزن البيت .

(١٨) البيت في اللسان ، والرواية بيه :

تباريه في ضاحي المثار سواعد

ثم أضاف معنى السراب ، وسواعده : مجارى الماء .

قال الله عز وجل (١٩) ، وَأَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ، كُنَايَةً عَنِ النِّكَاحِ .

معج :

المَعَجُ : التَّقْلِبُ فِي الْجَرَى . مَعَجَ الْحِمَارُ ، يَمْعَجُ
مَعَجًا ، أَيْ جَرَى فِي كُلِّ وَجْهِ جَرِيًّا سَرِيعًا . قَالَ الْمَجَاجُ (٢٠) :-

حَتَّى مِنْ غَيْرِ مَا أَنْ يَمْعَجَا
غَرَّ الْأَجَارَى مَسْحًا مُمْعَجًا

وَحِمَارٌ مَعَاجٌ : يَسْبِقُ فِي عَدْوِهِ يَمِينًا وَشِمَالًا . وَالرَّيْحُ
تَمْعَجُ فِي النَّبَاتِ كَمَا تَقْلِبُهُ . قَالَ ذُو الرِّمَّةِ (٢١) :-

أَوْ نَفْخَةٌ مِنْ أَعَالَى صَفْوَةٍ مَعَجَتِ

فِيهَا الْعَبَا مِنْ هَنَاءِ الرُّوَضِ مَرْمُومٌ

وَالْفَصِيلُ يَمْعَجُ (٢٢) ضَرْعُ أُمِّهِ : إِذَا لَهَزَهُ ، وَقَلَّبَ فَاهُ فِي
نَوَاحِيهِ لِيَسْتَمَكْنَ . وَقَوْلُ : جَاءَنَا الْوَادِي يَمْعَجُ بِسُيُولِهِ أَيْ
يُسْرِعُ . قَالَ :-

ضَاقَتْ تَمْعَجُ أَعْنَاقُ السُّيُولِ بِهِ

مجمع :

مَجَّعَ الرَّجُلُ مَجْعًا ، وَتَمَجَّعَ تَمَجُّعًا : إِذَا أَكَلَ الثَّمَرَ
بِاللِّبَنِ . وَالْمُجَاعَةُ : فُضَالَةٌ مَا يُمَجَّعُ ، وَالاسْمُ الْمَجْجِعُ . قَالَ :-

إِنَّ فِي دَارِنَا ثَلَاثَ حُبَالَى
فَوَدَدْنَا لَوْ قَدْ وَضَعْنَ جَمِيعًا

(١٩) سورة النساء : ٤٣ .

(٢٠) ديوانه ، ص ١٠ .

(٢١) ديوان الرمة ص ٥٧٣ . والرواية فيه :

أَوْ نَفْخَةٌ مِنْ أَعَالَى حَنُوءٍ مَعَجَتِ فِيهَا الْعَبَا مَوْهِنًا وَالرُّوَضِ مَرْمُومٌ

جمهرة اللغة لابن دريد (ت ٣٢١ هـ)

لم نر مقولة أكثر دلالة على منزلة أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي في اللغة من تلك التي قالها الناس حين توفي سنة (٣٢١ هـ) ، إذ قالوا : مات علم اللغة والكلام بموت ابن دريد والجبانى ، فقد كان من أكابر علماء اللغة ، مقدماً في اللغة وأنساب العرب وأشعارهم ، إذ وصف بأنه كان واسع الحفظ جداً ؛ فقد كانت تقرأ عليه دواوين العرب كلها أو أكثرها فيسابق إلى إتمامها وإلى حفظها ، بل كان هو نفسه شاعراً وكان لمقصورته حظ كبير من الذبوع والشهرة ، فقد لقيت اهتماماً كبيراً من العلماء ، فكثرت ما وضع لها من شروح . أما أوجز كلمة جمعت معرفته باللغة والشعر معاً فتلك التي وصفته بأن كان « أشعر العلماء وأعلم الشعراء » .

ألف ابن دريد عدداً من التصانيف اللغوية ، أهمها كتاب اشتقاق الأسماء ، وكتاب الملاحن ورسائل لغوية صغيرة مثل المقصور والمدد والسلاح وصفة السحاب والغيث والرواد والسرير واللجام والأنواء والمقتبس والمجتنى وغيرها من المصنفات التي تشهد بسعة علمه وقدرته على اللغة والشعر في آن واحد . بيد أن تلك المكانة التي وصل إليها وتلك الشهرة التي أحرزها قد اكتسبته عدواة ، كتلك التي جاهر بها النحوى الأديب نبطويه (ت ٣٨٤ هـ) ، إذ حقر من شأن ابن دريد ، ولم ير في الجمهرة أى جديد ؛ وقال إنه قد سطا على كتاب العين ، وغيره في بعض التغيير . ويصعب أن نوافق نبطويه في كل ما ذهب إليه على نحو ما فعل أبو منصور الأزهري حين رعى ابن دريد في مقدمة كتابه تهذيب اللغة ، بافتعال العربية وتوليد الألفاظ وإدخال ما ليس في كلام العرب في كلامها . وهذا كلام فيه نظر غير أنه لا يمكن أن نغفل شغف ابن دريد بالاشتقاق إلى حد المبالغة والتمحل ، ولكن الاهتمام بالاشتقاق في لطف واعتدال أمر ظاهر ونهج مقبول استنه الخليل بن أحمد للإفادة منه . ولم يكن ابن دريد متفرداً بتلك المبالغة ، بل إنها تنجلي في أعمال ابن فارس وبخاصة في المقاييس ، وفي احتفاء أبي على الفارسي بما أسماه ابن جني الاشتقاق الأصغر وافتتان ابن جني بما أسماه الاشتقاق الأكبر الذي زعم أنه لم يحسه أحد من قبله برغم استخدام أبي على له .

فالرجل إذن لم يكن بدعاً في تنكيه هذا النهج ، كما أننا نتردد في قبول علة عدم أخذ الأزهري عنه حين قال : ألفيته أنا على كبر سنه سكران ، لا يكاد يستمر لسانه على الكلام من غلبة السكر عليه . فهذه تضاهي تهمة نفظويه التي سبق ذكرها ، فكيف يأخذ عنه وكان مدخله إليه سؤال نفظويه عنه واستخفاف الأخير بابن دريد وعدم توثيقه في روايته (المقدمة ص ٨) . أما الاتهام الذي كان الأزهري محققاً فيه ، وعضده ابن جني ، دون تطاول أو تحريج ، لأنه كما قلت فيما سبق كان عف اللسان ، يقول الأزهري عن الجهمرة في المقدمة أيضاً (ص ٨) .

وتصفحت كتاب الجهمرة له فلم أراه دالاً على معرفة ثاقبة ، وعشرت منه على حروف كثيرة أزالها عن وجوهها ، وأوقع في تضاعيف الكتاب حروفاً كثيرة أنكرتها ولم أعرف مخارجها ، فأثبتها من كتابي في مواقعها منه ، لأبحث عنها أنا أو غيري ممن ينظر فيه ، فإن صحت لبعض الأئمة اعتمدت ، وإن لم توجد لغيره وقفت .

وعلى الرغم مما تتضمنه هذه العبارة من تجاوز يضاف إلى شاكلته من التجاوزات السابقة فلا ننكر أن تصحيفات ابن دريد قد وجدت من تعقبها ليصوبها خدمة للعلم ، فكان ذلك الموقف الإيجابي متجاوزاً لموقف ابن جني الذي آثار ألا يخوض فيها ، وذلك لكثرة ما سجله من تصحيفات من جهة ، ورفضه الطعن في العلماء وإرجاع أسباب الخطأ إلى غير المؤلف ، كما برأ الخليل من أخطاءه في كتاب العين . فقد وجد في الجهمرة من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ما أعذر واضعه فيه لبعده عن معرفة هذا الأمر وكان موقفه منها الإيحاء إلى بعضه والإضراب عن بعضه . ولكن قل من سلم من التصحيف ! كما أن ذلك لا ينسحب على الجهمرة برمتها ، وكيف يكون ذلك ، وهو الجامع للغة مشافهة ، المتحرى الدقة والأمانة في الرواية ، فلم يكذب فيها ولم يستند إلى أئمة اللغة مالم يقولوا ، وكان يذكر عقب إيراده للغات التي لم تصح عنده : لا أحقه ولا أدري صحته .

كان عمه الحسين بن دريد أول من وضع قدمه على طريق العلم ، فقد تكفل بتربيته وتهذيبه ، ثم أخذ العلم بعد ذلك على عدد من الشيوخ ، أهمهم أبو عثمان سعيد بن هارون الأشتانداني (ت ٢٨٨ هـ) وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني ، (٢٥٥ هـ) ، وأبو الفضل العباس بن الفرج الرياشي (٢٥٧ هـ) وعبد الرحمن بن عبد الله بن أخي الأصمعي (٢٤٠ هـ) ، أخذ عنهم اللغة والشعر وعلوم القرآن واستكمل تكوينه العلمي برحلات التلقي المباشر عن أهل الوبر . وبعد أن حصل على الإجازة التي تؤهله

للتأليف والتأديب قعد للتدريس وذاع صيته وكثر طلابه كثرة ملحوظة ، ومن أهمهم أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، وأبو علي القالي وأبو الفرج الأصبهاني وابن خالويه والرماني والزجاجي والعسكري والمزباني والأمدى وأبو علي الفارسي وغيرهم . واستدعاه الشاه الميكالي ليؤدب ابنه ، وفي تلك الفترة تهيأت له الظروف للتأليف ، فألف كتاب الجهمرة لأبي العباس اسماعيل بن عبد الله بن ميكال ، ويحدد الميكالي تاريخ التأليف حين قال : أملى علي أبو بكر الدريدي (كتاب الجهمرة) من أوله إلى آخره حفظاً سنة (٢٩٧) ، فما رأيته استعان عليه بالنظر في شيء من الكتب إلا في باب الهمة واللفيف فإنه طالع له بعض الكتب .

وبين نسخ الجهمرة اختلاف واضح ، ويرجع ذلك إلى ابن دريد ذاته ، فقد أملاه في أماكن عدة ، في فارس وفي بغداد من حفظه ، فلما اختلف الإملاء وقعت الزيادة والنقصان . وعلى أية حال فالمقدمة التي وضعها المؤلف تبين عدة أمور تمهد لتناول مضمون المعجم ومنهجه ، وتترقب عند أهم ما ورد بها ، من ذلك وصفه لحال العلم في العصر الذي عاش فيه : إنني لما رأيت زهد أهل هذا العصر في الأدب وتناقلهم عن الطلب وعداوتهم لما يجهلون وتضييعهم لما يعلمون . . . (المقدمة ص ٢) كل ذلك منعه من أن يبت علمه في غير أهله وأن يضعه بحيث لا يعرف كنه قدره حتى تناهت به الحال إلى (أبي العباس . . . بن ميكال) . . . فبذلت له مصون ما أكننت وأبدت مستور ما أخفيت وسمحت مما كنت به ضنيناً . . . فارتجلت الكتاب المنسوب إلى (جهمرة اللغة) وإبتدأت فيه بذكر الحروف المعجمة التي هي أصل تفرع منها جميع كلام العرب ، وعليها مدار تأليفه وإليها مأل أبنته . . . (ص ٣) .

وارتكز اختياره للمادة اللغوية الواردة في معجمه على معيار شخصي ، يحدد من خلاله المستعمل ويميزه عن غير المستعمل الذي أطلق عليه الوحشي المستنكر ، يقول في ذلك موضعاً سبب تسمية كتابه بجهمرة الكلام واللغة : وإفنا أعزنا هذا الاسم ، لانا اخترنا له الجهمرة من كلام العرب ، وأرجأنا الوحشي المستنكر (٤ / ١) .

وقد تأثر بأسس معجم الخليل إلى حد بعيد ، ولكن ينبغي أن ننبه - ابتداءً - على أنه عدل عن الأساس الأول في معجم الخليل وهو الترتيب الصوتي ، بادئاً من حروف الحلق ، في ترتيب خاص للمحروف أشرنا إليه فيما سبق ، لأنه استشعر الصعوبة الشديدة التي واجهها الناس عند استعمالهم معجم العين ، ورأى أن يستخدم الترتيب الهجائي المؤلف للناس (أ ب ت ث . . .) ويوضح علة إثارة ذلك النهج في المقدمة ،

إذ يقول : وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة ، إذ كانت بالقلوب أعبق (أعلق) ، وفي الأسماع أنفذ ، وكان علم العامة بها كعلم الخاصة ، وطالبها من هذه الجهة بعيداً من الحيرة ، مشفياً على المراد (٣ / ١) .

بيد أننا عرضناه إثر معجم الخليل ، لأنه التزم بالأسس الأخرى التي سار عليها الخليل ؛ فقد تابعه في نظام التقلبات ، وهو ، كما قلنا ، حشد مشتقات المادة ووجوه مقلوبات حروفها في موضع واحد . وهو اتجاه سنه هؤلاء الأوائيل لحصر المواد اللغوية . أما الأساس الثاني الذي تتبعه فيه أيضاً فهو التنظيم وفق ترتيب الأبنية ، أي أنه بوب معجمه وفق الأبنية الستة وهي الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي (الملحق بالسداسي بحروف من الزوائد) ، واللفيف باب واحد ، وأخيراً للنوادير باب جمع فيه المنفردات . ذلك هو الترتيب بشكل عام . أما أسسه التي التزمها فهي ثلاثة :

- ترتيب المواد اللغوية على أساس الترتيب الهجائي المؤلف (خالف فيه ترتيب الخليل) .

- تبويب المواد على أساس الأبنية الستة الأساسية التي تفرعت - كما قلنا - إلى سبعة عشر باباً (النظام أو التقسيم الكمي ، الذي تابع فيه الخليل مع تغييرات) .

- الالتزام بنظام التقلبات ؛ ذكر وجوه المادة الممكنة وتصريفاتها في موضع واحد (تابع فيه الخليل إلى حد كبير) .

بيد أنه افقر إلى الدقة في الترتيب الداخلي للمواد ، فتعقبه عدد من العلماء القدامى والمحدثين نقداً وتصحيحاً واختصاراً واستدراكاً لما فاتته . ولست في حاجة إلى إعادة موقف ابن جنى والأزهري ونفطويه منه ، فالكتاب يحتاج دون شك إلى إعادة ترتيب المواد اللغوية التي يتضمنها وتبويبها حتى يمكن أن توضع المواد في مواضعها ، فتتخلص مما وصمت به أبوابه من اضطراب وخلل وخطأ وتكرار وغير ذلك . أما تصحيح أوجه التصحيح والتحريف التي نبه إليها العلماء أيضاً فيستلزم جمع ملاحظاتهم وتمييزها استناداً إلى المواد الماثلة في المعجمات الأخرى التي تمثرت الضبط والدقة .

ونحاول فيما يلي أن نعرض لبعض التفاصيل الخاصة بذلك المعجم ، فقد بدأ ابن دريد معجمه بمقدمات لغوية (مقتنياً في ذلك أثر الخليل أيضاً) ، إذ تضم هذه المقدمات الصوتية بيان صفة الحروف وأجناسها ، ثم باب مخارج الحروف وأجناسها ، ثم باب

منها . ففيه أبنية مختلفة كان من الممكن إعادتها إلى مواضعها في أبوابها الأساسية .

واختتم الجهمرة بباب ضخم أسماء النواذر ، قسمه إلى أبواب وفق الصيغ (باب فعلاء ، وباب فاعلاء . . . الخ) كما فعل ابن السكيت ، ولم يراع هنا الترتيب الهجائي الذي ارتضاه ، وقد وقع هنا أيضاً تكرار وخلط بين نظام كتب الموضوعات أو المعاني والترتيب الهجائي الأساسي ، وهي أبواب صغيرة ، نقلها عن أبي حاتم وأبي عبيدة والأصمعي في نواذرهم ورسائلهم نقلاً صريحاً . وقد قيل ربما كان باب النواذر كتاباً مستقلاً أضافه الرواة إلى الجهمرة ؛ فليس في المقدمة شيء عنه ، وهذا غير صحيح ، ففي المقدمة (ص ٤) : وجمعنا النواذر في باب قسميناه النواذر لقلة ما جاء على وزن ألفاظها . . . على أنا ألغينا المستنكر واستعملنا المعروف . ويفتقر - كعادة مؤلفي اللغة الأوائل - إلى أي شكل من أشكال الترتيب ، ولهذا لا يكون العثور على لفظ معين فيه إلا بقراءة الباب .

على كل حال لهذا المعجم عدة مزايا نتوه إليها في إيجاز ؛ أولها : تلك المادة اللغوية التي جمعها ابن دريد وحافظ عليه من الضياع . وعلى الرغم من أوجه النقد التي تعلقت بالخلل في الترتيب والتكرار والافتقار إلى الضغط ، فقد كان التأليف المعجمي في مرحله الأولى ، ومن المعقول أن نتجاوز عن ذلك ، غير أن أوجه التشابه الكبير بين مادة معجم ابن دريد ومادة معجم الخليل ، وطريقة ابن دريد في شرح الكلمات والاستشهاد وغير ذلك ، وإن صرح بأنه اعتمد على كتاب العين ، يوجب بعد درس دقيق متأن أن نحسم هذه القضية ، وأن يحدد بدقة ماذا نقل عن الخليل وماذا أضافه ؟ حقاً قد أشرنا إلى أمانته في النقل ، فقد كان يذكر أسماء من نقل عنهم ويشير إلى كتبهم أحياناً ولكن ذلك لا يسوغ له نقل معجم بأكمله .

ثانيها : التزامه بنهج واحد في العرض في الأغلب ، إذ يبدأ بالفعل الماضي ثم المضارع ثم المصدر . وتنوع شواهد في شرح معاني المادة ، فهي تضم القرآن والحديث والشعر والرجز وألوان الأدب الأخرى ، كما أنه يهتم بالتعريف بالأعلام والأماكن والحيوان والنبات وغير ذلك ، ويلاحظ هنا كلفه بالاشتقاق ، فقد جعله يتعسف في إيضاح معاني بعض الكلمات أحياناً ، وقد جلب له هذا التعسف نقداً شديداً كما أشرنا ، ولكنه اقتفى فيه آثار المتقدمين ، ولقى بعد ذلك اهتماماً أكبر على يد أبي علي الفارسي وابن جنى وابن فارس وغيرهم . وإن كنا نرى في بعض تفسيراته غرابة

وتنحل، يقول مثلاً في (ب د ع) : والعبد ضد الحر ، وأصل العبد من قولهم : طريقة مُعَبَّد أي مذلّل - وقد استقصينا شرح هذا في (كتاب الاشتقاق) .

ثالثها : استطراده في شرح الشواهد ، وفي ذلك قيمة كبيرة ، فقد قدم بذلك تفسيرات مختلفة تعين على فهم استعمالات الشعراء إلى جانب الاستعمالات المتنوعة التي كانت تضمها المواد ذاتها .

وقد استفاد من تلك المادة الثرية المعجميون الذين جاءوا بعده مثل ابن سيده في مخصصه محكمه والصاغاني في العباب والتكملة وابن منظور في لسان العرب وغيرهم ، والأزهري ذاته قد استفاد من تهذيب اللغة . وقد عني آخرون بإكماله وشرحه مثل أبي عمر الزاهد غلام نعلب في (فائت الجمهرة) ، وأبو العلاء في (نشر شواهد الجمهرة) ، والصاحب بن عباد في (جوهره الجمهرة) .

فهذه المزايا وغيرها فيها عزاء للمشقة التي يبذلها الباحث عن مادة معينة فيه . فالجمع بين الترتيب الهجائي ونظام التعليقات فيه عسر ، إذ إنه لم يذلل الكشف عن كلمة ما . على أية حال يبدأ الكشف في هذا المعجم أساساً بتجريد الكلمة من زوائدها ثم تحديد بنيتها ، هل هي (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) ونوع حروفها (صحيح / معتل / مهموز) ، ثم ترتيب حروفها ، مع ملاحظة تقديمه لحرف الواو على الهاء في ترتيب الأبواب ، وترتيب فصول الأبواب أيضاً ، ثم يبحث عنها في بابها . ولا يمكن أن نغفل في هذا المقام الفهرس الحديث الذي صنع له ، فهو - بلا شك - المداخل وأكثرها توفيراً للوقت والجهد .

وفيما يلي نموذج من كتاب (جمهرة اللغة) لابن دريد

جبرة القبة	بحر	بحر	ج-١
بأبرياء إذا جاء بالدهية - وجاء بأبريين والبريين والبريين - قال الشيخ أبو بكر والبريين لا أعرفها في معنى البرياء - وقد سمعت الرب - يبرسا - وهو من البرح الياء زائدة والباح الريح الشديدة التي تهب البارد - وهي أواء مبرقة - قال الشاعر • فيا بارح الجوزاء مالك لا ترى • عيا لك قد أسوا تمرأيل جوما	يرد مالت له لوك وهو الترويق فتح الباء - ويرى النفس حتى ذككت راح - يرذلها تدل في المغرب فهر يبعثها عن عينه برآته - ومن قال براس لود النفس بينها إذا ذككت فالت - والد لوك عدم الليل من الشرق إلى المغرب - ومن قال براس لود انه زدها برآته - كمال الآخر - السباح • والنفس تدكاد تكون ذقا أدنها بالراح كزنتقا	قال أبو بكر - هذا رجل أمان يرد أن يقطع السر إذا غشته البراح من النخل - وأما أن يكون لصدا يرد أن يطرد طريفة فطلب الريح فتش على أثره - والبراح الأرض المكتنزة الظاهرة - ومن ذلك قولهم (روح النقا) أي طهر - وأول من قاله يشق الكاهن - وله حديث - فن قال برح اللقا - يفتح الراء فانه لو اد الاكتشاف - ومن قال برح بكسر الراء فانه لو اد الالقاء - من قولك ما برحت من سكا في أي مازلت منه - وأكثر ما يستعمل في الذي ما برحت - ولا أبرح ولا يقولون برحت أمس وبرحت اليوم إلا أنهم يقولون برح كذا وكذا أي زال - ونسى النفس براح مدول عن البرح - قال الرازي - عصف وجلاستق لا يل إل ان غابت النفس و - رباح • هذا مقام تعدى راح تعدو حتى ذككت راح	وسى الأسد خيل راح وكذلك الرجل للبع التي كانه قد شد الجبال - فلا يبرح - والبارحة التي "النية قال الشاعر طرفة عين البعد الكوي • كلم أزدغ من تقب • وقد مر ذكر البرح - فاعرف الابهى • قول ابني بين تبة الرحيل فأرتحت ربحا وأبرحت بارا أي أكرمت وعظمت - وقول ما برحت من المكان براما وبروحا - أي مازلت - وبرحت أضل كذا وكذا أي زلت - قال الشاعر - خداع بن زهير الساسي • وابرح ما دام الله قوي بجد الله متقلا سجيذا والرب كليات عند الرمي - إذا أصاب قالوا سرجي - وإذا أخطأ قالوا - سرجي في وزن فعل • والجبر - الصائم والجبر - السرو وكذلك الجبرة - ومن اتلم (كل خير) تقيما خيرة

(١) في - يرحا • (٢) في - بخطاب التذكير •

واخرى

ج - ١	بحر	بحر	جمرة القبة
وأخبرني الأسير أبا إذا تركه - ويرد رجية - ويرد جيرة - من هذا - وهو المير أيضا - قال الشاعر - سبيمة بنت الاحب الموازية	ويرد موضع - قال الشاعر عبيد بن الارص الاسدي	ويرد موضع - قال الشاعر عبيد بن الارص الاسدي	ويرد موضع - قال الشاعر عبيد بن الارص الاسدي
ولقد غزاها نبيح فكسا تبيتها الحبيب التيبة الكعبة - وقال الراجز - في الجيرة يا يذره يا يذره يا يذره يا مشري القير يردى جيرة تلت عجين صافى ما اخره وقال جرير اسائه اذا اصقرت صخرة غلظة قال ابو الرخ - الكليلين تضحك عن ايض لم يثلم صافى من القير لذيذ الميثم وقال يونس من هذا انتفاق الجير الذي يكتب به وانده	ولقد غزاها نبيح فكسا تبيتها الحبيب التيبة الكعبة - وقال الراجز - في الجيرة يا يذره يا يذره يا يذره يا مشري القير يردى جيرة تلت عجين صافى ما اخره وقال جرير اسائه اذا اصقرت صخرة غلظة قال ابو الرخ - الكليلين تضحك عن ايض لم يثلم صافى من القير لذيذ الميثم وقال يونس من هذا انتفاق الجير الذي يكتب به وانده	ولقد غزاها نبيح فكسا تبيتها الحبيب التيبة الكعبة - وقال الراجز - في الجيرة يا يذره يا يذره يا يذره يا مشري القير يردى جيرة تلت عجين صافى ما اخره وقال جرير اسائه اذا اصقرت صخرة غلظة قال ابو الرخ - الكليلين تضحك عن ايض لم يثلم صافى من القير لذيذ الميثم وقال يونس من هذا انتفاق الجير الذي يكتب به وانده	ولقد غزاها نبيح فكسا تبيتها الحبيب التيبة الكعبة - وقال الراجز - في الجيرة يا يذره يا يذره يا يذره يا مشري القير يردى جيرة تلت عجين صافى ما اخره وقال جرير اسائه اذا اصقرت صخرة غلظة قال ابو الرخ - الكليلين تضحك عن ايض لم يثلم صافى من القير لذيذ الميثم وقال يونس من هذا انتفاق الجير الذي يكتب به وانده
ولست بسدي - على فيه خبره ولست بسدي - تحبته الشر وقال (ذهب خبر الرجل وسيره) وقالوا جيرة وسيره - وهما على اذا تثيرت هيته - وذهب جاله وفي الحديث (خرج من النار رجل قد ذهب جيره وسيره) وقالوا خبره وسيره واليه وضرب من الطير والجمع عمار به يسمى عمارا وسراة من البن والمارى مروة - وسراها في بلها ان شاء الله	ولست بسدي - على فيه خبره ولست بسدي - تحبته الشر وقال (ذهب خبر الرجل وسيره) وقالوا جيرة وسيره - وهما على اذا تثيرت هيته - وذهب جاله وفي الحديث (خرج من النار رجل قد ذهب جيره وسيره) وقالوا خبره وسيره واليه وضرب من الطير والجمع عمار به يسمى عمارا وسراة من البن والمارى مروة - وسراها في بلها ان شاء الله	ولست بسدي - على فيه خبره ولست بسدي - تحبته الشر وقال (ذهب خبر الرجل وسيره) وقالوا جيرة وسيره - وهما على اذا تثيرت هيته - وذهب جاله وفي الحديث (خرج من النار رجل قد ذهب جيره وسيره) وقالوا خبره وسيره واليه وضرب من الطير والجمع عمار به يسمى عمارا وسراة من البن والمارى مروة - وسراها في بلها ان شاء الله	ولست بسدي - على فيه خبره ولست بسدي - تحبته الشر وقال (ذهب خبر الرجل وسيره) وقالوا جيرة وسيره - وهما على اذا تثيرت هيته - وذهب جاله وفي الحديث (خرج من النار رجل قد ذهب جيره وسيره) وقالوا خبره وسيره واليه وضرب من الطير والجمع عمار به يسمى عمارا وسراة من البن والمارى مروة - وسراها في بلها ان شاء الله
(١) قولوب - يابزه • (٢) قول - الكليل (٣) قول - لذيذ الطير • (٤) قول - لذيذ (٥) قول - امير *	(١) قولوب - يابزه • (٢) قول - الكليل (٣) قول - لذيذ الطير • (٤) قول - لذيذ (٥) قول - امير *	(١) قولوب - يابزه • (٢) قول - الكليل (٣) قول - لذيذ الطير • (٤) قول - لذيذ (٥) قول - امير *	(١) قولوب - يابزه • (٢) قول - الكليل (٣) قول - لذيذ الطير • (٤) قول - لذيذ (٥) قول - امير *

تهذيب اللغة للأزهري (ت ٣٧٠ هـ)

لا ريب في أن تلك الحملة المستعرة التي شنها الأزهري على جماعة من العلماء كان وراءها من الأسرار ما قدر لبعض المحققين أن يزيلوا النقاب عن بعضها ، بينما ما يزال بعضها الآخر غامضاً أشد الغموض ، ونظن أنه قد حجب عنا نهائياً ، فقد كان كامناً في صدر الأزهري وعقله ووراء التراب برحيله ، بيد أننا يمكن أن نتفهم مدى تمتع الأزهري بثقافة لغوية عميقة وتمكن وقدره على تمييز الصحيح من الفاسد أو المحرف أو المصحف من المفردات وصل إليها من طريق التلقى عن جماعة من العلماء الثقات من جهة ، ثم من طريقة التلقى عن الأعراب الفصحاء في أثناء فترة أسره من جهة أخرى . وفي الحقيقة كان أغلب اللغويين في تلك الفترة يزعم أنه أخذ اللغة رواية ، أي نقلاً عن الأعراب الذين انتقلوا إلى الحواضر ، ولكن لم تفسد لغتهم بعد أو من خلال رحلة أو رحلات إلى البادية والبقاء فيها عدة سنوات للمشافهة والسؤال والتدوين .

ومن البديهي أن تحدث تغيرات لغوية كبيرة بعد خروج العرب من بيئتهم إلى بيئات جديدة ، واختلاطهم بالأمم الأخرى ، فقد بدأ الناس يستخدمون لغة تتضمن أشكالا مختلفة من العدول عن اللغة التي عدها علماء التنقية اللغوية معياراً صارماً لتصويب ما شاع بين الناس وما يجري على ألسنتهم أو في كلامهم .

ومن الغريب أنهم - في الوقت ذاته - ينزلون عن علماء اللغة الأوائل ما دونوه في رسائلهم وكتبهم ، على الرغم من أنهم كانوا يصفون من يعمل ذلك بأنه « صُحُفِي » ، أي يأخذ عن الصحف ، ولا يعدونه ثقة ولا يأخذون عنه ، ويصفرون من شأنه إلى آخره . ولكن يبدو أن الأمر كان نسبياً ، فلم يكن من الممكن أن يستغنى أحد عما دونه القدماء ، غير أن ما دون كان يتضمن أو تعرض لصور من التحريف والتصنيف ؛ تلك الآفة الكبرى التي أصابت التراث العربي ، فإذا لم يكن الآخذ قادراً على التمييز بين الصحيح والمحرف من خلال خبرة المشافهة أو السماع المباشر فسوف يقع في أغلاط وأوهام تكشف عن نهجه في تلقى العلم ودرجته أو رتبته بين الثقات ، ويتحرج العلماء

فى الأخذ عن كتبه ، فإذا أجبروا على ذلك أكدوا نسبة الكلام إليه حتى يأمنوا حدة لسان أولئك العلماء الذين كانوا يتتبعون السقطات والهفوات ، ويرصدون ألوان التصحيف والتحريف ، ويؤلفون كتباً تتضمن هجوماً عنيفاً عليهم وطلعاً فى قدراتهم واستدراكاً على تصانيفهم .

كان الأزهري الهروي ، أبو منصور محمد بن طلحة بن نوح بن الأضر ، أحد هؤلاء العلماء المتشددى فى أخذ اللغة ، ففى خاتمة مقدمته التى أوضح فيها علة تأليفه لمعجمه والمنهج الذى سار عليه وبيان الأئمة الذين اعتمد عليهم فىما جمع فى ذلك المعجم ، مرتباً إياهم فى طبقات ، يحدد سبب إطلاق عبارة « تهذيب اللغة » عليه ، فىقول : وقد سميت كتابى هذا (تهذيب اللغة) لأنى قصدت بما جمعت فيه ما أدخل فى لغات العرب من الألفاظ التى أزالها الأغبياء عن صيغتها وغيرها الغنى عن سننها ، فهذبت ما جمعت فى كتابى من التصحيف والخطأ بقدر علمى ، ولم أحرص على تطو بل الكتاب بالخشو الذى لم أعرف أصله ؛ والغريب الذى لم يُسند الثقاة من العرب (ص ٥٤) .

وفى الحقيقة تؤكد كتب التراجم والطبقات المنزلة العليا التى وصل إليها الأضر فى اللغة والفقه ، فقد وصف بأنه إمام فى اللغة ، بصير بالفقه ، عارف بالمذهب الشافعى ، تقى ورع . وقد تشكلت ثقافته اللغوية من جهتين ، الأولى عن طريق الأخذ عن شيوخه فى هراة حيث ولد سنة ٢٨٢ هـ ، وهم : أبو الفضل محمد بن أبى جعفر المنذرى الهروى (ت ١٢٩ هـ) ، وأبو محمد أحمد بن عبد الله المزنى (ت ٣٦١ هـ) ، وأبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوى (ت ٣١٧ هـ) وغيرهم . والثانية عن طريق مشافهة الأعراب الفصحاء ، إذ إنه فى أثناء عودته من الحج ، وكان سنة آنذاك نحو الثلاثين ، أسرتة الأعراب - وقد سجل الأضرى هذه الحادثة فى مقدمة معجمه ص ٧ - وكانوا خليطاً من هوازن وقيم وأسد ، يتكلمون بطلاعهم البدوية ، وقرائعهم التى اعتادوا ، ولا يكاد يقع فى منطقهم لحن أو خطأ فاحش . وقد بقى فى إسرائهم دهرأ طويلاً ثم تخلص بعد ذلك من الأسر ودخل بغداد . وكان لهذا الأسر أثر كبير فى إفادة الأضرى عما سمعه ودونه عن هؤلاء الأعراب ، واكتسابه خبرة لغوية واسعة جنبته الوقوع فىما وقع فيها علماء كبار . والحق أن الأضرى كان يتغنى بذلك ، وإذا ما تجاوزنا عن حدة نقده وهجومه على بعض العلماء اعتماداً على تميز تكوينه

اللغوى ومحصله المعجمى فإن هذه الحادثة قد جعلته يحتل رتبة متقدمة بين علماء اللغة التفات .

وفى بغداد درس على أبى عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرقه نفطويه (٣٢٣ هـ) وأبى بكر محمد بن السرى بن سهل المعروف بابن السراج (٣١٦ هـ) وغيرهما . ولا يتسع المقام لذكر شيوخه جميعهم ، وإنما أوردنا بعض الأسماء التى يتضح من تكرارها فى التهذيب أنه قد تأثر بها تأثيراً شديداً . أما تلاميذه فنذكر منهم اثنين هما : أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (٤٠١ هـ) صاحب الغريبين (غريب القرآن وغريب الحديث) ، وأبو أسامة جنادة بن محمد بن الحسين الهروي (ت ٣٩٩ هـ) الذى روى كتاب التهذيب عن الأزهري . وللأزهري كتب فى تفسير القرآن وتفسير أسماء الله عز وجل ، وفى تفسير الحديث وفى القراءات وتفسير الشعر ؛ السبع الطوال وشعر أبى تمام . ولكن يبدو أن كتابه « تهذيب اللغة » يعد فى قمة تأليفه ، إذ إن شهرته قد تحققت من خلاله ، فقد ألفه بعد أن بلغ فى العلم والخبرة مبلغاً عظيماً ، وهو فى سن السبعين ، يقول (ص ٧) : وكنت منذ تعاطيت هذا الفن فى حدائى إلى أن بلغت السبعين ، مولعاً بالبحث عن المعانى والاستقصاء فيها ، وأخذها من مظانها ، وإحكام الكتب التى تأتى لى سماعها من أهل الثبث والأمانة للأئمة المشهورين ، وأهل العربية المعروفين .

وتجدر الإشارة هنا فى إيجاز إلى بعض ماتضمنته مقدمته من عبارات تمهد للأسباب الذى دعت إلى تأليف كتابه ، ويتقدم وصف الوضع اللغوى الذى كان عليه الأوائل ، وصلته بفهم القرآن الكريم ، ثم تغير الحال بعد هذه الفترة المبكرة ، يقول : نزل القرآن الكريم والمخاطبون به قوم عرب ، أولو بيان فاضل ، وفهم بارع ، أنزله جل ذكره بلسانهم ، وصيغة كلامهم الذى نشئوا عليه وجبلوا على النطق به ، فتدربوا به يعرفون وجوه خطابه ، ويفهمون فنون نظامه ، ولا يحتاجون إلى تعليم مشكله وغريب ألفاظه ، حاجة المولدين الناشئين فيمن لا يعلم لسان العرب حتى يعلمه ، ولا يفهم ضروبه وأمثاله ، وطرقه وأساليبه ، حتى يفهمها (ص ٣ : ٤) .

فالهدف الأسمى من معجمه إذن خدمة كتاب الله عز وجل أولاً ، فلم يكن الصحابة والتابعون فى حاجة إلى تلك المعرفة . أما وأن الحال قد تغيرت ، وصارت الحاجة شديدة إلى معرفة لغات العرب واختلافها والتبحر فيها ، والاجتهاد فى تعلم العربية ، التى بها - كما يقول ص ٥ - تمام التوصل إلى معرفة ما فى الكتاب والسنة فى

الآثار ، وأقاويل المفسرين من الصحابة والتابعين ، من الألفاظ الغربية والمخاطبات العربية . فإن من جهل سعة لسان العرب وكثرة ألفاظها ، واقتناها في مذاهبا ، جهل جُمْل د' اسم الكتاب ، ومن علمها ووقف على مذاهبا ، وفهم ما تأوله أهل التفسير فيها ، زالت عنه الشبهة الداخلة على من جهل لسانها من ذوى الأهواء والبدع . فقد حدد بذلك كيف المادة اللغوية التى سيعنى بها فى معجمه ، إذ إن الكم قاصر عن استيعاب كافة معانى التنزيل والفاظ السنن ، كما أنه يولى تأويلات أهل التفسير عناية خاصة ، منها إلى لغات العرب واختلافها واتساع لسانها واقتنائها فى مذاهبا وتشعب مخاطباتها . . . إلى آخره ملتزماً فى النقل عن الأئمة المعروفين بالمعرفة الثابتة والدين والاستقامة . وربما كان هذا المبدأ أحد أسباب موقفه من ابن دريد كما سنرى . وبالإضافة إلى تدوينه ما حصله من لغات العرب وألفاظهم من خلال هؤلاء العلماء فإن يقيد - كما يقول ص ٦ - معتزاً بهذه المعرفة اللغوية المتميزة - نكتاً حفظها ووعاها عن أفواه العرب الذين شاهدوهم وأقام بين ظهرانيهم سنين ، « إذ كان ما أثبتته كثير من أئمة أهل اللغة فى الكتب التى ألفوها والنوادر التى جمعوها ، لا ينوب مناب المشاهدة ، ولا يقوم مقام الدربة والعادة » .

وقد مكنته من هذه المعرفة القائمة على الرواية المباشرة أو المشافهة والمشاهدة من كشف آفات الكتب المصحفة وتمييز صحيحها من سقيمها ؛ وهى معرفة لم تتوفر لأبناء زمانه ، وجعل كل همه - توثيقاً للمثوبة من الله - أن يهذب لغة العرب غاية التهذيب ، وأن يدل على التصحيح الواقع فى كتب المتحاذقين ، والمعور من التفسير المزال عن وجهه ، لئلا يغتر به من يجهله ، ولا يعتمد منه من لا يعرفه . ويمضى الأزهري بعد ذلك فى ذكر أئمة اللغة - الذين اعتمد عليهم فى معجمه من ص ٨ : ٤٠ - مرتباً إياهم فى طبقات ، ملخصاً تراجمهم وأثارهم اللغوية . وتعد هذه الوثيقة ذات قيمة كبيرة لما تضمنته من معلومات مفيدة فى تتبع حركة التأليف اللغوية وبيان جهود العلماء فى المراحل المختلفة فى تشكيل ذلك التراث اللغوى الضخم .

ومن المهم هنا أن ننبه إلى أن الأزهري قد ناقض نفسه فى موقفه من الليث بن المظفر وابن دريد . فإذا موقفه من البُشتى (أحمد بن محمد) المعروف بالحارزنجى ، المعاصر له ، الذى ألف « التكملة » لكتاب العين للخليل بن أحمد ، يمكن أن نفهم دوافعه ، فقد وصفه الأزهري بصفات هى فى مجملها أنه ليس ثبِتاً ولا ثقة ، يقول : قد اعترف

البُشْتَى بأنه لا سماع له في شيء من هذه الكتب ، وأنه نقل ما نقل إلى كتابه من صحفهم ، واعتل بأنه لا يزرى ذلك بمن عرف الغث من السمين . وليس كما قال ؛ لأنه اعترف بأنه صحفى . والصحفى إذا كان رأس ماله صحفاً قرأها فإنه يصحف فيكثر ، وذلك أنه يخبر عن كتب لم يسمعها ودفاتر لا يدري أصحح ما كتب فيها أم لا . وإن أكثر ما قرأنا من الصحف التي لم تضبط بالنقط الصحيح ولم يتول تصحيحها أهل المعرفة - لسقيمة لا يعتمدوا إلا جاهل (ص ٣٣) .

إذا كان هذا موقفه من البُشْتَى ، فما تفسير رجوعه إلى التكملة ونقله كثيراً من المواد اللغوية وبخاصة تلك المواد النادرة الاستعمال التي تصل في قدرها إلى درجة المهمل ؟ . أما موقفه من الليث بن المظفر فأكثر غرابة . فقد ذهب إلى أنه نحل الخليل ابن أحمد تأليف كتاب العين جملة لينفقه باسمه ، ويرغب فيه من حوله (ص ٢٨) . فما في كتاب العين من اضطراب أو خلل أو حروف أزيلت عن صورها ومعانيها بالتصحيح والتغيير ، فمرجه إلى الليث .

ولذلك عني بتتبع ما صُحِّفَ وغيَّر منه ، يقول (ص ٢٩) : فأخرجته في مواقفه من الكتاب وأخبرت بوجه الصحة فيه ، وبينت وجه الخطأ ، ودلت على موضع الصواب منه واستقف على هذه الحروف إذا تأملت في تضاعيف أبواب الكتاب .

فكيف يسير على نهج الخليل في ترتيبه الصوتي ونظام التقليلات وتبويب الأبواب ، وقد وصف الكتاب بأنه منحول ؟ ! . وإذا كان قد صحح بعض ما هو لليث وارتأى فيه وتوقف في حروف لم يوفق إلى تصويبها فأشار إليها بعبارة : إني لم أجده لغيره فاعلم أنه مريب ، فكيف يعزوه إلى الليث نارة أخرى . إنه قد اعتمد على كتاب العين اعتماداً كبيراً ، سواء أصرح بذلك أو لم يصرح ، فعبارة - في معجمه ، للمدقق في جلاء - تتفق مع عبارة الخليل في أكثر الأحيان .

وقد تكرر الأمر ذاته مع ابن دريد وكتابه (الجمهرة) ، فقد وسم ابن دريد بافتعال العربية وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم ، وقد تحدت علاقة الأزهرى بابن دريد من خلال علاقة أستاذه نبطويه بابن دريد ، إذ كان نبطويه يستخف به ولم يوثقه في روايته ، ثم تلك الحادثة التي أثرت في نفس الأزهرى حين دخل يوماً على ابن دريد فوجده سكران لا يكاد يستمر لسانه على الكلام من غلبة السكر عليه ، يقول (وذلك بعد أن قطع صلته به) ص ٣١ :

وتصحفت كتاب الجمهرة له فلم أراه دالاً على معرفة ثابتة ، وعثرت منه على حروف كثيرة أزالها عن وجوها ، وأوقع في تضاعيف الكتاب حروفاً كثيرة أنكرتها ولم أعرف مخارجها ، فأثبتها من كتابي في مواقعها منه ، لأبحث عنها أنا أو غيري ممن ينظر فيه . فإن صحت لبعض الأئمة اعتمدت ، وإن لم توجد لغيره وثقت .

فقد تتبع التصحيف ونبه عليه في كتابه ، وقدم نماذج له في مقدمته ، وقصر كتابه على ما صح له سماعاً من العرب ، عازفاً عن المادة اللغوية التي تضمها الصحف ، يقول (ص ٤٠) : ولو أنني أودعت كتابي هذا ما حوته دفاتري ، وقرأته من كتب غيري ووجدته في الصحف التي كتبها الوراقون ، وأفسدها المصحفون لطلال كتابي . ثم كنت أحد الجانبين على لغة العرب ولسانها ، ولقليل لا يخزي صاحبه خير منه كثير يفضحه .

ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صح لي سماعاً منهم ، أو رواية عن ثقة ، أو حكاية عن خط ذي معرفة ثابتة اقترنت إليها معرفتي ، اللهم إلا حروفاً وجدت لابن دريد وابن المظفر في كتابيهما ، فبينت شكى فيها ، وارتيايى بها . وتراها في مواقعها من الكتاب ووقوفى فيها .

إن المقارنة المبدئية بين قوله وفعله تفضح هذا الموقف المتناقض ، ولكننا لا يمكن أن نصل إلى حكم دقيق قاطع إلا بعد مقابلة كاملة بين المواد اللغوية الواردة في التهذيب والمواد اللغوية الواردة في كتابي العين والجمهرة . ومادامنا لا نستطيع أن نقوم بها الآن في هذا المقام فنرجى الحكم إلى أن نتاح لنا هذه المقابلة في بحث علمي مستقل . وبين الأزهري في تفصيل في مقدمته أيضاً أن الدافع إلى تأليف معجمه أنه قصد به معرفة معاني القرآن وألفاظ السنة بطرق ثلاث هي الجمع والاستقصاء والاستشهاد ، أي الجمع من لغات العرب وألفاظها ، والاستقصاء في تتبع ما حصل منها ، والاستشهاد بشواهد أشعارها المعروفة لفصحاء شعرائها التي احتج بها أهل المعرفة المؤتمنون عليها ، يقول إن الدافع خلال ثلاث :

١ - تقييد ما حفظه ووعاه من أفواه العرب الذين شاهدتهم وأقام بين ظهرانيهم سنوات أيام الأسر . وهذه ميزة كان الأزهري لا يفتأ يذكرها في مواضع عدة ، فلم يقم توثيقه للمادة اللغوية كما قلت على الأخذ عن العلماء ، فذلك نهج قاصر هيأت الظروف له أن يستكملة من خلال المشاهدة والمشافهة والسماع المباشر .

٢ - أداء النصيحة الواجبة على أهل العلم الجماعة المسلمين ، عملاً بالحديث النبوى الكريم « ألا إن الدين النصيحة لله ولكتابه ، ولأئمة المسلمين ولعلمائهم » .

٣ - والثالثة لها أكثر القصد ؛ رصده ما فى كتب اللغة مِن دَخَلٍ وَعَوَارٍ ، وإن كان بها كثير من الصحيح السليم (الفصح) ، غير أن النوع الأول أشكل على أبناء زمانه ، فليست لديهم المعرفة ولا الخبرة الكافيتين لتمييز الصحيح من السقيم والتنبيه على أشكال التصحيف والتحريف فيها ، وبيان التفسير المزال عن وجهه . (ص ٦) .

وقد سار الأزهرى فى ترتيبه (تهذيب اللغة) على نهج الخليل فى ترتيبه (معجم العين) ، وهنا يتأكد لنا ذلك التناقض الذى وقع فيه الأزهرى ، فقد أشار فى مواضع عدة إلى أن كتاب العين منسوب إلى الخليل ، وأن الليث وضعه ونحله إلى الخليل ، وأن ما فيه من خلل واضطراب وتصحيف وتحريف يجعله على ثقة بأن الخليل لم يؤلفه ، وأن الليث هو المسؤول الأول عما وقع فيه ، وحين أراد أن يبين المنهج الذى انتهجه عدل عن موقفه السابق ، ونقل عن الخليل أسسه الأساسية فى الترتيب ، وهى الأساس الصوتى ، وترتيب الأبئنة ، ونظام التقلبيات ، يقول (ص ٤١) : ولم أر خلافاً بين اللغويين أن التأسيس المفضل فى أول كتاب العين ، لأبئ عبد الرحمن الخليل بن أحمد ، وأن ابن المظفر أكمل الكتاب عليه بعد تلففه إياه عن فيه . وعلمت أنه لا يتقدم أحد الخليل فيما أسسه ورسمه . فرأيت أن أحكيه بعينه لتأمله وتردد فكره فيه ، وتستفيد منه ما بك حاجة إليه ، وأتبعه بما قاله بعض النحويين مما يزيد فى بيانه وإيضاحه .

فقد التزم إذن فى ترتيب المواد اللغوية نهج الخليل ؛ والأساس الأول فيه : ترتيب حروف الهجاء ترتيباً معيناً ، يتبع مخارج الحروف ، يبدأ بأقصاها فى الحلق وأدناها وهو العين - فى رأى الخليل - ثم ما قرب مخرجه منها الأرفع فالأرفع ، حتى يأتى على آخر الحروف . وهذا تأليفه : (ع ح هـ خ / ق ك / ج ش ض / ص س ز / ط د ت / ظ ذ ث / ر ل ن / ف ب م / و ا ي) . أما الأساس الثانى فهو ترتيب الأبئنة ، فيبدأ بالثنائى ثم الثلاثى (الصحيح والمعتل واللفيف) والرباعى والخماسى . أما الأساس الثالث فهو نظام التقلبيات ، إذ يذكر فى كل بنية التقلبيات الممكنة ، ويراعى عدم التكرار فيما يستقبل ، ويخص على ما استعمل من تلك التقلبيات (المستعمل) ، وما أهمل (المهمل) .

وقد بدأ بباين نقلهما كلية ، إذ رأى أن المقدمة التي وضعها الخليل للعين أفضل بل أو في ما يجب أن يصدر به كتابه ، وهما باب ألقاب الحروف ومدارجها ثم باب أحياز الحروف . وهكذا فإنه لم يضيف شيئاً يذكر إلى منهج الخليل العسير على من أراد أن يخرج منه حرفاً معيناً ، وقد دفع ذلك المسلك الوعر الناس إلى إهماله ، ليس لأى سبب سوى تعقد الترتيب وتخليط التفصيل والتبويب . بيد أن ذلك لا يقلل من قيمته ، إذ إنه يعد من أوثق المعاجم اللغوية . ألم يقل الأزهري « ولم أودع كتابي هذا إلا صح لى سماعاً منهم أو رواية عن ثقة أو حكاية عن خط ذى معرفة ثاقبة اقترنت إليها معرفتى . وقد اعتذر عن حذف بعض الحروف والشواهد حرصاً منه على عدم التطويل والتكثير . وعلى الرغم من ذلك فقد حوى مادة لغوية ضخمة ، حاول بها تفسير ألفاظ القرآن الكريم والحديث النبوي وأشعار العرب وأمثالها . أما عبارته فقد تناولتها فيما سبق ، ويكفى هنا فى ختام هذا التحليل أن أورد رأى أحد تلاميذه فيه ، وهى كلمة جامعة ، فيها يقول عن التهذيب : « كتاب قد اشتمل من لغة العرب على جزء متوفر مع جُساءة فى عبارة المصنف وعجرفة فى ألفاظه » . وقد أدى منهجه فى التوثيق اللغوى أن يعتمد عليه ابن منظور خاصة فى معجمه (لسان العرب) ، اعتماداً كاملاً ، فيفرغ معظم كتاب الأزهري فى معجمه .

وفيما يلي نموذج من معجم (تهذيب اللغة) للأزهري .

من معجم تهذيب اللغة للأزهري

رحمہ

عقل .

تهذيب اللغة

تَرْفَعُ: وَارْتَفَعَتْ: (١٣) الصَّوْتِ الَّذِي يُسْمَعُ
مِنْ بَيْنِ الْعَابَةِ، وَهِيَ الرِّفَاقُ. وَقَالَ الْأَعْمَشُ:
هُوَ صَوْتُ جُرَدَانٍ إِذَا تَنَقَّلَ فِي فُتَيْهِ .
وَقَالَ الْجَيْشُ: الرِّفَاقُ: صَوْتٌ يُسْمَعُ مِنْ
فُتَيْ الدَّيْبَةِ كَمَا يُسْمَعُ الرَّجُلِينَ مِنْ فُتْرِ الْأَثَرِ .
بِقَالَ رَعَى رَعَى رَعَى كَمَا قَالَ: فَفَرَّقَ بَيْنَ الرَّعِيْنِ
وَالرَّوْعِيْنِ . وَالْعَوَابُ مَا هَلَاهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ .

وقال ابن السكيت: يقال ما نرفع منى منى برفاع^(١)، أى ما نطعمه ولا نقبل مما أنصحك به شيئاً. ويقال لذي يزيد فى الحديث: هو صاحب تَكْيِيتٍ وترقيع وتوسيل، وهو صاحب رَمِيٍّ: يزيد فى الحديث.

[رعن]

باب العين والقاف مع اللام

رَقِيبُ الْأَب. قال: ومعرفة العائلة أن ينظر إلى
أخوة الجاني من قبل الأب فيحذرون ما تحصل
العائلة، فإن احتلوا أروها في ثلاث سنين،
وإن لم يحتلوا رقت إلى بنى جدّه، فإن لم
يحتلوا رقت إلى بنى جدّ أبيه، فإن لم
يحتلوا رقت إلى بنى جدّ أبي جدّه، ثم
هكذا لا ترفع عن أبي أبير حتى يميزوا
قال ومن في الديوان ومن لا ديوان له في
العقل سواء.

وقال إسحاق بن منصور : قالت لأحد
الرجال : من المائدة ؟ فقال : القيلة ، إلا
(١) والسمين : « والعريق » ، صوابه من
السمان .

عقل ، علق ، لقم ، لقم ، قلع ، قلع ، قلع ، قلع :
مستعملات .

[۷۱]

في الحديث أن امرأتين من هذيل افتتلا،
فمرت إحداهما الأخرى بجمبر فأساب بطنها
فقتلتها، فقص رسول الله عليه بدريتها على
عاقبة الأخرى.

أخبرنا عبد الملك عن الربيع عن الشافعي أنه قال: العاقلة هم العصبة. قال: ورفض رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه بذي شبر المدد والخطأ المحض على العاقلة، يؤدوها في ثلاث سنين إلى ورثة المقتول. قال: والعاقلة هم القرابة من (١) في التامس أربعة كقلم، وسحاب، وكباب.

أهم يُحكىون بقد ما لا يظنون ، فإن لم تكن
عاقلة لم يحفل في حال الجاني ولكن بهدر عنه .
وقال إسحاق : إذا لم تكن العاقلة أصلاً فإنه
يكون في بيت المال ولا تُقدر الدية .

قلت : وقسّ في كلام العرب : الدية ،
سميت عقلاً لأن الدية كانت عند العرب في
المجاعة إبلاً ، وكانت أموال القوم أن
يركضون بها الدماء ، فسُميت الدية عقلاً لأن
القائل كان يكتف أن يسوق إبل الدية إلى
قبيلة ورثة القتل ، ثم يبتاعها بالشغل ويصلها
إلى أولياءه . وأصل القتل مصدر فقلت البعير
بالقتال أهله عقلاً ، والقتال : حبل يُلقى به
بد البعير إلى ركبه فيشد به .

وقضى رسول الله صلى الله عليه وآله في دية
الخطأ المحض وبنييه الدية أن ينزها عن
القائل ويخرج منها ولده وأبوه فأما دية الخطأ
المحض فإبواب قسم أحاسن .
محاض ، وعشرين بنت لبون ، وعشرين إبل ،
لبون ، وعشرين حقة ، وعشرين جذعة . وأما
دية شبه السدقائها فتلقا وهي مائة بغير إبل ،
مئة ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربع
مابين ثنية إلى إزول عابها ، كلها حقة . فقصية

القائل إن كان قتل خطأ محضاً غرموا الدية
لأولياء القتل أحاسن كما وصفت ، وإن كان
القتل شبه السدقاً غرموا منطقة كما وصفت في
درب سنين . وهو القتل ، وهم العاقلة .

ويقال عقلت فلاناً ، إذا أعطيت دية
ورثته . وعقلت عن فلان ، إذا أوتيت جناية
فغسرت ديتها عنه . وهذا كلام العرب .

وروي عن الشعبي أنه قال : « لا تقتل
العاقلة عمداً ولا عبداً ولا مسلماً ولا أمة » .
الذي أن القتل إذا كان عمداً محضاً لم تنرم
الدية عاقلة القاتل ؛ وكذا في إن صُرع الجاني
من الدية على حاله بغير منه لم يلزم عاقلة
ما سولع عليه . وإذا جنى عبد لرجل ستر
على إنسان جناية خطأ لم تنرم عاقلة مولاه
جناية العبد ، ولكنه يقتل لسيده ؛ إنا أن
يؤذيه من عبده . وقيل متى قوله « لا تقتل
العاقلة عمداً » أن يجرى سر على حشر جناية
خطأ فلا يلزم عاقلة الجاني ممن العبد . وهذا
أشبه بالمشي . ورواه بعضهم : « لا تقتل العاقلة
السدق ولا العبد » .

وقال سيد بن السيب في تايبيه من أهل المدينة: الرأى ثمانين الرجل إلى ثلاث دينة ، فإذا جازت الثلاث وُدت إلى نصف دية الرجل. ومما أن دية الرأى في أصل شريعة الإسلام على النصف من دية الرجل ، كما أنها توث نصف ما يوث الله ، فجاء سيد بن السيب جراحاً مساوية جراح الله كذا فيا دون ثلث هدية ، تأخذ كما يأخذ الرجل إذا جرح عليه ، فلما في إصبع من أصابعها عشر من الإبل كما يصح فرجل ، وفي إصبعين من أصابعها عشرون من الإبل ، وفي ثلاث أصابع ثلاثون كالزئيل . فإذا أصيب أربع من أصابعها وُدت إلى عشرين لأنها جاوزت ثلث الدية فردت إلى عشرين لأنها جاوزت ثلث الدية فردت إلى النصف مما فرجل .

وأما الثاني وأهل الكوفة فأنهم جعلوا في إصبع الرأى حكاً من الإبل ، وفي إصبعين لها عشران . ولم يستمر الثالث الذي اعتبره ابن السيب .

وفي حديث أبي بكر الصديق أنه قال حين لفتنت العرب من أداء الزكاة إليه بعد موت

الذي صل الله عليه : « لو مشيتي مثلاً بما أدوا إلى رسول الله صل الله عليه تساقطت عليه » . قال أبو عبيد ، قال الحسن : النقال صدقة عام ، يقال أخذ منهم عقل هذا العام ، إذا أخذت منهم صدقة . وأشد غيره لسروين صدقات الكسبي .

سعى جفلاً فلم يترك لنا سبداً فكيف لو قد سى عمرو مثاليين^{١٥} أصبح المرء أروفاً ولم يجدوا حد الفراق في المهبأ جفاليين .

وقال بعضهم : أراد أبو بكر رضي الله عنه بالنقال المبل الذي كان يُنقل به القريضة التي كانت تؤخذ في الصدقة ، إذا تمسها المبل أخذ منها جفلاً بغيرها به . وذلك أنه كان على صاحب الإبل أن يؤدي على كل قريضة مثلاً يُنقل به ، ورواه ، أي سبلاً .

(١٥) الحسن (عقل و سبي ، وهد) . وانظر يزه في مروج منية بن أبي سفيان ، وكان سارية استبد على صفة كعب بن الأشجعي عليه . وانظر الميزان ٣ : ٣٨٧ والألفان ١٨ : ٩٠ ، ومجلس نخب ١٧١ .

ويقال: فلان قِيدُ مائة، وعَة
إذا كان قد أُوذِيَ إذا أسر مائة. وقال
يزيد بن الصّيق:

أساور بَ راعين وأجنى
المئين في الصباح وفي الدهر^(١)

وقال أبو سعيد: قال الأصمى: يقال
عَقَلَ الرجلُ يَمِقلُ مَقْلًا، إذا كان عاقلاً.
وقال غيره: سُمِّيَ مَقْلُ الإنسان - هو تمييزه
الذي به فارق جميع الحيوان - عَقْلًا لأنه يَمِقله،
أي يحميه من التورط في الملتصكة، كما يقال
القتالُ البهيم من ركوب رأس. وقيل إن
الدية سُمِّيَتْ مَقْلًا لأنها إذا وصلت إلى وليّ
القتول عَقَلَتْه عن قتل الجاني الذي أذاعها،
أي منعت. وقال الأصمى: عَقَلَ القبطي يَمِقلُ
مَقْلًا، أي انتقم؛ وبه سُمِّيَ الزميل عاقلاً.
ومنه المَقِيل، وهو الملقب. وعَقَلَ الدواء
بطلته ينفله مَقْلًا، إذا أمسكه بعد استطلاقه.
ويقال: أعطى مَقْلًا، فيعطيه دواء يَسْرِكُ
بطنه.

(١) البيت معروف في اللسان (مقل).

وقال ابن شميل: إذا استَطَلَقَ بطنُ
الإنسان ثم استسك فقد مَقَلَ بطنه، وقد
مقل الدولة بطنه، سواء. ويقال القوم على
تساؤلهم الأول من الدية، أي يؤذونها كما
كانوا يؤذونها في الجاهلية، واحشها مَقَّة.
ومقل المصدق الصدقة، إذا قبضها. ويقال
لا نشر الصدقة حتى يَمِقلها المصدق، أي
ينبضها. ويقال نقمة مَقْلًا. وبسر مقل بين
العقل، وهو أن يكون في رجله التواء. والمَقْلُ:
أن يكون بالقرس ظُلْعٌ ساعة ثم ينسط. وقد
احمقل فلان رَحْمَةً، إذا وضع بين ركابه وساتيه.
واحمقل الشاة، إذا وضع رجليها بين نَفْثِ
وساتيه فخلبها. ويقال لفلان مَقَّةٌ يَمِقلُ بها
الناس، يعني أنه إذا صارهم مقل أرجلهم،
وهو الشنزيّة والاحمقل.

قال: وقال غير واحد: المَقْلُ: ضرب
من الوشي. والثقيلة: السكرية من النساء.
والإبل وغيرها، والجميع القتال. ومَقَلَ النخل،
إذا قام قائم الظهيرة. ويقال احمقل فلان
الرجل، إذا أتى رجله فوضعهما على المورك.
وقال ذو الرمة:

أُحِلَّتْ اعتقال الرجل في حمله^(١)

إذا شرك المرماة أودى نظامها^(٢)

أى خفيت آثار طرقتها .

ويقال تغفل فلان قادمة رحله ، بمعنى
اعتضه . وقال النابغة :

« متغفلين فوادم الأكوار^(٣) » .

وسمعت أعرابياً يقول لآخر : تغفل لي
بكفتيك حتى أركب بهوى . وذلك أن بهويه
كان قائماً بظلاله ، ولو أناعلم ينهض به ويعملوا
لنجح له يديه وشبك بين أصابعه حتى وضع
فيها رجله وركب .

ويقال اعتقل لسانه ، إذا لم يقدر على

الكلام . وقال ذو الرمة :

وسقط اللسان بنسب ختيل

يمجد كأنه رجل أقيم^(٤)

(١) ديوان ذى الرمة ٦٣٩ واللسان (عقل) .

(٢) ن حواشي اللسان : « الصنائع : حكنا أئده .
الأزهرى ، والذى في شعره :

فلأيتناك تصائد وليدتين

أنت إليك فوادم الأكوار
وأورد في روايات أخرى ثم قال : ولأنها هو للبرار
ابن سعيد النفسي . وسدده :

« يا ابن الحزم إليك أقل صحتي » .

وانظر ديوان النابغة ٣٥ واللسان (عقل) .

(٣) ديوان ذى الرمة ٥٩٣ واللسان (عقل) .

قال أبو سعيد : يقال عقل فلاناً وعقلته ،

إذا أفاقه على إحدى رجليه ، وهو منقطع^(١)

منذ اليوم . وكل عقل ونفع . وصار دم فلان

تغفل على قومه ، إذا تجرموه . ويقال اعتقل

فلان من دم صاحبه ومن ماله ، إذا أخذ

المقل . والمائل : حيث تغفل الإبل . وعقلت

البراة شرطاً ، إذا تشبهت . والمائلة : المائلة .

والذرة : الكثرة والصانعة خيلة البحر . والمقول :

العقل . يقال ماله مقول بم أي ماله عقل .

تغلب عن ابن الأعرابي قال : المغفل :

الغيب في الأمور . والمغل : القلب ، والغلب :

المغل .

البيت : المغل : المغفل . وهو الخمين ،

وجمه مقول . وأنشد :

وقد أعددت لحدثان جيمعاً

لأن الرء ينفسه المغول^(٢)

قلت : أرله أراد بالمقول التبعيض في

الجيل : يجل ويحل عقل ، إذا تحضر في حوزة

(١) البيت لأخيه بني الجراح . الأغانى ١٣٩٢١٣

واللسان (عقل) .

(٢) م ٢١ - تهذيب اللغة

(٨)

بناء المعجم على أساس الأصول

(الأخير فالأول)

- صحاح العربية للجوهري

- لسان العرب لابن منظور

- القاموس المحيط للفيروزابادي

- تاج العروس للزبيدي

صاح العربية للجوهري

على الرغم من أن معجم (تاج اللغة وصحاح العربية) قد أحدث تحولاً جوهرياً في تاريخ التأليف المعجمي بابتداع الجوهري نهجاً جديداً في التصنيف والترتيب ، فإن الخلاف بين العلماء ما زال قائماً والجدل مستعراً حول براءة اختراع هذا النهج ، فقد ذهب بعضهم مذهباً معتدلاً حين قال لقد تأثر الجوهري في ترتيب معجمه ببوادير هذا الترتيب في كتاب خاله ، أبي إبراهيم إسحق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠ هـ) المعروف باسم (ديوان الأدب) . إذن فقد كانت البداية على يديه ، وقد تتلمذ الجوهري عليه ، وأخذ عنه . وذهب فريق آخر إلى أنه لم يكن أول من توصل إلى هذا النهج فقد سبقه البندنجي «صاحب كتاب التنقيح» (ت ٢٨٤ هـ) ، والفارابي ، خال الجوهري ، الذي سار في إثر هذه الطريقة غير المسبوقة مع توسيع وتفصيل . ورفض فريق ثالث أن يكون غير الجوهري أول من فكر في وضع معجم شامل على هذا الأساس ، إذ لم يراع البندنجي إلا الحرف الأخير ، مهملأ النظر إلى الحرفين الأول والثالث . أما الفارابي فقد قسم معجمه إلى ستة كتب (كتاب السالم) ، وكتاب المضاعف ، وكتاب المثال ، وكتاب ذوات الثلاثة (أي الأجوف) ، وكتاب ذوات الأربعة (أي الناقص) ، وكتاب الهمزة) ثم كل كتاب منها إلى قسمين ، الأول منهما يختص بالأسماء والثاني يختص بالأفعال ، وكل قسم منها إلى أبواب ، على أساس الأبنية . ولكنهم ينسبون أنه قسم هذه الأبواب وفق حروف الهجاء (أ ب ت ث . . . الخ) على حسب الأصل الأخير من الكلمة ، ثم رتب المفردات في أصولها وفق الحرف الأول منها فالثاني ، فما بعده من حروف تبعاً لأصول كل بنية .

وهكذا فالأرجح أن ينسب هذا النهج إلى مبتكره الأولي به ، الذي طبقه إلى حد بعيد وهو الفارابي ، ولكن كان مدخله الأساسي تقسيم المواد اللغوية على أساس

الأبنية، وقد تأثر فيه بكتاب العين، كما أنه اقتصر على مواد قليلة بالنظر إلى ما ضمه معجم الجوهري، فاشتهر به لتوسعه في استخدامه وتطبيقه على نحو شامل، وشاع بين الناس لقرب متناوله. فقد كانت الحاجة في تلك الفترة التي ألف فيها، ملحة إلى ذلك النظام، فقد شاع السجع في القرن الرابع الهجري - على النحو ما يذهب إليه د. حسين نصار في المعجم العربي (ص ١٧٦) واحتاج الأدباء إلى الكلمات المتحدة الحرف الأخير، وكذلك اختفاء العرب من بين الشعراء، وغلبة الأعاجم على الشعر، وضعف محصلهم اللغوي، وحاجتهم إلى البحث عن الألفاظ التي تتفق مع قوافيهم.

وتذكر كتب التراجم والطبقات أن الجوهري قد كون ثقافته اللغوية من طريقين؛ الأولى من خلال الأخذ عن العلماء، وهم في المقام الأول خاله الفارابي، وأبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، والثانية من خلال رحلة إلى البادية ومشاهدة العرب الخالص. فقد تابع المتقدمين في عدم الاكتفاء بتحصيل اللغة عن طريق الرواية عن العلماء الثقات، والرحلة إلى البيئات الموثوق في نقاء لغتها وفصاحتها سكانها، وذلك لزيادة المحصول اللغوي من جهة، والاستيثاق من صحة ما تلقاه عن شيوخه من مواد لغوية من جهة أخرى.

وترجع علة تسمية معجمه بصحاح العربية (صحاح بكسر الصاد جمع صحيح أو صحاح بفتحها مفرد نعت مثل صحيح) إلى قوله محدداً المنهج الذي سلكه: قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة... على ترتيب لم أسبق إليه، وتهذيب لم أغلب عليه، بعد تحصيلها بالعراق رواية، واتقانها دراية، ومشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية، ولم آل في ذلك نصحاً ولا ادخرت وسعاً (٣٣/١). وقد التزم إثبات الصحيح من الألفاظ، وهو هدفه الأساسي من وضعه لمعجمه كما يقول، فلم يعن بحصر كل المواد واقتصر على المتداول من المفردات، إذ رأى أن يُعَدَّ العهد بالعربي الفصيح قد أدخل على اللغة ما ليس فيها، ولقد بلغ الاختلاط في هذا إلى درجة أن اشتهى (الصحيح) بغير الصحيح، فألف كتابه ليثبت فيه ما ذكره لنا منه أنه الفصح في اللغة. وهو بذلك يخالف الكتب السابقة عليه، التي أثبتت أو حاولت دون شك أن تثبت الصحيح، ولكنها عرجت على غير الصحيح أيضاً وما لم يُثَبِّتْ لتَنقُده أو تُعَلَّقْ عليه. ويلزم هنا أن ننبه إلى اختلاف موقف العلماء من هذا

النهج ؛ فإن كان بعض العلماء قد رأى فيه نهجاً مقبولاً لتنقية اللغة من الألفاظ التي لم يستوثق منها ، فقد رأى آخرون أنه قد فاتته كثير من المواد اللغوية الصحيحة التي قصر عزم الجوهري ومعرفته عن إثبات صحتها ، وقد سوغ ذلك للفيروزابادي أن يقول إن الجوهري قد ترك بذلك نصف اللغة . ولكنه على كل حال يمثل وجهة نظر المؤلف فيما وثق في صحته ، ويكون إعراضه عن المواد التي لم يذكرها اتجاهاً خاصاً به ، لا يقلل من قيمة المعجم ، ويمثل النهج الذي اكتمل على يديه خطوة رائدة في مسار حركة التأليف المعجمي .

وقد التزم الجوهري في ترتيبه لمعجمه الترتيب على أساس ترتيب حروف الهجاء ، فكانت أبوابه مقسمة بعددها ، ولكن الانطلاق ليس من الصورة التي توجد عليها الكلمة ، وإنما من المادة المجردة ، أي أنه لا بد أن تجرد الكلمة أولاً من الحروف الزوائد ، ثم ينظر إلى الحرف الأخير من المادة الأصلية ، ثم قسم كل باب إلى فصول بعدد حروف الهجاء أيضاً ، وذلك بحسب الحرف الأول من المادة الأصلية ، دون اعتبار لعدد حروف المادة ، وغير المستخدم من المواد اللغوية . فالأساس إذن الحروف الأصول ، وبعد الأصل الأخير (الباب) ، والأصل الأول (الفصل) ؛ ففي باب (الراء) - مثلاً - تجمع كل المواد المنتهية بهذا الحرف ، وفي فصل (الجيم) منه تجمع كل المواد المبدوءة بهذا الحرف من هذا الباب ، ثم ترتب المواد بعد ذلك وفق الحروف الأخرى للمادة ؛ أي حسب الحرف الثاني ، إن كانت الكلمة ثلاثية ، فالثالث إن كانت رباعية ، فالرابع إن كانت خماسية . . .

ويلاحظ هنا أنه قدم فصل (الواو) ، وجعله بين النون والهاء ، والتزم بذلك أيضاً في الترتيب الداخلي للمواد . ويلاحظ كذلك أنه قد ارتبط عدد فصول كل باب بوجود المواد المستعملة فيه أو عدم وجودها ؛ فهناك أبواب اكتملت فصولها الثمانية والعشرين ، بينما توجد أبواب أخرى لم تكتمل فصولها . وهكذا يكون المعجم مكوناً من ثمانية وعشرين باباً في الأساس . أما معظم الأبواب فيقل عدد فصولها عن ثمانية وعشرين تبعاً لطبيعة المادة كما قلت . ومن ثم فإن مجموع ما يضم الصحاح من فصول - كما يقول محققه الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار في المقدمة ص ١٢٩ - اثنان وثلاثون وستمائة فصل ، وأما عدد المواد اللغوية فيه فالتواتر أنها بلغت أربعين ألف مادة .

اختتم معجمه بباب الألف اللينة ، ويقصد بها الألف الأصلية التي ليست منقلبة عن

همزة أو حرف لين (وقد تحقق هذا في الحروف والأدوات) . ولم يقسم هذا الباب إلى فصول تبعاً للحرف الأول - كما هي العادة في بقية الأبواب - وإن راعى ذلك في ترتيب الأدوات . وننبه كذلك إلى مراعاته للثلاثي في المقام الأول ، فلم يفصل بين الثلاثي وغيره .

عنى الجوهري بضبط المواد اللغوية درءاً للتصحيف ومنعاً للتحريف ، ولم يكن الضبط بوضع الحركة على الكلمة وإنما يذكر نوع الحركة بعد الكلمة ، مقتصرأ في ذلك على ذكر حركة الحرف المحتمل أكثر من وجه . وفي كل قسم كانت له طريقة ؛ ففى المصادر كان الضبط للحرف الأول ، وفى الأسماء كان الضم والكسر والفتح للحرف الأول والتحريك بالتغير ، حين ينتقل إلى صيغة المضارع ، وكان يذكر المصدر بجواره أحياناً لأهميته أو لإمكان وقوع اللبس فيه أو لندرته أو لصعوبة بناؤه إلى آخر تلك العلل الموجبة للذكر والتنبيه ، وقد اكتمل هذا النهج فى الضبط فيما بعد على يد الفيروزابادى .

ويبدأ عادة بالمصدر محدداً معناه ثم يذكر الفعل وسائر مشتقات المادة ، وقد عنى فى تحليل المواد وضعفاتها ومزيداتها بإيضاح المعانى الناتجة عن التغيير من حالة إلى حالة والاستشهاد على ذلك بالتصوص الأدبية الموثوق بها من الشعر والنثر والحكم والأقوال والأمثال ، وإن أولى القرآن الكريم والحديث الشريف عناية خاصة .

ويلاحظ هنا أيضاً أنه كان يكرر المادة إذا تعدد معناها واتفق ضبطها ، وثبتت اللغات المختلفة فى المادة الواحدة ، وينسب المادة إلى اللغة التى تستخدمها ، ويحشد القواعد النحوية والصرفية ، ويناقش آراء العلماء ، منبهاً على مواضع الخلاف أو الاتفاق بينهم ، مهتماً بنسبة ما ينقل إلى أصحابه أحياناً . وهكذا يكون الجوهري قد أضاف إلى صناعة المعجم إضافات قيمة ، ولكن كما قلنا مراراً لم يسلم عمل من نقد ، وبخاصة وقوع بعض التصحيقات والتحريفات فيه . وعلى الرغم من ورود خبر - صح أو لم يصح - أساسه الاعتذار عما أخذ على « الصحاح » من هذه المآخذ التى عنى بعض العلماء بتتبعها واستخراجها والتنبيه عليها ، وهو أن الجوهري قد توقف فى تأليف معجمه عند حرف الضاد ، وقد ظل المعجم على مسودته ، لم ينقح ولم يبيض حتى وفاته ، فبيضه وأخرجه أبو اسحق بن صالح الوراق ؛ تلميذ الجوهري ، وغلط فيه فى مواضع كثيرة ، وقد أشار محقق الكتاب فى مقدمته (ص ١٣٤) ، إلى ذلك ،

بالإضافة إلى تأكيد نقد الفيروز ابادى لعمل الجوهري بإهماله بعض المواد الصحيحة ، وكذا نسبة الأقوال لغير أصحابها ، وغلطه في ترتيب المواد ، واشتماله على أخطاء نحوية وصرفية ، وعدم دقته في نقل أقوال العلماء ، واضطرابه في نسبة الأحاديث النبوية إلى غير روايتها ، وكذلك نسبة الكلام إلى النبي على أنه حديث ، وخلطه بين أجزاء الآيات من الشعر ، وخطئه في شرح معاني المفردات . على الرغم من ذلك كله فإن ما في العمل من مزايا تجاوز هذه العيوب بدرجة كبيرة ، قد وجهت العلماء إلى العناية به في صور شتى ؛ فعنى ابن بري (ت ٥٨٢ هـ) ، تلميذ الجوهري ، بالتنبيه على ما وقع من الوهم في كتاب الصحاح ، في حاشيته عليه ، وذكر الكلمات التي وضعت خطأ في غير مواضعها ، وأضاف بعض الشواهد التي لم يذكرها الجوهري . أما الصاغاني (ت ٦٦٠ هـ) في تكلمته ، فقد ذكر بعض المواد التي تركها الجوهري ، مع تعليق موجز على ما ذكره الجوهري من معاني المفردات أو نسبة الآراء إلى قائلها .

وعنى العلماء إلى جانب ذلك بتهذيبه وتنقيحه ، ومن ذلك تنقيح الجواليقي ، أبي منصور موهوب بن أحمد (٤٦٥ هـ) مع حذف الشواهد ، وتنقيح الزنجاني ، أبي المناقب محمود بن أحمد (ت ٦٥٦ هـ) ، وكان أشهرها اختصار الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت ٦٩١ هـ) ، المسمى « مختار الصحاح » ، فقد اختار بعض المواد من صحاح الجوهري ، مستهدفاً بذلك تلبية حاجة الحفاظ والأدباء ورجال الفقه واللغة إلى تلك المواد في صورة يسيرة وسريعة ، كان عليه لأجل ذلك أن يضيف مواد أخرى ، من تهذيب اللغة وغيره من المعجمات . وقد حفزت قيمة هذا المختصر « وزارة المعارف المصرية » إلى تعميم الانتفاع به بعد تفسير تناوله وتغيير منهجه ، دون مساس بالمادة الأساسية وخصائصها في الأغلب . فقام الأستاذ محمود خاطر بتهذيبه وإعادة ترتيبه ، مراعيًا الحرف الأول من المادة الأصلية وما يليه ، الثاني فالثالث وأن يرد إلى كل مادة مشتقاتها التي يصعب على الطالب ردها ، وأن يحذف ما لا ينبغي أن يطرق مسامع النشء . وقد طبع سنة ١٩٠٧ م ، ثم أعيد طبعه مراراً ، ومنه طبعة تنصدها مقدمة قيمة ، قام بها زميلي د . عبد الفتاح البركاوي ، سوف نعالجها في موضوعها إن شاء الله .

وتجدر الإشارة هنا إلى عناية بعض الباحثين بما وجه إلى معجم الجوهري من نقد وإلى مناقشة كل مأخذ على حدة ، والرد عليه . ويغلب على ذلك طابع الجدل

والتشديد على استحالة وقوع الجوهري في أوهام أو أخطاء ، وإنكار ما ورد في معجمه بنسبته إلى أبي اسحق الوراق . وكان ردهم على المأخذ الأساسية الأول ، وهو الاقتصار على المواد الصحيحة ، وغياب مواد أخرى صحيحة لا تقل عما أثبت ، بأنه ليس ملزماً أن يدون كل ما في اللغة من مفردات ، كما قال هو نفسه في المقدمة : فلا يوجد أحد أحاط باللغة كل الإحاطة . . . إلى آخر ما ذكر في مقدمته . وبالنسبة للمأخذ الثاني ، وهو وقوع تصحيف وتحريف في بعض المواد ، كان ردهم بأنه لا يسلم أحد من الخطأ ، فالمرء بخطيء ويصيب فيما يؤلف وبخاصة في الأعمال الضخمة وبالنسبة للمأخذ الثالث ، وهو وجود أخطاء عامة كما ورد لدى ابن بري خاصة ومقدمة المحقق الأستاذ أحمد عطار . كان الرد أن الجوهري قد توفي قبل أن يتم معجمه ، فلم يتيسر له مراجعة سائر كتابه ، ولم ينقحه . وكان على من أخرجه أن يستدرك ذلك قبل نشره بين الناس . وقيل أيضاً أنه قد استقى مادته من العين والجمهرة والتهذيب وغيرها ، ولم يخالف من سبقه في شرح المفردات ، وكان يصرح بالمصدر الذي نقل عنه أحياناً ويغفله أحياناً أخرى ، بل قيل إن جميع ما ورد فيه موجود في التهذيب إلا بعض الشواهد التي أتى بها من عنده . وعلى الرغم من التشابه الكبير بين معجم الجوهري ومعجم العين ومعجم التهذيب في جوانب شتى ، إلا أن هناك زيادات واضحة أضافها الجوهري من خلال الطريقتين اللتين اتبعهما في جمع المادة اللغوية ، كما أننا لا يمكننا أن نصل إلى حكم دقيق في هذه المسألة الأخيرة إلا بعد مقارنة شاملة للمواد في هذه المعاجم الثلاثة .

ومهما يكن من شيء فإن نهج الجوهري المكتمل في معجمه قد تجاوز المصاعب والمشكلات الناجمة عن استخدام طريقة الترتيب الصوتي ونظام التقليلات ، إذ إن الاعتماد على أصول المادة طريق أبسر ونظام أكثر ضبطاً وإحكاماً . وينبغي أن نضيف في طريقة الكشف عن كلمة ما ، بالإضافة إلى المبدأ الأول وهو إرجاع المادة حروفها الأصلية ؛ بتجريدتها من حروف الزيادة بأنه يستلزم ذلك أيضاً رد الحرف المحذوف إليها إن كان بها حذف ، ورد حروف العلة إلى أصلها إن كانت منقبة عن أصل ، ورد الجمع إلى مفردة ، والمؤنث إلى مذكره ، والمصغر إلى مكبره . . الخ . حتى نصل إلى تحديد سليم لحرف الباب ، وهو الحرف الأخير من المادة الأصلية ، كما قلنا ، وحرف الفصل ، وهو الحرف الأول منها ، ثم حروف الحشو حسب بنية الكلمة (ثلاثية ، رباعية ، خماسية) ، وإن كانت هذه البنية الثلاثية هي المحور دائماً . وأظن بعد ذلك أننا

لسنا فى حاجة إلى سرد مزايا هذا المعجم ، وذلك لورودها فى ثنايا معالجتنا لمنهج
وتبويبه وترتيبه وطريقة عرض مادته والاستشهاد عليها وضبطه ، وطريقة تعامله مع
مصادره ، واهتماماته ، وإضافاته وتمييزه الأساسى من جهة توثيق مادته ، فلم يثبت فيه
إلا الصحيح الفصيح من وجهة نظره ، وانتهاج ذلك النهج فى الترتيب الذى وسع دائرة
الإفادة من المعجمات . قد تجلّى ذلك العجب به فى أوصاف القدماء ، كما أشرنا ، وفى
أوصاف المحدثين ، حيث يقول محقق الصحاح (ت ٢١٢ هـ) : والصحاح أول معجم
عربى صحيح يوثق به ثقة علمية ، ولا نغالى إذا قلنا : إنه أول معجم حق عرف فى
العالم ، لأن المعاجم التى عاصرتة أو سبقته فى الأمم العربية ، أو غير العربية لم تكن فى
مستواه العلمى ، واستيعابه كثيراً من مواد اللغة الصحيحة ، وترتيبه ونظامه ودقته
وتحريره الصحة .

وفيما يلى نماذج من معجم (صحاح العربية) للجوهري

المحدث أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقاتل العدو فساله سيفاً يُقاتل به ، فقال له : « فملكك إن أعطيتك أن تقوم في السكحول » فقال : لا . فأعطاه سيفاً ، لجبل يُقاتل به وهو يرتجز ، ويقول :

إني امرؤ عاهدني خليلي
أن لا أقوم القدر في السكحول
أشرب بيشير الله وأزول^(١)
وإننا سكران إلا في أشرب سكره الحركات
ونسكني هزيل ، أي قادم في السكحول .
والأصل تسكول ، وهو مقبوض منه .

فصل اللام

[لن]

لن كل شئ ، وأصلها لن ، واللام في
أولها زائدة . قال الشاعر^(٢) :
يقول أناس على جحشون عاصم
يرمونه سوا فلت إلى ليابيا
ويقال لن لن أقتل ولعلني أقتل ، بمعنى .

[لن]

الليل واحد بمعنى تتبع ، وواحدته ليلة مثل

(١) بعده :

- ضرب غلام ماجد بهليل •
- (٢) هو جحشون بن عاصم .

تمره تمر . وقد أصبح على ليال فزادوا فيها الياء على غير قياس . ونظيره أهل وأهل . ويقال : كان الأصل فيها ليلة غدت ، لأن تصغيرها ليالية .

وليل الليل : شديد الظلمة . قال الفرزدق :
• والليل تحطيط القنابل الليل^(١) •
وليلة ليلة ، وليل لائل ، مثل قوتك شير
شاعر في التاكيد .

السكالي : عائلته ليالية ، كما تقول :
ميازة من اليوم .

وليلي : اسم امرأة ، والجمع ليال . قال ابن جرير :

لم أر في حواسيب الليال
اللياليات البدين الخواص
شيئاً ليلى خيرة الليال
وذكر قوم أن الليل وقد الكروان ،
والتيار وله الخواص . وقد جاء ذلك في بعض
الأشعار^(٢) :

وذكر الأصبغ في كتاب الفرق التبار ،

ولم يذكر الليل .

(١) صدره :

- قالوا وعاصم يرمي عليم •

(٢) هو قوله :

أكلت التبار بضع التبار
وليل أكلت بليو بيم

وكزبله : توضع ، بها قبة الحسين^(١)
ابن علي عليها السلام .

[كزل]

الكزل : القتل . قال : وقد كزل
بالسر ، هو كزلان ، وقوم كزال وكزال^(٢)
وإن شئت كزرت اللام كما قلنا في السحاري .
والمزلة يكزل : لا تكاد تخرج مجلسها ،

وموتع لها ، مثل مؤدب الضعيف .

وأكزل الرجل في الجائع ، إذا خالط
أغله ولم ينزل . ويقال في فعل الإبل أيضا .

[كفل]

الكفل : الضعف . قال تعالى : (فزكريه)
كفلين بين زحميه . ويقال : إله الضعيف .
ودو الكفل : اسم نهر من الأنهار عظيم السلام
وهو من الكفلة .

والكفل : الذي لا يثبت على ظهور الغنم .
وقال^(٣) :

• كفل التروسة دأبم الإعتام^(٤) •

(١) في القاموس : « به قتل الحسين » .

(٢) وروى الكسالي كما في القاموس . وهذا
الصافي .

(٣) الجفاف بن حكيم .

(٤) صدره :

• والتفلي على الجراد غنية •

وكسفل الرجل ، إذا أخذ مكسفة .
وكسفلت عيني وكسفلت واكسفلت^(١) .

الاسم : الكسفل من فعل التصفير :
الذي نقل به الإبل فيعبرين ، وهو النبط . قال :
والقيران إنما يطلع به إقترير والقران
وأشياء ذلك .

[كزل]

الكزيلة : رعاة في القديني . قال :
بما يبيع سكرابلا : أي كاه يبيع في طين .
أبو عمرو : كزبت الحنطة ، إذا عذبها ،
مثل غرستها . وأشد :

يخيلن سكرابلا^(٢) رشوكا بالنقل

قد غرقت وكزبت من القفل^(٣)

والسكرابال : اللبنة الذي ينفذ به
الفلن . وأشد الثياب :

ترمي^(٤) القمام على حاتبات قزعا

كالبرس طير شرب السكرابيل

(١) كزلت عيني أكفل من باب نصر ومن
باب منع ، فهي مكسوة ، وكيل وكيلة ، وكيل
من أعين كفل وكفال . وكيل من باب فوح
هو أكفل .

(٢) في نسخة : « حراء » .

(٣) يصف حنطة .

(٤) في نسخة : « ترمي القمام » .

والجع الكَفَل. قال الأعشى يمدح قوماً :
تَعْدُ يَلِدُ وَلَا عَوَارِثَ فِي الْمَيْتِ
جَا وَلَا عَزْلٍ وَلَا أَكْفَالٍ (١)
والكَفَلُ أيضاً : ما أَكْفَلَ به الزاكِبُ ،
وهو أن يُدار السكينة حول سَكَمِ التَّيْبِزِمْ
يُرَكَّبُ . ومنه حديث إبراهيم قال : « يَكْفَرُ
الشُّرْبُ بَيْنَ ثَلَاثَةِ الْإِنَاءِ وَمِنْ حُرْمَتِهِ » قال :
يقال إنها كَفَلُ التَّيْبَانِ لَمَّا لَمَسَ الله .
والكَفِيلُ : الصَّانِعُ . يقال : كَفَّلْتُ به
كَفَالَةً ، وكَفَّلْتُ به المالَ لقرِيبه .
وكَفَّلْتُ أيضاً كَفْلاً ، أي واصلتُ الصَّوْمَ .
قال الطعاني يصف إبلاً يَفْقِدُ الشُّرْبَ :
يَلْدُنْ بِأَخْفَارِ الْحِائِضِ كَأَنَّهَا
نَبَاتُ السَّارَى أُمْنِيَّتْ وَمِنْ كَفْلٍ
رَأَى كَفْلَهُ السَّالِ ، أي سَمِعْتُهُ إِيَّاهُ .
وكَفَّلْتُهُ إِيَّاهُ فَكَفَّلَ هُوَ به كَفْلاً وَكُفْلاً .
والكَفِيلُ يَفْقِدُ .
وكَفَّلْتُ بِهِ تَكْفِلاً .
والكَافِلُ : الذي يَكْفُلُ إِنْسَانًا مَوْتَهُ .
ومنه قول نسي : (وَكَفَّلَهَا زَكْرِيَّا) وذكر
الأخفش أنه قرئ أيضاً : (وَكَفَّلَهَا) بكسر الفاء .
(١) في نسخة زائدة بيت قبله :
يُجْدِلُكَ الْعَارِضُ الْخَلِيدُ مِنْ السَّالِ
وَدَيْتِ أَهْلَ الْمِيَاتِ وَالْأَكَالِ

والكَفَلُ بالتحريك هَذَا يَوْمٌ وَغَيْرُهَا . يقال :
أَكْفَلْتُ بِكَذَا ، إذا وَلَّيْتَهُ كَفْفَكَ .
والكَفِيلَةُ : الْبَحْثَةُ الضَّخْمَةُ .
[كَل]
الكَلُّ : البَيَالُ وَالنَّيْلُ . قال الله تعالى :
(وَهُوَ كُلٌّ عَلَى تَرَاوٍ) والجاع الكَلُولُ .
والكَلُّ : الَيْمُ . والكَلُّ : الذي لا وَلَدَ له
وَلَا وَالِدَ . يقال منه : كَلَّ الرَّجُلُ يَكِلُ كَلَالَةً .
والعرب تقول : لم يَرَهُ كَلَالَةً ، أي لم يَرَهُ عَنْ
مَوْضِعٍ ، بل عن قُرْبٍ وَاسْتِغْنَاءٍ . قال الفرزدق :
وَدِئْتُمْ قَتَاةَ اللَّهِ غَيْرَ كَلَالَةٍ
عن أبي تَابٍ عبد بنسٍ وهليم
قال ابن الأعرابي : الكَلَالَةُ بضم الكاف
الألماع . ويحك عن أعرابي أنه قال : تالي كَثِيرُ
وَدِئْتُمْ كَلَالَةً مُتَرَاوِعِ نَسِيمِ .
وقال : هو مصدرٌ من تَكَلَّمَ النَّسَبُ ،
أي تَطَلَّعَهُ ، كأنه أخذ طَرَفَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْوَالِدِ
وَالْوَالِدِ وَلَيْسَ لَهُ مِنْهَا أَحَدٌ ، فَنَسَبَ بِالْمَعْدَرِ .
والعرب تقول : هو ابنُ أُمِّ الكَلَالَةِ ،
وإن عَمَّ كَلَالَةً ، إذا لم يكن لَهَا وَلَدًا وَجَلًا
من المشيرة .
وكَلَّلْتُ مِنَ الْقِيَامِ كَلَالًا وَكَلَالَةً ،
أي أَعْيَيْتُ . وكَلَّلْتُ الْبَيْزَ إِذَا أَغْيَا .
وَكَلَّ السِّيفُ وَالرَّجُلُ وَالْفَرْسُ وَالْبَيْتُ ،

يَكِلْ كَلًّا وَكَلَّةً وَكَلَرًا . وَتَكِيلُ
 كَيْلًا كَيْلًا ، وَدَجِلٌ كَيْلٌ كَيْلًا ، وَكَيْلٌ
 الْفَرْقِ .
 وَتَكِيلٌ يَكِيلُ كَلًّا الْبَشَرُ إِسْمًا مِنْ كَلٍّ
 عَلَى قَوْلِهِ وَلَا يَكِيلُ . وَالْمَعْنَى أَنَّهُ تَوَضَّعَ
 تَكِيلُ الرِّجْلِ فِيهِ عَنْ عَمَلِهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .
 قَالَ رُزْبَةُ :
 • يَكِيلُ وَقَدْ أَرَجَّحَ مِنْ تَكِيلٍ الْفَرْقِ (١) •
 وَالْكَيْلَةُ : الْخَيْلُ الرَّقِيقُ يُخَاطُ كَالْيَتَرِ ،
 يَتَوَقَّى فِيهِ مِنَ الْوَقْتِ .
 وَكَلٌّ قَفْلَةٌ وَاسِدٌ وَمَسَاءُ جَمْعٌ . فَكُلْ هَذَا
 تَعُولُ : كُلٌّ حَقَرٌ وَكُلٌّ حَقَرُوا ، عَلَى الْقَفْظِ
 مَرَّةً وَعَلَى الْمَعْنَى أُخْرَى .
 وَكُلٌّ وَبَعْضٌ مَعْرِفَانِ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ
 الْكَرْبِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَهُوَ جَائِزٌ ، لِأَنَّهُ فِيهَا
 مَعْنَى الْإِسَاءَةِ أَسْفَلَتْ أَرْبَعُ شَيْئَاتٍ .
 وَالْإِكْلِيلُ : شَيْءٌ يَصْنَعُهُ تَرْبُؤُ الْبُلْبُلِ .
 وَيُسَمَّى النَّجَاحُ الْإِكْلِيلَ .
 وَالْإِكْلِيلُ : مَسَلٌ مِنْ مَنَازِلِ الْقَتْرِ ، وَهُوَ
 أَرْبَعَةُ أَهْلِ مَصْلَقَةٍ .
 وَالْإِكْلِيلُ : السَّعَابُ الَّذِي تَرَاهُ كَانَ عِشَاءَ
 أَلِيَّةٍ .
 (١) فِي نَسْخَةِ قَبْلِهِ :
 • مَشْنُوهُ الْأَعْلَامِ شَائِعُ الْخَلْقِ •
 (١) مَنْظُورٌ بِمَعْنَى الْأَسَدِ .

وَالْكَلُّ : الْكَلْبُ : تَكِيلٌ يَتَكَلَّى بِهِ .
 وَالْكَلْكَلُ : الْكَلْكَلُ : السَّيْفُ .
 وَدَجِلٌ جَاءَ فِي ضَرْبَةِ الشَّيْرِ شَدِيدًا . وَقَالَ (٢) :
 كَانَ مَسْرُوعًا عَلَى الْكَلْكَلِ
 مَوْضِعٌ كَقِيٍّ وَاجِبٌ يُسَلُّ
 وَدَجِلٌ كَلْكَلٌ بِالْفِصَمِ ، وَكَلْكَلٌ أَيْضًا ،
 أَيْ تَصِيرُ غَلِظٌ مَعَ شِدَّةٍ .
 وَأَكْلٌ أَرَجِلٌ بِيَرَةٍ ، أَيْ أَعْيَاءُ .
 وَأَكْلٌ أَرَجِلٌ أَيْضًا ، أَيْ كُلُّ بِيَرَةٍ .
 وَأَصْبَحْتُ مُكِيلًا ، أَيْ ذَا قَرَابَتٍ وَمِ
 عَلَى عِيَالٍ .
 وَتَعَابٌ مُكَلَّلٌ ، أَيْ مَسْحُورٌ بِالْغَيْرِ ،
 وَيُقَالُ : هُوَ الَّذِي حَوَّلَهُ قَلْبُهُ مِنَ السَّلْبِ ، وَهُوَ
 مُكَلَّلٌ بِجَنٍّ .
 وَأَكْتَلُ الْقَامَ بِالْغَيْرِ ، أَيْ لَجَّ .
 وَكَذَلِكَ ، أَيْ أَلْبَسَ الْإِكْلِيلَ .
 وَدَوْضَةٌ مُكَلَّلَةٌ ، أَيْ حُتَّتْ بِالْقَرْزِ .
 وَالْمُكَلَّلُ : الْجَلْدُ . يُقَالُ : حُتَّتْ مُكَلَّلًا ، أَيْ
 مَسَحَتْ قَشْرًا وَلَمْ يَحْمِمْ . وَانْشَدَ الْأَصْمَعِيُّ :
 حَسَمَ يَرْقُوقُ الْهَادِ عَنَّا فَتَقَسَّبَ
 تَكَلُّفُهُ لِقَابِي إِذَا الْيَتُّ وَتَبَّ
 وَقَدْ يَكُونُ كُلُّ بَعْضٍ جَنٍّ . يُقَالُ :
 حُتَّتْ قَا كَلَّلَ ، أَيْ ذَا كَذَبٍ وَمَا جَنٍّ
 (١) مَنْظُورٌ بِمَعْنَى الْأَسَدِ .

كأنه من الأندلس . وأند أبوزيد ليهم

ابن سبيل :

ولا أكمل من حرب مجلعة

ولا أنددر فيلغير بالسر

وانكسر الرجل انكلا : تبسم .

قال الأعمى :

وتسكك^(١) عن غر عذاب كاتها

حتى أفتوان تبته شتام

يقال : كثر وأمر وانكسر ، كل ذلك

تبدو منه الألسان .

وانكسر النهر بالبرق ، هو قدر ما يريك

سواد النهر من بياض .

[كل]

الكمال : التمام ، وفي ثلاث ثبات : كمل ،

وكمل ، وكمل . وانكسر أزدوها .

وتسكك^(٢) ، وأكثته أنا .

ورجل سكيل وقوم كسفة ، مثل حائير

وتخذة .

ويقال : أعطه هذا المال كسلا ، أي كلة .

وكامل : اسم فرس زيلو الخيل .

والسكيل والإكمال : الإتمام .

واشكسته : اشتمته .

(١) في اللسان : « وسكك » .

وقول جميل :

حتى إذا تأسجبت الشمس وبتج

تدكر البيوت يكمل قلج

من تون الكمل قال : هو متأكدة . وقلج

يريد قلج في السفر ، وإنما ترك التشديد لقافية .

وقال الخليل : الكمل : تبت ، وهو بالنارسة

برفت ، سماء أبوزيد في كتاب الاحتجاب .

ومن أضاف قال قلج : نهر صير .

[كل]

الكمل من الرجال : الذي جاوز الثلاثين

وتوسطه الثيب . وأمرأ كملة . قال الرازي :

ولا أعود بدها كريا^(١)

أثارى الكملة والعيا^(٢)

وفي الحديث : « هل في أهلك من كميل »

قال أبو عبيد : ويقال « من كمل » ، أي من

أين^(٣) وصار كمل .

(١) ويرى : « ولن أعود » .

(٢) بده :

• والعذب الله الأثيا •

الأثي : البس القليل الكلام . والله : الذي

فيه السر ، أي أعياد . . .

(٣) الذي في القاموس : أي تزوج . قال لرجل

أراد الجهاد معه صل الله عليه وسلم .

والكحل: الطارء، وهو ما بين الكتفين.
قال النبي صلى الله عليه وسلم: «تيمم كحل»
مُعَرَّ، وعليها البسمل.
وكحل: أبو قبيص من أسيد، وهو كحل بن
أسيد بن خزيمة، ومثله أبي امرئ القيس.
والكحل: أي صار كنهلاً.
والكحل: التباث، أي تم طوله وظهره
تَوَزَّه.

وكحل بالكسر: اسم موضع أو ماء.
[كحل]
الكحل والكحل، بفتح الهاء، وضما:
مَرْبٍ من التبر. قال امرؤ القيس:
فأضى يسع الله من كل فقة
يترك على الأذقان دوح الكحل
والنور زائدة.

[كحل]
الكحلان بالفتح: ثوب، وهو القزوي.
وكحل القوم على فلان: جعدوا عليه.

[كحل]
الكحل: الكحل. والكحل: مصدر
كحل الطعام كحلوسكلاً وسكلاً أيضاً، وهو
نقأ لأن المصدر من قَلَّ يُقِلُّ مُقِيلٌ.
يقال: ماتي بركة سكال، وقد قيل سكيل
عن الأحنس.

وكحل الطعام على مالم يسم فاعله، وإن
ثبتت ثمنه الكاف. والقام سكيل وسكول،
مثل غيطر وغيطر. ومنهم من يقول: كحل
القام دُبُوع الناع^(١) واضطرد الصيد،
واشوق ماله، قلب الهاء، وأو حين م ما قبلها،
لأن الهاء الساكنة لا تكون بعد حرف مضموم.
وكحلته وسكلاً، إن كان لك وكلفت له،
فهو سكيل بلا همز.

وقوله: «لا تكحل بالدم» أي لا يجوز
أن تقتل إلا نازك، ولا تبيع فيه المساواة في
الفضل إلا لم يكن غيراً.

وكحل القوم سكيل، إذا لم يخرج نارا.
والسكيل^(٢): مؤخر الصوف. وفي

(١) الكلمة من المخطوطة.
(٢) شدد الهاء، كميوق.

لسان العرب
لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم
ابن منظور (ت ٧١١ هـ)

اتفق الباحثون على أن لسان العرب معجم موسوعي ضخم ، خالف معاجم السابقين في أمرين ؛ هما عدوله على نهج الانتقاء من مواد المصادر السابقة إلى حشد واستقصاء كل ما ورد في كل مادة من لغة وأدب وتفسير وقراءات وحديث وفقه وغير ذلك ، مخالفاً بذلك ما عرف به طوال حياته من اختصار الكتب المطولة التي صنفت قبله . وكذلك عدم ادعائه النقل عن الأعراب الفصحاء مشافهة كما فعل الرواد الأوائل في القرن الثاني الهجري ، بل اعتمد على خمسة مصادر اعتماداً كاملاً ، جمع منها في معجمه أفضل ما فيها من مادة ، وواءم بينها ، فضم ما اتفقت فيه وفصل ما تفرد به كل مصدر منها ، يقول ابن منظور : (مقدمة لسان العرب ١/٣) .

« فجمعت منها في هذا الكتاب ما تفرق ، فانتظم شمل تلك الأصول كلها في هذا المجموع . وأنا مع ذلك لا أدعي فيه دعوى ، فأقول : شافهت أو سمعت ، أو فعلت أو صنعت ، أو شددت أو رحلت ، أو نقلت عن العرب العرياء أو حملت ، فكل هذه الدعاوى لم يترك الأزهرى وابن سيده لقاتل مقالاً ولم يخلها فيه لأحد مجالاً » .

أما مصادره التي اعتمد عليها ، وصرح في مقدمته فهي :

- تهذيب اللغة للأزهري (ت ٣٧٠ هـ) .
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) .
- صحاح العربية للجوهري (ت ٣٩٣ هـ) .
- حواشي ابن بري على الصحاح (٥٨٣ هـ) .
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت ٦٠٩ هـ) .

ويكشف ابن منظور عن الدافع إلى تصنيف معجمه في وضوح ، إذ يقول في مقدمته :

« وإنى لم أزل مشغولاً بمطالعات كتب اللغة أو الاطلاع على تصانيفها وعلل تصاريدها . ورأيت علماءها بين رجلين : أما من أحسن جمعه ، فإنه لم يحسن وضعه ، وأما من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه ، فلم يقد حسن الجمع مع إساءة الوضع ، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع » .

فقد أراد أن يقيد من محاسن من سبقه ويتجنب مساوئهم في التأليف المعجمي بوضع معجم يجمع بين أفضل مادة وأدقها وأغزرها مما تركوا ، وأحسن ترتيب وتنظيم وتبويب . وهكذا فلم يصف شيئاً إلى ما نقله عنهم ، ولم يبتكر نظاماً ، إذ سار على نظام الجوهري في صحاحه ، وقد قرر ذلك في مقدمته أيضاً إذ يقول :

« ليس لى في هذا الكتاب فضيلة أمت بها ، ولا وسيلة أتمسك بسببها ، سوى أنى جمعت ما تفرق في تلك الكتب من العلوم . . . فمن وقف على صواب أو زلل أو صحة أو خلل ، فعهده على المصنف الأول ، وحمده وذمه لأصله الذى عليه المعول ، لأننى نقلت من كل أصل مضمونه ، ولم أبدل منه شيئاً . . . بل أدبت الأمانة في نقل الأصول بالنص ، وما تصرفت فيه بكلام غير ما فيها من النص » .

وبعد أن انتهى من المقدمة القيمة التى صدرَ بها معجمه ، وكشف فيها عن دافعه إلى تأليف هذا المصنف الكبير ، واطلاعه على كتب اللغويين السابقين ، ونقده لمادتهم ومنهاجهم ، وقصده إلى الجمع بين استقصاء المادة وحسن الترتيب ، يصنع فصلين تمهيديين ؛ تناول في الأول منهما تفصيلاً لأراء العلماء في الحروف المقطعة ، التى بدت بها بعض سور القرآن الكريم ، مثل : ألم ، ص ، ق . . . الخ ، مخالفاً الأزهرى الذى وضعه في نهاية معجمه ، وإن اعتمد في معظمه على ما أورده الأزهرى .

أما الفصل الثانى فتحدث فيه عن القاب الحروف وطبائعها وخواصها ، وقد اعتمد فيه على علماء اللغة والنحو السابقين . أما حديثه عن الدلالات والاستخدامات السحرية للحروف فاعتمد فيه على من صنف في السحر . وليس له في الفصلين من فضل إلا الجمع والترتيب للمادة .

اختار ابن منظور أن يسير في ترتيب مادة معجمه على النظام الذي سار عليه الجوهري في صحاحه ، وقد صرح بذلك في مقدمته ، حين قال :

ورتيبه ترتيب الصحاح في الأبواب والفصول ، لحسن تبويه وسهولة تأتبه ، معنى ذلك أنه قد جعل الحرف الأخير من حروف المادة الأصلية (أى الحروف الأصول بعد تجريدتها من الزوائد) الباب ، ثم روعى ترتيب حروف الهجاء (ء / ب / ت / ث / ج . . الخ) في الحرف الأول (الفصل) وما يليه . فالكلمات : عدل ، غزل ، فضل ، قتل ، كفل ، . . . هزل ، نجدها جميعاً في باب اللام ، وفصول : العين والغين والنهاء والقاف والكاف . . . والنهاء على التوالي . وتوضح الكلمة الأخيرة تقديم ابن منظور فصل الهاء على الواو ، خلافاً للجوهري الذي قدم فصل الواو على فصل الهاء . وتمثل الهمزة الأصلية أو المنقلبة عن واو أو ياء مشكلة في ترتيب المعاجم . ولذا نجد ابن منظور يؤثر صنع الجوهري ، فيجعل باب الهمزة للكلمات المنتهية بالهمزة الأصلية (غير المنقلبة عن واو أو ياء) مثل : رزه ، فيء . . . ، وجمع الكلمات المنتهية بواو أو ياء سواء بقيتا على حالهما أو تحولتا (بسبب الإبدال) ألفا لينة أو همزة ، في باب واحد . وجعل الباب الأخير للكلمات المنتهية بالالف اللينة غير معروفة الأصل ، ويلاحظ هنا أن كل باب يبدأ بحديث يختلف في الطول والقصر عن الحرف المعقود له الباب .

وقد بلغ عدد المواد اللغوية التي ضمها معجم لسان العرب ثمانين ألف مادة . سار في ترتيبها وفق المصدر الذي ينقل عنه ، يبدأ بالمادة المجردة ، ثم ينتقل إلى مشتقاتها ، وليس له نهج مطرد في البدء ، فقد يبدأ بالفعل أو بالاسم ، ولكنه حين يعرض لمادة معينة لها أكثر من دلالة فإنه لا يخلط بينها . وإنما التزم أن يأتي على مشتقات المادة وصورها لمعنى بعينه ، فإذا فرغ منه انتقل إلى المشتقات والصور التي تؤدي المعاني الأخرى ، معنى بعد آخر ، وهو في تتبعه لسائر الصور والاشتقاقات يستطرد في الاستشهاد ، ويطنل في الحشو ، على نحو يؤدي إلى اضطراب صيغ المادة وتفرق تفسيرها ، غير أنه في أغلب مواد يحسن جمع مشتقات المادة وتصريفاتها وتنسيق شروحه وتعليقاته .

وقد اشتمل معجم (لسان العرب) - في إطار موسوعيته - على تفصيلات كثيرة في علوم النحو والصرف وتفسير القرآن والحديث ، وشواهد من الشعر وتفسيره ، وطرف

من الأدب والتاريخ والسير والأمثال والأخبار وأسماء الأعلام والبلدان والأماكن والنبات والحيوان والحشرات وغير ذلك من علوم العرب ومعارفهم وإن لم يتجاوز البيئة العربية وأحوالها ومظاهرها في القرن الرابع الهجري وما يليه بقليل ، لأنه تقيد بالمصادر التي نقل عنها ، التي كانت بدورها ناقلة لجهود جامعي اللغة الأوائل ، دون إضافة في الأغلب ، ومن ثم فإنها تمثل المادة التي جمعت معظمها في القرن الثاني الهجري ، وبعضها في القرن الثالث ، لا نستثنى من ذلك إلا الجوهري لجهده في التثبت من المادة اللغوية من خلال العمل الميداني ، فلم يودع كتابه إلا ما صح عنده من هذه اللغة ، وبخاصة من الأزهرى الذى اعتمد في مادة معجمه كما أشرنا على ما جمعه ودونه عن الأعراب الفصحاء خلال فترة أسره من هؤلاء الأعراب الفصحاء .

ولما كان غياب الضبط والترتيب فيه قد حال دون استفادة قطاع كبير من الباحثين من مواد المعجم ، فإنه قد قام فريق من الأساتذة وهم هاشم محمد الشاذلى ، وعبد الله على الكبير ، وحمد أحمد حسب بمحاولة حديثة ، لإعادة ترتيبه وضبطه وتحقيق مادته واستجلاء الغامض منها واستكمال الناقص ، والتنبيه على الأخطاء السابقة وإضافة هوامش تطلبها التحقيق والبحث ، وفهارس للآيات القرآنية والأحاديث والأمثال والأعلام والقبائل والأماكن ومصطلحات النبات والحيوان وغيرها ، لتيسيره وتسهيل استعماله ، كما أنه تجنباً للضخامة فقد جعلت المواد في كل صفحة في ثلاثة أنهر ، وظهر منجماً في ستة أجزاء ، أصدرته دار المعارف بمصر ، غير مؤرخ .

وفيما يلي نموذج من (لسان العرب) لابن منظور

من معجم (لسان العرب) لابن منظور

[illegible]

مِنْ غَيْرِ عَلَيْهِ رُفْقَةً، أَيْ سُبْحَ عَلَيْهِ
 مَطْمَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ [وَرَجُلٌ] : وَأَمَّا
 إِذَا مَا أَجَلًا فَتَقَرَّرَ عَلَيْهِ رُفْقَةً، أَيْ سُبْحَ
 وَأَمَّا قَوْلُهُ نَالِي : فَتَقَرَّرَ عَلَيْهِ
 التَّأْوِيلُ : نَالِي، أَيْ أَقْرَبُ مَا : وَفَتْحًا عَامِمٌ
 كَرَّمَ وَجْهَهُ، فَتَقَرَّرَ، وَفَتْحًا عَامِمٌ
 وَلِأَنَّ مَا يَكُونُ الشَّيْءُ فِي الْفَتْحِ
 وَالْفَتْحِ وَاجِدًا، لِأَنَّ الْقُرْبَ يَقُولُ :
 عَلَيْهِ الْمَوْتُ وَغَيْرِ عَلَيْهِ نَالِي، وَفَتْحٌ
 وَاجِدٌ، وَاجِدٌ الْفَتْحُ عَمَلًا نَالِيًا :
 فَكَانَتْ كَذَلِكَ لِقَالِ : يَنْسَبُ الْفَتْحُ
 نَسَبُ الْفَتْحِ عَلَيْهِ نَالِي : فَكَانَتْ
 نَسَبُ الْفَتْحِ عَلَيْهِ نَالِي : فَكَانَتْ
 نَسَبُ الْفَتْحِ عَلَيْهِ نَالِي : فَكَانَتْ

وَقَدَّرَ عَلَىٰ عِبَادِهِ قَضَاءً : يُمِثِّلُ قَضَرًا .
وَقَدَّرَ عَلَى الْإِنْسَانِ رِزْقَهُ قَضَرًا : يُمِثِّلُ قُضْرًا .

[illegible]

كَلَّا نَقَلَيْنَاهُ عَلَيْنَا
 وَقَدْ نَزَّلَ الرَّسْمَ مِنْ قَبْلِهِ
 فَلَمْ يَرَوْا كُنُوزَ سَالِيَةٍ
 وَمُسْتَفْهِمَةٍ سِرَّالَةِ الْإِسْرَافِ
 وَأَكْبَرُ بِمَا يَصْنَعُ الْفُلَا
 يُعَاطَبُ قَرِيبًا دَارِعًا وَهُوَ حَاسِرٌ
 قَوْلُهُ : وَقَدْ نَزَّلَ الرَّسْمَ مِنْ قَبْلِهِ : وَمَقَالُ الْإِسْلَامِ
 بِاللَّاهِ حَسْبُهَا وَنَبِيِّهِ : وَأَوْدَاعُ الْبَاقِلِ مَهْمَا
 الشَّاءَ : أَنْ يَسْأَلُوا وَاسْتَفْهِمُوا بِمَدَائِدِ وَ
 ظُهُورِ كُلِّ وَاجِدٍ مِنَ الْعَقَائِدِ عَلَى صَاحِبِهِ
 وَالْأَمْرِ وَنَزَّلَ عَلَيْهِ عَلَى عَدْرِ الرَّسْمِ
 وَقَوْلُهُ : وَمُسْتَفْهِمَةٍ سِرَّالَةِ الْإِسْرَافِ : مُسْتَفْهِمَةٌ
 سِرَّالَةٍ وَهُوَ الْإِسْرَافُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُضَرَّوَةٌ عَدِ

خَلَّ . وَانْقَضَ سِرِّيَالَهُ بِأَنَّهُ مَقْتُولٌ ثَانٍ
اِسْتَدْلَاهُ . وَفِي مُسْتَلَبٍ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ بِهِ .
وَمَنْ رَفَعَ سِرِّيَالَهُ جَعَلَهُ مَرْفُوعًا بِهِ وَلَمْ يَحْفَلْ

١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١

قلوب

وَالْقِدَادُ أَيْسَ: هُوَ الْقِدَادُ. قَوْلُ:
تَرَى النَّاسَ يَبْدُونَ أَيْ يَبْدُونَ وَقَدْ بَدَّ، وَهُوَ
مَنْ بَدَّ الشَّيْءَ.
وَكُلُّ شَيْءٍ مُتَغَيِّرٌ فَهُوَ الْقَوَسُ. أَيْ
سَيْدٌ، وَالْمُتَغَيِّرُ الْقَوَسُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ
وَرَجُلٌ مُتَغَيِّرٌ الْفَقْرُ أَيْ قَوَسٌ لِسَنِّ الْفَقْرِ
وَلَا وَالْقَصِيرُ. وَكَذَلِكَ الرُّبْعُ وَالطُّغْيَى
وَتَحْمِيرُ.
وَالْقَوَسُ: الْقَوَسُ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمَرْوَرِ
وَالْحُجْرَةِ. قَوْلُ: خَدَّاهُ قَوَسٌ. يُخَفِّفُ
وَيُثَقِّلُ. وَالْقَوَسُ: سَرَّ قَامَرٌ قَاوَرٌ. وَهُوَ
الرَّافِعُ الْفَدَى لِيُثَقِّلَ. وَقِيلَ: هُوَ بَيْنَ الصَّخِيرِ
وَالْكَبِيرِ.

وَالْقَدَرُ : قِصَرُ الْمَتَرِ . قَدِيرٌ : قَدِيرٌ . وَهُوَ
أَقْدَرُ . وَالْأَقْدَرُ : الْقَصِيرُ مِنَ الرِّجَالِ . قَالَ
صَحْرُ الْقَيْ : يَصِفُ صَائِدًا وَيَذْكُرُ وَغُولًا قَدَرًا

[illegible]

القاموس المحيط
لمجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم
الفيروزآبادي (٨١٧ هـ)

عنى الفيروزآبادي بعلوم الحديث والتفسير والفقه واللغة التي عدها أساس دراسة العلوم العربية ، وفي مقدمتها علوم الدين ، غير أنه شغل باللغة إلى حد بعيد ، كما يشير في مقدمته ، يقول : « هذا ، وإنى قد نبئت في هذا الفن قديماً وصبغت به أدبياً ، ولم أزل في خدمته مستديماً ، وكنت برهة من الدهر أتمس كتاباً جامعاً بسيطاً ، ومصنفاً على الفصيح والشوارد محيطاً ، ولما أعيانى الطلاب ، شرعت في كتابي الموسوم بـ «اللامع المعلوم العجائب ، الجامع بين المحكم والعجائب » ، فهما غرتا الكتب المصنفة في هذا الباب ، وتيرا أبراق الفضل والآداب ، وضممت إليهما زيادات امتلأ بها الوطاب ، واعتلى منها الخطاب ، ففاق كل مؤلف في الفن هذا الكتاب » . المقدمة ص ٣٣ .

فقد أراد إذن أن يضع معجماً لغوياً ضخماً قدر له نحو ستين سفرأ ، غير أنه عدل عن الهدف بعد أن انتهى من خمس مجلدات ، بعد أن مثل في تقديم كتاب وجيز محكم ، يلتزم فيه إتمام المعاني وإبرام المباني ، فيفي بحاجات الطلاب . ويحدد سمات المادة التي أوردها في هذا المختصر ، يقول في مقدمته (ص ٣٣ ، ٣٤) .

« وألفتُ هذا الكتاب محذوفاً الشواهد ، مطروحاً الزوائد ، مُعرباً عن الفصح والشوارد ، . . . ولخصت كل ثلاثين سفرأ من سفر ، وضممت خلاصة ما في «العجائب» و « المحكم » ، وأضفت إليه زيادات من الله تعالى بها وأنعم . . . وأسميته : القاموس المحيط ، لأنه البحر الأعظم » .

وربما يرجع السبب في اختياره للمحكم ، الذي يسير على نهج العين ، والعجائب ، الذي يسير على أساس الترتيب الهجائي ، والجمع بينهما . إلى إعجابه الشديد بكم المادة في المعجمين ، فكلاهما قصد إلى جمع المشتت والشوارد ، وبذلك كل جهد لتحقيق ذلك ، وإن انفرد الصغاني بصلة وثيقة بصحاح الجوهرى .

اختار الفيروزابادى لمعجمه نهج الصحاح فى الترتيب . أما مادة الصحاح فهى - فى رأيه - غير كافية ، فأكملها ليضيف عشرين ألف مادة ، إلى مواد الصحاح التى يبلغ عددها أربعين ألف مادة ، معتمداً فى ذلك على المعجمين السابقين اللذين اهتم بهما ، بالإضافة إلى مواد من الجوهري والتهذيب والنهاية وخواشى ابن برى . ولا ندرى العلة الحقيقية لإعراضه عن ابن منظور ، وإن كنا نرجح أنه لم ير فى معجم لسان العرب ما يوجب الذكر ، لا فى المادة ولا المنهج ، إذ إن ابن منظور قد سار على نهج الصحاح ، والفيروزابادى نفسه اختار النهج ذاته أساساً لترتيب مواد القاموس . أما مادة اللسان ففى الأغلب ليس لابن منظور فيها فضل كبير ، والفيروزابادى نفسه رجع إلى المصادر التى نقل عنها ابن منظور ، وزاد عليها . بيد أنه وجه إلى الصحاح نقداً مبرزاً أرجه القصور فيه ، مما دفعه إلى تمييز ما أضافه إليه من مواد بحجر أحمر ، كما أنه أشار فى ثنايا معجمه إلى بعض أخطائه . يقول الفيروزابادى فى مقدمته أيضاً : « ولما رأيت إقبال الناس على صحاح الجوهري ، وهو جدير بذلك ، غير أنه فاتته نصف اللغة أو أكثر ، إما بإهمال المادة أو بترك المعانى الغريبة النادرة ، أردت أن يظهر للناس بادية بدء فضل كتابى هذا عليه ، فكتبت بالحرمة المادة المهمة لديه » ص ٣٤ .

أما سمات معجمه من وجهة نظره فقد حددها فى حسن الاختصار وتقريب العبارة ، وتهذيب الكلام ، وإيراد المعانى الكثيرة فى الألفاظ اليسيرة .

وقد سار الفيروزابادى فى ترتيب مواد القاموس على النهج الذى ارتضاه من قبل الجوهري فى صحاح العربية ، وابن منظور فى لسان العرب . فيقسم معجمه إلى ٢٨ باباً حسب ترتيب الهجاء لأواخر الكلمات مدمجاً بابى الواو والياء فى باب واحد ؛ (أى على أساس الحرف الأخير من المادة الأصلية) ، ثم قسم كل باب إلى ثمانية وعشرين فصلاً ، إذ يسقط من الفصول ما يبدأ بلفظ لا ينسجم مع آخر حرف فى الكلمة ولم يرد فى لغة العرب ، ثم رتب مواد كل فصل حسب الحرف الثانى ، إن كانت المادة ثلاثية ، فالثالث ، فالرابع ، إن كانت المادة رباعية أو خماسية .

ويضم باب الألف اللينة ، وهو الأخير ، الكلمات المنتهية بالألف غير المهموزة أو المنقلبة عن أصل ، وأضاف إليها مواد أخرى ، ليس هذا موضعها ، وإنما مردها إلى أبوابها ، مثل الهمزة والياء والتاء . . . والواو والياء . ويلاحظ أنه قدم فصل الواو على الهاء فوَقعت الهاء بين الواو والياء ، وكذلك يفعل فى ترتيب مواد كل فصل ؛ وتلك

مزنة اختص بها إذ يقول : « ومن أحسن ما اختص به هذا الكتاب تخلص الواو من الياء » . ففى باب الواو والياء تجده يضع رمز (و) لمواد الواو ، و (ي) لمواد الياء .

وهكذا فالأساس فى التيويب وترتيب مواد كل باب أصول المادة ، فلا يمكن الكشف عن أية كلمة فى صورتها التى تأتى عليها ، بل يلزم ردها إلى الأصول التى تتكون منها .

لم يسر الفيروزابادى على نهج بعينه فى بداية كل مادة ؛ فتارة نجد الفعل مفرداً أو فى جملة موجزة ، وتارة فى صورة المصدر ، وثالثة فى صورة اسم الذات . . . الخ ، كما أنه لم يلزم طريقة واحدة فى شرح المادة ، غير أنه - بوجه عام - عنى بتعريف المادة ومشتقاتها وحرص على الضبط ، فترك المشهور والمفتوح ، وما عدا هذا يضبطه بذكر لفظ مشهور . وكثيراً ما يعتمد على الأوزان فى الضبط . والتزم فى الشرح والتفسير السبيل الذى اختطها فى المقدمة كما أشرنا آنفاً .

وضع للاختصار عدداً من الرموز الذى تغنى عن التكرار ، وقد ذكرها فى المقدمة (ص ٣٥) ، وهى : (ع) للإشارة إلى موضع ، و (د) إلى بلد ، و (ة) إلى قرية ، و (ج) إلى الجمع ، و (م) إلى معروف . وللسبب ذاته فإنه إذا ذكر صيغة المذكر فى الاسم أو الوصف ، وأتبعه المؤنث ، اكتفى بقوله : وهى بهاء ، ولا يعيد الصفة ، ولكنه لم يلزم نفسه بذلك دائماً . واختط لنفسه نهجاً حافظ عليه فى معالجته للأبنية فى حالتى الاسم والفعل يقدم المشهور الفصيح فى الغالب ، ثم يتبعه اللغات الزائدة إن كان فى الكلمة لغتان أو أكثر ، وفى حالة المصدر يقدم المقيس أولاً ، ويؤخر غيره فى الغالب . وفى حالة الصفة يقدم المقيسة ، ثم يتبعها غيرها من المبالغة وغيرها . كما أنه يبدأ بالمذكر فالمؤنث ، وقد يصل بينهما فيذكر المذكر ثم صفاته ثم جموعه ثم المؤنث . أما صيغ الجمع فيقدم المقيس منها ، ثم يذكر غيره فى الغالب . وقد يهمل المقيس أحياناً اعتماداً على شهرته . غير أنه يستثنى - كما قال فى مقدمته - من قاعدته فى ذكر الجموع ، ما جاء فى جمع فاعل المعتل العين على فعلة (كباعة وسادة) فإنه لا يذكره لاطرادته إلا أن يوضح موضع العين منه (كجولة جمع جائل ، وخولة جمع خائل) .

وقد اهتم الفيروزابادى أيضاً بذكر الأعلام والمحدثين والفقهاء منهم بوجه خاص ، ومصطلحات النبات والحيوان وصفاتهما فى إيجاز وإن لوحظ كثرة الحديث عن منافعهما الطبية .

ويلاحظ كذلك أن الفيروزابادى قد سجل عدداً من الملاحظات على صحاح

الجوهري ، على الرغم من تقديره له واعتماده عليه اعتماداً أساسياً ، رأى أنها مخالفة للصواب ، وهو بذلك لا ينسب إلى الجوهري تعمد التصحيف أو الغلط والتحريف ، وإنما كان غرضه التنبيه ، واستيضاح الصواب واسترباح الثواب ، والاحتراز عن أن ينسب إليه أى شكل من أشكال الخطأ . وكان يستخدم فى التصويب لفظ « غلط / وهم » . واختلفت صور التصويب بين الضبط وتحديد معانى المادة وبينتها . وقد قلنا إن ما أضافه إلى صحاح الجوهري يعدل نصف عدد ما سجل الجوهري ، وكانت المواد المشتركة بينهما توضع بين قوسين . أما المواد التى أضافها الفيروزابادى فقد وضع فوقها خط ممتد .

أخيراً قدر للقاموس المحيط أن ينال شهرة عظيمة ، فقد صار علماً لهذا الصنف من التأليف ، مرادفاً على الألسنة - لمصطلح « معجم » . وقد حقق أهدافه التى أرادها المؤلف ، غير أنه بالغ فى الاختصار - وهو رأى القدماء أيضاً ، فقد قال الحافظ بن حجر عنه « إنه لا مزيد عليه فى حسن الاختصار وجموم الكلمات اللغوية » - غير أن الصعوبة الحقيقية فى استخدامه تكمن فى قلة الشرح عند الاستشهاد ، فكان أن حرص اللاحقون على شرحه والتعقيب عليه ، ومن أهمهم السيد محمد مرتضى الحسينى الزبيدى (ت ١٢٠٥ هـ) فى كتابه (تاج العروس فى شرح جواهر القاموس) ، إذ إنه أضاف إليه كثيراً مما فات الفيروزابادى من عدد كبير من المصادر الأساسية ، وإن اعتمد على لسان العرب اعتماداً جوهرياً . أما فى العصر الحديث فقد تتبع أحمد فارس الشدياق فى كتابه « الجاسوس على القاموس » أخطاء القاموس فى دراسة نقدية لغوية قيمة ، وكذلك فعل أحمد تيمور باشا فى كتابه ، « تصحيح القاموس » .

وقد أعيد ترتيبه على أساس ترتيب حروف الهجاء ليسهل استعماله ، كما حدث بالنسبة للسان العرب ، وإن كنا لا نرى فى طريقة الباب والفصل (الترتيب على أساس الأصول) أية صعوبة ، فهى تمثل نهجاً عربياً متميزاً .

وفيما يلى نموذج من (القاموس المحيط)

[illegible]

(١) القيل: ٥.
(٢) إبراهيم: ١٨، ﴿مَنْ آتَيْنَا لَهُ الْكِتَابَ مِنْ بَيْنِ أَيْدِينَا فَلْيَنْصَحْ آلَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾.
(٣) هكذا في سائر النسخ. وفي «المعقب»: الكدر. وفي «النسب»: الكد. (ش).
(٤) أي: وصاف بين خالد...
(٥) هكذا في النسخ. وهو غلط، والصواب: تخرج القوس. (ش).

تاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى الزبيدي (ت ١٣٠٥ هـ)

لم يكن في إمكان أولئك العلماء المتأخرين تأليف تلك التصنيف الضخمة إلا بتوفر تلك المادة اللغوية الثرية التي توالت جهود عدد كبير من اللغويين الأوائل في جمعها وتدوينها ، في صورة أولية ، لم تعن بالترتيب والتصنيف قدر العناية برصد المواد اللغوية الفصيحة المستعملة أو النادرة أو الغريبة ، مصحوبة بالشواهد المبينة لأوجه الاستعمال . ثم أتبع لمن أوتي منهم القدرة على وضع نهج خاص أن يصنف تلك المادة في ترتيب معين ، فكان النظام الذي اهتدى إليه الخليل بن أحمد في العين والنظام الذي اهتدى إليه الفارابي في (ديوان الأدب) والنظام الذي اهتدى إليه أبو عمرو الشيباني في (الجيم) ، فتوفرت لهؤلاء المتأخرين مادة ثرية ومناهج متعددة .

وفي الحقيقة ينبغي أن نشير هنا إلى أنهم لم يضيفوا إليها شيئاً ، فكانوا يختارون من المادة والمناهج ما يوائم أهدافهم . وقد تباينت جهودهم ؛ فمنهم من اختار الاختصار متبعاً كل مظاهر الاختصار دون أدنى إضافة أو تعديل ، ومنهم أثر التنبيه على الأوهام والأغلاط والتحريفات والتصحيقات ، في نهج نقدي معتدل عند بعضهم ومسرف عند آخرين ، من خلال مقارنة بين المواد في مؤلفات مختلفة ، ومن ثم اتخذت تصنيفهم صورة حواش أو تعليقات . ومنهم جعل جل همه التوسع في شرح المادة ، ولكن ليس من خلال إضافات وزيادات خاصة به ، وإنما من خلال جمع المواد اللغوية من أعمال مختلفة وحشد كل ما يمكن الوصول إليه ، مما يتصل بتلك المواد اتصالاً مباشراً أو غير مباشر ، وبذلك صارت تصنيفهم في النهاية موسوعات معجمية ضخمة .

ومن تلك الموسوعات المعجمية الضخمة معجم (تاج العروس من جواهر القاموس) للإمام اللغوي أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي . ولا خلاف في أن الزبيدي قد ألف معجمه شرحاً للقاموس المحيط ، وأراد منه إزالة ما وجه إلى القاموس من إيجاز شديد وغموض عبارته ، فعمل على استدراك مواده ، وتصويب أخطائه أو تصحيقاته وتحريفاته والتنبيه على مصادره وغير ذلك ، مما أدى به إلى صار أضخم المعاجم العربية وأكثرها مادة وشرحاً .

وقد أشار في مقدمته إلى قيمة معجم القاموس المحيط للفيروز ابادى فهو « أجل ما ألف في الفن لاشتماله على كل مستحسن من قصارى فصاحة العرب العرباء وبيضة منطقها وزبدة حوارها ... (ج ١/ ٢) ، ثم انتقل إلى المؤلفات التي تصدت لكشف غوامضه ودقائقه ، وبين أن الطرق المختلفة التي استخدمت في معالجة مادة القاموس تقصر عما يهدفه إليه ، وبخاصة تلك الحال التي صار عليها أفاضل الناس ، فقصد بكل همه إلى « وضع شرح عليه مزوج العبارة ، جامع لمواده بالتصريح في بعض ، وفي البعض بالإشارة ، واف ببيان ما اختلف من نسخه ، والتصويب لما صح منها من صحيح الأصول ، حاول لذكر نكته ونوادره والكشف عن معانيه ، والإنباء عن مضاربه ومأخذه بصريح النقول والتقاط الشواهد له .

وقد كشف الزبيدي عن مصادره التي رجع إليها لأداء هذه المهمة بشكل مفصل ، وطريقته في الاستعانة بالمواد التي تحويها . وكان في مقدمة المصادر التي اعتمد عليها المعجمات التي تيسرت له مثل صحاح الجوهري وتهذيب اللغة للأزهري والمحكم لابن سيده ولسان العرب لابن منظور ، الذي يعد في قمة ما رجع إليه لكثرة نقوله منه ، بل إنه قد نقل فقرات كاملة من مقدمة لسان العرب أيضاً . واستعان أيضاً بالمعاجم التي ألفت إكمالاً أو تهذيباً للمعاجم السابقة . بيد أن ذلك لم يكن كافياً لتأليف معجمه ، فجمع مواد أخرى من مؤلفات مختلفة ، مثل معاجم ألفاظ القرآن والحديث وكتب القراءات والكتب اللغوية وكتب الطبقات والأعلام والتراجم وشروح الدواوين والمجموعات الشعرية وغيرها ، ونص عليها في مقدمته (١/ ٣- ٥) ، غير أنه نوه إلى غيرها مما يطول استقصاؤه ، ويصعب إحصاؤه فلم ينص عليها .

وبين طريقته في التعامل مع هذه المصادر ، فيقول (١/ ٣) : ونقلت بالمباشرة لا بالوسائط عنها ، لكن على نقصان في بعضها نقصاً متفاوتاً بالنسبة إلى القلة والكثرة ، وأرجو منه سبحانه الزيادة عليه . وتلك ميزة من مزايا معجم الزبيدي ، فقد جنبه الرجوع إلى الأصل في معرفة المادة ، ما وقع فيه علماء عصره ومن سبقهم ، أعنى في صور مختلفة من الأخطاء والتصحييف والتحريف ، حين اكتفوا بالوسائط دون الأصول . ولكنه كان يتدخل في المادة ، ليوائم أغراضه . ويفصل ذلك النهج حين أشار إلى أنه : لم يأل جهداً في تحري الاختصار وسلوك التنقية والاختيار وتجريد الألفاظ عن الفضلات ... فكان شرحه واضح المنهج كثير الفائدة ، لأنه جمع فيه ما تفرد به العلماء وما نثروه في كتبهم وما تفرق في تصانيفهم . فيستحيل على الطالب أن يفيد

منها فائدة مكتملة ، إذ يمكنه أن يصيب أشياء ، وتغيب عنه أشياء أخرى ، واستلزم تحقيق الفائدة المثلى منها أن يجمع في شرحه ما تفرق ، ويقرب بين ما غرب منها ، فانتظم شمل تلك الأصول والمواد كلها في هذا المجموع .

ويحدد في أمانة انتهاء الأخذ عن الأعراب العظماء مشافهة ، فهذا أمر لا يمكن أن يدعيه ، وما يضمه شرحه فطريقه النقل المباشر عن الكتب ، يقول (٥ / ١) : وأنا مع ذلك لا أدعي فيه دعوى أقول شافهت أو سمعت أو شددت أو رحلت أو أخطأ فلان أو أصاب أو غلط القائل في الخطاب . . . فقد انتهى عصر المشافهة والرحلة ولكنه يضيف بأنه لم يسلك المسلك التقدي أيضاً ، فلم يصحح أو يعدل أو يعلق . ودوره في هذا المعجم كما يقول (٥ / ١) : ليس لي في هذا الشرح فضيلة أمت بها ولا وسيلة اقتسك بها سوى أنني جمعت فيه ما تفرق في تلك الكتب من منطوق ومفهوم وبسطت القول فيه ، ولم أشبع باليسير وطالب العلم منهموم ، فمن وقف فيه على صواب أو زلل أو صحة أو خلل فعهده على المصنف الأول وحده وذمه لأصله الذي عليه المعول ، لأنني عن كل كتاب نقلت مضمونه ، فلم أبدل شيئاً فيقال فإنما إثمه على الذين يبدلونه .

فقد نفّض يديه إذن من أي تغيير في النص يمكن أن ينسب إليه ، فمن أراد أن يوجه نقداً فعليه أن يقصد المؤلف الأصلي لأنه لم يبدل أو يعدل . وقد كان أميناً في النقل عن المصادر ، ولم تكن الإضافات والزيادات إلا من نصوص مختلفة نص عليها أيضاً ، ولم يكن له فيها إلا التنسيق ، وكان بذلك يرد نهج الفيروز ابادي الذي أباح لنفسه التصرف في النصوص . يقول (٥ / ١) : بل أدبت الأمانة في شرح العبارة بالنص ، وأوردت ما زدت على المؤلف بالنص ، وراعت مناسبات ما ضمنه من لطف الإشارة . وقد اختار له هذا الاسم (تاج العروس من جواهر القاموس) لثقتة في جودة عمله في حد ذاته ، فلا دخل للقدم أو الحدوث في استجادة شيء أو استرداله . وهكذا تتصدر معجمه مقدمة طويلة (حوالي ٣٩ صفحة) ، يمكن أن نقسمها قسمين ، يضم القسم الأول (١٥ صفحة) عدة مدخل مهمة ، يعرضها في تفصيل وفي لغة يغلب عليها الصنعة ، وتشمل طريقة تبويب معجمه ، وهدفه ، وسبب تأليف شرحه واختيار منهجه ، والمصادر الأساسية التي اعتمد عليها في تفصيل كما قلنا ، وأسلوبه في النقل . أما المقاصد العشرة التي تشمل عليها المقدمة فأغلبها منقول من كتب اللغة ، وبخاصة «المزهر في علوم اللغة للسيوطي» دون تصرف فيما ينقل إلا نادراً . واكتفى أحياناً بحذف جزء من نص العبارة اختصاراً .

وهذه المقاصد هي : المقصد الأول في بيان هل هي توقيفية أو اصطلاحية ، والثاني في سعة لغة العرب ، والثالث في عدة أبنية الكلام ، والرابع في التواتر من اللغة والآحاد ، والخامس في بيان الأفصح ، والسادس في بيان المطرد والشاذ والحقيقة والمجاز والمشارك والأضداد والمترادف والمعرب والمولد ، والسابع في معرفة آداب اللغوى ، والثامن ويضم نوعاً في مراتب اللغويين ، ونوعاً آخر في أول من صنف في اللغة ، وفيه معالجة للأسانيد ، أى طريقة رواية العلماء ، والتاسع في ترجمة المؤلف ، أى الفيروز ابادى مؤلف القاموس المحيط ، الذى يعد معجم الزبيدى شرحاً له ، وهى ترجمة وافية . أما المقصد العاشر والأخير ففى أسانيد الزبيدى المتصلة إلى المؤلف . ويقع القسم الثانى وهو شرح خطبة المصنف فى (٢٤) صفحة ، وهو شرح مسهب لكل كلمة استخدمها الفيروز ابادى فى مقدمته ، عنى فيه إلى جانب إيضاح المعنى المقصود بجوانب صرفية ونحوية لبعض الألفاظ .

أما منهجه فقد سار فيه وفق نظام القاموس (أى نظام الأصول أو الباب والفصل) دون أدنى تغيير ، يقول فى المقدمة عن نهج الفيروز ابادى (٢ / ١) : وذلك أنه بوبه فأورد فى كل باب من الحروف ما فى أوله الهمز ، ثم قفى على أثره بما فى أوله الباء وهلم جرا إلى منتهى أبواب الكتاب ، فقدم فى باب الهمزة إياها مع الألف عليها مع الباء ، وفى كل باب إياها مع الألف مع الباءين وهلم جرا إلى منتهى فصول الأبواب ، وكذلك راعى النمط فى أوساط الكلم وأواخرها ، وقدم اللاحق فاللاحق .

وقد صار كل باب بإضافة محدودة له وهى عبارة موجزة تدور فى الوصف الصوتى للحرف المعقود له الباب . وقد التزم فى كل معجمه الفصل بين المتن وهو نص القاموس المحيط وشرحه ، فوضع عبارة الفيروز ابادى بين قوسين ، وأورد بعدها النصوص الشارحة لها التى جمعها من مصادر مختلفة ، مجتهداً فى إيجاد المناسبة بين المتن والشروح المختلفة . وقد حافظ - بحق - على عبارة النصوص المنقولة على نحو يشهد له بالدقة والأمانة ، ولم يلجأ إلى حذف جزئى أو استغناء محدود عن بعض الكلام إلا حين استشعر فى الإطالة استطراداً لا طائل وراءه . بيد أن التزامه خطة المؤلف وعبارته إلى حد الوقوع فى الأغلاط التى وقع فيها صاحب المتن ، على الرغم من أنه قد أشار فى مقدمته إلى المآخذ التى وجهت إلى القاموس من تصحيف وتحريف وخطأ وتكرار واضطراب وبخاصة الخطأ فى وضع بعض المواد والألفاظ والغموض وعدم الدقة فى التعبير والتصرف فى النقول . . . الخ .

ويبدو أنه يطبق موقفه في التصوص الشارحة على لغة القاموس ، مهما كان فيها ، وذلك موقف فيه نظر وغرابة ، كما أن كثرة المصادر التي اعتمد عليها واختلافها وتنوعها قد صعب من مهمته في إيجاد المناسبة بين المتن والشروح ؛ ففي بعض المواضع وفق في ذلك ، وفي مواضع أخرى استعصى عليه ذلك ، فظهرت العلاقة بينهما غير واضحة متكلفة ، وساد الانفصال أو عدم الترابط بينهما . وكذلك غالى في نقل معلومات غير لغوية من كتب في فنون مختلفة وكانت نتيجة إكثاره من إيراده معلومات عن الطب والعقاقير والنبات والأنساب والأماكن والأعلام والمصطلحات وغير ذلك ، أن صار معجمه أقرب إلى أن يكون موسوعة ضخمة أو دائرة معارف من أن يكون معجماً لغوياً . وقد طبع في القاهرة سنة ١٣٠٦ هـ في عشرة أجزاء (أو مجلدات) ، ثم أعيد طبعه في الكويت بعد أن قام عدد من كبار المحققين الأجلاء بتحقيق هذه الموسوعة الضخمة تحقيقاً علمياً رائداً ، فأسدوا بذلك خدمة عظيمة للغة العربية ، إذ يسروا للطالب نصاً سليماً مضبوطاً واضحاً .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهم ميزة لمعجم الزبيدي هي توثيق عبارة القاموس ؛ فقد أوجز الفيروز ابادي فيه غاية الإيجاز . وكان هم الزبيدي في نهج علمي مهم للغاية أن يرد الاقتباسات التي ذكرت في شرح المواد إلى مصادرها وإلى أصحابها سواء أكانوا رواة أو لغويين ، معالجاً جرأة الفيرو ابادي في التصريف فيما ينقل ، كما أنه قد توسع في الشواهد والتنبيه على الخلافات بين أقوال المعجمات المختلفة ، فنقل عنها كل ما أغفله القاموس من شواهد وتفسيرات وإضافات ليس له فيها - في الحقيقة - إلا الجمع والترتيب والتنقية .

أما ما استدراكه على القاموس فقد كان يشير إليه بعبارة (وما يستدرك عليه أو المستدرك) . وقد أثبت فيه كل المواد التي أهملها القاموس وأوردتها المعجمات الأخرى وبخاصة صحاح العربية . وما يحمد له الانتصاف للخليل من الأزهري ، فقد بينا فيما سبق أن الأزهري قد حمل على كتاب العين بشدة وراح يرصد صوراً من الأغلاط والتصحيقات والاضطراب في مادة العين . وكان رد عبارة الخليل إلى صورتها الصحيحة التي وردت في مؤلفه ، على خلاف ما كان يفعله الأزهري من بثر عبارة العين أو تغييرها ، كان ذلك كفيلاً بكشف سلوك الأزهري ودفع ما نسب إلى العين من اتهامات زائفة في أغلبها .

وفيما يلي نموذج من معجم

(قاج العروس من جواهر القاموس) لمرتضى الزبيدي

من معجم تاج العروس للزبيدي

﴿فصل الثين من باب الباء﴾ (حرب)

مرّة بين الزو

(مغرب)

(وعطشت)

(۱۰ - تاج الزمردی اول)

(٩)

بناء المعجم على أساس الترتيب الهجائي

- المعجم الوسيط

- معجم اللغة العربية المعاصرة (معجم هانز فيشر)

- المعجم العربي الحديث (معجم لاروس)

المعجم الوسيط

أصدره مَجْمَعُ اللغة العربية في مصر في جزأين
الأول في ١٩٦٠ ، والثاني في ١٩٦١

حرص المجمع منذ إنشائه في عام ١٩٣٤ م على أن يفي بالمهمة الأساسية التي أسندت إليه ، وهي المحافظة على سلامة اللغة ، وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها ، ملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر . فعمل أعضاؤه ومن استعان بهم من الخبراء والمختصين على دراسة العربية ، ووضع المصطلحات في شتى العلوم والفنون ، ونشرها في مجلته الخاصة ليوقف عليها أبناء العربية . وقرر المجمع - تنفيذاً للبتد الثاني من لائحته - وضع معجم تاريخي للغة العربية ، ورأى في النموذج الذي وضعه المستشرق الألماني فيشر بداية طيبة له ، غير أن الحرب العالمية الثانية قد حالت دون إتمامه ، فعدل عنه إلى محاولة تقرب من هذه الغاية ، يلتزم فيها جمع النصوص والشواهد اللغوية ، وترتيبها ترتيباً تاريخياً قدر الإمكان ، في أول معجم يصدره المجمع ، وهو « المعجم الكبير » .

بيد أننا ما نزال نفتقر إلى معجم مصور ، سهل التناول ، محكم الترتيب ، إذ عد المعجم الكبير ذا قيمة علمية كبيرة ، إلا أنه أكثر وفاء بحاجات المتخصصين . فعمل المجمع على تحقيق هذه الرغبة بإصدار معجم ، يلبي حاجات العصر ، على أن يكون «محكم الترتيب ، واضح الأسلوب ، سهل التناول ، مشتملاً على صور لكل ما يحتاج شرحه إلى تصوير ، وعلى مصطلحات العلوم والفنون . واستغرق إعداده منذ انتظام العمل فيه في سنة ١٩٤٠ ، مدة عشرين عاماً ، حتى صدر الجزء الأول منه سنة ١٩٦٠ م ، والثاني سنة ١٩٦١ . ويقع في جزأين كبيرين (في ١٠٨١ صفحة) يضمان نحو ٣٠ ألف مادة ، ومليون كلمة ، وستمائة صورة .

وقد تصدر المعجم الوسيط مقدمة تضم القواعد التي حددت لتبويه ، وهى :
- قُسم المعجم إلى أبواب بعدد حروف الهجاء ، ويبدأ كل باب بالحرف الأول من حروف المادة الأصلية (فباب الهمزة مثلاً يجمع كل المواد المبدوءة بالهمزة) ، ثم ترتب مواد كل باب حسب الحرف الثانى (من حروفها الأصلية) ، ثم تلاحظ بقية حروف المادة : الثالث والرابع والخامس . فلا عدول عن الترتيب الهجائى لأى سبب .
- لا يعتد بالكلمة فى الصورة التى تأتى عليها ، إذ يلزم ردها إلى الحروف الأصلية المشكلة لمادة الكلمة .

- جمع بين المادة القديمة والحديثة ، غير أنه أهمل من القديم الألفاظ الخوشية الجافية ، والتى هجرها الاستعمال لعدم الحاجة إليها ، والألفاظ التى شرحتها المعاجم شرحاً غامضاً ، والقياس من المشتقات وبعض المترادفات ، واقتصر على باب واحد من الأفعال المتعددة الأبواب إن كانت بمعنى واحد ، وعلى أشهر المصادر ذات المعنى الواحد . . . الخ . وعنى بالحق السهل المأنوس من الألفاظ ، وبخاصة ما شعر الطالب والمترجم بالحاجة إليه ، وما أقره المجمع ومؤثراته من ألفاظ حضارية مستحدثة أو مصطلحات جديدة موضوعية أو منقولة أو معربة فى مختلف العلوم والفنون أو تعريفات علمية دقيقة واضحة للأشياء وما استقر من ألفاظ الحياة العامة .

- خالف العرب فى تقييد القياس ، والاعتماد على السماع ، فأطلق استعمال القياس ليزيد الثروة اللغوية وفى بحاجات العصر ، واتسع فيه ليستعان - إلى جانب الأقيسة المستخدمة الشائعة - بالأقيسة النادرة أو المهجورة ما دامت الحاجة إليها ملحة لاستحداث اسم أو فعل أو مصطلح يلزم استخدامه (انظر فى المقدمة ص ٣ ، ما أقره المجمع من قرارات راعتها اللجنة فى صياغتها لمواد المعجم) .

- يرتب المعجم الأفعال ثم الأسماء داخل كل مادة ترتيباً عمائلاً لما فعله فى المعجم الكبير ، فيقدم فى الفعل المجرد على المزيد ، إذا كان كل منهما مستعملاً ، ويقدم اللازم على المتعدى ، ويلاحظ أن القياس قد عمم فى تعدية الفعل الثلاثى بالهمزة على نحو ما قرر المجمع وأشارنا إليه فيما سبق . ورتب أبنية الأفعال على النحو التالى :

أفعل - فاعل - فعل - انفعّل - انفعّل - تفاعل - تفعّل - افعلّ - استفعل - افعل - افعل - افعل .

وتقيد في ترتيب أفعال الثلاثي المجرد بالأوزان الستة الآتية :

فَعَلَ - يَفْعُلُ ، فَعَلَ - يَفْعَلُ ، فَعَلَ - يَفْعَلُ .

فَعَلَ - يَفْعَلُ ، فَعَلَ - يَفْعُلُ ، فَعَلَ - يَفْعَلُ .

أما الأسماء فقد رتبته وفق ترتيب حروف الهجاء . (المقدمة ص ٣) .

- يسر المعجم الشرح بإيثار الأساليب الحية على الميتة ، ويبدأ بوضع المادة بين هلالين () يسبقهما نجم كثير الأشعة * وبعدهما نقطتان بقصد الشرح والتفسير ، ويكون بلفظ مرادف أو أكثر ، فإذا كان فعلاً له دلالات مختلفة وضع في جمل موصحة وفُسر بعد ذلك . إذا تكررت المادة استخدام الرمز (و -) تجنباً للتكرار كما استخدم عدداً محدوداً من الرموز للغرض ذاته (المقدمة ص ٥) . أما الاستشهاد فقد اكتفى بما تدعو إليه الضرورة ، ووضع الآيات القرآنية بين قوسين مستنين . أما نصوص الاستشهاد الأخرى وهي الأحاديث النبوية والأمثال العربية ، والتركيب البلاغية الماثورة عن فصحاء الكتاب والشعراء فوضعت بين علامتى تنصيص * وقد روعي في شرح الألفاظ أو تعريفها الدقة والوضوح ، كما روعي تقديم المعنى الحسي على المعنى العقلي ، والحقيقى على المجازى . واكتفى في الضبط باستخدام رموز الشكل (الفتحة ، الكسرة ، والضممة ، والشدة ، والتنوين . . .) .

- حرص المجمع على الاستعانة بالصور والرسوم لتوضيح ما يشرحه المعجم من نبات أو حيوان أو أشياء ، كما وجد أنه من الأصوب أن يعرف بالأعلام ، إذا ما اقتضت الضرورة ، تعريفاً مقتضياً موجزاً يسر بذلك كثيراً من الصعاب التي تنشأ عن الخلط وعدم القدرة على تمثيل ما يعنيه اللفظ .

- لا شك أن القرارات التي أصدرها المجمع أسهمت إلى حد بعيد في تغيير النظرة إلى اللغة والفاظها ، بل أنها قد حققت طفرة غير مسبوقة في العمل المعجمي بإثباتها الألفاظ المولدة أو المحدثنة أو المعربة أو الدخيلة الضرورية التي أقرها المجمع في المعجم ، وهي بلا جدال من أهم الوسائل لتطوير اللغة وتنميتها وتوسيع دائرتها إلى جانب الوسائل الأخرى التي حددت في المقدمة (ص ١) على النحو التالي :

١ - فتح باب الوضع للمحدثين بوسائله المعروفة من اشتقاق وتجوز وارتجال .

٢ - إطلاق القياس ، ليشمل ما قيس من قبل وما لم يقس .

٣- تحرير السماع من قيود الزمان والمكان ، ليشمل ما يسمع من طوائف المجتمع . .

٤- الاعتداد بالألفاظ المولدة ، وتسويتها بالألفاظ المأثورة عن القدماء .

وعلى الرغم مما تعرض المعجم الوسيط من نقد فيما يختص بالمادة أو الشرح أو المصطلح أو غيره ، فإنه بعد خطوة رائدة وعملاً متميزاً في التأليف المعجمي ، حقق ما استهدف من وضعه ، فهو يقدم إلى القارئ المثقف ما يحتاج إليه من مواد لغوية ، في أسلوب واضح ، قريب المأخذ ، سهل التناول .

وفيما يلي نماذج من (المعجم الوسيط)

۳۳۶

معجم اللغة العربية المعاصرة
(معجم هانز فير)
تأليف المستشرق الألماني هانز فير

يعد هذا المعجم من أهم المعاجم الحديثة التي صبت جل جهدها على العربية الفصحى الحديثة ، فهو ثمرة عمل دؤوب استمر سنوات طويلة قضاها هذا العالم ، أعنى : هانز فير في دراسة العربية وتدريسها ، وتدوين ملاحظاته حول المفردات والتراكيب والنصوص الحديثة بوجه خاص . فهو يدرك أبعاد مشكلة الفصحى المعاصرة ، وعلاقتها بالفصحى في مراحلها المتوالية . فمما لاشك فيه أنه قد تشكلت لديه دراية عميقة وخبرة واسعة في التراث اللغوي العربي ، إذ إنه حلل وناقش وبحث وترجم كثيراً من نصوص النثر والشعر قديماً وحديثاً ، فتكونت لديه قدرة على التمييز بين المستعمل والمهمل ، وبين الواضح والغامض ، وبين البسيط والمعقد من المفردات والصيغ والتراكيب ، بل وتمكن من الكشف عن أصول المعرب والدخيل منها أيضاً قديمها وحديثها ، كما أنه بوصفه عالماً مستعرباً يدرك المصاعب التي تواجه الباحث الأجنبي الذي يرغب في دراسة اللغة العربية وفهم نصوصها والترجمة منها وإليها . وهكذا فمثل هذه المعاجم الحديثة تقوم على أسس علمية سليمة ، فأصحابها قد استوعبوا كل ما سبقت الإشارة إليه ، وحين شرعوا في أعمالهم روعيت أسس صناعة المعاجم الحديثة ، إلى جانب تجنب المآخذ التي وسمت بها بعض المعاجم القديمة ، وإبراز المحاسن التي تفردت بها على غيرها . ولذا توفرت في معاجمهم أسباب الذبوع والانتشار .

أشار المؤلف في المقدمة إلى عدد من الصعوبات التي واجهته عند التصدي لهذا العمل ، فقد وجد أن الاتفاق بين الدول العربية في العصر الحديث في لغة الكتابة من الناحية المورفولوجية والنحوية . أما في الثروة اللغوية فالاختلاف بينها اختلاف بين شديد ، كما أنه في التعبيرات المكتوبة التي تستخدم في الاتصال الفعلي أو ترتبط بمسائل محلية خاصة نجد أن اللغة الفصحى تتلون باللهجات المحلية لكل بلد . وتعد

تلك اللغة لغة الحياة اليومية ، اللغة الطبيعية المكتسبة أولاً التي يستعملها المثقفون . ويرى أنه قد صيغت في كل منطقة قائمة مستقلة - محدودة محلياً - من مصطلحات بعض المرافق العامة والمسائل الإدارية والمصالح والمسمايات (الألقاب) ، وشكل هذا الامتداد للمجال اللغوي صعوبة في جمع الثروة اللغوية العربية المعاصرة .

وقد ركز في جمع المادة اللغوية على لغة الكتابة المصرية ، ويرجع ذلك إلى عدم توفر مصادر لغوية من المناطق الأخرى بقدر كاف في أثناء جمع المادة ، كما أن مصر تتميز - بحق - بأنها أكثر البلاد العربية إنتاجاً للأدب . ومن ثم فقد كان يحافظ في كل منطقة لغوية على الاقتراب من النموذج المصري ، غير أنه قد راعى أيضاً - كلما كان ذلك ممكناً - خصوصيات البلدان الأخرى ، وبخاصة المصطلحات الإدارية ، ولكنه ذهب إلى أنه حتى داخل مصر ذاتها يطرح الموقف اللغوي عدة مشاكل على صانعي المعاجم . وينتهي من ذلك إلى أنه إذا كانت قواميس بعض اللغات الأوربية تسعى إلى الاقتراب من نموذج الكمال الذي يصعب إدراكه فإنه يجب على جامع الثروة اللغوية العربية المعاصرة أن يحجم عن طموح كبير للغاية في هذا الاتجاه (*) .

وتناول أيضاً اللغة المستعملة في الصحافة والإذاعة ، وذهب إلى أنه قد تشكل أسلوب صحافي ، صار معياراً إلى حد كبير . ويمكن بسهولة استيعاب ثروته اللغوية المحدودة نسبياً . أشار إلى تأثير لغة المقالات اليومية في الصحافة باللغات الأوربية في المفردات والأسلوب ، ولما كانت قطاعات واسعة من أنصاف المثقفين تسمعها وتقرأها ، فقد تكون لديها إحساس لغوي جماعي ثابت إلى حد ما . وقد عدت هذه اللغة المعاصرة لغة أخرى غير « العربية » الحالية من الأخطاء ، التي كانت تحاكي بوجه عام !!

وتعرض لمجال المصطلحات أيضاً ، فلاحظ الافتقار إلى المعيار في مجال المصطلحات التقنية والعملية الحديثة ؛ فبعض المؤلفين يضعون صيغاً لغوية خاصة لا حد لها ، لا يفهمها مؤلفون آخرون في التخصص ذاته أو يتشابه عليهم أمرها ، فيستخدمون تعبيرات أخرى من اختراعاتهم يثبن فيها مدى الصعوبة في تسمية الأشياء التي أدخلت من وسيط ثقافي أجنبي حين لا يرغبون في نقل المصطلح الأجنبي . وانتهى إلى أنه لا قيمة لشواهد من ذلك الخلق اللغوي الفردي لأي مؤلف في المعجم ، ولذا يؤثر مصطلحات نقلت وحددت من قبل ، على الرغم من أن الأمر بوجه عام لم يحسم بعد .

(*) درس المؤلف العلاقات اللغوية في الشرق العربي المعاصر في مقالة بعنوان : (تطور لغة الكتابة في العصر الحديث والعناية التقليدية بها : 46 - 16 ، S. 1943 ، ZDMG Bd 97)

وتطرق إلى مشكلة أخرى ، تنعكس بوضوح في لغة الكتابة المعاصرة ، ألا وهي ارتباط الكتاب بالتراث في كتاباتهم ، وينعكس ذلك بخاصة في الأسلوب الرفيع الذي يستخدمونه ، إذ لا يقتصر ذلك على مؤلفي الأدب الجليل فحسب ، ويتضح ذلك في الغالب بصورة غير متوقعة في المقالة الرئيسية في الصحف اليومية . وإذا ما نظرنا إلى التأثير الجمالي أو البلاغي فإن تلك اللغة تخدم التعبير لا الحبر . وبمبيل المثقفون إلى أن تتضمن لغتهم التعبيرات العربية القديمة والكلاسيكية إلى حد يصير معه الفصل الواضح بين محصول لغوي حي وآخر ميت أمراً مستحيلاً . فهذا التضمين إذن له أساس وقيمة تعبيرية وأسلوبية كبيرة يصعب الاستغناء عنها .

ويرى أن الاستشهاد من القرآن والشعر يفوت على القارئ الأوربي أو لا يمكنه أن يدركه أو يقطن إلى الغاية منه ، بينما يمكن لأي قارئ عربي ذي ثقافة تقليدية ومادة ثرية في الذاكرة أن يحدد مفرداته وبنية والغاية منه بسرعة ويتعرف عليها دون مشقة كبيرة . ويتساءل هل يعرض القاموس لهذه المفردات قليلة الاستعمال في لغة الكتابة ؟ هل يمكن للمرء أن يركن إلى انتقاء عشوائى للمفردات والدلالات القديمة !!؟

ربما لا يتوفر إلا ذلك . ولكنه هنا لا يفوته أن يمس أمراً شديداً الوعورة والدقة معاً ، أعنى استخدام بعض الكتاب للمادة اللغوية القديمة في حرية أسلوبية كبيرة أحياناً ، وهو ما ينتج عنه صور من سوء فهم واضح للدلالات القديمة ، ويعد ذلك السلوك سلوكاً مستغرباً وغير مفهوم لدى فريق آخر من العرب . ويتساءل بعد ذلك : هل من المجدي الإشارة إلى تلك الحالات دون شواهد في القاموس ؟

ويستمر في إثبات أن الثروة اللغوية العربية الحديثة لا تسيير وفق معيار صارم خلافاً للغة الكتابة ، التي نتجت معياريتها بطريق طبيعي من خلال تبادل منفصل ، وشفوى أيضاً ؛ أى نتيجة لعمليات التقارب المتبادلة بين الأفراد الذين يستخدمون تلك اللغة . ويرتكز ذلك - بصفة خاصة - على حاجة عملية مباشرة إلى الفهم ، وقد أدى هذا الإحساس المستمر تلقائياً إلى اتفاق لا واع ، وإلى إحساس جماعى ثابت بمجال محدد؛ بما هو صحيح وممكن ، أى إلى المعيارية . فقد التزمت العربية البناء الشكلى الذى يمكن أن يصاغ في قواعد . وهنا أثر الفهم التقليدى للغة الفصحى القديمة بوصفها اللغة النموذج عبر مئات السنين تأثيراً محافظاً . وقد اختلف الأمر اختلافاً كلياً عن ذلك في مجال الثروة اللغوية والتعبيرات التي يجب أن تفى بشكل مباشر بحاجات تعبيرية متغيرة ولم تخضع للانضباط إلا بقدر ضئيل .

ولا يتسع المقام لتفصيل أسباب الافتقار إلى المعيارية في المجال الأخير ، ولكنه بحق استطاع أن يغوص في أعماق هذه المشكلة ، وأن يضع يده على مظاهرها المتعددة ، وأن يبرز وجهات النظر التي طرحت فيها ، فهو يريد أن يرصد في معجمه الألفاظ الحية في اللغة العربية السائرة المستخدمة على ألسنة الناس ، ولما كان من غير الممكن لتحقيق هذا الهدف تجاهل الألفاظ أو التعبيرات التي ترجع إلى لهجات محلية فقد أثبتنا ميرزاً قيمتها الأسلوبية ولكن في حدود ضيقة ، كما أنه لم يستطع أن يعمم مسألة إيراد المفردات في جمل توضح الفروق الدلالية بينها ، فهذا نموذج تطمح إليه معاجم الجمل ، ولكنه كان يفعل ذلك حين يتحتم عليه .

ارتكز هذا القاموس - كما قلنا - على أساس عملي سليم ، فقد قام المؤلف بحصر المادة ، وتقسيمها وترتيبها وتسجيل التراكيب والتعبيرات التي ترد فيها الكلمة مع مدلولاتها . ويشير المؤلف إلى أنه قد توقف عند سنة ١٩٤٥ م وقد استخدم فيه (٤٥٠٠٠) صفحة ، من مصادر ، حددها في مقدمته ، وهي الصحف والمجلات المصرية ، في المقام الأول ، ثم من الصحف العراقية والشامية ، وبعض الأعمال الأدبية لطف حسين ومحمد حسنين هيكل وتوفيق الحكيم ومحمود تيمور والمنفلوطي وجبران خليل جبران وأمين الريحاني وغيرهم وبعض المصادر الثانوية التي كان من الأفضل ألا يرجع إليها المؤلف ، فهي تعليمية ، قليلة الفائدة ، محدودة القيمة . وقد اشترك معه عدد من الباحثين والمساعدين في الرصد والترتيب والطباعة والتصحيح والمراجعة وغير ذلك ، وقد ذكر أسماءهم وأثنى على أدائهم ، فقد أدوا دورهم بجِد وإخلاص .

وقد حدد أيضاً النهج الذي اتبعه في تنظيم المادة وطريقة معالجتها ، والاختصارات أو الرموز التي يلزم أن يعرفها مستعمل القاموس . وهو يسير وفق الترتيب الهجائي للجذور ؛ يبدأ الجذر الأساسي ، في الأغلب جذر الفعل ، فإذا لم يكن فجذر الاسم ، ويضع مصدر الفعل بعده بين قوسين . ويشير إلى أبنية (أوزان) الأسماء بعد أبنية الأفعال العشرة الأساسية ، دون مراعاة لكونها مصادر أو أسماء مأخوذة من أفعال أو صيغ المشتقات ، وتكرر الإشارة إليها حين تختص بمعنى معين لم يؤخذ من الفعل أو حين توجد في الألمانية إمكانية ترجمة اسمية أو وصفية لها . وبالنسبة لبيانات الإعراب التي تعقب دلالات الفعل ، فقد استخدم الرمز (٥) يعنى المفعول الشخصي و(هـ) للإشارة إلى شيء ، ويجب أن يلاحظ أن معلومات الإعراب العربية تقرأ بين الأقواس

من اليمين إلى اليسار ، حتى حين يقع بينها لفظ (أو) ، كما أنه قد عبر عن الإعراب الألماني من خلال تصريف صيغة (Jamand) ، وهي (s - J للقابل ، و n للجبر ، و m - J للمفعولية) أو من خلال (e - rS.) أو (etw) مع الأشياء .

وقد قام في حالات فردية واضحة بالفصل بين الجذور المترادفة التي لا توجد بينها صلة من الناحية الاشتقاقية ؛ فلا ينبغي أن يعبر وضع الكلمات تحت جذر ما بآية حال عن صلة اشتقاقية ، وهو بذلك ينهج نهج المعجمات العربية ، فهو يؤثر ذلك مادام قد انطلق من الجذر أيضاً ، ويرفض دعاوى الفصل بينها وتوزيعها في مواضع مختلفة لأنه يخالف أساس بنية اللغة العربية .

أما الكلمات المعربة والدخيلة فعاملها على نحو آخر ، فقد رأى ألا تندرج ضمن الجذور العربية ، إذ إنها لا تلائم البنية العربية بإدراجها في الصيغ الاسمية ثلاثية أو رباعية الأصول . ولذا فقد رتبته مستقلة حسب تتابع حروفها ، وشار إلى موضعها من أجل التيسير . واستغنى عن الإشارة إلى أصل الكلمات المعربة القديمة في حين يشار إلى أصل الكلمات الأجنبية الدخيلة ، وبخاصة المأخوذة من لغات أوربية حية ، فيشار إلى نطقها بالكتابة الصوتية للكلمة الأصلية الأجنبية . أما العلامة (o) فتشير إلى مصطلحات صيغت حديثاً ، وبخاصة في مجال التقنية ، والعلامة (□) إلى الكلمات المكتوبة بالفصحى ، ولكنها تنطق لهجياً ، وأضيفت المختصرات (ag) لللهجة المصرية و (syr) لللهجة السورية و (ir.) لللهجة العراقية ، و (tun) لللهجة التونسية . فإذا كتبت بخط كبير فإنها تعني مصطلحات فصيحة في كل منها للمرافق العامة والمصالح والهيئات . . . الخ . وأما الخط (ـ) فيعني أن ما يأتي بعده صيغة جديدة لجمع أو مصدر أو نطق الصورة العربية المكتوبة ، ويشار - بإيجاز - أيضاً إلى استعمال الأفعال والمصادر وحركات المضارع والجموع وصيغ مكملة أخرى . ويشير الرمز (i.R.) إلى السفقه الإسلامي . وثمة رموز أخرى تستخدمها القواميس بانتظام ولا تحتاج إلى إيضاح ، مثل (Zool , med., gramm., Chem., Phys., Bot.) ، ويشار إلى الأسماء الممنوعة من الصرف في الكتابة الصوتية بالإشارة (2) .

ويلاحظ أن المؤلف يميل إلى الارتكاز على الكتابة الصوتية في مواضع كثيرة لإزالة أي نوع من الإبهام ، فبالإضافة إلى ما ذكرنا ، تكتب الأسماء المقصورة والمنقوصة عند التنوين كتابة صوتية ، وكذلك تراكيب وجمل تصور الاستخدام التعبيري والتركيبي للكلمة المدخل .

- وقد أشار المؤلف في مقدمته أيضاً إلى أكثر أوزان الأسماء شيوعاً وهي :
- ١- مصادر الأسماء المأخوذة من أفعال ، (X و III و II) : تفعيل ، انفعال ، افعال ، افعلال ، استفعال .
 - ٢- صيغ المشتقات من الثلاثي : فاعل ، فاعلة ، مفعول ، مفعولة .
 - ٣- أوزان : فاعيل ، فعيلة ، فعال ، فعول ، (والجمع أيضاً) فعالة ، فعولة ، وأفعل .
 - ٤- صيغ الجمع : أفعال ، أفعلاء ، فعالل ، أفاعل ، مفاعل ، فعائل ، مفاعل ، فعالل ، أفاعيل ، تفاعيل ، مفاعيل ، فعاللة .
- وربما يكون من المجدى أن نذكر الترتيب الذي اتبعه في تناوله الصيغ الفعلية ، على الرغم من أنه قد سلك نهج المعجمين العرب ، وهي على النحو التالي :
- فَعَلَ فَعَلْ ، فاعل ، أفعال ، تَفَعَّلَ ، تفاعل ، انفعال ، اِفْتَعَلَ ، افعَلْ ، استفعال ، افعال ، افعولل ، افعول ، افعلل ، افعنلى .
- وقد روعيت أيضاً المشكلات التي تنشأ عن النهايات الإعرابية والربط الإضافي وغيرها في الكتابة الصوتية .
- ويقع المعجم في (٦٨٩) صفحة موزعة بين نهريْن ، بالإضافة إلى مقدمة في (١١) صفحة ، وملحق (٤٤) صفحة ، في الطبعة التي عدت إليها ؛ طبعة ١٩٧٧ ، وقد صدر عن دار هاراسوفيتس ، فيسبادن ، ألمانيا في أكتوبر ١٩٥٢ ، ثم أعيد طبعه عدة طبعات في مكتبة لبنان ، بيروت .
- وقد ترجم إلى اللغة الإنجليزية ، وظهرت الترجمة باسم كوان (J.M. Cowan) في قطع صغير (كتاب الجيب) في نيويورك ١٩٦٠ م ، وقد طبع أيضاً عدة طبعات تلبية - كما يقول المترجم - لزيادة غير عادية في الاهتمام بالعربية . ورأيت أن أقدم النموذج باللغة الإنجليزية ليتمكن قطاع كبير من معرفة إمكاناته وكيفية الإفادة منه .

فيما يلي نماذج من (معجم اللغة العربية المعاصرة)

من معجم « اللغة العربية المعاصر »، لهانز فير

عدن

عَدْن 'adn Eden, Paradise; 'adan' Aden (city
in southern Arabia)

معدن *ma'din* pl. معادن *ma'din*² mine;
lode; metal; mineral; treasure-trove,
bonanza (fig.); (place of) origin, source |
علم المعادن *'ilm al-m.* mineralogy; استن
معدنه to probe into s.o.'s very nature

مَدَن *ma'dan* (eg.: *syr. ma'din*) very good! bravo! well done!

المعدنيات *ma'dini* metallic, mineral; معدني

mineralogy | ماء معدني mineral water

تعمدين ta'din mining of metals and
minerals; mining, mining industry

معدن mu'addin miner

Q306 'adnan² legendary ancestor of the North
Arabs

[illegible]

(s.h.) to cross (a s.h., e.g., river)
 I'll treat as an enemy (a.s.h.), show
 enmity (a. toward s.o.), be at war, feud,
 (w. s.o.); to fall out (w. s.o.),
 contract the enmity (o. of s.o.) to act
 hostilely (a. toward s.o.) to counteract,
 disavow (a.s.o., s.h.), act in opposition
 (a. to), contravene, infringe (a.s.h.)
 (a. s.h.), to mislead (a.s.h. with a disease)
 V to cross, overtake, surpass (a.s.h.)
 a.s.h. to exceed, transcend, surpass
 a.s.h. go beyond s.th. (s.) to go
 beyond s.th. (a.) and turn one's attention
 to s.th. else (l.) not to be limited to
 s.th. (a.) but also to comprise (l. s.h.
 else, extend) beyond s.th. (a.) to s.th.
 else (s.) to overtake, pass, outstrip,
 outdistance, leave behind (a.s.h.) to
 overcome, surmount (a.s.h., e.g., a
 task, a difficulty) to transgress, violate
 (a.s.h., e.g., laws) to engage in brutal,
 hostile action, commit aggression, a
 hostile act (a. against); to act unjustly
 (a. toward s.o.) to assault, assault,
 attack, raid (a. s.o., s.h.); to inflame,
 enrage, make incensed (a. on) تهيج
 (dars) to come to blows with
 s.h., lay hands upon s.o. VI to harbor
 mutual enmity, be hostile to one another,
 be enemies VII to act infection (a. by,
 from) VIII to cross, overtake (a.s.h.)
 to transcend, surpass (a.s.h.)
 to exceed (a.s.) to act outrageously,
 brutally, unlawfully (a.s.h.) to engage
 in aggressive, brutal, hostile action (a.
 against), commit an aggression, a hostile
 act (a. toward); to violate (a. a woman);
 assault, assault, attack, raid (a. s.o.,
 s.h.), infringe, encroach, make incursions
 (a. upon), make an attempt on s.o.'s
 (a.) life X to appeal for assistance (a.

المعجم العربى الحديث
(معجم لاروس)
تأليف د . خليل الجر (وآخرين)

يعد هذا المعجم من المعاجم الحديثة التى انتشرت ، وكثر عدد مستعمليهما لما تتميز به من سمات ، وفرت لقطاع كبير من طلاب البحث والمعرفة الحصول على ما يبتغون من مواد لغوية فى يسر ، والوصول إلى دلالتها فى وضوح . فقد اختلفت الطرق والوسائل التى تنتهجها هذه المعاجم لإزالة أى إبهام يحول دون وصول مدلول اللفظ فى جلاء . ولا شك أن هذه الأعمال قد بنيت على معرفة واسعة بفن صناعة المعاجم ؛ أصوله ومبادئه ومناهجه وأساليبه ووسائله وإمكاناته ، ودراسة جادة عميقة للمعاجم العربية الأصيلة للوقوف على ما تمتاز به على المعاجم الأجنبية الحديثة ، وما يطرحة التطور المذهل فى صناعة المعاجم الحديثة ، ويمكن الاستفادة منه فى عمل معجم حديث يجمع بين الحسنيين ، يراعى فيه - بلا جدال - عدم المغالاة فى محاكاتها والتشبه بها ، وعدم إكراه المادة اللغوية العربية على تقبل ما يتفق معها فى الترتيب أو التنظيم أو الشرح والتمثيل أو الاستشهاد أو الاستعانة بوسائل وأدوات لا تناسب اللغة العربية أو لا يستسيغها العقل العربى .

وقد حدد مؤلف معجم لاروس (ومساعدوه) الهدف منه ، حين كشف عن ذلك فى مقدمة المعجم ، إذ إن مراده وضع معجم عربى يحل محله اللائق فى المجموعة الضخمة من منشورات لاروس اللغوية ، يكون الأول من نوعه فى لغتنا العربية . وهذا الطموح يتطلب - بلا مرأى - جهداً كبيراً طويلاً ، وهو ما حدث فعلاً ، إذ استغرق العمل فيه عشرين سنة يتنازعه كما يقول عاملان :

* عامل الرغبة فى إسداء خدمة لأبناء الضاد ودارسيها من الأجانب بوضعى بين أيديهم معجماً حديثاً ، يليق بما صارت إليه اللغة العربية التى أصبحت ، بفضل ما فيها من طواعية وإمكانات اشتقاق ، لغة قادرة على التعبير عن منجزات العصر فى مختلف حقول العلم ، وأداة سهلة الاستعمال حتى على المبتدئين الذين يعانون الأمرين فى البحث عن الكلمات فى مصادرها .

« وعامل التهيب أمام فتح هذا الباب الجديد الذى يخرج عن التقليد القديم فى وضع المعاجم العربية ، وأمام التبعة الملقاة على عاتقى تجاه اللغة العربية وتجاه مؤسسة لاروس على السواء » .

وهكذا فالمؤلف قد سعى إلى تقديم معجم يفى بحاجات الناطقين باللغة العربية وغير الناطقين بها الذين يرغبون فى دراستها معاً ، كما أنه قد وضع نصب عينيه ذلك الجهد العظيم الذى بذلته أجيال متوالية من العلماء فى معاجم للغتهم بنيت على أسس مختلفة . وتطلب مراعاة ذلك التروى والتعمق والحذر فى التعامل مع المادة والمنهج . غير أنه لم يحدد مصادره بدقة ، وإنما عرض لها فى حديث عام ، إذ يقول : سنوات طويلة قضيتها فى البحث والتنقيب فى كتب اللغة والمعاجم القديمة والحديثة والمعاجم الخاصة بالنبات والحيوان والفلك والرياضيات والعلوم المختلفة ، وفى المجلات والمصنفات العلمية ودوائر المعارف ، العربية والأجنبية ، وفى منشورات المجمع اللغوية والعلمية فى مختلف الأقطار العربية حتى اجتمعت لدى عشرات الألوف من البطاقات التى رحت أقارن بينها وأختار منها المصطلحات الأكثر استعمالاً مع تعريفاتها العملية ، مفضلاً ما كان من أصل عربى على الدخيل ، كلما كان ذلك ممكناً ، دون العدول عن إثبات اللفظة الدخيلة فى محلها إذا كانت شائعة الاستعمال » .

هذا يعنى أنه رجع إلى كتب اللغة والمعاجم العامة والخاصة ، القديمة والحديثة على السواء ، دون تمييز أو تحديد ، ولكنه لم يكتف بذلك بل رجع إلى مصادر أخرى جديدة ذكرت بشكل عام أيضاً . ما يهم هنا المعيار الذى اتخذته فى التعامل مع المصطلحات (الألفاظ الدخيلة) فقد كان شيوخ الاستعمال أساس المفاضلة وإشار المصطلح العربى ، وإن أثبت الدخيل الشائع على الألسنة أيضاً .

أما نهج ترتيب الكلمات فقد حدده فى المحافظة على نهج القدماء باعتماد الترتيب حسب المصادر والأصول ، ثم يضع بعدها جميع مشتقاتها أو اتباع الطريقة التى تتبعها المعاجم فى اللغات الحديثة الأخرى ، رغبة فى تسهيل البحث على الباحثين وترتيب المفردات وفقاً لحروفها الأولى مضمحياً بالغرابة اللغوية بينها .

وعلى الرغم مما يتسم به هذا الكلام من عمومية وعدم دقة ، فلم يكن للقدماء نهج واحد ، كما أن الطريقة التى اتبعها ونسبها إلى المعاجم الحديثة ، كانت من الطرق الأولى التى ابتكرها اللغويين العرب القدماء ، وإن اختلفت معها الطريقة الحديثة فى

أمور وفرها ذلك التطور المذهل في هذا العلم . على كل حال فالمقام لا يتسع للجدل ، ولا شك أن لكل طريقة مزاياها وعيوبها ، حددها فيما يلي :

« فالطريقة الأولى تحول دون تبعض الكلمات التي تعود إلى أصل واحد . . . والثانية تسهل البحث على الباحث لا سيما إذا كان حديث العهد باللغة ، يجهل مصادر الأسماء والمشتقات وأفعالها أو كانت الأسماء جامدة أو لم يكن لها أصل معروف . . . أو إذا كان جمعها من غير لفظها . . . والعثور عليها من باب التنجيم لا من باب البحث اللغوي » .

كما أنه أضاف إلى ذلك جمع المعاجم القديمة لألفاظ ذات دلالات غاية في التباين لمجرد أنها تشترك في جذر واحد ، وقد قدم أمثلة لذلك ، وعلق عليها : بأنه ليست ثمة أية قرابة لغوية بين هذه الكلمات المختلفة التي بعضها دخيل على اللغة العربية ، ولا بينها وبين الفعل الذي وضعت في بابه ولا هي مشتقة منه » .

وعلى الرغم من تجاهله للخاصية الأولى للغة العربية وتفتن اللغويين إليها وابتكارهم طريقاً رأوها أنها الأنسب للمحافظة على هذه اللغة ، أعنى الخاصية الاشتقاقية ، فكان الجذر هو المنطلق للتعامل مع كل المواد التي تخرج منه ، وإن أدى ذلك إلى إدراج ألفاظ ذات دلالات متباعدة تذكر في ذيل تعاملهم مع المادة الأساسية ودلالاتها المركزية . فقد فعلوا ذلك وهم على وعى عميق بهذه اللغة وخصائصها ومشكلاتها ، وعلى الرغم من ذلك فإنه قد انتهى إلى إثارة الطريقة الثانية ، أي ترتيب الكلمات وفقاً لترتيب حروفها الأولى ، يقول : « ولما كان المعجم أداة قبل كل شيء ، وكان من أولى صفات الأداة أن تكون سهلة الاستعمال ، عمدت إلى ترتيب الكلمات وفقاً لترتيب حروفها الأولى ، وكانت تلك أول محاولة من نوعها في العالم العربي ، ولعلها أبرز ما يتميز به معجمنا » .

ولكن تأخره في إصدار هذا المعجم أدى إلى تقدم معاجم أخرى عليه ، تنتهج النهج نفسه الذي أعلن عنه عام ١٩٥٥ م وعن طريقة تنسيقه الأبجدي ، وقد باشر التجارب الطباعية في عام ١٩٥٨ م ، إلا أن ظروفًا خاصة حالت دون أن يرى النور . وفي فترة التوقف هذه قامت نهضة كبيرة في تعريف العلوم الحديثة ، أغنت اللغة العربية بمصطلحات لم يكن لها بها عهد من ذي قبل ، فرأى - كما يقول - لزاماً عليه إعادة سبكه سبكاً جديداً كاملاً ، وإدخال هذه المصطلحات الجديدة تمشياً مع تقدم العلم ،

وإعادة النظر فى التعريفات اللغوية والعلمية القديمة بحيث تصبح أكثر وضوحاً ،
وأسهل فهماً مما كانت عليه ، فلا يحتاج الطالب إلى معجم لفهم تعابيرها .

ويحدد فى المقدمة أيضاً عدداً من الأمور التى راعاها فى العمل ، ومن أهمها :

١ - تحديد الكلمات تحديداً علمياً صحيحاً وواضحاً لا شرحها بفسدها ، كما نلاحظ ذلك فى أكثر المعاجم . . . أو يذكر فى بعض الكلمات أنها معروفة ، فلا يوضع لها أى تعريف . وفى هذه الحالة ما الداعى إلى إثباتها .

٢ - الإكثار من الشواهد والأمثلة فى تعريف الكلمات ولا سيما ما ورد منها فى القرآن الكريم .

٣ - الإكثار من الرسوم وإرفاقها بالشروح الوافية ، كلمات دعت الحاجة إلى ذلك ، ولا سيما فى رسوم الآلات والأدوات والتشريح الإنسانى والحيوانى والنباتى .

٤ - حذف الألفاظ النابية والألفاظ التى سقطت من الاستعمال إلا إذا كانت واردة عند مشاهير الكتاب والشعراء الأقدمين ، ولابد من معرفة معناها لفهم آثارهم ، وإثبات الكلمات الجديدة المستعملة فى مختلف فروع العلوم الحديثة . . . سواء أكانت هذه الكلمات من أصل عربى اتخذت بحكم الاستعمال معانى جديدة أصبحت شائعة لدى رجال اللغة والعلم ، أو كانت دخيلة معربة أو باقية على حالها كالرادار والسينما والتلفزيون والبارومتر وغيرها .

٥ - اعتماد الحرف الأسود للكلمات المعروفة ولمصادر الأفعال للتفريق بينها وبين تعريفاتها ، وذكر الأفعال الواوية والأفعال البائية من معتلات العين تسهلاً للرجوع إليها فى المعاجم التقليدية . وقد أشرنا إلى حركة عين الفعل الثلاثى بالفتحة أو الضمة فوق خط صغير والكسرة تحته : سَـ .

٦ - الاتقان فى الإخراج والأناقة فى الطباعة والتزيين باللوحات العلمية الملونة وغير الملونة واللوحات الفنية ، بحيث لا تقل قيمة المعجم الجمالية عن قيمته اللغوية والعلمية .

ويقع المعجم فى ١٣٠٧ صفحة ، وتنقسم كل صفحة إلى نهريْن ، وكتبت المفردات بخط صغير لتضم أكبر عدد ممكن من الكلمات ، ويحدد المؤلف عدد الكلمات المعروفة بأنها (٥٣٥٠٠) كلمة ، و (٣٥٢٠) رسماً ، و (١٦) صفحة ملون ، ويلاحظ

كذلك أن المعجم يبدأ بمقدمة عن قواعد اللغة العربية ، فيتعرض في إيجاز شديد للغاية لا يتجاوز حدود المعلومات الأساسية ، لأركان الجملة العربية ؛ كل ما يتعلق بالفعل والاسم والضمير والصفة والنعت والظرف والحروف ، ثم يحدد قواعد كتابة الهمزة أيضاً ، ويختتمها بباب صوتى صرفى هو الإعرال . وبلى ذلك قائمة بالمصطلحات المستخدمة فى المعجم ومواقع اللوحات الملونة . أما الخاتمة فتضم عدداً من الأمثال العربية مع ذكر قائلها والظروف التى قيلت فيها واستخدم فيها حرفاً طباعياً جديداً ، وقد عدنا فى تحليل هذا المعجم إلى طبعة مكتبة لاروس ، وكندا ١٩٧٣ م .

وفيما يلى نماذج من (المعجم العربى الحديث)

[illegible]



الشم



الخریف



الغصن



الربيع

الشم : معد و - : ما أنتج من الأرض - : ما بين الكواكب والشموم من مسافات ج : أفضية : الأرض أفضاء : الواسعة .
الشمع : معد و - : جمع القصبة لمرأة الشبث القيام على المال - : كشف المساوي .
الشماس : ما تفرق من الشيء عند كسره . طاروا شماساً : متفرقين .
الشماعة : ما سقط من لحيين عند نفس الكتاب وغيره .
الشمال : جمع القصبة ، أي ذات القفل و - : تورب يذكرك به الإنسان في يتهج : شغل .
الشمالة : البيت .
الشمج : قفصاً الثور : شقة .
الشمج : قفصاً ه : كشف مساوي - : المنسج : كشف سره وأظهره . - : هجر نجوم : عليها بنوره .
الشمج : قفصاً : كان قفصاً ، أي سجن القيام على المال .
الشمج : قفصاً : كان أبيض غير شديد البياض .
الشمج : قفصاً البيض ونحوه : كسره . - : رأسه : شدته . - : العين : قفصاً .
الشمج : قفصاً : كسره ففركت كسره . - : حشم الكتاب : قفصه . - : القزوة : قفصها . - : البع : قزوه . - : الصرع : صنها . - : ما بينها : قفصه . - : الله فاه : لذر أسنانه .
الشمج : معد و - : النقر المظنون . ونقر نفس : متفرق لا يلتقي بعفه بعض .
الشمج : ما انتشر من الماء عند الانفصال به . وخرج قفص من الناس : فترق متفرقة .
الشمج : مبالغة التاضع .
الشمج : قفصاً ه : قفصه مرة بعد مرة . - : الصبح : طلع .
الشمج : قفصاً : مرقه بالثقت أو رمتها بها .
الشمج : قفصاً ه : نسب إلى القفل . - : على صاحبه : حكم له بالقفل عليه .



الشمجة

تفرق كسره . - : الشيء : قفصه . - : القفص : حشها .
الشمج : مع : أهدم .
الشمج : الكثير القلوب لقمعه . إذا فامحوه ج : قفص .
الشمج : قفصاً : من الشيء . وقه : فصله وإزاله .
الشمج : من الأمر : تخلص . - : النهار : كان لا حر فيه ولا برده .
الشمج : حب الزبيب ونحوه . الواحدة شمجة .
الشمج : من الرجال : ذو القفصاة ج : قفصاء . - : من الكليم والكلام : الطاهر لغو الحسن التظيم لا عيب فيه ج : قفصاء .
الشمج : العاجز الذي ج : قفصاء .
الشمج : المقصود ج : قفصاء . - : دم يوقع في متى ويشوي . القفصه منه : قفصية .
الشمج : تمر ينعجن بدم . - : القفصه من القصيد ج : قفصاء .
الشمج : معد و - : المقصود . - : الثرى الثرى الذي كانه مدحون . - : التحرك والالتواء .
الشمج : ولد الناقة إذا قفل عن أمه ج : قفصاء ومصلان .
الشمج : الشقة ونحوها تفصل من أسها ونفوس . - : مشيرة الرجل ورمعه الأذنون . ج : قفصاء .
الشمج : جماع أجساد لما صفات مشتركة وهي تأتي بعد الرقية وقبل الجنس .
الشمج : المقصود . وأس قفص : شقة .
الشمج : التخلص من الشر . - : ما بين الحر والبرد .
الشمج : السكة . - : كون الجوز لا حاراً ولا بارداً .
الشمج : جنس طير صغيرة القذ من الدخليات . ج : قفص .
الشمج : قفصاً : المكان : اتسع . - : لفتوا الإناه : خلا .
الشمج : من الطعام : المختلط . - : أمرهم قفصاً بينهم : ليس عليهم أمير .

حروف المعجم وترتيبها

الترتيب	حرف المعجم	ترتيب الحروف بحسب متاعدها			لبنية حروف المعجم العربية				الأبجدية العربية بعد الحلق	الأبجدية العربية قروية العربية	الأبجدية العربية بكتبتها	الترتيب
		عدد الحلق	عدد سوية	عدد قفا	عدد من حروف المعجم	عدد الحلق	عدد القافية	عدد القافية				
١	أ	هـ	أ/هـ	ع	أ	١	أ	أ	أ	أ	أ	١
٢	ب	ح	هـ	ج	ب	٢	ب	ب	ب	ب	ب	٢
٣	ت	ع	هـ	ع	ث	٣	ج	ج	ج	ج	ج	٣
٤	ث	ع	خ	خ	ث	٤	د	د	د	د	د	٤
٥	ج	خ	غ	غ	ج	٥	هـ	هـ	هـ	هـ	هـ	٥
٦	د	و	ق	ق	ح	٦	و	و	هـ	و	و	٦
٧	ذ	ز	ك	ك	خ	٧	ز	ز	و	ز	ز	٧
٨	ز	ح	ج	ج	د	٨	ح	ح	ز	ح	ح	٨
٩	ح	ط	ش	ش	ذ	٩	ط	ط	ح	ط	ط	٩
١٠	ط	ي	ش	ش	ر	١٠	ي	ي	ي	ي	ي	١٠
١١	ي	ك	ي	ي	ز	١١	ك	ك	ك	ك	ك	١١
١٢	ك	ل	س	س	س	١٢	ل	ل	ل	ل	ل	١٢
١٣	ل	م	ن	ن	ش	١٣	م	م	م	م	م	١٣
١٤	م	ن	ط	ط	ص	١٤	ن	ن	ن	ن	ن	١٤
١٥	ن	س	ر	ر	ص	١٥	س	س	س	س	س	١٥
١٦	س	ع	ط	ط	ط	١٦	ع	ع	ع	ع	ع	١٦
١٧	ع	ف	ظ	ظ	ظ	١٧	ف	ف	ف	ف	ف	١٧
١٨	ف	ص	ذ	ذ	ع	١٨	ص	ص	ص	ص	ص	١٨
١٩	ص	ق	ث	ث	خ	١٩	ق	ق	ق	ق	ق	١٩
٢٠	ق	و	ر	ر	ف	٢٠	و	و	و	و	و	٢٠
٢١	و	ز	س	س	ق	٢١	ز	ز	ز	ز	ز	٢١
٢٢	ز	ح	ن	ن	ك	٢٢	ح	ح	ح	ح	ح	٢٢
٢٣	ح	ط	ث	ث	ل	٢٣	ط	ط	ط	ط	ط	٢٣
٢٤	ط	ي	ب	ب	م	٢٤	ي	ي	ي	ي	ي	٢٤
٢٥	ي	ك	م	م	ن	٢٥	ك	ك	ك	ك	ك	٢٥
٢٦	ك	ل	ب	ب	هـ	٢٦	ل	ل	ل	ل	ل	٢٦
٢٧	ل	س	و	و	و	٢٧	س	س	س	س	س	٢٧
٢٨	س	ع	ا	ا	ي	٢٨	ع	ع	ع	ع	ع	٢٨

(المعجم العربي — عدنان الخطيب)

• متن المصادر والمراجع التي درست :

- ١- رسائل اللغويين الأوائل من :
(أ) البلغة في شذور اللغة ، نشر لويس شيخو ، بيروت ١٩١٤ م .
(ب) الكنز اللغوي في اللسان العربي ، نشر أوغست هفتر ، ليبزج ١٩٠٥ م .
- ٢- (أ) كتاب (الهمز) لأبي زيد الأنصاري .
نشرة الأب لويس شيخو اليسوعي ، بيروت ١٩١٠ .
(ب) كتاب (المذكر والمؤنث للفراء) .
تحقيق د . رمضان عبد التواب ، دار التراث ، القاهرة ١٩٨٩ .
(ج) المقصور والمدود لابن ولاد
تحقيق ب . برونله ، ليدن ١٩٠٠
(د) كتاب فعلت وأفعلت للزجاج
تحقيق وشرح وتعليق ماجد حسن الزهبي ، الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا ، ١٩٨٤ .
- ٣- (أ) كتاب (الغريب المصنف) لأبي عبيد
تحقيق د . رمضان عبد التواب ، ج ١ ، المكتبة الثقافية الدينية ، ١٩٨٩ .
(ب) كتاب (الألفاظ الكتابية) للهمداني .
تحقيق د . البلداوي زهران ، دار المعارف بمصر ١٩٨٩ .
(ج) كتاب (المخصص) لابن سيده
تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، في دار الآفاق الجديدة ، ج ١ بيروت د . ت .
- ٤- (أ) كتاب (النوادر في اللغة) لأبي زيد الأنصاري .
نشر سعيد الشرتوني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ط ٢ ، ١٩٦٧ م .

- (ب) كتاب (النوادر) لأبي مسحل الأعرابي
- تحقيق د. عزة حسن، جزءان، دمشق ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م.
- (ج) كتاب (الأضداد) لأبي بكر الأنباري.
- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧ م.
- ٥- (أ) كتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت.
- تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٩٧٠.
- (ب) كتاب (لحن العامة) للزيدي.
- تحقيق د. عبد العزيز مطر، دار المعارف بمصر، ١٩٨١.
- (ج) كتاب (درة النواص في أوهام الخواص) للحريري
- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٥.
- (د) كتاب (تنقيف اللسان وتلقيح الجنان) لابن مكي الصقلي
- تحقيق د. عبد العزيز مطر، دار المعارف ١٩٨١.
- ٦- (أ) كتاب (الصاحي في فقه اللغة) لابن فارس
- تحقيق السيد أحمد صقر، ط. عيسى الحلبي، القاهرة ١٩٧٧.
- (ب) كتاب (الخصائص) لابن جني
- تحقيق محمد علي النجار وآخرين، ط. الهيئة العامة للكتاب، ٣ أجزاء ١٩٨٦ وما بعدها.
- (ج) كتاب (فقه اللغة وسر العربية) للثعالبي
- تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ط. مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٢.
- (د) كتاب (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) للسيوطي.
- تحقيق محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلى محمد البجاوي
- ج ١، ٢، القاهرة ١٩٥٨.

- ٧- كتاب (العين) للخليل بن أحمد .
تحقيق د . عبد الله درويش ، ج ١ ، بغداد ١٩٦٧ م .
(ب) معجم (جمهرة اللغة) لابن دريد
ط . حيدر آباد ، ١٣٤٦ هـ
(ج) معجم (تهذيب اللغة) للأزهري
ط . الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٤ .
٨- (أ) معجم (صحاح العربية) للجوهري
تحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار ، ط . دار الكتاب العربي ١٩٥٦ .
(ب) معجم لسان العرب لابن منظور .
أعاد نشره وترتيبه وضبطه هاشم محمد الشاذلي وآخرون ، دار المعارف بمصر ، ج ١ : ٦ ، د . ت .
(ج) معجم (القاموس المحيط) للفيروزابادي .
تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧ م .
(د) معجم (تاج العروس) للزبيدي
ط . دار ليبيا للنشر والتوزيع ، بنغازي د . ت .
٩- (أ) المعجم الوسيط (أصدره مجمع اللغة العربية بمصر) .
أعدته لجنة مكونة من د . إبراهيم أنيس وآخرين ، القاهرة ١٩٧٢ .
(ب) معجم اللغة العربية المعاصرة ، عربي / ألماني (معجم هانز فير) .
Arabisches Wörterbuch Für die Schriftsprache der Gegenwart und
Supplement von Hans Wehr, Beirut, London 1976 .
(ج) المعجم العربي الحديث (معجم لاروس) .
تأليف . خليل الجر وآخرين ، مكتبة لاروس ، كندا ١٩٧٣ م .

• بعض المراجع الحديثة :

- د . أمين فاخر :
دراسات في المعاجم العربية ، ط . القاهرة د . ت .
- د . حسين نصار :
المعجم العربى ، نشأته وتطوره ، مكتبة مصر ، ج ١ ، ٢ ، الطبعة الرابعة ١٩٨٨ م .
- د . رمضان عبد التواب :
فصول في فقه اللغة ، دار التراث ، القاهرة ، ط أولى ١٩٧٧ م .
بحوث ومقالات في اللغة ، ط . الخانجي ، القاهرة ١٩٨٢ م .
- د . رمضان عبد التواب و د . محمد الزغبى :
المصادر اللغوية ، محاضرات ، د . ت .
- د . صلاح روائى
المدارس المعجمية العربية ، نشأتها . تطورها . مناهجها ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م .
- د . عبد السميع محمد أحمد :
المعاجم العربية ، دراسة تحليلية ، دار الفكر العربى ، ط . رابعة ١٩٨٤ م .
- د . عبد العال سالم مكرم :
جلال الدين السيوطى وأثره فى الدراسات اللغوية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط .
أولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
- د . عبد اللطيف الصوفى :
اللغة ومعاجمها فى المكتبة العربية ، دار طلاس ، دمشق ١٩٨٦ م .
- د . عبد الله درويش :
المعاجم العربية ، مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد ، مكتبة الشباب ،
د . ت .

- د . عدنان الخطيب :
المعجم العربى بين الماضى والحاضر ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ،
١٩٦٦-١٩٦٧ م .
- د . عز الدين إسماعيل :
المصادر الأدبية واللغوية فى التراث العربى ، مكتبة غريب ، د . ت .
- د . محمود سليمان ياقوت :
معاجم الموضوعات فى ضوء علم اللغة الحديثة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية
١٩٩٤ م .
- د . محمود فهمى حجازى :
المعجمات الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٨ م .
أسس علم اللغة العربية ، دار الثقافة ، ١٩٧٩ م .
- د . مصطفى الشكعة :
جلال الدين السيوطى ، مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية ، الدار المصرية اللبنانية ،
القاهرة ١٩٩٤ م .

بعض كتب الطبقات وتراجم الرجال والفهارس :

- إنباء الرواة للقفطى .
- البدر الطالع للشوكانى .
- بغية الوعاة للسيوطى .
- تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان .
- تاريخ التراث العربى لفؤاد سزكين .
- حسن المحاضرة للسيوطى .
- ضحى الإسلام لأحمد أمين .
- الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع للسخاوى .
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدى .
- فهرست ابن النديم .
- فهرسة ما رواه ابن خثير .
- كشف الظنون لحاجى خليفة .
- معجم الأدباء لياقوت الحموى .
- نزهة الألباء لابن الأنبارى .
- وفيات الأعيان لابن خلكان .

• من كتب التصحيح :

- تصحيح التصحيح وتحرير التحريف .
- لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى ، تحقيق السيد الشرقاوى ، ومراجعة د . رمضان عبد التواب ط . أولى ، الخانجي ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .
- التنبيه على حدوث التصحيح ،

لحمزة بن الحسن الأصفهاني ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، بغداد ١٩٦٧ م .
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ،
لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد السكري ، تحقيق عبد العزيز أحمد ، مكتبة
الخلي ط . أولى ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٣ م .

الفهرست

الموضوع	الصفحة
تصدير	٥ - ٧
مدخل : بدايات التأليف اللغوي عند العرب	٨ : ١٤
١ - الرسائل اللغوية ذات الموضوع الواحد	١٥ - ٣٨
(أ) مقدمة	١٦ - ١٧
(ب) رسالة في الحشرات ، خلق الإنسان ، الخيل ، الإبل ، النخل والكرم	١٧ - ٣٨
٢ - رسائل المشكلة اللغوية الواحدة	٣٩ : ٧٠
(أ) مقدمة	٤٠ - ٤٣
(ب) رسالة الهمز لأبي زيد الأنصاري	٤٤ - ٤٨
(ج) المذكر والمؤنث للقراء	٤٩ - ٥٦
(د) المقصور والممدود لابن ولاد	٥٧ - ٦٤
(هـ) كتاب فعلت وأفعلت للزجاج	٦٥ - ٧٠
٣ - كتب الموضوعات	٧١ : ١٠١
(أ) مقدمة	٧٢ - ٧٤
(ب) كتاب الغريب المصنف لأبي عبيد	٧٥ - ٨٤
(ج) الألفاظ الكتابية للهمداني	٨٥ - ٩٢
(د) كتاب المخصص لابن سيده	٩٣ - ١٠١
٤ - كتب الظواهر الخاصة بالألفاظ	١٠٣ : ١٣١
(أ) مقدمة	١٠٤ - ١٠٧
(ب) كتاب النوادر لأبي زيد الأنصاري	١٠٨ - ١١٦

- (ج) كتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي ١٢٣-١١٧
- (د) كتاب الأضداد لأبي بكر الأثيري ١٣١-١٢٤
- ٥- كتب التثقيف أو التصويب اللغوي ١٨٤-١٣٣
- (أ) مقدمة ١٣٧-١٣٤
- (ب) كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت ١٤٦-١٣٨
- (ج) كتاب لمن العامة للزبيدي ١٦٣-١٤٧
- (د) كتاب درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ١٧٣-١٦٤
- (هـ) كتاب تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي ١٨٤-١٧٤
- ٦- كتب فقه اللغة ٢٤٧: ١٨٥
- (أ) مقدمة ١٩٥-١٨٦
- (ب) كتاب الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ٢٠٣-١٩٦
- (ج) كتاب الخصائص لابن جني ٢١٤-٢٠٤
- (د) كتاب فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي ٢٢٦-٢١٥
- (هـ) كتاب المزهرة في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ٢٤٧-٢٢٧
- ٧- بناء المعجم على أساس صوتي ٢٨٨: ٢٤٩
- (أ) مفهوم المعجم ٢٥٤-٢٥٠
- (ب) معجم (العين) للخليل بن أحمد ٢٦٤-٢٥٥
- (ج) معجم (جمهرة اللغة) لابن دريد ٢٧٥-٢٦٥
- (د) معجم (تهذيب اللغة) للأزهري ٢٨٨-٢٧٦
- ٨- بناء المعجم على أساس الأصول (الآخر فالأول) ٣٢٦: ٢٨٩
- (أ) معجم (صاحح العربية) للجوهري ٣٠٢-٢٩٠
- (ب) معجم (لسان العرب) لابن منظور ٣١٠-٣٠٣

(جـ) معجم (القاموس المحيط) للفيروز أبادى	٣١٨-٣١١
(د) معجم (تاج العروس) للزبيدى	٣٢٦-٣١٩
٩ - بناء المعجم على أساس هجائى	٣٥٤:٣٢٧
(أ) المعجم الوسيط	٣٣٥-٣٢٨
(ب) معجم هانز فير (معجم اللغة العربية المعاصرة)	٣٤٥-٣٣٦
(جـ) معجم لاروس (المعجم العربى الحديث)	٣٥٤-٣٤٦
- قائمة بأهم المصادر والمراجع	٣٦٢-٣٥٦
- الفهرست	٢٦٥-٢٦٣

